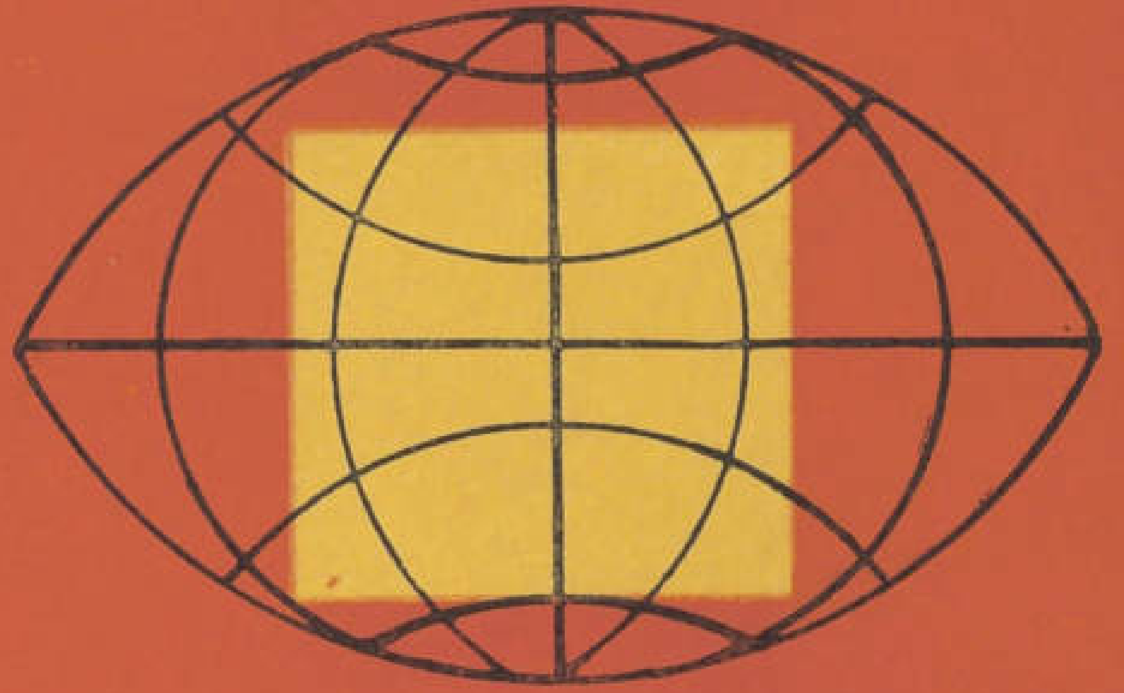
من الفكر
السياسي
والاشتراكي



الموجز
في
الاقتصاد السياسي

ل. ا. ليونتيف



ترجمة أبو بكر يوسف
مراجعة ماهر عسل

وزارة الثقافة
دار الكاتب العربي للطباعة والنشر

ل . ا . ليونتيف

الموجز فى الاقتصاد السياسى

ترجمة	أبو بكر يوسف
مراجعة	ماهر عسل

وزارة الثقافة
المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر
دار الكاتب العربى للطباعة والنشر

تنبيه من مكتبة الشيوعيين العرب!

هذا الكتاب ليس من نسخ الصوت الشيوعي، بل من نسخ آخرين. وقد وجده الصوت الشيوعي أثناء بحثه في الإنترنت.

وقد قامت مكتبة الشيوعيين العرب بـ "تطهيره" من أفكار شيوعية الخائن خروشوف المزيفة، وشوفينية الدولة العظمى، والدعاية الكاذبة التي كانت تروجها العصابة التحريفية التي حكمت الاتحاد السوفييتي السابق بعد وفاة الرفيق ستالين، وبعض الأفكار الخاطئة التي أثبت التاريخ فشلها. وقد قمنا بذلك من خلال:

١) حذف وازالة كافة النصوص والفقرات ذات العلاقة،
٢) حذف وازالة صفحات بأكملها،
٣) اعادة صياغة بعض النصوص والفقرات،
٤) حذف وازالة بعض العناوين وما يقابلها في "فهرس" الكتاب،
٥) اعادة صياغة بعض العناوين وما يقابلها في "فهرس" الكتاب.
٦) اضافة ملاحظات بواسطة استعمال خيار Sticky Note، الذي يتيحه برنامج تحرير ملفات PDF.

كذلك قامت المكتبة بتصحيح بعض الأخطاء المطبعية التي وردت في الطبعة الورقية لهذا الكتاب.

لذا اقتضى التنويه!

الصوت الشيوعي

هــذا الــكتاب الدراسى المبســط الموجز فى الاقتصــــاد الســـــياسى للمــؤلف ل ٠ أ ٠ ليونتيف يشرح باختصار ووضوح القوانين والمفاهيم الاقتصــادية الأســاسـية للاقتصــاد الســياسى فى المرحلتين الرأســمالية والاشتراكية ٠

الباب الأول

ما الذي يدرسه علم الاقتصاد السياسى

فى ربيع عام ١٩١٨ ، وبعد عدة أشهر من قيام ثورة أكتوبر الاشتراكية العظمى كتب لينين يقول انه بعد الاطاحة بالبرجوازية فان الشعارات الأساسية فى هذه الساعة تعتبر : أن تحصى النقود بدقة وأمانة ، أن تدير الاقتصاد بتدبير ، وأن تحافظ على النظام الدقيق فى العمل ٠

ومنذ ذلك الوقت نما اقتصادنا بطريقة جبارة ٠ فالصناعة السوفييتية تنتج الآن أكثر مما كانت تنتجه روسيا القيصرية عام ١٩١٣ بحوالى ٦٠ مرة ٠ وبعبارة أخرى ،فان السلع الصناعية التى تنتج الآن فى ستة أيام تعادل ماكان ينتج قبل الثورة فى سنة كاملة ٠ وفى وقتنا هذا فان من المهم أن نتمسك بوصايا لينين بأن ندير الاقتصاد بمهارة وتدبير ، ونحافظ على النظام فى العمل، وألا نقنع بماتحقق ونحرز نجاحا اقتصاديا أكثر فأكثر ٠

بهذه الأفكار اللينينية تشبع النظام الاقتصادى الجديد ، والذى يجرى تطبيقه فى الوقت الحاضر ٠ وبهذه الروح تشبعت كذلك الخطة الخمسية الجديدة التى أقرها المؤتمر الثالث والعشرون للحزب الشيوعى فى الاتحاد السوفييتى والحزب يعلم كيفية التوفيق بحكمة بين التوجيه المركزى المخطط للصناعة وبين الاستقلال الاقتصادى الواسع الفعال لكل مؤسسة ٠ فعلى المؤسسة أن تقرر بنفسها أفضل طريقة لتنظيم الانتاج ، وكيفية استخدام امكانياتها البشرية والمادية، كذلك فعلى كل المؤسسات أن تعمل وفق نظام محاسبى موحد والنظام المحاسبى ، كما يبدو من اسمه ، يتطلب القدرة على حساب تكاليف وعوائد الانتاج بطريقة اقتصادية ٠ كذلك يجب التوصل الى حل سليم للقضايا الاقتصادية التى تواجهها كل مؤسسة فى حياتها اليومية ٠ ولهذا يجب التسلح بالمعارف الاقتصادية التى تعطيها لنا العلوم الاقتصادية ، التى يعتبر الاقتصاد السياسى أهم علم بينها ٠

والاقتصاد السياسى ينتمى الى دائرة العلوم الاجتماعية التى تدرس مختلف جوانب حياة المجتمع الانسانى• وهو يوضح قوانين تطور جوانب معينة فى الحياة الاجتماعية •

والحياة الاجتماعية ذات جوانب متعددة • وقد أوضحت الماركسية أنه من بين جميع العلاقات الاجتماعية فان العلاقات الاقتصادية تلعب دورا خاصا باعتبارها الأساس والمنشأ ، وهى التى تحدد جميع العلاقات الأخرى •

ان الظروف الاقتصادية لحياة المجتمع هى قبل كل شيء ظروف الانتاج المادى •

♦ ما هو الانتاج ؟

لكى يعيش الانسان لا بد أن يتوفر له الطعام والملبس والمسكن وغيرها من خيرات الحياة • وقبل أن يشتغل الناس بالعلوم والفنون والسياسة ، من الضرورى لهم أن يشبعوا احتياجاتهم الملحة • ولذلك فلابد من انتاج الخيرات المادية الضرورية ، اذ هى لا تسقط من السماء تامة الصنع •

والنشاط البشرى الموجه الى انتاج خيرات الحياة نسميه نحن: العمل• والناس تؤثر على المواد الموجودة فى الطبيعة المحيطة بهم ويشكلون هذه المواد بحيث تصبح صالحة لاشباع الحاجات البشرية •

وبجانب العمل فى مختلف ميادين الانتاج المادى فان عمل الناس فى الميادين الأخرى للنشاط الاجتماعى النافع يلعب دورا كبيرا فى حياة المجتمع • وعلى سبيل المثال فان عمل المدرسين والأطباء والمشتغلين بالعلوم والفنون ، والادارة والمحافظة على النظام الاجتماعى هو أيضا ضرورى للمجتمع •

وفى ظروف الثورة العلمية ـ التكنيكية الحالية فان لعمل المشتغلين بالعلم وكذلك نشاط المعاهد والمؤسسات العلمية أهمية كبيرة • ولاتقتصر

هذه الأهمية على مكاتب التصميمات والمشروعات أو المعامل التابعة للمصانع والمعاهد النوعية المشتغلة بالعلوم التطبيقية فحسب ، وانما كذلك تمتد الى مراكز البحوث التى تتناول بالبحث قضايا العلم الأساسية. فلولا التطور الحديث فى علم الرياضة مثلا لما أمكن صنع الأقمار الصناعية وسفن الفضاء، ليس هـذا فحسب ، بل ولما أمكن صناعة الآلات الاتوماتيكية أو أجهزة التوجيه الاتوماتيكى وغيرها . ان الاسراع فى التقدم التكنيكى يعتبر أحد الشروط الهامة للنجاح فى بناء القاعدة المادية التكنيكية للشيوعية .

وليس الانتاج منظما بطريقة واحدة فى مختلف البلدان والأزمان. وهذا لا يعنى فقط أنه منـذ مائة عام مثلا لم يكن هناك مجرد ذكر للسفن الفضائية والآلات الالـكترونية والأنسجة الصناعية وأجهزة الترانزستور (أشباه الموصلات) وأجهزة التليفزيون ، بل لم يكن هناك حتى الطائرات والسيارات ومحطات توليد الكهرباء وغيرها من المواد التى تلعب فى الوقت الحاضر دورا كبيرا فى حياة البشر. ففى زمننا هذا توجد بلدان ذات صناعة متقدمة كالاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة الأمريكية وكثير من بلدان أوربا الغربيـة والوسـطى ، وبلدان متأخرة صـناعيا (نامية) كالهنـد واندونيسيا وعدد من بلدان أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية .

ولكن الجانب الاجتماعى للانتـاج منظم أيضا بطريقة مختلفة . ففى الاتحاد السوفييتى توجد مصانع سيارات ، كما توجد أيضا فى الولايات المتحدة الأمريكية . ومن ذا الذى لا يعرف مصنع ليخاتشوف للسيارات ؟ انه مسمى باسم العامل الشيوعى ايفان أليـكسيفيتش ليخاتشوف الذى اشترك فى الحرب الأهلية . لقد قاد ليخاتشوف عملية بناء مصنع سيارات ضخم على أنقاض الورش شـبه اليدوية لتجميع السيارات ، ثم ظل بعـد ذلك مديرا للمصنع فترة طويلة .

ان مصنع ليخاتشوف للسيارات هو ملك للحكومة السوفييتية ، أى ملك للشعب السوفييتى بأسره . وهو مثله مثـل صناعتنا كلهـا يعتبر ملكية اجتماعية اشتراكية . ومدير المصنع تعينه الحكومة السوفيتية ويدير المصنع بتفويض منها . ويتقاضى المدير ، كغيره من العاملين ، راتبا معينا ، مخصصا له . والمنتجات التى ينتجها المصنع ملك للحكومة السوفييتية ، وكذلك يعود عليها الجزء الأساسى من ربح المصنع ، بينما يبقى جزء معلوم من الربح تحت تصرف المصنع ينفق على منح الجوائز للعاملين الممتازين ،

وكذلك على تحسين ظروف معيشة العمال والمستخدمين وعلى تشييد المساكن ودور الخدمات والثقافة وعلى تطوير الانتاج ٠

وفى الولايات المتحـــدة الأمريكية توجد مصـــانع فورد الضـخمة للسيارات٠ وهى تعد ملكية رأسمالية خاصة، وكانت من قبل ملكا للعجوز فورد ، هنرى فورد الأول ،ثم بعد وفاته انتقلت ملكيتها الى خليفته هنرى فورد الثانى ٠ وكمـا نرى فان الرأسماليين الـكبار يطلقون على أنفسهم ألقاب الملوك ، ففى روسيا كان هنـاك القياصرة ألكساندر الأول والثانى والثالث ، وفى البلدان الأخرى كان هناك العـــديد من ادوارد ولوفيج وغليوم وغيرهم ٠ ان الرأســماليين الكبار شـأنهم شأن الحكام المطلقين ، يعتبرون المالكين المطلقين بغير حدود لمؤسساتهم ٠

ان هنرى فورد الثانى يقرر بنفسه ماالذى ينتجه وكيف، وهل يوسع أم يضغط الانتاج ٠ وهو الذى يملك المصـانع وهو الذى يملك ما تنتجه المصانع ، والربح كله يعود عليه وهو الذى يتصرف فيه حسب ما يرى ٠ وهو ينفق جزءا من الربح على اشـباع ملذاته ، كما يفعـل كل الأثرياء ٠ ومنذ مدة ليست ببعيدة أقام فورد عيدا لابنته بمناسبة بلوغها الثامنة عشرة فاستدعى من باريس بستانيا غرس لها ٢٠ ألف شجرة ورد ٠ وقد تكلف ذلك ٢٢٥ ألف دولار وهو مبلغ يعادل فى أمريكا دخل ٢٧٠ عامل زراعى فى السنة ٠

وكثـير من المؤسســات فى الولايات المتحـدة الامريكية وغيرها من البلدان الرأسمالية لا تعتبر ملكا لرأسماليين كل على حدة ، بل لمجموعة من الرأسماليين أو شركات مساهمة ٠ ولـكن هذا لا يغير من طابع الملكية الرأسمالية ، فان كبار المساهمين يعتبرون الملاك المطلقى السلطة للمصانع والفبارك ، بينما يعمل فيهـا عمال مأجورون ٠ وانتاج هـذه المؤسسات والربح العائد تعتبر كلها ملكا للسادة الرأسماليين ٠

ومن هنا يتضح أن الانتاج ليس ذا جانب تكنيكى فحسب ، وانمـا كذلك له جانبـه الاجتماعى ٠ والجانب التـكنيكى للانتاج تدرسه العـلوم التكنيكية والطبيعية ٠ فمثـلا يدرس علم التعدين طرق صهر المعـادن والفلزات ، كما أن بناء الطائرات قائم على أسس علم الديناميكا الهوائية ، وتعتبر الكيمياء أساسا علميا لكثير من أنواع الانتاج٠ أما الجانب الاجتماعى للانتاج فيدرسه علم الاقتصاد السياسى ٠

♦ دور العمل فى حياة الانسان :

يشكل العمل شرطا أساسيا لوجود المجتمع الانسانى .

فبواسطته يستطيع الانسان أن يسخر لاسعاده الطبيعة وهباتها السخية ، وقواها الخالدة. وبواسطة العمل يطور الانسان مواهبه الكامنة. هذا ولم تنشأ المعارف الانسانية والقدرات الخلاقة فى مجالات العلم والثقافة الا فى تربة أعدها ومهدها النشاط البشرى . وفى الفن الشعبى والشعر، كما فى تراث الفنانين العظام نجد صورا عديدة تخلد القوة الابداعية الجبارة للعمل ، والتى حولت الانسان من حيوان بائس الى مالك للطبيعة .

والعمل يعتبر حسب تحديد انجلز الرائع له : « أول شرط أساسى للحياة الانسانية كلها لدرجة أنه بوسعنا على نحو ما أن نقول : ان العمل خلق الانسان نفسه » .

وفى عام ١٩٢٥ وفى مدينة دايتون الأمريكية قدم المدرس الشاب سكوبس للمحاكمة بتهمة أنه كان يقص على التلاميذ أن أصل الانسان قرد .

ومع ذلك فان المدرس الشاب لم يفعل الا أنه ردد ما أثبته العلم بما لا يدع مجالا للشك ومنذ زمن بعيد . وقد استمرت عملية انسلاخ الانسان عن عالم الحيوان مئات الآلاف من السنين. وعلى امتداد هذه العملية الطويلة والمعقدة وغير العادية لعب العمل الدور الحاسم . فعن طريق العمل بالذات استطاع أجدادنا القدماء أن يطوروا أجزاء أجسادهم وقبل كل شىء الذراعين . ثم أدى العمل الى ظهور الكلام ذى المقاطع وتطوير المخ الانسانى .

ان أول من كشف عن الدور الحقيقى للعمل، والمكانة الحقيقية للانتاج المادى هى الماركسية . وقد فتح هذا الكشف عصرا جديدا فى تطور الفكر الانسانى ، ووضع أساسا صلبا للاشتراكية العلمية . فمن تلك المقولة التى تقول ان الانسان العظيم بعمله ظهرت نتيجة أكيدة وهى أن العمل سوف يصبح سيد العالم .

وكثيرا ما نقرأ فى الكتب وصفا للنشاط « العملى » للنمل والنحل والعناكب وكلاب الماء . وأحيانا يوضع على قدم المساواة عمل الانسان

و « عمل » النملة أو كلب البحر · غير أن العملية التى يقوم بهـا الحيوان ليست لها علاقة بالعمل الانسانى ·

فالعمل يعتبر خصيصة انسانية بحتـة ويتميز بشيئين جوهريين · أولا : العمل الانسانى يعتبر نشاطا موجها الى تحقيق هدف موضوع من قبل · ثانيا : أنه مرتبط مباشرة بانتاج أدوات العمل ·

فالحيوان يستطيع فقط أن يتكيف مع الطبيعـة ويستخدمهـا ، أما الانسان فهو بمساعدة الأدوات ، يسخر الطبيعة لخدمة أغراضه · وبفضل العمل يتوصل الانسان الى فرض سيطرته على قوى الطبيعة، « وهذا ــ كما قال انجلز ــ آخر ميزة جوهرية للانسان تميزه عن بقية الحيوانات ، وحتى فى هذه الميزة فالانسان مدين للعمل أيضا » ·

◆ قوى الانتاج :

يتطلب الانتاج وجود ظروف معينـة ، فأولا : يجب أن توجد المواد التى يتجه اليها نشاط الانسان فيشكلها بعمله كالمعدن مثلا فى مصنع بناء آلات والقطن فى مصنع نسيج ، وكل ما يمتد ويتجه اليـه عمل الانسان يسمى مادة العمل ·

كذلك أيضا الأشياء التى دخل فى تكوينها من قبل عمل الانسان · فعمال المناجم مثـلا يستخرجون الفحم بواسـطة الآلات والأجهزة الخاصة · وفى هذه الحالة تعتبر الطبقة الحاملة للفحم فى المنجم هى مادة العمـل ، وهى مادة وهبتها لنـا الطبيعة · ولكن الفحم المستخرج من المنجم يذهب بعـد ذلك الى مصـنع للـكوك ، حيث يستخرج منـه الـكوك والمواد الكيميائية الأخرى· وبالنسبة للمصنع هنا فانمادة العمل تعتبر الفحم الذى استخرج من قبل بفضل عمل عمال المناجم · ومادة العمل هذه ، والتى تعتبر ناتجا لعمل مبذول من قبل ، تسمى الخامة ، أو المـادة الخام · وفى مصنع لبنـاء الآلات تعتبر المعادن السوداء والملونة والبـلاستيك والأخشاب وغيرها من المواد موادا خام ·

وثانيا يتطلب الانتاج وسائل عمـل ، فالناس لا يعملون بايد خاوية بل يؤثرون على مادة العمل بأشياء معينة • وفى الأزمنة البدائية لم يكن لدى الانسان سوى أدوات بسيطة كالحجر والعصى • وخلال آلاف السنين مرت وسائل العمل بطريق طويل ، وفى عصرنا هذا تسلح العمل الانسانى بتكنيك جبار • وفى المصانع والفبارك تعالج مواد العمل بواســـطة أعقد الآلات والأجهزة والمعدات •

وكل هذه الأشياء التى تعـالج بواسطتها مواد العمل أو التى يؤثر الناس بها على مواد العمل ، تسمى وسائل العمل •

ومواد العمل ووســائل العمل ، أى كل تلك الأشــياء التى بدونها لا يمكن أن يكون هناك نشاط انتاجى للبشر ، تسمى وسائل الانتاج •

ولكن وسائل الانتــاج تصبح عديمـة الجدوى اذا لم يتدخل العمل الانســانى • وفى بلدان العــالم الرأسمالى ، عندما تحـدث أزمة تتوقف المصانع والفبارك ، ويصبح العمال بلا عمل • كذلك تتوقف الآلات عندما يعلن العمال الاضراب • اذن فلـكى تخدم وسائل الانتاج أهداف الانتاج يجب أن يحركها عمل الانسان •

وبالتالى فان العنصر الحاسم فى عملية الانتــاج يعتبر العمل البشرى الحى الذى يبعث الحركة فى وسائل الانتاج • وقد كتب لينين يقول : « ان القوة الانتاجية الأولى للبشرية كلها هى العامل ، هى الكادح » •

ان وسائل الانتاج وقوة العمل لدى البشر ، أى مقدرتهم على العمل، تشكل قوى الانتاج فى المجتمع •

وفى كل مرحلة من مراحل تطور المجتمع يكون لدى المجتمع وسائل انتاج محددة وقوة عمل • وعلى امتداد تاريخ البشرية مرت وسائل الانتاج بطريق طويل من التطور ، كذلك تطورت قوة العمل الانســانى • ولو أن فلاح العصور الوسطى أو حضريها وضع فى ظروف عصرنا هذا ، فانه مع كونه أقوى بدنيا من العامل المعاصر ، ســيقف عاجزا أمام تكنيك القرن العشرين • فالخبرة الانتاجية التى يملكها العامل المعاصر لم تكن موجودة منذ بضع عشرات من السنين ناهيك ببضع مئات •

ان نمو قوى الانتاج يعنى اتساع سلطان المجتمع البشرى وسيطرته على الطبيعة • ولقد كان الانسان الأول عاجزا تماما أمام قواها الرهيبة •

ولـكن البشر حسنوا وطوروا بالتدريج قوى الانتاج مخضعين لسيطرتهم قوة وراء أخرى من قوى الطبيعة ٠ ولقد كان اكتشاف النار نصرا ضخما للانسان على الطبيعـة ، ثم سخر الناس بعـد ذلك قوى الحيوان والبخـار والكهرباء ، وفى هذا العصر سخروا الطاقة الذرية ، وهكذا تتسع سيطرة الانسان على الطبيعة أكثر فأكثر ، كلما تطورت العلوم والتكنيك ٠

◆ علاقات الانتاج :

ان نمو قوى الانتـاج هو الأساس الذى تنشأ عليـه وتنمو علاقات انتاج معينة بين الناس ٠

وتوجد بين الناس فى الحياة مختلف أنواع العلاقات ٠ فنحن مثـلا ننتخب أجهزة الحـكم ونشترك فى النشاط النقـابى أو غيره من المنظمات الاجتماعية ، كالجمعيات الأدبيـة أو النوادى الرياضـية ، فالناس يحيون كعائلات ٠

وتحتل العلاقات أثناء الانتـاج أى علاقات الانتاج مكانا خاصا بين مختلف العلاقات التى تنشـأ بين الناس ٠ ونحن قد لاحظنـا أن الانتـاج يشكل أساس حياة المجتمع ، وكذلك فان علاقات الانتاج تعتبر أساسية بين جميع العلاقات الاجتماعية ٠

لم يشتغل الناس بالانتاج فرادى أبدا٠ فقد كانت تنشأ بينهم دائما صلات معينة أثنـاء نشاطهم العملى ٠ ويستطيع العامل والفـلاح والمثقف المعاصر أن يكتشف بسهولة كثيرا من هذه الصلات ٠ فالعامل الواقف على الآلة مثـلا مرتبط ببديله وبالأسطى وبالموضب وبالورشة التى تقـدم له الامدادات ، وبورشة الآلات ٠ وليس من الصعب ملاحظة الصلات التالية بالمؤسسة التى قدمت المعدن ، والمؤسسة التى ستتسلم المنتجات المصنوعة٠

ولـكن صلات الناس الانتـاجية أعم من ذلك بكثير ٠ وفى المجتمـع السوفييتى يرتبط الفرد بعلاقات انتاج معينة مع مجموع العاملين ٠٠ مع الفـلاحين الذين ينتجون القمح واللحوم والقطن ، والعـاملين فى المعاهد العلمية المشتغلين ببحث التكنيك وتكنولوجيا الانتاج، والعاملين فى السكك الحديدية ، الذين ينقلون المسافرين والبضائع ٠

وهكذا فان الناس ، فى نشاطهم الانتاجى ، يجدون أنفسهم مرتبطين بعدد لا يحصى من النـاس الآخرين · وفى جميع مراحل التطور التاريخى للمجتمع كان الانتاج دائما انتاجا اجتماعيا، وهو دائما يتم بصورة جماعية، بجماعات أو مجموعات من الناس صغيرة أو كبيرة ·

وقد كتب ماركس يقول : « أثناء الانتـاج تنشأ علاقة ، ليس فقط بين الناس والطبيعـة · فالناس لا يستطيعون أن ينتجوا دون أن يتحدوا بطريقة معينـة من أجل النشاط المشترك والتبادل المشترك لنشـاطهم · ولكى ينتج الناس فهم يدخلون فى صلات وعلاقات معينة ، وفقط فى اطار هذه الصلات والعلاقات الاجتماعية تنشأ علاقتهم بالطبيعة ويصبح للانتاج مكانا فيها » ·

ان العلاقات التى تنشأ بين الناس أثناء عملية الانتاج تسمى علاقات الانتاج ·

وفى أى مجتمع يوجد نظام معين لعلاقات الانتـاج · ونظام علاقات الانتاج هذا يشكل النظام الاجتماعى للانتاج · ويعتبر الاقتصاد السياسى العلم الذى يدرس تطور العلاقات الانتاجية للمجتمع ، أى تلك العـلاقات التى يدخل فيها الناس أثناء عملية الانتاج · وهو يبين القوانين التى تحرك وتوجه الانتاج الاجتماعى وتوزيع نتائجه فى مختلف مراحل تطور الانتاج·

وعلاقات الانتاج مرتبطة بقوى الانتاج ·

ان تطور قوى الانتـاج يزيد من سيطرة الانسـان على قوى الطبيعة وفى نفس الوقت يؤدى الى تغييرات فى عـلاقات الانتـاج ، وفى النظام الاجتماعى للانتاج · وفى العصور البدائية كان هناك نظام لعلاقات الانتاج وفى العصور الوسطى كان هناك نظام آخر · وتطور قوى الانتاج يؤدى الى أن تصبح علاقات الانتاج قديمة ومتأخرة، ويصبح من الضرورى أن تتنحى لتحل محلها علاقات انتـاج جديدة · ان علاقات الانتـاج متحدة مع قوى الانتاج فى وحدة واحدة هو ما نسميه أسلوب الانتاج ·

والتـاريخ يعرف خمس أسـاليب انتـاج أساسية هى : الشيوعية البدائية ، والعبودية ، والاقطاع ، والرأسمالية ، والاشتراكية ·

ومن بين علاقات الانتاج فان علاقة الناس بوسائل الانتاج ، هى التى تلعب الدور الأسـاسى ففى ظل الاشتراكية تعتبر وسائل الانتاج ملكية

اجتماعية ، وتعود ملكية أهم قطاعاتها الى المجتمع بأسره ، أى أنها تعتبر ملكية شعبية عامة • بينما يوجد قطاع آخر من وسائل الانتاج يعتبر ملكية تعاونية ، أى ملكية لجماعات من الكادحين وهى الـــكلخوزات (المزارع التعاونية) • أما فى ظل النظام الرأسمالى فان وسائل الانتاج تعتبر ملكية خاصة ، تعود ملكيتها الى ملاك أفراد أو مجموعات من الرأسماليين •

◆ الملكية الخاصة واستغلال الانسان للانسان :

فى المراحل المبكرة للتاريخ البشرى ، وفى المجتمع البدائى الأول لم تكن الملكية الخاصة موجودة • اذ كان الناس يعملون معا ويشتركون معا فى استهلاك ثمار عملهم • ولم يكن يخطر ببال أحدهم أن يقول : هـذه أرضى أو هذه أدواتى •كانت الأرض ملكية عامة، أما وسائل عمل الانسان الأول ـ الحجر والعصى ـ فقد كانت بدائية جدا • ولم تظهر الملكية الخاصة الا بعد انهيار النظام البدائى وتطور الزراعة والرعى ، فانقسم المجتمع الى مستغلين ومستغلين •

وفى روما القديمة عندما ثار المضطهدون ضد مضطهديهم ، قام احد المدافعين عن الطبقة الحاكمة يروج لهذه الأسطورة : لقد قال بأن المجتمع يشبه الجسم البشرى • وفى الجسم البشرى يوجد المخ الذى يوجه كل أجزاء الجسم ، والأيدى التى تقوم بتأدية مختلف الأعمال ، وكذلك المعدة التى تقوم بهضم الطعام • وهكذا يجب أن يكون فى المجتمع أناس يؤدون مختلف الأعمال ، هذا من ناحية ، ومن الناحية الأخرى أناس يخضع لهم كل شىء ويستخدمون ثمار عمل الآخرين •

وبالفعل فان تاريخ المجتمع البشرى يظهر لنا أن الجنس البشرى عاش مئات الآلاف من السنين دون أن يعرف الطبقات، أو الاستغلال الطبقى والاضطهاد • واضطهاد الانسان للانسان يتلخص فى أن بعض النـاس يعيشون على حساب الآخرين ، فالطبقة المستغلة تستحوذ لنفسها على جزء من نتاج العمل ، الذى صنعه المنتجون مباشرة • ان كل النتاج الزائد عن الحاجة الضرورية لحياة الجماهير العاملة ـ أو مايسمى بفائض الغلة ـ يشكل دخل المستغلين الذين يحصلون عليه عن غير طريق العمل •

ان العبودية والاقطاع والرأسمالية هى ثلاث مراحل متصلة للاستغلال الاقتصادى للجماهير الكادحة • والحقيقة المشتركة فى هذه الأساليب الثلاثة للانتاج هى أن وسائل الانتاج والمعيشة توجد فى أيدى الطبقة الحاكمة فى هذه الصورة أو تلك • والطبقة الحاكمة تجبر الجماهير الكادحة على العمل لصالح هذه الطبقة • أما ما يميز هذه الأساليب بعضها عن بعض فهو العلاقة الموجودة بين مالكى وسائل الانتاج وبين الجماهير الكادحة التى تصنع الثروات كلها • ان العلاقة بين الطبقة المستغلة والطبقة المستغلة هى علاقة الانتاج الأساسية فى كل مجتمع من تلك المجتمعات • ففى المجتمع العبودى هى العلاقة بين مالكى العبيد والعبيد ، وفى المجتمع الاقطاعى هى العلاقة بين ملاك الأراضى الاقطاعيين والفلاحين ، وفى المجتمع الرأسمالى هى العلاقة بين الرأسماليين والعمال المأجورين •

◆ الصراع الطبقى :

ان المجتمع القائم على أساس الملكية الخاصة واستغلال الانسان للانسان ينقسم الى طبقات ذات مصالح متعارضة• والطبقات المستغلة ذات مصلحة فى المحافظة على سلطتها وسيطرتها وثروتها، بينما تسعى الطبقات المستغلة الى رفع نير الظلم عنها والتحرر من ربق الاستغلال • هكذا كان الحال فى المجتمع العبودى والاقطاعى والرأسمالى • ومنذ تلك اللحظة التى انقسم فيها المجتمع الى طبقات مستغلة وأخرى مستغلة احتدم بين هذه الطبقات صراع لا يهدأ • ومنذ تلك اللحظة والصراع الطبقى يعتبر القوة الأساسية المحركة للتاريخ • ولسوف ينتهى الصراع الطبقى بين العمال والرأسماليين باندحار آخر نظام استغلالى ، ألا وهو الرأسمالية ، وهذا النظام حتما سينهار نتيجة للثورة الاشتراكية ، التى تطيح بسلطة البرجوازية وتقيم سلطة الطبقة العاملة التى تتحالف مع جميع الكادحين لتبنى المجتمع الاشتراكى الجديد •

وعلى مجرى التاريخ حقق الناس نجاحا ضخما فى السيطرة على قوى الطبيعة · ولـكن ، فى تلك البلاد التى ما زالت ترزح تحت نير استغلال الانسان للانسان ، تعيش الجماهير العاملة تحت وطأة علاقات الانتاج التى تعوق الغالبية العظمى لسكان البلدان الرأسمالية عن التمتع بتلك الخيرات التى يجلبها اتساع نطاق سيطرة الانسان على الطبيعة · أما فى الاتحاد السوفييتى والدول الاشتراكية الأخرى فان الأمر مختلف· ذلك أن ثمرات التقدم كلها ترجع هنـا الى الشعب ، وبالتالى فان كل خطوة فى السيطرة على الطبيعة تعود بالفائدة على جماهير العاملين ·

◆ **القوانين الاقتصادية :**

ان مهمة الاقتصاد السياسى هى كشف القوانين الاقتصـادية لتطور المجتمع ·

وكل علم يدرس هذه الناحية أو تلك فى الطبيعة يهدف الى معرفه القوانين التى تعمل فى هذه الناحية أو المجال·والقانون فى نظر العلم هو العلاقة الداخلية بين الظواهر ، أى جوهرها· والعلاقة الداخلية بين الظواهر توجد مستقلة عنا وبغض النظر عما اذا كنا نرغب فى ذلك أم لا · ولكن الناس يكتشفون هذه القوانين ويتعلمون استخدامها ·

ان معرفة قوانين الطبيعة تعطى للناس سلاحا جبارا لاخضاع قواها العمياء وتسـخيرها لمصلحة الانسان · فهناك مثلا القوة الـكهربائية التى تتولد عنها الصواعق ، ولـكن الأمر يصبح مختلفا عنـدما تستخدم نفس القوة الكهربائية بواسطة الانسان فى الانتاج والاضاءة ·· الخ ·

والمجتمع مثله مثـل الطبيعـة يتطور وفق قوانين معينـة ذات طابع موضوعى ، وهذا يعنى أنها لا تتوقف على رغبة ووعى الناس ، بل والأكثر

من ذلك أنها الى درجة كبيرة هى التى تحدد وعى وارادة وتصرفات وأعمال أفراد المجتمع • ولا يجب الخلط بين قوانين التطور الاجتماعى وتلك القوانين التى تصدرها سلطات الدولة فى كل بلد • ان قوانين الدولة هى قوانين وضعتها أجهزة الحكم• أما عندما يدور الحديث حول قوانين التطور الاجتماعى فاننا نعنى بذلك شيئا آخرا• ان هذه القوانين متعلقة بنظام علاقات الانتاج كله ، وبالدرجة الأولى بالنظام الاقتصادى للمجتمع • فمثلا اذا كانت تسود فى بلد ما نظم رأسمالية فان القوانين الاقتصادية التى تعمل فى هذا البلد هى قوانين الرأسمالية بغض النظر عن نظام الحكم فيه سواء كان ملكيا أم جمهوريا• وهذه القوانين الاقتصادية بالذات هى التى تحدد تطور الصناعة والزراعة والعلاقة المتبادلة بين الطبقات وطابع الصراع الطبقى •

ان الاقتصاد السياسى عندما يكشف عن جوهر القوانين الاقتصادية للرأسمالية فانه لا يبين فحسب ظروف وجود هذا المجتمع وانما يبين كذلك اتجاه تطوره ، وبذلك يكشف الاقتصاد السياسى عن الأساس الحقيقى للصراع الطبقى فى المجتمع البرجوازى ، ويظهر حتمية ازدياد حدة التناقضات الطبقية فى هذا المجتمع ، كما يسلح الطبقة العاملة بمعرفة الطريق الى الاشتراكية •

ان كشف القوانين الاقتصادية لتطور المجتمع البرجوازى يعتبر تأسيسا علميا عميقا للحتمية التاريخية لانهيار الرأسمالية وانتصار الاشتراكية •

ان التعمق فى فهم واستخدام القوانين الاقتصادية للاشتراكية يعتبر بالنسبة لنا أمرا ذا أهمية خاصة • فاذا ما تمكنا من هذه القوانين فاننا بذلك نضع كل أعمالنا الخاصة بتطوير الاقتصاد الاشتراكى نضعها على أساس متين • ويعطى الحزب الشيوعى أهمية كبيرة لمسألة رفع المستوى العلمى لادارة الاقتصاد القومى عن طريق التخطيط • وكلما كانت خططنا الاقتصادية وطرق ادارة الاقتصاد قائمة على أسس علمية نجحنا أكثر فى تنفيذ مهمتنا وهى بناء الشيوعية وتدعيم القوة الاقتصادية لوطننا وتحسين مستوى معيشة الشعب •

◆ مكانة الاقتصاد السياسى فى النظرية الماركسية واللينينية :

يعتبر الاقتصاد السياسى ذا أهمية كبيرة فى تشكيل وجهة النظر الثورية • وتنطلق الماركسية — اللينينية من أن أساس حياة المجتمع هو النشاط الانتاجى للبشر ، والاقتصاد السياسى يكشف القوانين التي على اساسها يتطور الانتاج الاجتماعى ، وهو بهذا يعطينا المفتاح الى فهم العملية المعقدة للتطور الاجتماعى •

ان الاقتصاد السياسى يدرس أهم جانب لوجود وتطور المجتمع ألا وهو حياته الاقتصادية• وقد أشار لينين فى تحديده لأهم ملامح النظرية الماركسية الى أن أعمق وأشمل وأدق تعزيز لها هو تعاليمها الاقتصادية بالذات • وقد سمي لينين هذه التعاليم بالمحتوى الرئيسى للماركسية بوصفها نظرية الاشتراكية العلمية •

وعندما نتحدث عن الحتمية التاريخية لحلول الاشتراكية محل الرأسمالية وعن التفوق المؤكد للاشتراكية على الرأسمالية فاننا لا ننطلق من ايمان أعمى بذلك أو من رغبات ذاتية وانما من معرفة علمية بالقوانين الموضوعية لتطور المجتمع • وبفضل هذا فان الماركسية — اللينينية ، بوصفها العلم الحقيقى الوحيد عن الحياة وتطور المجتمع الانسانى تتفوق تفوقا كبيرا على الايديولوجية البرجوازية والعلم البرجوازى المزيف العاجز عن التعمق فى عمليات الحياة الاجتماعية وكشف جوهرها وتحديد اتجاه تطور المجتمع •

◆ ماركس وانجلز ولينين هم مؤسسو الاقتصاد السياسى العلمى الحقيقى :

يمس الاقتصاد السياسى القضايا الحادة والملحة للصراع الطبقى فى المجتمع الرأسمالى• وهو يتناول قضايا تمس بصورة مباشرة الوضع المادى لمختلف الطبقات ويكشف المصالح الجذرية لأهم طبقات المجتمع الرأسمالى، بل والأكثر من ذلك أنه يثير السؤال عن وجود هذا المجتمع نفسه ويقدم الاجابة عليه •

ولذلك يعتبر الاقتصاد السياسى علما طبقيا ، ملتزما ولا يمكن أن تكون هناك نظرة واحدة الىالحياة الاقتصادية للمجتمعمن جانب البرجوازية التى تستغل الطبقة العاملة ، ومن جانب الطبقة العاملة التى ترفض الاستغلال الرأسمالى • وليس من الغريب فى شىء أن يحاول الاقتصاديون البرجوازيون بشتى الوسائل تزيين وتبرير النظام الاستغلالى، وهم شأنهم شأن ممثل ملاك العبيد الرومانى الذى تحدثنا عنه من قبل ، يحاولون أن يثبتوا أن النظام البرجوازى يناسب الطبيعة البشرية ذاتها وأنه نظام خالد • ومثل هذه الأفكار ليست من العلم الحقيقى فى شىء •

ان الاقتصاد السياسىالبروليتارى هو وحده الذىيقدم تفسيرا علميا حقيقيا للظواهر الاقتصادية • وهو يقيم هذهالظواهر من وجهة نظر الطبقة العاملة التى تتفق مصالحها مع مصالح التطور القومى للمجتمع • ولذلك فان الطبقة العاملة لا تخشى مطلقا المعرفة التامة الكاملة لقوانين التطور الاجتماعى ، بل هى على العكس ذات مصلحة أكيدة فى هذه المعرفة •

ان مؤسس الشيوعية العلمية ماركس وانجلز هما اللذان وضعا الاقتصاد السياسى البروليتارى • وكان ظهوره يعنى انقلابا ثوريا فى علم الاقتصاد • ولأول مرة تحصل البشرية على علم حقيقى عن قوانين التطور الاقتصادى للمجتمع •

ان فلاديمير ايليتش لينين مؤسس حزبنا ومنشىء الدولة السوفييتية هو الذى أثرى الاقتصاد السياسى الماركسى ، والنظرية الماركسية بشكل عام ورفعه الى مرتبة جديدة عالية • فقد كشف القوانين الاقتصادية لمرحلة جديدة فى تطور الرأسمالية ألا وهى الامبريالية • وسلح الطبقة العاملة وكل الكادحين بمعرفة طرق البناء الاقتصادى للاشتراكية والشيوعية عن طريق اكتشاف وصياغة القوانين الاقتصادية الأساسية للاشتراكية • وكما جاء فى برنامج الحزب الشيوعى السوفييتى فان الماركسية-اللينينية باكتشافها للقوانين الموضوعية للتطور الاجتماعى قد أظهرت التناقضات المميزة للرأسمالية وحتمية تفجرها ثوريا وتحول المجتمع الى الشيوعية • ان تطور الرأسماليةالعالمية والنضال الثورى للطبقة العاملة قد أثبت تماما صحة التحليل الماركسى - اللينينى للرأسمالية ومرحلتها العليا : الامبريالية •

وعلم الاقتصاد الماركسى يتطور باستمرار عن طريق التفكير الجماعى لحزبنا ولجنته المركزية اللينينية • وتزداد النظرية الاقتصادية للماركسية ـ اللينينية ثراء نتيجة العمل النظرى الكبير للأحزاب الشيوعية والعمالية الشقيقة •

◆ أهمية الاقتصاد السياسى بالنسبة للصراع الطبقى للبروليتاريا وبناء المجتمع الشيوعى :

ان الاقتصاد السياسى بكشفه عن طابع ومضمون القوانين الاقتصادية للرأسمالية يبين للطبقة العاملة فى البلدان الرأسمالية الأسباب الحقيقية لما تعانيه من بلايا وحرمان • ان السبب فى هذا هو النظام الرأسمالى نفسه• وبهذا فان الاقتصاد السياسى الماركسى ـ اللينينى يسلح البروليتاريا بمعرفة الطريق الى الخلاص • وهو يكشف النهاية الحتمية التاريخيه للنظام البرجوازى ، وضرورة حلول النظام الاشتراكى محله •

والاقتصاد السياسى يعلم البروليتاريا فى البلدان الرأسمالية حقيقة أن الصراع الطبقى الذى لا يكل من أجل تحطيم النظام الرأسمالى واقامة الاشتراكية ، هذا الصراع وحده هو الذى يحمل الخلاص للجماهير الكادحة المستغلة • وفى نفس الوقت فهو يشرح معنى وأهمية وطرق الصراع الطبقى للبروليتاريا وتنظيماتها الاقتصادية والسياسية من أجل مطالبها الوقتية الملحة وضد زحف الاحتكارات الرأسمالية على الحقوق الأولية للعاملين وعلى مستوى معيشتهم •

لقد كشف النظام الاشتراكى عن منابع جبارة للطاقة والمبادرة الشعبية ، والاشتراكية خالية من أمراض وعلل الرأسمالية • فالانتاج فى

ظل الاشتراكية لا يخدم مطامع حفنــة من المستغلين وانمــا يشبع حاجات المجتمع ويرفع مستوى معيشة الشعب · ان الاقتصاد الاشتراكى يتطور بطريقة متناسقة ولا يعرف الأزمات أو المنافســة المدمرة أو البطالة ، تلك الظواهر الملازمة للرأسمالية · ولكى تستغل مزايا الاشتراكية على الوجه الأكمل لا بد من ادارة الاقتصاد بمهارة ودقة ، وتحقيق أفضل النتائج بأقل التكاليف · وهــذا مايعلمنا اياه الاقتصــاد السياسى والعلوم الاقتصادية الأخرى ·

ان الاشتراكية تولدالحماس للعمل وتطورالمنافسة الاقتصادية الخلاقة وتبعث الحوافز المعنوية الجبارة للانتاج المدعمة بالحوافز المادية لدى العاملين من أجل زيادة الانتاج وتحسين نتائجه كما وكيفا · وفى المجتمع الاشتراكى تمتاز الجماهير العاملة بنظرتها الاقتصادية الى الانتاج · ولكن لكى تتحول النظرة الاقتصادية الى عمل يجب معرفة كيفية تنظيم العمل جيدا وكيفية تحسين الانتاج ، والتوصل الى أفضل استخدام للموارد جميعا والتوظيف التام لجميع احتياطيات الانتاج ·

وجميع هذه المعارف يسلحنا بها الاقتصاد السياسى وغيره من العلوم الاقتصادية الخاصة مثل الاقتصاد الصناعى والاقتصاد الزراعى واقتصــاد البناء والنقل والتجارة والعمــل وغيرها · وهذه العلوم ، باعتمــادها على استنتاجات الاقتصاد الســياسى ، تتخذ طابعــا أكثر تحديدا بالنســبة لاستخدامها فى ظروف اقتصادية خاصة فى فروع معينة من الاقتصاد ·

ان قوة حزبنــا هى فى أنه يقود البنــاء الاشتراكى والشــيوعى على أساس علمى · ويحــل الحزب القضــايا الاقتصــادية مسترشدا بالقوانين الاقتصادية الموضوعية للاشتراكية · والاتجاه الحاسم الذى سار فيه الحزب من أجل تحسين التخطيط والادارة فى الاقتصــاد القومى وزيادة الحوافز الاقتصادية للانتاج يفتح آفاقا عريضة أمام مبادرة المؤسسات والعاملين · ان الاتجاه المطبق حاليا وهو القيام بالانفــاق ذاتيا دون تمويل من الدولة يتطلب حسابا اقتصاديا دقيقــا من كل عامل فى الصناعة وكل مجموعة · وهو يضع مسئولية متزايدة على رؤساء المؤسسات والعاملين فيها ، وعليهم أن يحلوا مشاكلهم بالمعرفة العميقة للأمور ·

ومن المهم ألا تكونمسلحا فقط بالمعرفةالتكنيكية وانما كذلك بالمعرفة الاقتصادية ، وأن تعرف بدقة ما هو الحسن وما هو السيىء من وجهة النظر

الاقتصادية وما هو المفيد بالنسبة للمجتمع وما الذى يمكن أن يجلب له الضرر ؟ ان الاجابة على هذه الأسئلة ليست دائما سهلة المنال ، وكثيرا ما تتطلب الاجابة عليها تحليلا اقتصاديا عميقا وحسابا اقتصاديا دقيقا ٠

ولكى نشارك بنشاط فى نضال الحزب والشعب من أجل انجازات جديدة فى البناء الاقتصادى ، ومن أجل نهضة اقتصادية فى المستقبل وتحسين مستوى معيشة العاملين لا تكفى الرغبة فقط، بل لابد من المعارف وهذه المعارف نحصل عليها من دراسة الاقتصاد السياسى ٠

دليل للمناقشة

١ ـ ما أهمية الانتاج المادى والعمل فى حياة المجتمع ؟

٢ ـ ما الذى يعنيه اصطلاح قوى الانتاج وعلاقات الانتاج ؟

٣ ـ ما هو طابع القوانين الاقتصادية ؟

٤ ـ ما الذى نستفيده من دراسة الاقتصاد السياسى ؟

النظام الرأسمالى

الباب الثانى

الإنتاج السلعى الرأسمالى

١ ــ الانتاج السلعى فى ظل سيطرة الملكية الخاصة

ظروف نشأة الانتاج السلعى

فى المجتمع الرأسمالى تنتج الغالبية العظمى من السلع بهدف البيع • والنتاج الذى ينتج بهدف البيع أو التبادل يسمى سلعة ، وكذلك يسمى الاقتصاد الذى يكون نتاجه مخصصا للبيع أو التبادل اقتصادا سلعيا • أما الاقتصاد الذى ينتج المنتجات للاستهلاك المباشر وليس للمبادلة فيسمى اقتصادا طبيعيا •

ولم ينشأ الاقتصاد السلعى الا عند انهيار النظام البدائى عندما ظهرت الملكية الخاصة لوسائل الانتاج • وقد كان هذا الاقتصاد موجودا فى المجتمع العبودى والاقطاعى ولكنه لم يكن يلعب فى ذلك الوقت دورا أساسيا • كان الاقتصاد السائد هو الاقتصاد الطبيعى وكان الفلاح القن يعطى الجزء الأكبر من انتاج عمله للاقطاعى دون أن يتقاضى منه شيئا مقابل هذا وفى خلال مدة طويلة من الزمن كان الجزء الأقل من المنتجات هو فقط الذى ينتج من أجل البيع فى السوق أما الجزء الأكبر فكان يستهلك فى مواقع انتاجه •

وقد تطور الاقتصاد السلعى تطورا ملموسا عند انهيار المجتمع الاقطاعى ولكن السيادة التامة لهذا الاقتصاد لم تتحقق الا فى ظل الرأسمالية •

ان المؤسسات الرأسمالية تقوم بانتاج كل منتجاتها بغرض البيع • ومع نمو الرأسمالية أصبح صغار المنتجين من الفلاحين يبيعون الجزء الاكبر من انتاجهم فى السوق وفى ظل الرأسمالية تباع وتشترى كل وسائل الانتاج ومواد الاستهلاك تقريبا • وهكذا يصبح الاقتصاد السلعى شاملا جامعا •

لقد نشأ الاقتصاد السلعى ونما وتطور على أساس التقسيم الاجتماعى للعمل • والتقسيم الاجتماعى للعمل معناه أن بعض أفراد المجتمع يعملون بانتاج مختلف أنواع المنتجات • وقد كان هذا التقسيم للعمل موجودا حتى قبل ظهور الانتاج السلعى • ففى كثير من الجماعات البدائية كان يوجد حرفيون كالحداد والفخرانى والطحان وغيرهم ، يقومون باعداد المنتجات المعدنية أو الفخارية أو غيرها للجماعة ، وكان هؤلاء الحرفيون يقومون بتلبية احتياجات الجماعة ، ومقابل هذا كانت الجماعة تكفلهم وتمدهم بالمنتجات الزراعية •

ولكى يتحول الاقتصاد الطبيعى الى اقتصاد سلعى يجب أن يتوافر شرط آخر الى جانب التقسيم الاجتماعى للعمل • وهذا الشرط هو الملكية الفردية (الخاصة) لوسائل الانتاج • اذ عندما يصبح الحرفى مالكا فرديا لوسائل انتاجه فانه يبيع نتاج عمله •

اذن فظروف نشأة الانتاج السلعى تعتبر أولا : التقسيم الاجتماعى للعمل • وثانيا : الملكية الخاصة لوسائل الانتاج •

الانتاج السلعى البسيط والانتاج السلعى الرأسمالى

فى ذلك الوقت الذى لم يكن فيه مؤسسات رأسمالية كبيرة كان الانتاج يتم بواسطة صغار منتجى السلع وهم الفلاحون والحرفيون ، الذين كانوا يعملون بأنفسهم ودون عمال مأجورين • وكانت أدوات الانتاج بسيطة ورخيصة وكانت ملكا لهم • وهذا الاقتصاد الذى يقوم على صغار منتجى السلع الذين يتبادلون منتجات عملهم يسمى انتاجا سلعيا بسيطا •

والانتاج السلعى البسيط تجمعه والانتاج السلعى الرأسمالى صفة عامة هامة ، فهو يقوم ، مثله مثل الرأسمالية على الملكية الخاصة لوسائل الانتاج ، وهو فى نفس الوقت يختلف اختلافا جوهريا عن الانتاج الرأسمالى•

ان الانتاج السلعى البسيط يقوم على أساس العمل الفردى لصغار المنتجين ، أما الرأسمالية فتقوم على أساس العمال المأجورين الذين لا يملكون وسائل الانتاج ويتعرضون للاستغلال من قبل كبار ملاك وسائل الانتاج أى من قبل الرأسماليين •

وفى خلال تطورها تقضى الرأسمالية على صغار المنتجين البسطاء وتخضعهم لها وتحول الكثير منهم الى عمال مأجورين • ان الانتاج السلعى البسيط حتما يلد الرأسمالية •

◆ السلعة وخصائصها :

وهكذا نجد أنه فى ظل الرأسمالية يسود انتاج السلع، أى المنتجات المعدة للتبادل والبيع ، فما هى خصائص السلعة ؟

لكى يكون نتاج العمل سلعة فلا بد أن يشبع حاجة من حاجات الانسان ، وفى هذا تتجلى فائدته • ان هذه الصفة لأى نتاج عمل تجعل له قيمة استهلاكية• فالقيمة الاستهلاكية للحم أو اللبن مثلا تتلخص فى أن هذين النتاجين للعمل يشبعان حاجة الناس الى الطعام • والقيمة الاستهلاكية للقميص والمعطف والحذاء تتلخص فى أن هذه المواد تمكن الناس من اشباع رغباتهم فى الملبس والأحذية •

وهناك كثير من الأشياء لها قيمة استهلاكية مع أنها ليست نتاجا للعمل الانسانى مثل مياه العيون وثمار الأشجار البرية •

ومنتجات العمل الانسانى تشبع حاجات معينة للناس سواء فى الاقتصاد الطبيعى أو السلعى • فالخبز الذى ينتجه الفلاح لاستهلاكه الخاص يشبع حاجته الى الطعام وبالتالى فله قيمة استهلاكية • والخبز الذى ينتجه الفلاح للبيع له أيضا نفس هذه الخصيصة المفيدة ، ولو فقد الخبز هذه الخصيصة لسبب ما (كأن يتعفن مثلا ويصبح غير صالح للاستهلاك) فلن يشتريه عندئذ أحد • ولكن بعد أن يصبح الخبز سلعة فانه يكتسب خصيصة أخرى هامة فيصبح من الممكن مبادلته بأى سلعة أخرى •

وهكذا فان السلعة هى أولا : شىء يشبع حاجة من حاجات الانسان• وثانيا : هى شىء يمكن مبادلته بشىء آخر •

ويتم تبادل البضائع بنسبة كمية معينة ، ولنقل مثلا ان جوالا من الدقيق يمكن مقايضته بزوج من الاحذية • وقدرة السلعة على التبادل مع سلعة أخرى بنسبة كمية معينة تسمى القيمة التبادلية للسلعة (أو مجرد قيمة) •وهذه خصيصة جديدة يكتسبها ناتج العمل عندما يصبح سلعة وبالتالى فان السلعة لها خصيصتان : قيمة استهلاكية وقيمة •

عند المقايضة يساوى بين أشياء ذات قيم استهلاكية مختلفة ومتنوعة، ولهذا السبب بالذات تقايض هذه الأشياء ، فان أحدا لن يقايض مثلا كيلو جرام من الخبز بكيلو جرام من هذا الخبز نفسه ، ولن يجول بخاطر أحد أن يبيع حذاءه لكى يشترى بهذه النقود مثل ذلك الحذاء • ان المواد التى تقايض هى تلك التى تشبع حاجات مختلفة •

ان العلاقات الكمية التى تقايض بها السلع عادة ما تتذبذب • فبعض السلع ينخفض ثمنها وبعضها الآخر على العكس يزداد ثمنها • ولكن مهما كبر هذا التذبذب فان طن النحاس مثلا يظل دائما أغلى من طن الحديد وأرخص من طن الفضة وأرخص بالذات من طن الذهب• اذن فهناك أساس ما ثابت الى حد ما لهذه العلاقات الكمية التى تتبادل فيها السلع بعضها بالبعض • فكيف يحدد هذا الأساس ؟

ان أية مقارنة عددية تتطلب وجود خاصية مشتركة للمواد المقارنة • وكثيرا ما نقارن بين أشياء متنوعة جدا ، ولكن من الضرورى أن يكون فى الأشياء المقارنة شىء ما مشترك • ومن الضرورى أيضا أن يكون هذا الشىء المشترك قابلا للقياس•ومن الممكن مثلا أن نقول ان طبقة من الحديد ذات حجم معين تساوى فى الوزن جوالين من الدقيق • وهنا نجد أن فى طبقة الحديد وجوالى الدقيق شىء ما مشترك وهو هنا الوزن • ولذلك فمن الممكن أن نقارن هاتين المادتين المختلفتين مثل جوال الدقيق وطبقة الحديد •

ولو قايضنا مكيالا من الحبوب مثلا بعشر حدوات ، فان هذا يعنى أن فى هاتين السلعتين شيئا ما مشتركا• فما هو هذا الشىء؟ وما هى الخاصية المشتركة فى هاتين السلعتين المختلفتين والتى تسمح لنا أن نقارن بينهما عند المقايضة ؟

هذه الخاصية ليست الوزن ولا الحجم ولا الصلابة ، فان لمكيال الحبوب والعشر حدوات حجما ووزنا وخصائص طبيعة أخرى مختلفة عن بعضها تمام الاختلاف• كما أن هذه الخاصية ليست هى مدى النفع لكلتى السلعتين لأن نفعهما مختلف تماما • ان السلع التى لها قيم استهلاكية مختلفة تماما لها خاصية مشتركة واحدة فقط وهى أنها جميعا نتاج للعمل البشرى •

وهذه الخاصية يمكن قياسها ، فالعمل يقاس بكمية الزمن الذى أنفق على انتاج السلعة المعينة • ان كمية العمل المبذول فى تجهيز السلعة هى الذى تحدد تلك النسب التى تتبادل بها بعض السلع بالبعض الآخر •

ان تبادل السلع حسب قيمتها ، أى بنسبة كمية العمل المبذول فى اعدادها هو قانون اقتصادى للانتاج السلعى •

وقت العمل اللازم اجتماعيا

ربما يثار سؤال : اذا كانت قيمة السلعة تحددها كمية العمل المبذول فى انتاجها فلماذا اذن تباع بثمن واحد تلك السلع المتشابهة والتى أنفق على انتاجها بعض المنتجين عملا أكثر مما أنفقه المنتجون الآخرون ؟ ولكى نفهم حقيقة الأمر يجب أن نراعى الأمور التالية •

حقا ان المنتجين المختلفين يبذلون فى انتاج السلع المتشابهة كميــــة من العمل غير متساوية ، وذلك لأن ظروف الانتاج ليست متشابهة عنــد مختلف المنتجين • ان بعضهم لايملك الا أبسط أدوات الانتاج وينتج السلع عن طريق العمل اليدوى ، بينمـــا البعض الآخر لديه امكانية اســـتخدام الآلات ، والبعض لديه خبرة انتاجية أقل من البعض الآخر ، ولذلك فان البعض يبذل فى انتاج السلعة المعينة كمية من العمل أكثر مما يبذله البعض الآخر •

غير أن المشترى لا يأبه بكمية العمل التى بذلها كل منتج فى انتاج السلعة ، فما دامت السلع من نوع واحد فان ثمنها لا بد وأن يكون واحدا •

ان قيمة السلعة لا تتوقف على كمية العمل الذى بذل فى انتاجهـــا فى كل حالة على حدة ، بل تحدد قيمة السلعة بوقت العمل اللازم انفاقه على انتاج هذه السلعة فى الظروف التكنيكية العادية للانتـــــاج فى فترة معينة طبقا لمتوسط مهارة وجهد المنتج •

ان وقت العمل المطلوب فى المتوسط لانتاج السلعة يسمى وقت العمل اللازم اجتماعيا • ان مقدار قيمة البضاعة يحدد بواسطة وقت العمل اللازم اجتماعيا •

- **الطابع المزدوج للعمل المجسد فى السلعة :**

ان السلعة كما نعرف هى قيمة استهلاكية من ناحية ، ومن ناحية أخرى فهى قيمة • والعمل المجسد فى السلعة له أيضا مثل هذا الطابع المزدوج •

والعمل متنوع مثله مثل القيم الاستهلاكية التى يوجدها ، فعمل اللحام يختلف نوعيا عن عمل الاسكافى ، وعمل يختلف عن عمل الترزى•

والأنواع المختلفة للعمل تتميز بعضها عن بعض فى الهدف والطرق والوسائل والمواد وأخيرا فى النتيجة • فعامل المنجم يستخدم ماكينة الفحم ويوجهها نحو طبقة الفحم لكى يستخرج بها الفحم • أما الترزى فيعمل مستخدما ماكينة الخياطة والمقص والابرة ، وهو يعالج المنسوجات ويصنع الملابس •

اذن ففى كل قيمة استهلاكية يتجسد نوع معين ومحدد من العمل : فى الفحم يتجسد عمل عامل المنجم وفى الملابس عمل الترزى وفى الصلب عمل عامل التعدين •

ولكن أثناء المقايضة تتم عملية مقارنة بين مختلف أنواع السلع ومساواة فيما بينها • فمثلا كمية معينة من الفحم تساوى بالضبط ما يساويه زوج من الأحذية • وفى هذه المساواة من السلع تنحى جانبا قيمها الاستهلاكية ، فهذه لا يمكن مساواتها ولا مقارنتها بعضها بالبعض • اننا فى هذه الحالة نجد ــ كما سبق أن رأينا ــ أن البضائع المختلفة لها صفة مشتركة فيما بينها ألا وهى أنها جميعا تعتبر نتاجا للعمل ، أى أنها تعتبر قيمة •

ولكن عندما ينحى المنتجون جانبا القيم الاستهلاكية فانهم ايضا يجردون أنواع العمل المختلفة من الفروق فيما بينها ، فعند مقايضة الفحم بالحذاء فانهم لا ينظرون الى الاختلاف بين العمل المحدد لعامل المنجم والعمل المحدد للاسكافى ، انهم ينحون هذا الفرق جانبا • فالفحم والأحذية والسلع الأخرى تعتبر هنا نتاجا للعمل الانسانى بوجه عام •

ولذلك فان العمل المجسد فى السلعة يعتبر كنشاط ذا طابع واحد، يعتبر بذلا لقوة بشرية بوجه عام ، يعتبر عملا مجردا • وباعتباره بذلا لقوة

بشرية فان عمل المنتجين على اختلاف أشكالهم لا يختلف بعضه عن البعض نوعيا وانما كميا ٠

اذن فأى عمل للمنتجين يعتبر من جهة عملا محددا وهو بهذه الصفة يخلق هذه القيمة الاستهلاكية أو تلك ، ومن جهة أخرى فأى عمل للمنتجين يعتبر بذلا لقوة بشرية بوجه عام أى عملا مجردا ، جزءا معينا من العمل الاجتماعى كله ، وهو بهذه الصفة يخلق قيمة السلعة ٠

وهكذا فان الطبيعة المزدوجة للسلعة تعتبر نتيجة حتمية للطابع المزدوج للعمل المجسد فى هذه السلعة ٠

◆ العمل البسيط والعمل المعقد :

ان قيمة البضاعة تعتبر بذلا لعمل انسانى بوجه عام ، ولكن العمل الذى يخلق القيم الاستهلاكية مختلف من حيث مستوى المهارة فيه ٠ فالعامل اليدوى (الفاعل) لا يحتاج الى أى تدريب تمهيدى ، أما عامل اللحام والخراط والنساج فلا بد أن يكون مدربا تدريبا مناسبا للعمل الذى يؤديه ٠ وفى الحالة الاولى نجد أمامنا عملا بسيطا ، بينما نجده فى الحالة الثانية عملا معقدا ٠

وقد تكون السلعة نتاجا لأعقد أنواع العمل ولكن قيمتها تجعلها مساوية لنتاج العمل البسيط ٠ فالعملية الاجتماعية التى تحدث ـ على حد تعبير ماركس ـ خلف ظهور المنتجين تقوم كل يوم بتحويل كل أنواع العمل المعقد الى عمل بسيط ٠ والعمل المعقد يعنى أضعافا من العمل البسيط : ففى خلال ساعة من العمل المعقد مثلا تنتج قيمة تعادل ما ينتج خلال عدة ساعات من العمل البسيط ٠

◆ التناقض فى الانتاج السلعى البسيط :

عندما ينتج الانسان نتاجا لاستخدامه الشخصى فهو فى هذه الحالة كمنتج لا يربطه أى شىء بالمجتمع ٠ أما عندما ينتج الانسان سلعة فانها يجب أن تكون نتاجا يشبع حاجة معينة لأفراد المجتمع الآخرين ٠

وفى المجتمع القائم أساسه على الملكية الخاصة فان كل منتج - سواء كان حرفيا صغيرا أو رأسماليا كبيرا - يعمل لحسابه وعلى مسئوليته · ان كل منتج هنا مستقل بنفسه ، والانتاج يعتبر شأنه الخاص والعمل يعتبر عملا خاصا ·

وفى الوقت نفسه فان كل منتج مرتبط بغيره من المنتجين · ولكى يعيش ويدير أعماله ، عليه أن يقايض السلع التى ينتجها ويبيعها لكى يشترى المواد الخام والأدوات والمواد الاستهلاكية اللازمة له ولأسرته · ان المنتجين الفرادى مرتبطون بعضهم ببعض ويعتمد كل منهم على الآخر · ولكن هذا الارتباط يتم بطريقة عفوية ومن خلال مقايضة السلع ·

ان عمل كل منتج يجب أن يكون جزءا معينا من العمل كله ، العمل الذى يبذله المجتمع بأكمله لكى يشبع حاجاته · ان العمل الاجتماعى بالذات والمجسد فى السلعة هو الذى يكون القيمة لهذه السلعة ، وفى هذا يكمن التناقض فى الانتاج السلعى البسيط ، أى التناقض بين العمل الخاص والعمل الاجتماعى ، وهذا التناقض يتطور أكثر فى ظل المجتمع الرأسمالى ·

٢ - النقود فى ظل الرأسمالية

◆ جوهر النقود :

نشأت مقايضة المنتجات منذ زمن سحيق · وكانت فى مراحل تطورها الاولى تحمل طابعا عرضيا الى حد ما ، وكانت السلعة آنذاك تقايض مباشرة بسلعة أخرى · ومع تطور المقايضة تظهر بين مجموع السلع بطريقة عفوية سلعة ما ، وهى غالبا السلعة التى تستطيع أن تكون مادة للمقايضة · وهذه السلعة يقبل عليها الجميع لأنه من السهل أن تقايض بأى سلعة أخرى · ان مثل هذه السلعة تصبح نقودا ·

ولدى الشعوب المختلفة فى الأزمنة المختلفة كانت تؤدى دور النقود فى المراحل الأولى هذه السلعة أو تلك ، فعند الرعاة كانت المواشى تقوم مقام النقود ، وعند الصيادين : جلود الحيوانات ·· الخ · وأثناء التطور

التاريخي أخذت المعادن تحل محل مختلف السلع التى كانت تعتبر كالنقود • وأخيرا أصبحت المعادن الثمينة ـ الذهب والفضة ـ تستخدم كنقود • وهكذا وجدت النقود بواسطة تطور عملية المقايضة نفسها • وقد ظهرت النقود قبل أن يسود الانتاج السلعى بوقت طويل • ان تطور الانتاج السلعى لا يمكن أن يكون بغير النقود ، فبواسطة النقود فقط يمكن أن تتحقق تلك الرابطة الاجتماعية المتعددة الوجوه ، التى توجد بين المنتجين الفرادى فى الانتاج السلعى •

ان قيمة أى سلعة لا يمكن أن يعبر عنها الا عند مقارنة هذه السلعة بسلعة أخرى ، أى عند مقايضتها بسلعة أخرى • وفى الاقتصاد السلعى المتطور لا تقايض السلع ـ كقاعدة عامة ـ بعضها ببعض مباشرة ، بل تقابل بالنقود • ويعبر عن قيمة أى سلعة بمبلغ معين من النقود •

وكل سلعة لا بد أن تقايض بالنقود ، أى يجب أن تباع • فاذا لم يمكن بيع السلعة فمعنى ذلك أن عمل منتجها ضاع هباء ، كما يعنى أيضا أنه نتيجة لفوضى الانتاج قد أضاع هذا المنتج عبثا الجهد وأدوات الانتاج فى انتاج سلعة لا تلقى فى المجتمع طلبا • أما اذا بيعت السلعة بثمن أقل فمعنى ذلك أن المجتمع لم يعترف بجزء من عمل منتجها • وهكذا فان ظهور النقود قد حمل معه نموا جديدا وتطورا فى تلك التناقضات الموجودة فى السلعة •

وبظهور النقود ينقسم عالم السلع الى قطبين : فتبقى كل السلع العادية فى قطب ، وفى القطب الآخر تبقى السلعة التى تلعب دور النقود وتكتسب هذه السلعة صفات جديدة ، وتصبح سلعة مميزة (ذات امتياز) ان النقود تعتبر سلعة عامة اذ هى العامل المشترك فى تقييم كافة السلع •

وتختلف مقايضة السلع عن طريق النقود اختلافا جذريا عن المقايضة العادية للسلع • فعند مقايضة السلعة مقايضة مباشرة بغيرها يعتبر البيع فى نفس الوقت شراء ، وتحمل كل صفقة طابعا منعزلا • فمثلا ، عندما يقايض اثنان من الصيادين جلد حيوان بسهام فان هذه المقايضة لا تخص أحدا غيرهما أى لا تخص الا الشخصين المشتركين فى هذه الصفقة مباشرة •

أما المقايضة بواسطة النقود فأمر مختلف • فعندما يبيع النساج قماشه ويشترى بالنقود التى حصل عليها خبزا فان المغزى هنا هو فى مقايضة القماش بالخبز ، ولكن المقايضة تمت بواسطة النقود • ولكى يبيع النساج قماشه ، كان عليه أن يجد شخصا يملك نقودا ، أى شخصا باع من قبل سلعته •

وهكذا فان المقايضة عن طريق النقود تتطلب علاقة واسعة بين منتجى السلع وتشابكا مستمرا فى الصفقات فيما بينهم • وفى الوقت نفسه فان المقايضة بواسطة النقود تتيح امكانية فصل البيع عن الشراء ، فالمنتج يستطيع بيع سلعته وابقاء النقود التى حصل عليها فى حوزته بعض الوقت •

ولكن فى ظروف العلاقات الاقتصادية المتشابكة والتبعية الاقتصادية اذا لجأ كثير من منتجى السلع الى البيع دون أن يشتروا يحدث تأخير فى تصريف السلع ، وهذا يعنى اتاحة الفرصة لظهور الازمات • والتطور التالى للانتاج السلعى وتحوله الى انتاج رأسمالى يحول امكانية حدوث الازمات الى ظاهرة حتمية •

وفى مقايضة السلع تتجلى العلاقة بين الناس الذين ينتجون هذه السلع ، ولكن هذه العلاقة بين الناس تظهر فى صورة علاقة بين أشياء وبين سلع • وقيمة السلعة تتمثل فى احدى خصائصها الطبيعية كاللون أو الوزن مثلا ، فيقال مثلا أن الرغيف يزن كذا جرام ويساوى كذا وحدة نقود •

لقد عبد كثير من الشعوب فى مراحل تطورها الحضارى السفلى الشمس والنار وكثير من الحيوانات مضفين عليها صفات القدرة على صنع المعجزات • وتسمى هذه الظاهرة : عبادة الأصنام (الفيتيشية) •

وفى المجتمع البرجوازى تضفى على السلع صفات القدرة على صنع المعجزات • فتصور تلك الصفات التى تتميز بها السلع فى ظروف نظام علاقات اجتماعية معينة على أنها صفات طبيعية عادية فى السلعة ذاتها • وفى هذا يتجلى تأليه أو عبادة السلع ، تلك الخصيصة المميزة للانتاج الرأسمالى • فتأليه السلع يخفى جوهر العلاقات الرأسمالية وطابعها الحقيقى ويضفى عليها مظهرا كاذبا •

• وظائف النقود :

تؤدى النقود فى المجتمع الرأسمالى عدة وظائف • فهى تعتبر :

١ ـ مقياسا للقيمة • ٢ ـ وسيلة للتعامل • ٣ ـ وسيلة تراكم • ٤ ـ وسيلة للدفع • ٥ ـ نقودا عالمية •

• ١ ـ مقياس للقيمة :

ان كل سلعة تباع لقاء مبلغ معين من النقود • وهذا المبلغ يعبر عن قيمة السلعة وعلى ذلك فان ثمن السلعة هو التعبير النقدى عن قيمتها •

وقبل شراء أو بيع أى سلعة يجب أن تقاس قيمتها بالنقود أى يحدد ثمنها • فقياس قيمة السلعة بالنقود يعتبر مقدمة لمقايضة السلعة ، لبيعها أو شرائها • والنقود هنا تستخدم كمقياس للقيمة •

ولكى تستخدم النقود كمقياس للقيمة يجب أن تكون هى ذات قيمة • وفى البداية كانت كميات محددة من السلعة النقدية تستخدم كمقياس للقيمة • ففى انجلترا مثلا تسمى الوحدة النقدية حتى الآن باوند (رطل) استرلينى • وفى وقت ما كانت هذه الوحدة النقدية تعادل رطلا من الفضة •

ان الوحدة النقدية ـ التى كانت فى البداية وزنية ثم أصبحت عملة معدنية ـ وأجزاءها تستخدم مقياسا للأثمان • فعندما يقال : ان طن الحديد يساوى جراما واحدا من الذهب ، وطن النحاس يساوى خمسة جرامات ذهب (أو طن الحديد يساوى خمسةدولارات وطن النحاس يساوى خمسة وعشرين دولارا) فان المقياس يعتبر الوحدات الوزنية للذهب أو العملات المعدنية النقدية •

٢ ـ وسيلة للتعامل :

بعد أن يحدد للسلعة ثمن نقدى تحل اللحظة الحاسمة : ضرورة بيع السلعة ، أى تقايض بنقود • ومقايضة السلع عن طريق النقود تسمى التعامل السلعى •

والنقود هنا تستخدم كوسيلة تعامل • ان التعامل بالبضائع لا ينفصل عن التعامل بالنقود ، فعندما تنتقل السلعة من يد البائع الى يد المشترى تنتقل النقود من يد المشترى الى يد البائع •

ولكى تؤدى النقود وظيفتها كمقياس للقيمة ليس من الضرورى أن تكون حاضرة • فمن الممكن تثمين ثروة البلاد كلها دون أن يكون هناك فى اليد ولا روبل واحد• وعندما نقول مثلا انه تم انتاج كمية من المنتجات فى السنة تعادل كذا مليار روبل فاننا فقط نتخيل هذه الكمية المعينة من النقود •

أما وظيفة النقود كوسيلة تعامل فهذا شىء آخر • فلكى تؤدى النقود هذه الوظيفة يجب أن تكون حاضرة • ومن الممكن تخيل مبلغ مليون ، ولكنك لن تستطيع شراء شىء بهذا المبلغ المتخيل • وفى نفس الوقت يمكن بأى عملة معدنية تملكها وموجودة شراء سلعة مناسبة فى قيمتها للعملة •

ولكى تؤدى النقود وظيفتها كمقياس للقيمة يجب أن يكون لديها قيمتها الذاتية • أما القيام بوظيفتها كوسيلة تعامل فلا يتطلب بالضرورة أن يكون لها قيمتها الذاتية •

ان بائع السلعة يقايضها بالنقود لكى يقايض هذه النقود بدوره بسلعة أخرى ، أى يشترى سلعة أخرى • وما دامت النقود تقوم بوظيفة وسيلة تعامل فانها لا تبقى فى جيوب أناس معينين • انها تواصل حركتها المستمرة فى اتجاه مضاد لاتجاه السلع • ونظرا لكونها دائما موجودة فى التعامل فانها فى بعض عمليات البيع والشراء لا تلعب الا دورا خاطفا سريعا • ولهذا بالذات فان النقود الكاملة ـ الذهب ـ يمكن أن تستبدل ببديلها أو ما ينوب عنها أثناء تأديتها لوظيفتها كوسيلة تعامل •

وللذهب بدائل مثل البنكنوت • وأوراق النقد أو العملة المعدنية

غير الكاملة الفضية أو النحاسية وغيرها · وهذه البدائل للذهب قد لا يكون لها مطلقا قيمة ذاتية ، وقد تكون قيمتها الذاتية أقل بكثير من تلك القيمة التى تمثلها · وكما ان القمر يضىء اذ يعكس ضوء الشمس فان هذه البدائل تعكس قيمة النقود الحقيقية : الذهب ·

ولكى تقوم النقود بوظيفة مقياس القيمة فان مسألة كميتها لا تهم أبدا ، أما لأداء وظيفتها كوسيلة تعامل وبالعكس فيتطلب وجود كمية معينة من النقود ·

ولكى تباع سلعة قيمتها ألف روبل يجب أن يكون موجودا لا أى مبلغ من النقود ــ وانما مبلغ الألف روبل بالذات · ومن ناحية أخرى فان الألف روبل هذه والتى دفعت ثمنا لتلك السلعة يمكن أن تكون بعد ذلك وسيلة تعامل بالنسبة لسلع أخرى ثمنها ألف روبل ·

ان السلع تباع وتشترى فى أماكن مختلفة فى وقت واحد · ولذلك فان كمية النقود الضرورية فى كل لحظة معينة متعلقة بمبلغ أسعار السلع التى يجرى التعامل بها · ومبلغ الاسعار بدوره متعلق بكمية السلع وثمن كل سلعة · أما كمية النقود المستعملة مثلا خلال عام لا تتعلق فقط بالعاملين السابقين فحسب وانما أيضا بالسرعة التى يتم بها التعامل النقدى · فكلما كانت النقود تدور فى التعامل أسرع ، كان المطلوب منها للتعامل أقل والعكس بالعكس ·

٣ ــ وسيلة تراكم (للادخار)

تعتبر النقود ممثلا للثروة العامة · ويمكن تحويلها فى أى لحظة الى أى سلعة · والصعوبة فى ظل الرأسمالية هى فى تحويل السلعة الى نقود وليست فى تحويل النقود الى سلعة · ولذلك فان النقود تعتبر وسيلة تراكم أو وسيلة لجمع الكنوز ·

ولكى تقوم النقود بدور وسيلة تراكم يجب أن تكون نقودا بمعنى الكلمة · ويجب أن تكون لها قيمة ذاتية تماما كما فى حالة قيامها بوظيفة مقياس القيمة · ولكنها فى الوقت نفسه يجب أن تكون حاضرة (جارية) دائما فى صورتها الحقيقية · وهكذا فانه يجب أن يكون لها أيضا نفس الخصيصة التى تميز وسيلة التعامل ·

◆ ٤ ـ وسيلة دفع :

أحيانا تتم عملية الشراء والبيع عن طريق التقسيط • فيأخذ المشترى السلعة ثم يدفع ثمنها للبائع خلال فترة معينة • وتقوم النقود هنا بدور وسيلة الدفع •

ان وظيفة النقود هذه تعكس الاتساع والعمق المتزايد لعملية المقايضة • والعلاقة بين منتجى السلع الفرادية تصبح أكثر ترابطا ، وتزداد تبعية أحدهم للآخر • ويصبح المشترى مدينا والبائع يتحول الى دائن ويقترب موعد الدفع وعلى المدين أن يحصل على النقود بأى وسيلة ، أن يبيع سلعته لكى يصبح بامكانه أن يسد الدين •

فماذا يحدث لو أنه لم يجد المشترى ولا يتمكن من تسديد الدين ؟ ان الضربة ستحيق بانتاجه ، ليس هذا فحسب ، بل وبانتاج الدائن أيضا لأنه لن يحصل على ما أعطاه للمدين من نقود •

◆ ٥ ـ النقود العالمية :

وأخيرا ، فان النقود تلعب دور النقود العالمية •

ففى عملية التعامل بين الدول يعتبر الذهب فى الحقيقة سلعة كغيره من السلع • ولكن الفرق الحاسم هو فى أنه سلعة يقبل الجميع عليها ولا يرفضها أحد • ولذلك فان التعامل بين الدول المختلفة يتم عن طريق الذهب •

◆ الذهب والنقود الورقية :

فى البلدان الرأسمالية لا تعرف مقدما كمية السلع التى ستنتج وتذهب الى السوق • كذلك لا يمكن تحديد كمية النقود اللازمة للتعامل عن طريق التخطيط ، بل ان هذه الكمية مرتبطة بالتذبذب العفوى للسوق •

وعندما تكون النقود قطعا ذهبية فان عددها يتكيف بسهولة مع احتياجات دورة السلع • فلنفرض ان انتاج السلع قل وبالتالى انكمشت دورة السلع وأصبحت النقود كثيرة جدا ، وهنا تأخذ أسعار السلع فى الصعود ، وبنفس المبلغ السابق ستشترى الآن سلعا أقل • وفى هذه الحالة يكون من الأنفع لمن يحوزون قطعا نقدية ذهبية أن يبيعوها لكى تصنع منها الحلى ، أو يجمعونها ويحتفظون بها • وهكذا فان جزءا من العملة الذهبية يصهر أو يحتفظ به ، فيقل عدد النقود ، وتعود من جديد للتكيف مع متطلبات السوق •

وفى البلدان الرأسمالية تستخدم للشراء والدفع نقود ورقية بدلا من النقود الذهبية • وكانت هذه الاوراق فى البداية تصدرها البنوك بعدد محدود وهو العدد اللازم للتعامل • وهذه النقود الورقية تسمى أوراق البنكنوت • ويتكيف عددها عفويا مع متطلبات دورة السلع •

ولكن أحيانا ما تلجأ الدول الرأسمالية الى اصدار كميات كبيرة من هذه النقود الورقية لكى تغطى نفقاتها • وفى هذه الحالة فان كمية الأوراق لا ترتبط باحتياجات التعامل • ومثل هذه الأوراق تختلف عن أوراق البنكنوت ولذلك تسمى النقود الورقية •

• التضخم وآثاره على جماهير العاملين :

تضم النقود الورقية بين جنباتها امكانية فقدها لقيمتها • وقد يحدث فقد قيمة النقود الورقية هذه فى تلك الأحوال التى تصدر فيها بكميات ضخمة ، أو نتيجة لانكماش دورة السلع •

فلنفرض أن كمية الأوراق التى أصدرت أكثر مرتين من اللازم • فى هذه الحالة فان كل مارك ورقى أو فرنك ورقى لن يشترى الا سلعا أقل مرتين مما فى السابق • ان النقود تقل قيمتها مرتين • وفقد النقود لقيمتها نتيجة لاصدارها بكميات كبيرة يسمى تضخما • ويؤثر التضخم تأثيرا مدمرا على مستوى معيشة العاملين فى البلدان الرأسمالية • فبينما يتسلم العمال والموظفون مرتباتهم بالنقود الفاقدة القيمة ، تستمر أسعار السلع فى الارتفاع •

ان الطبقات المستغلة والحكومات البرجوازية المدافعة عن مصالح هذه الطبقات تلجأ فى كثير من الأحيان الى التضخم لكى تخفض من مستوى معيشة الشعب وتزيد من استغلال العمال ٠

٣ ـ قانون القيمة

فى الانتاج الرأسمالى

كيف يعمل قانون القيمة ؟ ٠

فى المجتمع الرأسمالى القائم على سيطرة الملكية الخاصة يعمل قانون القيمة كغيره من القوانين الاقتصادية كقوة غير طبيعية ، قوة هوجاء ٠ وهو يتحقق بواسطة المنافسة ، أشد المعارك ضراوة بين الجميع وضد الجميع ٠

وفى المجتمع الذى يتكون من منتجى سلع مستقلين تعم فوضى الانتاج ونعنى بفوضى الانتاج عدم تخطيط الانتاج الموزع بين منتجى السلع المتفرقين ٠

لقد رأينا أن قيمة السلعة تحددها كمية العمل اللازم اجتماعيا والمبذول فى انتاجها ٠ ولكن هذا لا يعنى أن كل سلعة تقايض فعلا بما يساوى قيمتها تماما ٠ ان قيمة السلعة يعبر عنها بالسعر أى بمبلغ معين من النقود ٠ ولكن أسعار السلع تتذبذب دائما حسب ظروف السوق والعلاقة المتغيرة بين العرض والطلب ٠

فاذا ما عرضت فى السوق سلع أكثر مما يستطيع أن يشتريه المستهلكون فان السعر ينخفض ، وبالعكس عندما يقل عرض سلعة ما فان الطلب عليه يزداد فيرتفع ثمنه ٠ ولذلك فان ثمن السلعة لا تنطبق مع قيمتها ٠ ان القيمة هى ذلك المحور الذى يتذبذب حوله السعر ٠ وتنحرف عنه أسعار السلع مرة الى أعلى ومرة الى أسفل ٠ وأحيانا ما تكون هذه التذبذبات كبيرة جدا ٠

ومن خلال تذبذب الاسعار يستطيع بعض منتجى السلع أن يعرفوا هل هناك حاجة الى السلع التى ينتجونها فى هذا الوقت أم لا ٠ فمثلا

اذا انخفض سعر الاحذية عن القيمة فان هذا يعنى أن الاحذيه أنتجت بكمية أكبر مما يحتاج اليه السوق • وهبوط أسعار الاحذيه يدفع ببعض الحرفيين الى انتاج سلع أخرى • ونتيجة لذلك تقل كمية الأحذيه المعروضة فى السوق • فاذا ما ارتفعت أسعار الاحذية عن قيمتها فان هذه الظروف الملائمة تدفع بالجديد من الحرفيين الى انتاج الاحذية وبعد قليل من الوقت يزداد عرض هذه السلعة فى السوق •

واذن ، ففى ظل سيطرة الملكية الخاصة لا يمكن اعتبار تذبذب الاسعار وانحرافها عن قيمتها نتيجة لعدم تقدير تأثير قانون القيمة • بالعكس ان تذبذب الاسعار المستمر حول القيمة يعتبر الطريقة الوحيدة الممكنة لعمل قانون القيمة فى الاقتصاد الرأسمالى • وبهذه الطريقة بالذات ، وخلال التذبذبات العديدة يجرى توزيع العمل الاجتماعى بين فروع الانتاج الأمر الذى بدونه لا يستطيع أى مجتمع أن يقوم •

ومع الانتشار الواسع للانتاج السلعى فى ظل الرأسمالية يخرج الانتاج من أيدى صغار المنتجين الى أيدى الرأسمالية الذين تضم مؤسساتهم مئات وآلاف العمال • وهم ينتجون تلالا من مختلف أنواع السلع • وأحيانا تصرف هذه السلع فى أقصى أطراف الارض • وفى هذه الظروف تظهر فوضى الانتاج فى أوضح صورها • فهى ظاهرة ملازمة للرأسمالية وتتجلى قوتها المدمرة فى وقت الأزمات بالذات •

◆ دور قانون القيمة فى ظهور وتطور الرأسمالية :

ان قانون القيمة فى ظل سيطرة الملكية الخاصة لأدوات الانتاج يؤدى حتما الى ظهور وتطور العلاقات الرأسمالية •

ان تحديد قيمة السلع بوقت العمل اللازم اجتماعيا له نتائج هامه بالنسبة لمنتجى السلع ، ومنتجو السلع المختلفون لا يعملون بطريقة واحدة ، فبعضهم يبذل فى انتاج الاحذية ٢٠ ساعة والآخر يبذل ١٢ ساعة فقط • وفى السوق تباع الاحذية حسب القيمة التى يحددها الوقت اللازم اجتماعيا ولنفرض أنه ١٥ ساعة •

ان ذلك المنتج الذى ينفق فى انتاج السلعة عملا أكثر مما يتطلبه متوسط الظروف اجتماعيا يأخذ مقابل سلعته مبلغا من المال لا يدخل فيه الا جزء من الوقت الذى أنفقه • وبالعكس فان الامتياز هو لذلك الذى أنتج سلعته خلال وقت عمل أقل من وقت العمل اللازم اجتماعيا •

ونتيجة لذلك تبدو المقايضة مربحة للبعض وغير مربحة للبعض الآخر • ويحاول كل منتج أن يستخدم آلات أكثر تقدما وبشكل عام يقلل من وقت العمل الذى ينفق فى انتاج السلعة فان ذلك يضمن له ظروفا أكثر ملاءمة لبيع سلعته بربح • وتنشب معركة حادة بين المنتجين فى التنافس على ايجاد ظروف أكثر ربحا لانتاج ومقايضة السلع • ويؤدى هذا الصراع الى افلاس بعض المنتجين واثراء البعض الآخر • وتوسع الفئة الغنية انتاجها وتؤجر العمال وتحصل على الآلات وتدخل فى نطاق الرأسماليين • أما جماهير صغار المنتجين فتكبلها الديون وتكبلها حبال التبعية للأغنياء وتفلس وتتحول الى صفوف البروليتاريا •

ان الانتاج السلعى فى ظل سيطرة الملكية الخاصة لوسائل الانتاج حتما يلد الرأسمالية •

دليل للمناقشة

١ ـ ما هى ظروف نشأة الانتاج السلعى ؟

٢ ـ ما هى الخصائص الأساسية للسلعة ؟

٣ ـ ما الذى يكمن فى أساس قيمة السلعة ؟

٤ ـ ما هو جوهر النقود وما هى وظائفها الأساسية ؟

٥ ـ ما هو الدور الذى يلعبه قانون القيمة فى نشأة وتطور الرأسمالية ؟

الباب الثالث

جوهر الاستغلال الرأسمالى

١ ـ رأس المال والعمل المأجور

ظروف نشأة الرأسمالية :

فى الفترة المبكرة من تاريخ الرأسمالية قام أحد الاقتصاديين الانجليز وهو ريتشارد برايس بالاحصاء التالى : لو أن مليما أقرض بربح مركب فى أول سنة للميلاد لتحول فى بداية عصر الرأسمالية الى كرة ضخمة من الذهب تفوق بمراحل حجم الكرة الأرضية ٠

ان هذا الخيال لطريف جدا ، فهو يبين بوضوح المتخيل الذى ينشأ على أساس الاستغلال الرأسمالى ٠ ففى المجتمع البرجوازى لا يذهب الدخل المتكون عن غير طريق العمل الى جيوب مالك المؤسسة الصناعية أو التجارية فحسب وانما فى ظل الرأسمالية يزداد عدد الطفيليين الذين يحصلون على دخول ضخمة دون أن يبذلوا أى جهد وانما فقط لأنهم يملكون رءوس أموال كبيرة ومبالغ ضخمة من النقود ٠

ان مالكى روءس الأموال النقدية يقدمون المال كما يقال لكى ينمو ، فكيف تنمو هذه الأموال ؟ ان النقود كما هو معلوم ليست نباتا ينمو بفعل أشعة الشمس ٠ وبالفعل فان نمو النقود لا يشبه فى شىء نمو الأشياء فى الطبيعة ٠ ان نمو النقود لا يتم الا فى ظروف اجتماعية معينة تسمح للرأسماليين بالاستيلاء على عمل غير مدفوع الأجر أداه العمال ٠

كيف ظهرت الرأسمالية ؟ ان البرجوازية والمدافعين عنها ينشرون بهذا الصدد الخرافة التالية : لقد كان يعيش فى الأزمان الغابرة أناس مختلفو الاهتمامات ٠ وكان بعضهم محبا للعمل ومدبرا والآخرون كسالى مبذرين ٠ وتمت لدى النوع الأول بالتدريج ثروات ضخمة بينما أصبح الآخرون فقراء لا يملكون شيئا ٠ وهكذا ـ كما يقولون ـ ظهر انقسام الناس الى أغنياء وفقراء ، الى رأسماليين وعمال ٠

ان هذه الادعاءات لا تمت الى التاريخ بشيء • فالواقع أن الرأسمالية قد حلت محل نظام استغلالى سابق ألا وهو الاقطاع • وكانت نقطة البدء فى تطور الرأسمالية هى الانتاج السلعى الصغير بما يحمله من منافسة تأتى بالافلاس للبعض والغنى للبعض الآخر •

ولكى تظهر الرأسمالية كان لابد أن يتوفر شرطان :

١ ـ تراكم الثروة فى أيدى فئة قليلة •

٢ ـ تكون جماهير من الفقراء أحرار وفى نفس الوقت لا يملكون وسائل انتاج أو وسائل معيشة • ونتيجة لذلك يضطرون الى الوقوع فى قبضة الرأسماليين •

وعندما تكون الرأسمالية قد نشأت فان انقسام المجتمع الى طبقات متضادة تكفله القوانين الاقتصادية لهذا النظام : فالرأسماليون يملكون الثروة كما كان فى السابق ، وتظل الطبقة العاملة غير مالكة كما كانت • ولكن وجود الرأسماليين ـ الملاك والبروليتاريين غير المالكين يعتبر أيضا نقطة انطلاق للانتاج الرأسمالى • ان قيام المقدمات التاريخية الرأسمالية يتم فى صورة عملية تسمى « التراكم الرأسمالى الأول » لأنه يسبق التراكم الرأسمالى •

◆ التراكم الرأسمالى الأول :

لقد كان أساس عملية التراكم الرأسمالى الأول هو حرمان المنتجين المباشرين من وسائل الانتاج ألا وهو نزع ملكية الأراضى من الفلاحين • وفى فترة انهيار النظام الاقطاعى أخذ حق القنانة (عبودية الفلاح) ينهار فى بلد وراء بلد • ولكن مع تحرر الفلاحين من التبعية والعبودية كان يحدث « تحرر » آخر لا يقل أهمية عن ذلك ، ألا وهو « تحرر » الفلاحين من الأرض التى كانوا يحوزونها ويفلحونها • ولم يبق للفلاحين الا جزء من تلك الأرض التى كانت تمدهم بالزاد أيام حكم الاقطاعيين (وحتى هذا الجزء كانوا يدفعون ثمنه فى أغلب الأحيان) • ورحلت الأيدى العاملة « الزائدة عن الحاجة » من القرية وكونت جيشا من العمـــال المأجورين الخاضعين لتصرف الرأسماليين •

هكذا كانت حركة العملية التى كان من أثرها تكون أيدى عاملة حرة للرأسمالية الناشئة . وقد جرت هذه العملية بطرق مختلفة فى البلدان المختلفة ولكن اتجاهها ومضمونها الأساسيين كانا فى كل مكان متشابهين .

ونفس طرق الاغتصاب والسلب التى كانت تجعل من الفلاحين بروليتاريا لا تملك أرضا أو بيوتا ، كانت تؤدى الى تركيز ملكيات ضخمة للأرض فى أيدى حفنة قليلة من الناس .

ولم يكن هذا كافيا لنشوء الانتاج الرأسمالى . لقد كان من الضرورى كذلك تراكم ثروات كبيرة على صورة مبالغ مالية فى أيدى قليل من الناس يمكن تحويلها عن طريق المقايضة الى وسائل أو مقومات انتاج .

لقد تلقى نمو الثروات فى أيدى حفنة قليلة من الناس دفعة قوية فى عصر الكشوف الجغرافية العظيمة (القرن الخامس عشر والسادس عشر) وبعد اكتشاف أمريكا على الفور انطلق الى هناك الباحثون عن الكسب السهل فى أعداد كبيرة . وقد ازداد زحفهم بصورة خاصة عندما اكتشفت فى أمريكا مناجم الذهب والفضة . وأوفدت الحكومات الأوربية البعثات التى سلبت ونهبت البلدان المزدهرة التى كان حظها السىء أن وجدت فى أعماقها المناجم الفنية بالمعادن الثمينة .

وكانت التجارة الاستعمارية احدى السبل الهامة للتراكم الرأسمالى الأول . ولكى يتاجر الهولنديون والانجليز والفرنسيون مع الهند الغنية فى تلك الآونة . نظموا شركات خاصة بالهند الشرقية . وكانت هذه الشركات تتمتع بتأييد حكومات دولها وقد منح لها حق احتكار التجارة فى سلع المستعمرات .

ان نهب البلدان الغنية فيما وراء المحيط كان أحد المصادر الهامة للتراكم الرأسمالى الاول فى أوربا وقبل كل شىء فى انجلترا . وخلال عدة مئات من السنين أنشأت البرجوازية الانجليزية ثم من بعدها البرجوازية الفرنسية ثرواتها الضخمة عن طريق النهب السافر لأراضى الغير والمعارك الدموية فى المستعمرات . وكانت سلطات الدولة فى كل مكان تساعد على تكوين الثروات الضخمة فى أيدى نفر قليل من الأغنياء .

◆ الملكية الخاصة لوسائل الانتاج :

قال لينين فى خطاب ألقاه فى الميدان الأحمر فى مايو سنة ١٩١٩ . « ان أحفادنا سوف ينظرون الى وثائق وآثار عصر المجتمع الرأسمالى نظرتهم الى شىء غريب • وبصعوبة سيستطيعون أن يتخيلوا باى طريقة أمكن للتجارة فى المواد الضرورية جدا أن تصبح فى أيدى خاصة ،وكيف أمكن أن تكون المصانع والفبارك ملكا لأشخاص أفراد ، وكيف كان من الممكن لانسان أن يستغل غيره ، وكيف كان يمكن أن يوجد أناس لا يمارسون عملا » •

وقد مر منذ ذلك الوقت ما يقرب من نصف قرن • وشب جيل من الناس لا يستطيعون فعلا أن يتخيلوا الا بصعوبة المجتمع الرأسمالى • وهم ينظرون الى تلك النظم والأخلاق السائدة فى البلدان الرأسمالية نظرتهم الى شىء غريب •

وفى ظل الرأسمالية فان الغالبية العظمى لوسائل الانتاج تكون ملكية خاصة لقليل من الأشخاص وهم الرأسماليون والاقطاعيون • أما الغالبية العظمى من السكان ــ وهم الكادحون ــ فلا يملكون أى وسائل انتاج ولهذا يضطرون للعمل كأجراء لدى ملاك الفبارك والمصانع والمناجم والأراضى •

◆ ما هو رأس المال ؟

أجاب أحد الاقتصاديين البرجوازيين على هذا السؤال قائلا : « فى أول حجر ألقاه الانسان الأول على وحش ليصطاده ، وفى أول عصا مدها ليقطف ثمرة لا يستطيع الوصول اليها بيده ، فى ذلك نرى امتلاك مادة بهدف امتلاك مادة أخرى بها وهكذا نكتشف بداية رأس المال » •

ان مثل هذا التفسير لرأس المال مريح جدا ومناسب للبرجوازية ، فهو يوحي الى الناس بأن رأس المال كان دائما موجودا وسيظل موجودا باستمرار •

والواقع أنه اذا كانت كل وسيلة عمل رأس مال فان الناس على ما يبدو لن يستطيعوا الحياة بدون رأس المال ، اذ أن وسائل العمل كانت

وستظل ضرورية • وفى هذه الحالة فحتى القرد الذى يكسر البندق بالحجر يصبح رأسماليا •

ولكن هذا التفسير كاذب من أســـاسه فان الحجر والعصى تعتبر وسائل عمل ، ولكنها بطبيعتها لا تعتبر وسائل استغلال انسان لانسان وفى الانتاج السلعى البسيط يبيع مالك السلع سلعه لكى يشـــترى غيرها • ويبيع أحد منتجى السلع السلعة التى لا تعتبر بالنسبة له ذات قيمة استهلاكية لكى يحصل على سلعة أخرى تعتبر بالنسبة له ذات قيمة استهلاكية • والغرض من هذه المقايضة واضح فهو يهدف الى اشـــباع حاجات منتجى السلع •

أما الرأسمالى فيسعى وراء هدف مختلف تماما عندما يوظف ماله • ان هدفه الكسب والحصول على ربح • ان الرأسمالى الذى يملك مبلغـا معينا من المال يهدف الى الحصول على زيادة هذا المبلغ أى الحصول على ربح ان هذه الزيادة للمبلغ الذى استثمره الرأسمالى فى البداية تحدث أثنـاء عملية الانتاج الرأسمالى •

ان رأس المال ليس شيئا بل هو علاقة اجتماعية معينة • انه علاقة اجتماعية بين الطبقة المالكة لوسائل الانتاج والطبقة المحرومة من وسائل الانتاج والمضطرة لذلك الى الخضوع للاستغلال • أما الأشياء ، وهى المبانى والآلات والمواد الخام والمنتجات الجاهزة ، فانها فى حد ذاتها لا تعتبر رأس مال ، ولكن النظام الاجتماعى المعين هو الذى يجعل هذه الأشياء وسائل للاستغلال ، أى رأس مال •

ان وسائل الانتاج لا تعتبر فى حد ذاتها رأس مال • انها تصبح رأس مال ، أى وسيلة لامتصاص عمل غير مدفوع الأجر من العمال فقط فى ظل علاقات اجتماعية معينة وبالذات عندما تظهر فى المجتمع طبقتان متناقضتان : طبقة الملاك لوسائل الانتاج وطبقة العمـــال غير المالكين ، البروليتاريا • ان هذه العلاقات الاجتماعية لا تعتبر أبدا خالدة ، بالعكس، انها تظهر فى فترة معينة من مراحل تطـــور المجتمع ، وتنتهى فى مرحلة معينة من مراحل تطوره •

لقد أثبتت ثورة اكتوبر الاشتراكية العظمى فى الاتحاد السوفيتى ثم انتصار الثورة الاشتراكية فى عديد من الدول ، أثبت عمليا أن وسائل الانتاج تكف عن كونها وسائل استغلال بعد أن يطاح بسلطة البرجوازية وتصفى الملكية الخاصة لوسائل الانتاج •

◆ قوة العمل كسلعة :

فى ظل سيطرة الملكية الرأسمالية الخاصة تعتبر الملكية الوحيدة للغالبية العظمى من الناس العاملين هى ملكية أيديهم العاملة أى قوة عملهم • وقوة العمل هى قدرة الانسان على العمل •

ان الانسان يكون لديه قوة عمل فى ظل أى نظام اجتماعى ، ولكن فقط فى ظل الرأسمالية تصبح قوة العمل هذه سلعة أى مادة للشراء والبيع • فعندما يستأجر الرأسمالى العمال فانه بذلك يشترى سلعة معينة ، وهى السلعة الوحيدة التى يملكها العمال ويستطيعون بيعها • ان هذه السلعة هى قوة العمل • ان الرأسمالية تعتبر انتاجا سلعيا فى أعلى مرحلة من التطور عندما تصبح قوة العمل أيضا سلعة •

ان قوة العمل لا تصبح سلعة الا فى ظروف اجتماعية معينة ، وهى لا تستطيع أن تكون سلعة فى المجتمع العبودى ، ففى ذلك المجتمع يعتبر العبد نفسه سلعة وليس قوة عمله • فالعبد ليس حرا لأنه يعتبر ملكا تاما لمالك العبيد • وهو ليس سيد نفسه ولذلك لا يستطيع أن يبيع قوة عمله • ويمكن أن نقول ذلك أيضا على الفلاح القن الذى يتبع مالك الارض وهو أيضا ليس حرا فهو يعتبر ملكية (صحيح أنه ملكية غير تامة) للاقطاعى ، ولذلك فهو لا يستطيع أن يبيع قوة عمله •

ان الفلاح أو الحرفى المستقل والذى يملك وسائل انتاج خاصة به لا يبيع كذلك قوة عمله ، بل يستخدمها فى اقتصاده الخاص • ولكن الأمر يختلف عندما يطرد الفلاح من الارض • ويفلس الحرفى ويفقد أدواته ومادته الخام • وكل ما يستطيعون وقتئذ أن يبيعوه لكى يستطيعوا أن يعيشوا هو قوة عملهم •

وبعد تصفية الرأسمالية تكف قوة العمل عن كونها سلعة • وفى المجتمع الاشتراكى تعتبر وسائل الانتاج ملكية اشتراكية • والعاملون فيه لا يبيعون قوة عملهم ، انهم يستخدمونها فى المؤسسات المملوكة ملكية اجتماعية •

◆ **خصائص سلعة قوة العمل :**

عندما يذهب العامل الى مؤسسة رأسمالية فانه لا يبيع قوة عمله الى الأبد بل لفترة معينة : ليوم أو لأسبوع أو لشهر ، ويتقاضى مقابل ذلك أجرا يوميا أو أسبوعيا أو شهريا ٠

وقوة العمل ، مثلها مثل أى سلعة أخرى ، لها قيمة معينة ٠ ونحن قد عرفنا أن قيمة السلعة تحددها كمية العمل اللازم اجتماعيا لتجهيز هذه السلعة ٠ فما هى اذن قيمة السلعة التى يبيعها العامل ، أى قوة عمله ؟

ان الانسان لا يستطيع أن يعمل الا اذا كفل معيشته فتوفر له المأكل والملبس والمسكن ، أى اذا أشبع احتياجاته الضرورية ٠ واشباع الاحتياجات المعيشية الضرورية للعامل أمر لازم لكى تظل قوة عمله فى حالة صالحة للعمل ٠

ولكن جميع المواد التى تصلح لاشباع الاحتياجات البشرية – كالخبز واللحم والملابس والمساكن ٠٠ الخ – هى أيضا سلع فى ظل الرأسمالية يبذل فى انتاجها كمية محددة من العمل الذى يتجسد فى هذه السلع ٠

وهكذا فان قيمة سلعة قوة العمل تساوى قيمة تلك السلع التى يحتاج اليها العامل لكى يكفل معيشته ويجدد قدرته على العمل ٠ وبعبارة أخرى ، فان قيمة قوة العمل هى قيمة وسائل المعيشة اللازمة للمحافظ على حياة صاحب قوة العمل ٠

والرأسمال بحاجة الى تيار مستمر لا ينقطع من قوة العمل ، ولذلك فانه من الضرورى للعامل أن يكون بوسعه ألا يكفل معيشته هو فقط . بل ومعيشة أسرته ٠ فالرأسمال ليس بحاجة الى أيد عاملة غير مدربة فحسب، وانما يحتاج أيضا الى العمال المهرة ، الذين يستطيعون أن يديروا الآلات المعقدة ٠ ولذلك فانه يدخل فى قيمة قوة العمل تلك النفقات التى تذهب الى تعليم الأجيال الصاعدة من الطبقة العاملة ٠

ذلك هو وضع قيمة سلعة قوة العمل ٠ ولكن قوة العمل ، بتحولها الى سلعة ، تصبح لها أيضا قيمة استهلاكية ٠ فما هى اذن القيمة الاستهلاكية لقوة العمل بالنسبة لمن يشتريها أى بالنسبة للرأسمالى ؟ انها تكمن فى أنه يدفع العامل الى العمل فيخلق هذا العمل قيمة جديدة أكبر

من قيمة سلعة قوة العمل • وهذه الخصيصة لسلعة قوة العمل هى التى تعطينا المفتاح لفهم ميكانيزم الاستغلال الرأسمالى •

٢ ـ انتاج فائض القيمة

• فائض عمل العامل هو مصدر ثراء الرأسمالى :

عندما يبدأ الرأسمالى فى العمل فانه يشترى أو يبنى بنقوده مبنى للمصنع ويحصل على كل وسائل الانتاج اللازمة من آلات ومعدات ومواد خام ومواد للتصنيع ووقود • ولكن هذه المواد تظل خامدة ما لم تمتد اليها يد العمل البشرى الحى •

وفقط عندما يستأجر الرأسمالى العمال • فان الحياة ساعتها تدب فى الآلات لتحول المادة الخام الى سلعة • وعندما يتم تجهيز السلعة فان صاحب المصنع يبيعها ، وبالنقود التى يتقاضاها يشترى من جديد المواد الخام والمواد الاخرى ويدفع أجر العمال ••• الخ ••

فما هى قيمة السلعة المجهزة ؟ •

تدخل فى قيمة هذه السلعة ، قبل كل شىء ، قيمة السلع التى استهلكت أثناء انتاج السلعة كالمادة الخام والوقود المستهلك ، والآلات التى استهلكت جزئيا • ولنفرض أن قيمة هذه السلع ٢٠٠ ألف ساعة عمل وقيمتها بالنقود ٤٠٠ ألف دولار •

وبعد ذلك تدخل فى قيمة السلعة المنتجة قيمة جديدة ، خلقها عمل العمال فى هذه المؤسسة • ولنفرض أن المؤسسة يعمل فيها ٢٠٠ شخص فى خلال ١٠٠ يوم بواقع يوم عمل ٨ ساعات • اذن ففى خلال هذه المدة خلقوا قيمة جديدة تساوى ١٦٠ ألف ساعة عمل وبالنقود تساوى ٣٢٠ ألف دولار •

اذن فمجموع قيمة السلعة المنتجة يساوى ٣٦٠ ألف ساعة عمل وبالنقود ٧٢٠ ألف دولار •

وهكذا ، فان قيمة السلعة تتضمن أولا قيمة المواد والجزء المستهلك

من المعدات ، وثانيا القيمة التى خلقها العمل الذى بذله العمال لاعداد هذه السلعة • والآن فلننظر كم كلفت السلعة الرأسمالى •

لقد دفع الرأسمالى ٤٠٠ ألف دولار من أجل الآلات والمواد اللازمة للانتاج،أى مبلغا من المال يعادل ٢٠٠ ألف ساعة عمل• ولكن بالاضافة الى هذه الـ ٢٠٠ ألف ساعة عمل فان قيمة السلعة تتضمن أيضا ١٦٠ ألف ساعة عمل بذلها العمال الأجراء فى مصنع ذلك الرأسمالى • وقد خلقوا بعملهم قيمة جديدة تساوى ٣٢٠ ألف دولار •

فهل دفع الرأسمالى للعمال كل هذه القيمة ؟

هنا يكمن حل سر الاستغلال الرأسمالى كله •

ان الرأسمالية تفترض وجود مستوى عال نسبيا لانتاجية العمل • وفى ظل هذا المستوى ينتج عمل العامل كل يوم كمية من المنتجات أكبر بكثير مما يحتاج اليه ليكفل معيشته • وهذا هو السبب فى أن القيمة التى يخلقها عمل العامل ، وقيمة قوة عمله يعتبران مقداران مختلفان • والمقدار الاول فيهما أكبر بكثير من الثانى •

واختلاف هذين المقدارين يعد شرطا ضروريا لكى يتم استغلال الرأسمال للعمل ، وذلك لأن الفرق بين قيمة قوة العمل والقوة التى يخلقها عمل العامل يذهب كله الى الرأسمالى •

ان الرأسمالى لا يدفع للعامل الا قيمة قوة عمله • ولنفرض أن وسائل المعيشة اللازمة للعامل فى اليوم الواحد لكى يشبع احتياجاته الضرورية تساوى ٨ دولارات • عندئذ يدفع الرأسمالى لمائتى عامل خلال ١٠٠ يوم عمل ١٦٠ ألف دولار •

والسلعة التى ينتجها مصنعه يبيعها الرأسمالى لقاء مبلغ ٧٢٠ ألف دولار • وكل النفقات التى تكلفها فى انتاج هذه السلعة تساوى ٤٠٠ ألف دولار + ١٦٠ ألف دولار أى ٥٦٠ ألف دولار • والفرق الذى يساوى ١٦٠ ألف دولار هو الزيادة فى رأس مال الرأسمالى •

وفى مثالنا هذا الذى سقناه اشتغل كل عامل ٨ ساعات يوميا وخلق قيمة جديدة تساوى ١٦ دولار • ولكن الرأسمالى دفع له مقابل يوم عمل ٨ ساعات ، دفع له فقط قيمة قوة عمله التى تساوى ٨ دولارات ، أى القيمة التى خلقها العامل خلال ٤ ساعات عمل فقط • اذن فالعامل قد اشتغل

٤ ساعات فقط لكى يعوض قيمة قوة عمله ، أما الساعات الاربع الاخرى فقد اشتغلها لحساب الرأسمالى مجانا ٠

اذن فالعمل الذى يبذله العامل فى المؤسسة الرأسمالية ينقسم قسمين ، ينتج العامل خلال قسم من يوم عمله قيمة تساوى قيمة قوة عمله٠ ويسمى هذا العمل اللازم أو الضرورى٠ وخلال القسم الآخر من يوم العمل يخلق العامل قيمة يستولى عليها الرأسمالى بلا مقابل ٠ ويسمى هذا فائض العمل ٠

وهكذا فاننا نرى أن مصدر ثراء الرأسمالى هو فائض عمل العامل ٠ ان فائض عمل العمال الأجراء التى تأتى عن غير طريق العمل فى المجتمع البرجوازى كأرباح أرباب المصانع وحصص حملة الاسهم والفوائد التى يحصل عليها المرابون وأصحاب البنوك وايجار الأراضى الزراعية الذى حصل عليه ملاك الأراضى ٠٠٠ الخ ٠

◆ فائض القيمة :

ان القيمة التى تنتج بواسطة فائض عمل العامل تسمى فائض القيمة ٠ وفائض القيمة هو نتيجة ذلك الجزء من العمل الذى لا يتقاضى العامل أجرا عنه ٠

ان استيلاء الرأسماليين على فائض القيمة التى خلقها عمل العمال الأجراء يشكل جوهر الاستغلال الرأسمالى ٠

وانتاج فائض القيمة ثم الاستيلاء عليها بواسطة الرأسماليين يعتبر العامل المحرك لأسلوب الانتاج الرأسمالى ٠

لقد كان فائض العمل موجودا قبل ظهور النظام الرأسمالى ٠ فكل استغلال انسان لانسان يتجلى فى استحواذ الطبقة المستغلة على فائض عمل الطبقة المستغلة ٠

ولكن فى ظل المجتمع العبودى والاقطاعى عندما كان الاقتصاد الطبيعى سائدا كان الاستحواذ على فائض العمل يجرى فى حدود معينة ٠ فقد كان مالك العبيد أو الاقطاعى يمتص من عبيده أو فلاحيه ذلك القدر من العمل الذى يحتاج اليه لاشباع احتياجاته وملذاته ٠

أما الرأسمالى فيحول ناتج فائض عمل العامل الى عملة رنانة ٠ ثم

يستطيع أن يستثمر النقود مرة ثانية كرأسمالى جديد يأتى له بفائض قيمة جديد ٠

ولذلك ففى ظل الرأسمالية يتخطى التعطش الى فائض العمل كل الحدود ٠ ولا يتوانى الرأسماليون عن استخدام أى وسيلة لزيادة استغلال عمالهم الأجراء ٠ ويظهر الرأسمال ــ كما يقول ماركس ــ تعطش الذئاب الى فائض العمل ٠

وفى مؤلفه « رأس المال » يورد ماركس كلمات أحد القادة النقابيين الانجليز فى منتصف القرن المـــاضى ، وهى كلمات تصف التعطش الذى لا يروى الى الاستغلال والكامن فى طبيعة رأس المال ٠

وقد كتب ذلك النقابى يقول :

« ان رأس المال يتحاشى الضجيج والشتائم ويتميز بطبيعة جبانة ٠ هذه حقيقة ، ولكنها ليست كل الحقيقة ٠ ان رأس المال يخشى انعـــدام الربح أو الربح القليل جدا ، كما تخشى الطبيعة من الفراغ ٠ ولكن ما ان يوجد ربح كاف حتى يصبح رأس المال شجاعا ٠ اضمنوا لرأس المال ربحا عشرة بالمائة وسيوافق على أى استثمار ، فاذا بلغت النسبة ٢٠ بالمائة فسينتعش ، وعند خمسين بالمـــائة سيكون مستعدا بالتأكيد حتى ليدق عنقه ، عند مائة بالمائة يدوس بأقدامه كل القوانين الانسانية ، وعند نسبة ٣٠٠ بالمائة يستطيع أن يجازف بارتكاب أى جريمة مهما كانت حتى لو كان شبح المشنقة يهدده » ٠

◆ رأس المال الثابت والمتغير :

تلعب أجزاء رأس المال المختلفة أدوارا مختلفة فى انتـــاج فائض القيمة ٠ فالرأسمالى يحول جزءا من رأس ماله الى وسائل انتاج : مبنى المصنع وآلات وأدوات ومواد خام ووقود ٠ وقيمة كل هذه المواد المستخدمة فى انتاج السلعة تدخل بدون أى تغيير فى قيمة السلعة المنتجة ٠ وبما أن مقدار قيمة هذا الجزء من رأس المال لايتغير فانه لذلك يسمى رأسمالا ثابتا ٠

وسنرمز الى رأس المال الثابت بالحرف C

اما الجزء الآخر من رأس المال فيســـتخدمه الرأســـمالى فى تأجير

العمال ، أى فى شراء قوة العمل • والعمال يخلقون قيمة جديدة عن طريق عملهم • وكما رأينا فان هذه القيمة تكون أكبر من قيمة قوة العمل • اذن فمقدار قيمة ذلك الجزء من رأس المال الذى يستخدم فى تأجير العمال يتغير أثناء عملية الانتاج الرأسمالى • آنه يزيد ، ولذلك فان جزء رأس المال الذى يستخدم فى شراء قوة العمل يسمى رأس المال المتغير • وسنرمز الى رأس المال المتغير بحرف V

◆ معدل الاستغلال :

ما مدى حدود الاستغلال الرأسمالى ؟ يمكننا أن نتصـور ذلك من النسبة بين قسمى يوم العمل وهما : فائض وقت العمل ، ووقت العمل الضرورى • فعندما يزداد فائض وقت العمل ويقل وقت العمل الضرورى يعنى هذا ازدياد نسبة استغلال رأس المال للعمل •

وفائض العمل (غير المدفوع أجره) ينجسد فى فائض القيمة ، أما العمل الضرورى (المدفوع أجره) يناسب رأس المال المتغير • والعلاقة بين فائض القيمة ورأس المال المتغير تسمى معدل فائض القيمة • ان معـدل فائض القيمة يعتبر مقياسا لدرجة استغلال الرأسمالى للعامل •

وفى مثالنا السابق يكون معدل فائض القيمة :

١٦٠ ألف دولار فائض القيمة

١٦٠ ألف دولار رأس المال المتغير

أى ١٠٠٪

وسنرمز الى فائض القيمة بحرف M

اذن فمعدل فائض القيمة = $\frac{M}{V}$

وفى الرأسمالية الصناعية فى روسيا القيصرية عـام ١٩٠٨ تقاضى ٢٢٥٤ ألف عامل أجرا مجموعه ٧ر٥٥٥ مليون روبل• وهكذا فان متوسط أجر العامل فى السـنة كان ٢٤٦ روبلا • وفى نفس الوقت بلغ ربح الرأسماليين فى السنة ٧ر٥٦٨ مليون روبل • وهذا يعنى أن كل عامل أعطى للرأسمالى ربحا سنويا مقداره ٢٥٢ روبلا •

وقد ذكر لينين ـ عندما أورد هذا المثال ـ ان العامل كان يعمل أقل

من نصف يوم العمل لنفسه ، وأكثر من النصف لصالح الرأسمالى • ولو اعتبرنا مثلا أن متوسط مقدار يوم العمل هو ١١ ساعة فسيكون العامل قد تلقى أجرا على أقل من ٥½ ساعة عمل ، أما الخمس ســاعات ونصف الاخرى فقد اشتغلها العامل مجانا دون أى أجر • وهذا العمل الذى قام به العامل نصف يوم كامل ذهبت كلها فى انتاج ربح الرأسمالى • وبلغ معدل فائض القيمة أكثر من ١٠٠٪

ومع تطور الرأسمالية يزداد معدل فائض القيمة • وفى الوقت الحاضر يصل هذا المعدل فى الدول الرأسمالية ٢٠٠٪ و ٣٠٠٪ وأحيانا يزيد عن ذلك •

◆ الاستخدام الرأسمالى للآلات والطبقة العاملة :

جريا وراء الكسب قام رأس المال بانقلاب جذرى فى نظام الانتاج الاجتماعى كله • فلقد أقام محل الانتاج الصغير المؤسس على العمل اليدوى صناعة ضخمة تقوم على أساس الانتاج الصناعى • وأخذت المصانع والفبارك تنمو بسرعة لم يسبق لها مثيل طاردة صغار المنتجين من السوق ودافعة اياهم الى الافلاس • وبفضل الآلات انتشرت الرأسمالية فى جميع أنحاء الكرة الارضية •

ولقـد كانت انجلترا أول بلد ظهرت فيهــا وانتشرت الصــناعة الرأسمالية الآلية • وفى الفترة القصيرة فى الثلث الأخير من القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر ظهرت فى انجلترا آلات كثيرة • ولقد كان ذلك انقلابا صناعيا حقيقيا ، غير وجه انجلترا تغييرا جذريا ، فقد تحولت من دولة زراعية الى دولة صناعية ونمت المراكز الصناعية الضخمة وظهرت البروليتاريا الصناعية الكثيرة العـدد • وبعد ذلك أخذت الصناعة الآلية الضخمة تنتشر فى دولة بعد دولة •

ولكن هل يحاول الرأسمالى دائما أن يزود مصنعه بآلات جديدة ؟ كلا •• ان هذا لا يحــدث فى معظم الاحوال • ان الرأسماليين يحبذون استخدام الآلات الجديدة اذا ما كان ذلك يضمن لهم زيادة فى الربح • فالآلة مربحة للرأسمالى اذا كانت تكاليف استخدامها أقل من أجر أولئك العمال الذين حلت الآلة الجديدة محلهم • وبتعبير آخر فان الرأســمالى

لا يستخدم آلة جديدة الا فى حالة ما اذا كان العمل بواسطة الآلة يكلفه أقل من أجر العمال الذين كان سيستخدمهم لو أنه لم يستخدم آلات جديدة • ولذلك فكلما كانت أجور العمال قليلة ومنخفضة ، قل اهتمام الرأسمالى باستخدام آلات جديدة •

ان الرأسماليين يستخدمون التكنيك الحديث لكى يخفضوا من ذلك الجزء من يوم العمل الذى يعمل فيه العامل لنفسه وبذلك يطيلوا من ذلك الجزء من يوم العمل الذى ينتج فيه العامل فائض القيمة لصالح الرأسمالى •

ولقد أثار ظهور الآلات فى المراحل الاولى لتطور الرأسمالية مقاومة عنيفة من جانب العمال ، فقد كانت الآلة تحرم جماهير العمال اليدويين من لقمة العيش وتدفع بهم الى عذاب الموت جوعا •

وكان أول مظهر من مظاهر السخط العضوى لدى العمال هو تحطيم الآلات ومحوها من على ظهر الارض • وفى بداية القرن التاسع عشر فى انجلترا ، حيث ظهرت الآلات لأول مرة ، انتشرت حركة كبيرة عرفت باسم « محطمى الآلات » • كما ظهرت حركات مماثلة بعد ذلك فى بلدان أخرى كان تطور الصناعة الآلية الرأسمالية فيها قد جلب معه الخراب والتشرد لجماهير العمال •

ولكن هذا الاحتجاج الساذج لهؤلاء الناس المشردين الذين تملكهم اليأس لم يستطع أن يوقف زحف الصناعة الآلية المظفر ، وعندما يتحول العمال من الاحتجاجات العفوية المتفرقة الى النضال الواعى من أجل مصالحهم الحيوية فانهم يعلمون تمام العلم أن عدو الطبقة العاملة ليس الآلات فى حد ذاتها بل النظام الرأسمالى الذى تستخدم فى ظله هذه الآلات • والنتائج المدمرة للطبقة العاملة لا تنبع من الآلات بحد ذاتها بل من الاستخدام الرأسمالى لها •

ان الآلة فى النظام الاشتراكى هى المعين المخلص للانسان ، انها تستخدم كوسيلة لاختصار وتخفيف العمل • وفى ظل الاشتراكية يفتح استخدام الآلات الطريق واسعا أمام تطوير جميع مصادر الثروة فى البلاد ورفع المستوى المادى والحضارى للعاملين • أما الرأسمالية فتجعل من الآلة منافسا خطيرا للعامل ينتزع منه لقمة العيش •

ان الآلة بحد ذاتها تخفف العمل ، ولكنها فى ظل الرأسمالية ترفع الى درجة كبيرة حدة وتيرة العمل ، الامر الذى يؤثر تأثيرا قاتلا على العامل

لأنه يتسبب فى زيادة استهلاك قواه وبدنه وخفض قدرته على العمل ثم تحوله الى انسان عاجز وهو ما زال فى وقت مبكر من حياته ٠

والآلة فى حد ذاتها تعد معينا صادقا للانسان فى نضاله من أجل السيطرة على قوى الطبيعة ٠ ولكنها فى ظل الرأسمالية تعد سلاحا خطيرا فى أيدى المستغلين فى صراعهم ضد المستغلين ٠

وبواسطة الآلات يتوصل الرأسماليون الى جعل ظروف عمل العمال أكثر سوءا ويحاولون تحطيم مقاومتهم للاستغلال المتزايد ٠

ان الآلة تزيد من انتاجية العمل وفى نفس الوقت تزيد من ثراء المجتمع ٠ ولكن فى ظل الرأسمالية تذهب كل ثمرات زيادة انتاجية العمل الى الرأسماليين الذين يستخدمون الآلة لتحويل العامل الى متسول ٠

وهكذا ، فان استخدام الآلات فى ظل الرأسمالية مرتبط بتناقضات حادة وعميقة ٠ وهذه التناقضات لا يمكن أن تحل ما دام النظام الرأسمالى قائما ٠

◆ هل السكين هى المذنب ؟

لا يستطيع المدافعون عن النظام البرجوازى أن يتخيلوا استخداما آخر للآلات غير الاستخدام الرأسمالى ٠ وكل من يكشف تناقضات الاستخدام الرأسمالى للآلات يتهمونه بأنه عدو للتطور الاجتماعى ٠

وقد أشار ماركس ، وهو يفضح حماة البرجوازية ، الى أنهم يشبهون فى أقوالهم ذلك السفاح فى قصة « أوليفر تويست » للكاتب الانجليزى تشارلز ديكنز ، الذى قال أمام المحكمة :

حضرات المحلفين ٠ بالطبع لقد قطعت رءوس أولئك المسافرين ، ولكن الذنب لم يكن ذنبى ، بل هو ذنب السكين ٠ فهل من المعقول ، بسبب هذه المتاعب المؤقتة ، أن نلغى استخدام السكين ؟ فكروا مع ذلك ، ماذا كان يحدث للزراعة وللحرف لولا وجود السكين ؟ أليست هى المنقذ عند الجراحة ، ألا تعلمنا أثناء التشريح ؟ ثم ، أليست هى المعين المنشود فى الولائم السعيدة ؟ اذا قضيتم على السكين فستعودون بنا القهقرى ، الى أعماق البربرية » ٠

وبمثل هذه الروح يجيب الرأسماليون وأذنابهم عندما يسمعون عن المآسى العديدة التى تسببها الصناعة الآلية الرأسمالية . فتراهم يقولون : « هل من المعقول أن نرفض الآلات بسبب مثل هذه « المتاعب المؤقتة » . ولكن العمال الواعين المناضلين من أجل حقوقهم ومصالحهم لا يطالبون برفض التقدم التكنيكى ، بل بالعكس ، انهم مناضلون حقيقيون من أجل هذا التقدم . انهم يفهمون أن النضال لا يمكن أن يكون ضد الآلات ، فمثل هذا النضال ليس بلا هدف فحسب ، بل هو أيضا نضال رجعى فى جوهره ، اذ ليس من المعقول أن ترجع عجلة التاريخ الى الخلف فنترك الانتاج الآلى الى العمل اليدوى . بل يجب أن يكون النضال ضد الاستغلال الرأسمالى الذى يعطى كل ثمار التقدم التكنيكى للطبقات غير المنتجة ويدفع بخالقى الثروة الاجتماعية كلها ، بجماهير العاملين الى الحضيض والحياة التعسة .

• الأجر فى ظل الرأسمالية يخفى الاستغلال :

كما سبق أن رأينا فان عمل العامل فى المؤسسة الرأسمالية يتكون من جزئين : جزء مدفوع الأجر والآخر غير مدفوع الاجر . ولكن عندما يدفع الرأسمالى للعامل أجره فان الاخير لا يرى أن هذا الاجر لا يعوض الا جزءا من عمله بينما الجزء الآخر يذهب بلا مقابل الى جيب الرأسمالى ، بل على العكس ، دائما ما يدفع الاجر فى صورة توحى بأن عمل العامل قد دفع أجره بالكامل .

وفى الواقع فان الرأسمالى لا يعوض العامل مقابل القيمة التى أنتجها كلها ، بل يدفع له لقاء جزء من هذه القيمة . ولكن هل يستطيع العامل أن يعرف ما هى القيمة التى ينتجها فى اليوم لسيده ؟ ان يوم العمل فى المصنع لا يقسم بحيث يصبح واضحا ان هذا الجزء من اليوم يعمل فيه العامل لقاء أجره ، وهذا الجزء يعمل فيه لصالح الرأسمالى .

ان الذى يشترى أى سلعة لا يستطيع أن يستخدمها الا بعد أن يدفع ثمنها ، ولكن الرأسمالى يفعل العكس عندما يستأجر العمال . فهو يشترى أولا السلعة – قوة العمل – ثم يدفع ثمنها للعمال فيما بعد ، بعد أن يستخدم عملهم .

ويقدر الأجر فى هذه الاحوال بطريقتين : اما حسب كمية الوقت

الذى اشتغله العامل بالساعة أو الاسبوع ويسمى هذا « الاجر حسب الوقت » ، واما يقدر الأجر حسب كمية المواد المنتجة ويسمى عندئذ «الاجر حسب القطعة» • وفى كلتا الحالتين يتخلف انطباع كاذب ، اذ يبدو أن العامل لا يبيع قوة عمله بل عمله وأنه يتقاضى أجرا لقاء كل ما بذله من عمل •

ان الأجر فى ظل الرأسمالية يخفى تقسيم وقت العمل الى عمل ضرورى وفائض عمل • ولا يظهر خلف شكل الأجر أن الرأسمالى لا يدفع للعامل الا لقاء جزء من عمله بينما يستولى على فائض عمله مجانا • وهكذا يبدو الاستغلال الرأسمالى متخفيا ومتسترا خلف الأقنعة •

ان كون الاجر يخفى استغلال الرأسمالى للعامل ويوحى بأن عمل العامل كله قد دفع أجره لأمر يلعب دورا كبيرا فى حياة المجتمع الرأسمالى• ان هذا التصور الكاذب يظل فى أذهان العمال ما لم يتخلصوا من التأثير الفكرى للبرجوازية التى تستغل الصحافة والكنيسة والعلم ••• الخ • لتعميق هذا الوهم فى أذهان الجماهير العريضة من العاملين •

ان نظرية الاشتراكية العلمية التى وضعها ماركس وانجلز هى التى كشفت سر الاستغلال الرأسمالى وأوضحت الطريقة التى يتخفى بها هذا الاستغلال •

◆ عبودية العمل المأجور :

ان العمل المأجور فى المجتمع الرأسمالى يعتبر فى جوهره نوعا من العبودية • واذا كان العبد الرومانى مقيدا بالأغلال فان العامل الأجير ، حسب تعبير ماركس ، مقيد بأغلال غير مرئية تشده الى مالكه • وبكل نجاح يمكن لدفتر الخصومات من الأجر أن يحل محل سوط ملاحظ العبيد • ان قوانين أسلوب الانتاج الرأسمالى العاتية تقيد العامل باحكام الى عجلة رأس المال •

ولكن الاستغلال الرأسمالى يتنكر خلف الأوهام التى تخلقها الخصائص الجذرية لهذا الاستغلال وتميزه عن الاشكال السابقة للاستغلال • والبرجوازية تستخدم بمهارة الاوهام التى يخلفها شكل العمل المأجور ، لكى تجبر عبيدها على العمل باذلين قواهم البدنية والروحية بدرجة غير

معقولة حتى فى ظل العبودية أو الاقطاع • ولقد اخترعت الرأسمالية عديدا من الطرق والنظم الذكية الماكرة تقنع وفى نفس الوقت تزيد من القوة القهرية لسلطان الجوع مبتدئين «الاشتراك فى الارباح» ومنتهين بـ « التكافل الاجتماعى » ومختلف النظريات المزيفة عن « الرأسمالية الشعبية » •

ويستخدم محامو الرأسمالية هذه النظريات الكاذبة لكى يبقوا على جماهير العاملين فى الأسر الفكرى • ويؤكد المدافعون عن النظام المتعفن ادعاءهم بأن الرأسمالية غيرت طبيعتها وجوهرها وأنه قد حدث « انتشار للديمقراطية فى رأس المال » وسادت « دولة الرخاء العام » • بينما الحقيقة فى الواقع ، وكما جاء فى برنامج الحزب الشيوعى للاتحاد السوفييتى ، أن تطور الرأسمالية المعاصرة يؤكد صحة تعاليم الماركسية ـ اللينينية بشأن ازدياد التناقضات والتناقضات العدائية فى المجتمع الرأسمالى وازدياد حدة الصراع الطبقى •

ويحاول المدافعون عن النظام الرأسمالى أن يوحوا الى جماهير العاملين أن بوسعهم فى ظل الرأسمالية أن يتغلبوا على الحرمان ويحققوا ظروفا معيشية أفضل • ويصورون الرأسمالية على أنها ذلك النظام الاجتماعى الذى يقدم للجميع « فرصا متكافئة » • غير أن هذه الادعاءات لا تمت الى الواقع بأى صلة •

ان الرأسمالية فى الحقيقة تدفع بالأغلبية العظمى من السكان وبجماهير العاملين الى الفقر والجوع والحرمان والآلام •

عدم الثقة فى الغد ، عدم ضمان العيش ، وازدياد ظروف المعيشة سوءا •• ذلك هو مصير ملايين العاملين فى ظل الرأسمالية •

ان تطور الرأسمالية يؤدى الى تدهور وضع العاملين وازدياد ثروة البرجوازية • وعاما بعد عام تضع الطبقات المستغلة يدها أكثر فأكثر على الثروات ، وفى نفس الوقت تزداد سوءا ظروف معيشة الطبقة العاملة وجميع العاملين •

ان ميكانيزم المجتمع الرأسمالى يقوم على أن العامل عاما بعد عام يصبح بروليتاريا معدما ليس لديه مخرج الا بيع قوة عمله • أما الرأسمالى فيظل صاحب رأس المال الذى يزداد عاما بعد عام بواسطة تدفق فائض القيمة •

◆ كلمات النفاق عن الحرية والمساواة فى المجتمع الرأسمالى :

تحاول البرجوازية وأعوانها أن يصوروا النظام الرأسمالى وكأنه تجسيد للحرية والمساواة • ولكن الحياة فى كل خطوة تكشف هذا الخداع •

وحسب قوانين البلدان البرجوازية يعتبر العمال «أحرارا» شكليا ، فالرأسمالى لا يستطيع أن يبيع أو يشترى العمال ولا يملك هذا الحق • ولكن الرأسمالى فى الواقع يتمتع بسلطات غير محدودة على العمال الأجراء ويستطيع أن يلقى بهم الى براثن الجوع • والعامل حر فى أن يترك هذا المصنع ، ولكنه مضطر عندئذ الى أن يذهب كأجير لدى رأسمالى آخر ليمتص دمه بلا رحمة كغيره من الرأسماليين •

وهكذا يظهر أن « الحرية » فى ظل الرأسمالية ليست الا حرية تامة مطلقة للرأسمالى فى أن يستغل العمال ، و « حرية » العمال فى أن يقعوا فى قبضة الرأسماليين •

كذلك يتكشف زيف الحديث عن « المساواة » فى ظل الرأسمالية• لقد أعلنت الثورات البرجوازية أن المواطنين جميعا سواء أمام القانون • ولكن من السهل أن نفهم أنه ليست هناك ولا يمكن أن تكون هناك مساواة حقيقية بين المواطنين ما دام استغلال الانسان للانسان قائما • وبالفعل ، أى مساواة يمكن أن تكون بين شخص مستغل وآخر مستغل ، بين شخص متخم وآخر جائع ، بين مضطهد وآخر مضطهد ؟

وتحاول البرجوازية وعلماؤها المزيفون بشتى الطرق أن يصوروا رأس المال على أنه ثروة جمعها شخص بعمله الخاص • وينشرون الخرافات الحمقاء عن أولئك الاغنياء الذين بدأوا حياتهم وهم لا يملكون مليما واحدا ثم توصلوا الى ما توصلوا اليه من ثروة فقط بفضل حرصهم ومثابرتهم وعصاميتهم • ويحاول حماة البرجوازية بشتى السبل أن يدخلوا فى أذهان العمال أن كل واحد منهم يستطيع أن يثرى ويصبح رأسماليا • وفى الحقيقة فان من بين عدة من بدأوا حياتهم عمالا أجراء لا يصبح تاجرا صغيرا الا واحد من عدة آلاف ولا يصبح رأسماليا الا أفراد قلائل من بين عشرات الملايين لا يتوصلون الى ذلك الا عن طريق أقذر الاعمال التى تصل الى الاجرام فى كثير من الاحيان •

ولكى تفرض على الجماهير الشعبية الخضوع لسلطانها أنشأت

البرجوازية جهازا ضخما • وكل أعمال الدولة البرجوازية تهدف الى المحافظة على سيطرة رأس المال ، فهى تصدر القوانين التى تخدم مصالح الطبقات المستغلة وتخضع الجماهير بواسطة الجهاز البوليسى الكبير والقوات العديدة • وفى بعض البلدان يشكل كبار الرأسماليين فصائل بوليسية مدججة بالسلاح فى المصانع وعصابات من الجواسيس والمخربين للحرب ضد الطبقة العاملة •

وبينما تواصل البرجوازية حديثها الطنان عن الحرية والمساواة نراها منذ زمن بعيد تسير فى طريق تصفية تلك الحقوق الديمقراطية التى حصلت عليها الجماهير الشعبية من خلال صراع طويل عنيد • والبرجوازية تستخدم على المكشوف عمل ملايين العمال المسخرين والموضوعين فى ظروف معيشية استعبادية وهى أيضا تعتدى على القوانين التى أصدرتها هى نفسها عندما ترى فى ذلك ضرورة لحماية وتدعيم الاستغلال • أما القضاة البرجوازيون فيتسترون فى نفاقهم بستار مبادىء الحق والعدالة بينما هم فى الواقع يحكمون فى كل القضايا لصالح المستغلين وينزلون العقاب بالمستغلين •

• التناقض الاساسى للرأسمالية :

ان تناقضات الرأسمالية توجد ــ فى شكل جنينى ــ فى السلعة وفى ظروف الانتاج السلعى فى ظل سيطرة الملكية الخاصة لوسائل الانتاج • ففى ظل الانتاج السلعى البسيط يوجد تناقض بين العمل الخاص والعمل الاجتماعى • وهذا التناقض يتحول فى ظل الرأسمالية الى تناقض بين الطابع الاجتماعى للانتاج وشكل الملكية الرأسمالية الخاصة لعائد الانتاج •

ومع تطور الصناعة المعاصرة المجهزة بالآلات يكتسب الانتاج طابعا اجتماعيا أكثر فأكثر • وفى كل مؤسسة يعمل مئات وألوف من الناس كما توجد علاقة وثيقة بين مختلف المؤسسات • اذن فمئات وألوف وملايين الناس تربطهم علاقات وثيقة أثناء عملية الانتاج • ولكن نتاج هذا الانتاج الاجتماعى لا يكون ملكية للمجتمع كله بل تستولى عليه عصبة قليلة من الملاك الفرادى • والرأسمال ينظم عمل مئات وآلاف العمال داخل كل

مؤسسة على حدة · ولكن فى الانتاج الاجتماعى ككل يعم تسلط الملكية الفردية وعدم التخطيط والفوضى ·

ذلك هو التناقض الاساسى للرأسمالية · وهو يتجلى فى فوضى الانتاج وتأخر القوة الشرائية عن اتساع الانتاج كما يتجلى فى الصراع الطبقى بين الطبقة العاملة والرأسماليين ·

◆ **أهمية نظرية فائض القيمة :**

فى ظل الرأسمالية يكون للاستغلال طابع مقنع · والاقتصاد السياسى الماركسى هو فقط الذى أظهر جوهر استغلال رأس المال للعمل · لقد كشفت نظرية فائض القيمة التى وضعها ماركس سر الاستغلال الرأسمالى·

وتقول نظرية فائض القيمة أن على الطبقة العاملة، وجميع العاملين فى البلدان الرأسمالية ، أن يعرفوا الأسباب الحقيقية لاضطهادهم وفقرهم وحرمانهم · لقد أظهرت هذه النظرية أن اضطهاد وحرمان الطبقة العاملة وجميع العاملين لا ينشأ من أسباب عرضية ولا من ظلم بعض الرأسماليين، وانما ينبع من النظام الرأسمالى كله ، ومن حقيقة علاقات الانتاج الرأسمالية ·

ويحاول حماة الرأسمالية أن ينفوا حقيقة استغلال الرأسماليين للطبقة العاملة · وهم يعتمدون على أنه خلال عملية البيع والشراء يكون الرأسمالى والعامل ملاكا متساوين شكليا للسلعة · ولكن الماركسية أظهرت أن هذه المساواة الشكلية تعتبر ستارا لنظام العبودية وانه خلف هذه المساواة الشكلية يختفى ظلم حقيقى بشع ·

ان صفة بيع وشراء قوة العمل ليست الا فصلا تمهيديا فى عملية الانتاج الرأسمالى · ففى هذه العملية ذاتها يظهر الطابع الحقيقى للعلاقات بين الرأسمالى والعامل · انها علاقة بين مستغل ومستغل ·

وقد سلطت نظرية فائض القيمة الضوء على العلاقات الطبقية بين البروليتاريا والبورجوازية فاظهرت كيف أن صفقة استئجار العامل بواسطة الرأسمالى وصفقة بيع وشراء قوة العمل تخفى خلفها اضطهاد ملايين العمال الأجراء بواسطة عصبة قليلة من مالكى المصانع والفبارك والاراضى ·

لقد كشفت نظرية فائض القيمة عن جوهر الاستغلال الرأسمالى • وقد سمى لينين تعاليم نظرية فائض القيمة بحجر الزاوية فى نظرية ماركس الاقتصادية ، فهى التى كشفت الاساس العميق للتناقضات الطبقية والصراع الطبقى فى المجتمع الرأسمالى •

٣ ـ تطور الرأسمالية

ووضع الجماهير العاملة

◆ ازدياد ثروة الرأسماليين وتراكم رأس المال :

يبدو للوهلة الاولى أن الرأسمالى حر فى أن يصنع ما يشاء بما يعود عليه من فائض القيمة • وفعلا يوجد بين البرجوازية من ينفقون أرباحهم على أهوائهم • ولكن كقاعدة عامة فان الرأسمالى ينفق جزءا معينا من ربحه على توسيع الانتاج • وليست هناك قوانين مكتوبة تلزمه بذلك بالطبع ، ولكن هناك قوى أخرى تدفع الرأسمالى الى التصرف بهذه الكيفية : انه التعطش الى الكسب ، وكذلك المنافسة •

ورأس المال لا يرتوى من التعطش الى الكسب • ومهما كان الرأسمالى ثريا ، ومهما كان ربحه عظيما فانه دائما يسعى الى زيادة ثروته •

وحسب قوانين المجتمع الرأسمالى فالانسان ذئب لأخيه الانسان • وكل رأسمالى يحاول بشتى الطرق أن يكتسح منافسيه ويصرعهم فى حرب المنافسة ويستولى على مؤسساتهم عن حق وعن غير حق وينظف لنفسه الطريق الى السيطرة على السوق وبالتالى الى ثراء أكبر • واذا كان الرأسمالى لا يريد أن تطحنه الأقدام فى صراع الكل ضد الكل هذا فعليه أن يضيف جزءا كبيرا من ربحه الى مالديه من رأسمال ويستثمر ذلك فى الانتاج •

ان هذه الاضافة لجزء من فائض القيمة الى رأس المال تسمى تراكم رأس المال • وعندما يضيف الرأسمالى كل عام جزءا من فائض القيمة الى رأس ماله فانه يصبح مالكا لرأس مال يتزايد أكثر فأكثر • واذا فرضنا أن مؤسسته فى البداية تقدر بمليون دولار فانه لو أضاف كل عام من

٥٠ الى ١٠٠ ألف دولار فسيكون رأس ماله قد تضاعف بعد عشر سنوات الى مرة ونصف أو مرتين وسيكون ساعتها مالكا لثروة تقدر بمليون ونصف أو مليونين من الدولارات ٠

ويتم نمو رأس المال أيضا بطريق آخر ٠ ففى مملكة الكسب يخنق القوى الضعيف ، ويبتلع الرأسمالى الضخم صغار منافسيه الأضعف منه٠ وعن طريق شراء مؤسسات المنافسين المفلسين بأبخس الأثمان أو الاستيلاء عليها وفاء للديون المستحقة عليهم ٠

يزيد الرأسمالى الكبير من رأسماله ٠ وهكذا نتيجة للصراع الذى يأتى بالنصر للبعض والخراب والافلاس للبعض الآخر تتم عملية تدعيم لرءوس الاموال وتوحيد عدة رءوس أموال فى رأس مال واحد ٠

ان الانتاج الضخم أربح من الانتاج الصغير ٠ فهو يتيح امكانية استخدام الآلات على نطاق واسع ، كما يستطيع أن يرفع انتاجية العمل الى درجة كبيرة بالمقارنة مع الانتاج الصغير ٠ ولذلك نجد أن الصناعة الكبيرة تطرد من الميدان باستمرار الحرفيين واليدويين ٠ وبين الرأسماليين أنفسهم يدور صراع مستمر يؤدى الى افلاس مالكى المؤسسات الصغيرة وانتصار مالكى أضخم المؤسسات التى يعمل فيها جماهير غفيرة من العمال٠ وكلما ازداد حجم المؤسسة كلما ازداد مقدار فائض القيمة الذى يذهب الى جيب المالك وتبعا لذلك ازداد تراكم رأس المال ٠

ونتيجة لكل ذلك تصبح رءوس الاموال الضخمة حكرا على عدد قليل من الأثرياء ، وتتحكم حفنة قليلة من أصحاب الملايين والمليارات فى مصير مئات الآلاف من الناس ٠ ومع مضى السنين يزداد حجم الثروات التى يخلقها عمل الطبقة العاملة وتذهب الى ملكية فئة صغيرة من جبابرة الرأسماليين ٠ وفى الوقت نفسه يزداد بؤس أولئك الذين يخلقون بعملهم جميع خيرات الحياة ، الذين يطعمون ويكسون العالم كله ٠

ولو لم يستول الرأسمالى على عمل العمال الغير مدفوع أجره فلن يبقى من رأس ماله بعد عدة سنوات ولا حتى أثر ٠ فالرأسمالى ينفق على نفسه مبالغ ضخمة وعلى هذه الصورة سيجد رأس ماله بعد فترة معينة وقد أنفق عن آخره ٠ ولكن ما نلمسه هو أن رأس المال لا يتناقص ، بل على العكس يزداد باستمرار ٠

وسر الأمر فى شئ واحد : هو أن الرأسمالى يستولى على عمل العامل

الغير مدفوع أجره • ومهما كان المصدر الاول لرأس المال هذا أو ذاك فانه يتحول بعد فترة معينة الى تراكم عمل شخص آخر غير مدفوع الأجر •

◆ تراكم رأس المال والطبقة العاملة :

يعتبر تراكم رأس المال ذا نتائج هامة بالنسبة للطبقة العاملة ، فالرأسماليون يوسعون الانتاج بادخال آلات جديدة تتطلب مقدارا أقل من العمل البشرى، ولذلك فان العلاقة بين جزئى رأس المال ـ الثابت والمتغير ـ تتغير فينمو رأس المال الثابت بشكل أسرع بكثير من رأس المال المتغير •

ويؤكد المدافعون عن البرجوازية أن العمال الذين حلت الآلة محلهم يستطيعون أن يجدوا بسهولة فرصة للعمل نتيجة لتوسع الانتاج • غير أن توسع الانتاج فى الحقيقة يتم بصورة أبطأ من حلول الآلات محل العمال • وبالاضافة الى ذلك فان توسع الانتاج يتم بطريقة غير متناسقة بالمرة ، فبينما تتوسع بعض قطاعات ومجالات الانتاج وتستخدم عمالا جدد تتقلص قطاعات أخرى وتلقى بالعمال الى الشارع •

وهكذا يضمن سير الانتاج الرأسمالى للرأسماليين احتياطيا دائما من الأيدى العاملة ، ولكن هذا لا يكفى ، ففى ظل الرأسمالية توجد مصادر أخرى لا تنفد لتمويل جيش العاطلين • فهناك تدفق ضخم للأيدى العاملة المحتاجة للعامل يأتى من القرية ، فمئات الآلاف من الفلاحين المعدمين أو الذين يملكون أرضا قليلة لا يستطيعون أن يكسبوا خبز يومهم من عملهم فى الزراعة فيضطرون الى هجر أراضيهم البائسة ويتجهون بحثا عن عمل الى المدينة قاصدين أبواب المصانع والفبارك •

ثم انه يوجد فى كل بلد رأسمالى عديد من الحرفيين وصغار التجار وملاك الورش الصغيرة وغيرهم • ومهما تشبثوا فى عناد بممتلكاتهم الصغيرة فان استقلالهم يظل دائما معلقا بخيط رفيع ، وهم لا يستطيعون الصمود فى المنافسة مع المصانع والفبارك الكبيرة ويسقطون تحت عبء الضرائب وارتفاع الاسعار ويفلسون ويتحولون الى صفوف المتعطلين •

ويحاول الرأسماليون أن يخفضوا الأجور الى أقصى الحدود الممكنة وكما هو معروف فان أسعار السلع تتذبذب بين الارتفاع والهبوط عن القيمة • ولكن بخلاف أسعار السلع الاخرى فان الاجر ، أى ثمن قوة العمل ، يتذبذب فى معظم الاحيان فى اتجاه الهبوط عن القيمة •

لقد اخترعت الرأسمالية طرقا عديدة لكي تمد يدها الى جيب العامل وتقتطع من أجره الفعلي • وهذه الطرق مختلفة ومتباينة ولكنها تؤدى الى شيء واحد وهو أن العامل مضطر الى أن يضيق من احتياجاته ويوفر من مأكله وملبسه ومسكنه •

أما أقسى ما يصيب جيب العامل فى البلدان الرأسمالية من ضربات فهو غلاء المعيشة المستمر • وهناك فرق كبير بين ما يأخذه العامل من نقود لقاء بيعه لقوة عمله وهو مايسمى بالأجر الاسمى وبين مايستطيع العامل أن يشتريه بهذا المبلغ من منتجات غذائية وملابس ومستلزمات المسكن • ان مقدار (كمية) وسائل المعيشة التى يستطيع العامل أن يشتريها بما لديه من نقود هو مايحدد الأجر الحقيقى أوالفعلى وبازدياد غلاء المعيشة وارتفاع الضرائب يهبط الأجر الفعلى وتزداد حالة الطبقة العاملة سوءا •

وفى البلدان الرأسمالية توجد فئات عديدة للعمال ذوى الأجور المنخفضة ومجالات انتاج بكاملها تدفع أجورا منخفضة • وهذه المجالات هى قبل كل شيء الزراعة وكذلك بعض مجالات الصناعة مثل صناعة النسيج • وعادة مايكون عمل النساء أقل أجرا من عمل الرجال ، وفى بعض الأحوال تتقاضى النساء أجرا يقل مرتين عن أجر الرجال •

وفى أغنى بلد من بلدان الرأسمالية المعاصرة ، فى الولايات المتحدة الأمريكية يعيش ٣٥ مليون شخص فى حالة الفقر وذلك طبقا للاحصاءات الرسمية • وقد أعلنت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية أن فقر الملايين يعتبر « كارثة قومية » وأعلنت بنفاق « الحرب على الفقر » • غير أن هذا الشعار الديماجوجى فى الواقع لا يعبر الا عن اجراءات ثانوية لا تؤثر أى تأثير حاسم على حالة البؤس التى يحياها ملايين الناس •

◆ القانون العام للتراكم الرأسمالى :

عندما يزود الرأسمالى مؤسسته بالآلات الحديثة فانه يسعى الى زيادة ربحية مؤسسته على انفراد • ونتيجة لانتشار التحسينات الفنية تقل قيمة وسائل معيشة العمال ، وتصبح كمية العمل المطلوب لانتاج هذه الوسائل المعيشية أقل من ذى قبل • ويعوض العامل قيمة قوة عمله خلال عدد من الساعات أقل من ذى قبل •

واذا كان يوم العمل قبلا ينقسم الى ٥ ساعات عمل ضرورى وخمس ساعات فائض عمل ، فانه بتطور التكنيك ينقسم الى ٤ ساعات عمل ضرورى و ٦ ساعات فائض عمل ، ثم الى ٣ و ٧ ساعات وهكذا ٠٠ ٠٠ وهذا يعنى أنه مع ابقاء يوم العمل بنفس الطول يحصل الرأسمالى على كمية أكبر من عمل العمال المجانى وكمية أكبر من فائض القيمة ٠

واذن فمع تراكم رأس المال تزداد باستمرار درجة استغلال الرأسماليين للعمال ٠ وكلما ازدادت الثروة الاجتماعية فى ظل الرأسمالية ازداد جيش العاطلين المهددين بالفقر والجوع ٠ وتمركز الثورة عند أحد قطبى المجتمع يمثل فى نفس الوقت تمركز الفقر وعدم ضمان المعيشة ٠ للعمل المنهك عند القطب الآخر للمجتمع أى فى جانب الطبقة التى تخلق بأيديها كل ثروات المجتمع ٠

ذلك هو القانون العام للتراكم الرأسمالى والذى اكتشفه ماركس ٠

◆ التدهور المطلق والنسبى لوضع الطبقة العاملة :

ان ازدياد درجة استغلال رأس المال للعمل يعنى تناقصا مستمرا فى حصة الطبقة العاملة من مجموع ماتنتجه هذه الطبقة ٠

فالمجموع الكلى للقيم التى تنتج من جديد فى فترة معينة ولنقل مثلا فى سنة يسمى الدخل القومى للبلاد ٠ وفى البلدان الرأسمالية تتناقص بانتظام حصة الطبقة العاملة من الدخل القومى ، وفى نفس الوقت تتزايد بانتظام أيضا حصة البرجوازية وخدمها من الدخل القومى ٠

وفى الولايات المتحدة الأمريكية مثلا كان العمال يحصلون قبل الحرب العالمية الثانية على ٥٤٪ من الدخل القومى ، أما بعد الحرب فأصبحوا يحصلون على ٤٢٪ منه ٠ وفى انجلترا فى الفترة نفسها انخفض نصيب العاملين فى الدخل القومى من ٤٥٪ الى ٤٠٪ بينما كانت حصة الطبقات المستغلة فى الدخل القومى تتزايد باستمرار ٠ وهكذا تكسب البرجوازية ماتخسره البروليتاريا ٠

وهذا هو جوهر التدهور النسبى لوضع الطبقة العاملة ٠ وهو يسمى نسبيا لأن النسبة بين دخول العاملين ودخول الطبقات غير العاملة تتغير ،

أى تتغير العلاقة بين مستوى معيشة العمال والبرجوازية • ففى الوقت الذى توضع فيه الطبقة العاملة فى اطار ضيق من مستوى المعيشة يكون للبرجوازية مطلق الحرية فى النهب •

وهكذا نجد الصحف الأمريكية تعلن عن أولئك الأثرياء الذين يدفعون فى رباط عنق ١٥٠٠ دولار ؛ وهذا المبلغ يساوى دخل فرد من العاملين الأمريكيين ذوى الأجر المنخفض فى عام كامل • أو نقرأ فى تلك الصحف عن أحد أصحاب المليارات الذى أراد أن يدخل المرح فى قلوب ضيوفه فعلق على أبواب حديقة منزله فواكه من الذهب الخالص • وفى مزرعة رأسمالى آخر تفرش حظائر الخيل بملاءات نظيفة من الكتان مطرزة بشعار المزرعة لكى تنام عليها الخيول • كما يمكنك أن تقرأ فى الصحف الأمريكية اعلانا عن بيع منزل فى احدى الضواحى بشاطىء خاص طوله ميلان ومسرح صيفى وأربع حدآئق تعتبر احداها نسخة من حديقة فرسای الشهيرة •

ويؤكد حماة النظام البرجوازى انه مع تطور الرأسمالية يتحسن وضع الطبقة العاملة • فيقولون : انظروا ، هل كان مثل هذا التكنيك العظيم ميسرا للأجيال السابقة ؟ هل كان لديهم سكك حديدية حديثة وعابرات المحيطات ومدن يبلغ سكانها الملايين ، ومصانع وفبارك يعمل فيها آلاف الناس ؟ وهل كان عمل العمال ساعتها مزودا بمثل هذه الآلات « التركية » ذات الكفاءة الانتاجية العمالية ؟ ومن ذلك يخلصون الى نتيجة مؤداها أن تطور الرأسمالية قد رفع من مستوى الرخاء المادى للمجتمع بأسره •

لكن حماة البرجوازية هؤلاء عندما يمتدحون التقدم الذى تحقق فى ظل الرأسمالية لا يقولون الحقيقة كلها بل نصفها فقط الأمر الذى كثيرا مايكون أسوأ من الكذب نفسه •

ولا أحد ينكر أن الرأسمالية خلال ١٥٠ ــ ٢٠٠ عام من سيادتها أتت بقوى انتاج جبارة • وفى مجال السيطرة على قوى الطبيعة خطا المجتمع خطوات كبيرة الى الأمام بالنسبة لجميع العصور السابقة •

ولكن هذا جانب واحد من الحقيقة ، أما الجانب الآخر فهو أن امتداد سلطة الانسان على قوى الطبيعة قد دفع ثمنه من اضطهاد واستعباد واستغلال أجيال عديدة من العاملين • لقد صنعت الرأسمالية تكنيكا جبارا ، ولكنه بنى على أشلاء ودماء مئات الملايين من البشر بالمعنى الحرفى للكلمة •

والرأسمالية لا تسبب فى التدهور النسبى لوضع الطبقة العاملة

فحسب ، بل وأحيانا فى التدهور المطلق أيضا ، أى فى التدهور المباشر فى مستوى حياة وعمل هذه الطبقة • وفى هذه الحالة يصبح على الطبقة العاملة أن تأكل وتلبس أسوأ من ذى قبل وتسكن العشش وتقتصد فى أهم ضروريات الحياة •

وأمام الحقيقة يضطر المدافعون عن الرأسمالية أن يعترفوا بالتدهور النسبى لوضع الطبقة العاملة ، ولكنهم ينفون بشدة التدهور المطلق لوضعها • وهم يقولون : هل العمال فى النصف الثانى من القرن العشرين لا يملكون كثيرا من النعم التى لم يحلم أحد بها منذ مائة وخمسين أو مائة أو حتى خمسين سنة ؟ وهم يركزون هنا على أشياء مثل الدراجات والموتسيكلات والسيارات وأجهزة الراديو والتليفزيون والغسالات الكهربائية والثلاجات وغيرها من الآلات المستخدمة فى المعيشة والتى ظهرت منذ زمن قريب •

وبهذه الطريقة يحاول المتحيزون للرأسمالية أن يطمسوا قضية وضع الطبقة العاملة فى ظل الرأسمالية ، بينما من الواضح لكل انسان متنور أن احتياجات الناس تزداد باستمرار ولا تبقى على حالها •

ان تطور التكنيك ونمو قوى الانتاج وازدياد الثروة الاجتماعية يؤدى الى ظهور احتياجات جديدة لجميع أفراد المجتمع ومن ضمنهم بالطبع جماهير العاملين •

ومع حركة التطورالتاريخى تزداد احتياجات الطبقة العاملة• غير أنه فى ظروف الرأسمالية يصبح من الصعب أكثر فأكثر على الطبقة العاملة أن تحقق أى اشباع عادى لاحتياجاتها •

ان وضع الطبقة العاملة يتدهور نتيجة للضرائب الباهظة التى تثقل كاهلها ، وكذلك يقل دخلها الفعلى بسبب الأجور المرتفعة للمساكن والخصومات والاقتطاعات المختلفة من أجور العمال • وتزداد وطأة العمل وعدد الحوادث التى تقع أثناء الانتاج • وفقط عن طريق النضال الصلب المتفانى تستطيع الطبقة العاملة أن تجابه محاولة الرأسماليين خفض مستوى معيشة العمال الى أدنى الدرجات •

ان نضال الطبقة العاملة فى البلدان الرأسمالية المتطورة من أجل مطالبها المعيشية الملحة قد جاء بنتائج مثمرة • وفى الآونة الأخيرة كان نجاح بناء العالم الجديد فى الاتحاد السوفييتى وغيره من البلدان الاشتراكية

دافعا مشجعا للعمال فى البلدان الرأسمالية على الصلابة فى مقاومة المستغلين مما يدفع البرجوازية الى التراجع بين آن واخر ٠

ولكن جوهر المجتمع الرأسمالى لا يتغير مهما كانت التنازلات التى تضطر اليها البرجوازية تحت ضغط الطبقة العاملة ٠ ان الرأسمالية نظام مبنى على استغلال رأس المال للعمل ، والهوة بين رأس المال والعمل لم تنمح ، بل على العكس ازدادت بشكل خطير ، فان تطور الرأسمالية يؤدى الى ازدياد ثراء مجموعات صغيرة جدا من البرجوازيين بينما الغالبية العظمى من السكان تتحول الى بروليتاريا ، أى الى أناس معدمين يعيشون على بيع قوة عملهم ٠

◆ البطالة جلاد البروليتاريا :

لا يمكن للرأسمالية أن تعيش دون وجود جيش العاطلين ٠ فان هذا الجيش يمد الرأسمالية بالأيدى العاملة فى أى لحظة وعندما تتطلب ظروف السوق توسيع الانتاج ٠ ويعترف الساسة البرجوازيون بصراحة أن وجود البطالة أمر ضرورى للنظام الرأسمالى ٠ فقد أعلن رئيس الولايات المتحدة السابق ترومان فى حديث له مع مراسل احدى الصحف : « ان وجود عدد ما من المتعطلين ، ولنقل من ثلاث الى خمس ملايين أمر لا غبار عليه وانه لأمر طيب أن يكون هناك دائما من يبحث عن عمل فهذا شىء مفيد للبناء الاقتصادى » ٠

ويؤكد دعاة الرأسمالية وأتباعهم أن وجود ملايين العاطلين يعتبر شرطا ضروريا « للجسم الاقتصادى السليم » ٠ وليس عبثا أن يمجد الرأسماليون البطالة فهى تعطيهم أحد الأسلحة القوية فى صراعهم ضد الطبقة العاملة ٠ فهم يستخدمون دائما وفى كل مكان البطالة لكى يمارسون ضغطا على من يعمل من العمال ويخفضوا مستوى معيشتهم ويزيدوا ظروف عملهم سوءا ويرفعوا بذلك أرباحهم ٠

أما بالنسبة للطبقة العاملة فالبطالة جلاد مرعب ٠ فحتمية البطالة فى ظل الرأسمالية تعنى عدم ضمان المعيشة وعدم الثقة الدائم فى الغد عند جماهير العمال الأجراء ٠ ان حياة العامل ليس لها أى قيمة لدى الرأسمالى فمن يستهلك منهم يظهر على الفور مكانه آخرون كثيرون

مستعدون للقيام بما كان يقوم به من عمل • وفى المؤسسات الرأسمالية يتحول كثير من العمال الأصحاء المتفتحين للحياة بسرعة الى عجزة وشيوخ • ويحدث ذلك من جراء معدلات العمل المحمومة وطول يوم العمل المرهق والحوادث الفاجعة أثناء العمل •

وفى البلدان المستعمرة والتابعة للدول الاستعمارية يبلغ عدد المتعطلين ملايين البشر •

والعمال الذين يعملون يقاسون أيضا من البطالة ، فوجود عدد كبير من العاطلين يجعل وضعهم قلقا ويفقدهم الثقة فى الغد فهم اليوم يعملون ، ولكنهم لا يدرون ما الذى سيحمله الغد • ان هذا الوضع لا ينشأ عن أسباب عرضية ، ولكنه وليد القوانين الاقتصادية لأسلوب الانتاج الرأسمالى •

لقد توصل عمال البلدان الرأسمالية الى تقليل ساعات العمل بعد نضال طويل وصلب • غير أنه يجب الأخذ فى الحسبان ذلك التطور الجبار فى حدة العمل ، الأمر الذى كان من نتيجته أن العامل يبذل فى ساعة عمل قدرا من الطاقة أكبر مما كان يبذله من قبل فى ساعتين • وفى ظل الرأسمالية فان العمل المرهق لجزء من الطبقة العاملة تكمله البطالة الاجبارية ـ التامة أو الجزئية ـ للقسم الآخر من الطبقة العاملة •

وفى الولايات المتحدة الأمريكية مثلا خلال فترة مابعد الحرب العالمية الثانية كان أكثر من ٢٠٪ من الطبقة العاملة يعمل مايزيد عن ٤٨ ساعة فى الأسبوع والجزء الأكبر كان يعمل أكثر من ٥٠ ساعة بينما فى الوقت نفسه كان نسبة تتراوح بين ١٠ ـ ١٥٪ مضطرة الى العمل أسبوعا غير كامل أى من ساعة الى ٣٤ ساعة وما يتفق مع ذلك من أجر منخفض ، كما أن ملايين العمال وقعوا فى براثن البطالة التامة •

ان البرجوازية ، التى تعرف جيدا كيف تحصى النقود لا تحب أن تحصى الأرواح التى تزهقها • ولقد كتب أحد العلماء الأمريكيين يقول : « ان لدينا احصائيات دقيقة عن عدد مايربى كل عام من الخنازير وكمية محصول القمح ، ولكن الوقت لم يسعفنا لكى نحصى عدد العاطلين من العمال » • والاحصائيات التى تنشرها الأجهزة الحكومية فى البلدان البرجوازية عن عدد العاطلين يتم تخفيض أرقامها عن عمد •

وفى كثير من البلدان الرأسمالية لا تضم الاحصائيات البرجوازية عن العاطلين الا أولئك « السعداء الحظ » القلائل الذين يحصلون على دراهم

معدودة فيما يسمى بالتأمين ضد البطالة أو هبات من بعض فاعلى الخير • ولا يحصون فى أى بلد عدد من يبحثون عن عمل لأول مرة من الفتية والفتيات الذين يشكلون الجيل الصاعد للطبقة العاملة • كذلك لا يحصى أولئك العاطلون الذين يحصلون على أجر مؤقت أو موسمى• وفى الولايات المتحدة مثلا لا يعتبر من العاطلين من يعمل ساعة واحدة فى الأسبوع ، بل ولا حتى من لا يعملون على الاطلاق ولكنهم وعدوا بأن يحصلوا على عمل خلال شهر • ولذلك فمن الواضح أن الأرقام الخاصة بعدد العاطلين والتى تنشرها الأجهزة الحكومية فى البلدان الرأسمالية بين حين وآخر لا تعكس الا بدرجة ضئيلة الأبعاد الحقيقية للبطالة •

لقد أصبحت البطالة الجماهيرية ظاهرة عادية فى المجتمع البرجوازى الحديث • وفى أعظم وأغنى البلدان الرأسمالية ، فى الولايات المتحدة الأمريكية لا يقل عدد العاطلين خلال سنوات كثيرة وحتى حسب أرقام الاحصائيات الرسمية المزورة عن ٣ ـ ٤ ملايين عاطل • وكان عدد العاطلين فى الولايات المتحدة عام ١٩٦٤ حسب الاحصائيات الرسمية ٣ر٩ مليون شخص أى ٥٪ من مجموع الأيدى العاملة • ولكن ، طبقا لاحصائيات نقابات العمال بالاضافة الى الـ ٣ر٩ مليون عاطل تام يجب أن يضاف ٥ر٢ مليون عاطل بطالة جزئية ، أى أولئك الذين يضطرون الى أن يعملوا يوم عمل غير كامل ، وأيضا أكثر من مليون شخص « بطالة سرية » أى أولئك الذين يئسوا فى الحصول على عمل ولذلك لا يترددون على مكاتب العمل • وهكذا نجد أنه ليس ٥٪ بل ٩٪ من القوة العاملة محرومة من امكانية العمل •

◆ ازدياد حدة التناقضات الطبقية :

مع تطور الرأسمالية تبرز حدة انقسام المجتمع الى معسكرين متعاديين ، الى طبقتين متضادتين : البروليتاريا والبرجوازية • فالبرجوازية تركز فى أيديها جميع الثروات والسلطات وتستحوذ على الجزء الأعظم من وسائل الانتاج ، ولذا فهى تستولى على نتاج العمل الاجتماعى • ان السلطة حقيقة فى يد البرجوازية ، لكنها لا تستطيع أن تعيش دون وجود الطبقة العاملة ، فالرأسمالى لن ينجح مشروعه مالم يعمل فيه العمال • ومع أن الطبقة العاملة هى التى تصنع للرأسماليين ثرواتهم الضخمة ، الا أنها تظل الطبقة المعدمة المضطهدة •

وفى الوقت الحاضر يبلغ عدد العمال والمستخدمين ـ أى العاملين بالأجر ـ فى البلدان الرأسمالية المتطورة حوالى ٢٠٠ مليون شخص ٠ وفى البلدان الرأسمالية الأوربية وحدها حوالى ١٠٠ مليون عامل ومستخدم ، وفى أمريكا الشمالية حوالى ٧٠ مليونا وفى اليابان ٢٥ مليونا وفى أستراليا ونيوزيلندا حوالى ٤ مليون ٠ أما فى البلدان الرأسمالية المتأخرة فيوجد حوالى ١٧٠ مليون عامل ومستخدم ، منهم فى آسيا حوالى ٩٠ ـ ٩٥ مليونا ، وفى أمريكا اللاتينية حوالى ٤٠ مليونا وفى أفريقيا حوالى ٢٠ مليونا ٠

ان البرجوازية والبروليتاريا هما الطبقتان الأساسيتان فى المجتمع الرأسمالى ٠ وبالاضافة الى هاتين الطبقتين توجد فى البلدان البرجوازية طبقات أخرى وفئات انتقالية ٠ وأغلب سكان البلدان الرأسمالية كلها تقريبا من الفلاحين ٠ ان تطور الرأسمالية يؤدى حتما الى افقار وافلاس الغالبية العظمى من العاملين فى القرية الذين يتعرضون للاستغلال من جانب الرأسماليين والاقطاعيين والملاك الصغار ٠

ان انتصار الانتاج الكبير يؤدى الى زيادة التناقضات الطبقية فى المدينة والقرية ٠ وتذوب الفئات المتوسطة وتتفتت البرجوازية الصغيرة الى فئات عديدة : فيخرج من صفوفها نفر قليل يصبحون رأسماليين ويتحول الآلاف الآخرون الى عمال ينضمون الى صفوف الطبقة العاملة ٠ ويؤدى تطور الانتاج الرأسمالى الكبير حتما الى ازدياد ثروات حفنة من البرجوازيين وازدياد فقر الجماهير العريضة من العمال ٠

ولقد أشار أحد الكتاب ذات مرة الى أنه لو أكل أحد الأغنياء دجاجة ولم يأكل أحد الفقراء شيئا « فانهما فى المتوسط يكونان قد أكلا ـ كل منهم ـ نصف دجاجة » ٠ وهذه الملاحظة الساخرة تحدد حقا الطريقة التى يلجأ اليها الاقتصاديون البرجوازيون المعاصرون لكى يزينوا الواقع الرأسمالى الدميم ، فهم يحبون الى أقصى حد استخدام « المتوسط » لكى يطمسوا الوضع الحقيقى للأشياء ٠

وهكذا نجدهم يجمعون معا المرتبات العالية لمديرى الشركات الرأسمالية مع أجور العمال ويلفقون « متوسط الأجور » الذى يرتفع كثيرا عن المستوى الحقيقى لأجور العمال ٠ وفى حالات أخرى يلجئون الى « متوسط » المعدلات الانتاجية لمزارع الفلاحين التى تخفى الفرق الكبير بين مستوى المزرعة الاستغلالية لكبار الملاك والمزرعة الفقيرة لفقراء الفلاحين ٠

وبتطور الرأسمالية حتما تزداد الهوة عمقا بين البرجوازية من جهة وجماهير العاملين فى المدينة والقرية من جهة أخرى • لقد شيدت الرأسمالية صناعة جبارة ذات تكنيك متقدم وكذلك وسائل مواصلات ونقل حديثة ، كما نقبت عن الثروات التى كانت كامنة فى بطن الأرض • وعلى مدار قرن ونصف أو قرنين من الزمان اتسعت الى حد كبير سيطرة الانسان على الطبيعة • ولكن هذا النجاح فى السيطرة على قوى الطبيعة كلف البشرية ثمنا فادحا من دم الأجيال العديدة من الكادحين • والى جانب ازدياد سيطرة الانسان على الطبيعة ازداد استغلال الانسان للانسان •

ولكى تحافظ البرجوازية على خضوع الجماهير الشعبية لها أنشأت جهازا ضخما للقمع والخداع ، والدولة البرجوازية ــ مهما كان شكلها ــ تعتبر وسيلة لسيطرة رأس المال على العمل • انها تحمى هذه السيطرة عن طريق البوليس وفرق الأمن والجيش والمحاكم والسجون •

◆ النضال الاقتصادى والسياسى للبروليتاريا :

فى المراحل الأولى للرأسمالية كان الرأسماليون يتعاملون مع جماهير العمال المبعثرة • فلم يكن هناك من يقف فى وجه تعسف الرأسمالى ، وكان بوسع الرأسماليين أن يجعلوا ظروف العمل سيئة الى أقصى حد ، واذا لم يوافق العامل على تلك الظروف المزرية كان الرأسمالى يضع غيره مكانه بكل سهولة • ولكن العمال حتما يتوصلون الى الوعى بوحدة مصالحهم فأخذوا يتحدون فى نقابات عمالية وأصبح الرأسمالى الآن لا يقف فى وجهه عامل منفرد بل تنظيم كامل • وأخذ الرأسماليون بدورهم يتحدون فى اتحادات صناعية ويحاولون شراء المذبذبين من قادة النقابات العمالية ويدبرون المؤامرات • ويلجأ الرأسماليون فى حربهم ضد التنظيمات الطبقية للبروليتاريا الى البوليس والجيش والمحاكم والسجون •

وفى البلدان الرأسمالية المتطورة تبدى الطبقة العاملة مقاومة متزايدة لمحاولات خفض مستوى معيشتها • وبواسطة نضالها الطويل تنتزع الطبقة العاملة تنازلات معينة من الرأسماليين • ولكن مكاسب

البروليتاريا تظل دائما مهددة ، اذ يحاول الرأسماليون استغلال أية ظروف مواتية لكي يستعيدوا تلك التنازلات التي اضطروا اليها ويصفوا كل ماحصل عليه العمل من مكاسب ٠

وفي تلك الاحوال التي لا يستطيع العمال فيها أن يبدوا مقاومة كافية للمستغلين فانهم يتعرضون للفقر المدقع ٠ وهذا مايحدث في البلدان المستعمرة والتابعة ٠ لقد جلبت الرأسمالية لشعوب هذه البلدان آلاما لا تحصى ٠

ان للنضال الاقتصادي للبروليتاريا أهمية كبيرة ٠ وفي حالة وجود قيادة سليمة صلبة تستطيع نقابات العمال أن تبدي مقاومة ناجحة لضغط الرأسماليين ٠ وفي نفس الوقت فان هذه النقابات تعتبر مدرسة للصراع الطبقي بالنسبة لجماهير العمال العريضة ٠

لقد أكد ماركس دائما ـ في معرض حديثه عن أهمية النضال الاقتصادي ـ أن هذا النضال ليس موجها الا الى آثار الرأسمالية وليس الى السبب الجذري للوضع المتردي ولفقر البروليتاريا ٠ وهذا السبب الجذري هو النظام الرأسمالي نفسه ٠ وعن طريق النضال الاقتصادي وحده لن تستطيع التنظيمات النقابية للبروليتاريا أن تتحرر من الاستغلال المتزايد من جانب رأس المال ، لأن القضاء على الاستغلال يتطلب نضالا سياسيا صلبا من جانب البروليتاريا ٠ وفقط بعد الاطاحة بسلطة البرجوازية ستحطم البروليتاريا الاستغلال الطبقي مصدر تعاستها وبؤسها ٠

ولن يستطيع العمال التحرر من الاستغلال مادامت الرأسمالية قائمة ٠ ولذلك فان البروليتاريا تناضل من أجل الاطاحة بالنظام البرجوازي وتحطيم العبودية الرأسمالية واقامة مجتمع اشتراكي جديد ٠ وهذا يتطلب أن يكون للطبقة العاملة تنظيم سياسي نضالي ، ومثل هذا التنظيم هو الحزب البروليتاري الثوري المسلح بمعرفة قوانين التطور الاجتماعي والقادر على قيادة العمال وجميع الكادحين في النضال من أجل تحطيم النظام الرأسمالي الاستغلالي واقامة مجتمع جديد مكانه ألا وهو المجتمع الاشتراكي ٠ ان مثل هذا الحزب هو الحزب الماركسي ـ اللينيني ؛ الفصيلة الطليعية للطبقة العاملة ٠ ان الحزب الماركسي ـ اللينيني يقود نضال البروليتاريا الثوري ويجمع حوله كل الكادحين الرازحين تحت نير رأس المال ويوجههم في نضالهم نحو تحقيق الهدف العظيم ألا وهو انتصار الاشتراكية ٠

◆ **البروليتاريا حفار قبر الرأسمالية :**

ان حركة التطور التاريخى كلها تعد البروليتاريا لكى تؤدى دورها التاريخى العظيم باعتبارها حفار قبر الرأسمالية وصانعة المجتمع الاشتراكى الجديد ·

ان الرأسمالية توحد العمال فى العمل المشترك ، والحياة نفسها وظروف المجتمع الرأسمالى نفسها تدفع العمال الى أن يتحدوا للنضال ضد المستغلين · وفى كل خطوة يزداد العمال اقتناعا بأنهم فى ظروف المجتمع البرجوازى محكوم عليهم بالعمل الشاق وبآلام البطالة والجوع والظلم والفاقة ·

وكلما تطورت الرأسمالية ، ازداد عدد البروليتاريا عن طريق افلاس صغار المنتجين من الفلاحين والحرفيين · وينتشر بين صفوف العمال أكثر فأكثر الفهم لحقيقة العبودية الرأسمالية ، وينمو ويختمر الاصرار على النضال من أجل مصالحهم الحيوية · وتتحول الطبقة العاملة الى قوة قادرة على تكتيل جميع الكادحين حولها وقيادتهم خلفها فى المعركة الحاسمة من أجل الاطاحة بالرأسمالية واعادة صياغة المجتمع ثوريا وعلى أسس اشتراكية ·

ان البروليتاريا هى أكثر طبقات المجتمع الرأسمالى تقدمية ، وهى محرومة من تملك وسائل الانتاج ، ولهذا فهى تتميز عن الفلاحين الذين يمتلكون مزارع صغيرة ملكية خاصة · ان البروليتاريا ليست لها أى مصلحة فى بقاء الملكية الخاصة · ولذلك فالبروليتاريا وحدها هى المناضل الأصيل حتى النهاية من أجل تصفية جميع صور الاستغلال ومن أجل الاشتراكية · ان البروليتاريا تصنع بعملها ثروات ضخمة : تصنع المصانع والفبارك والسكك الحديدية والمساكن والمبانى العامة · والبروليتاريا بتجمعها فى المصانع والفبارك الضخمة وتمرسها بالنظام الرأسمالى القاسى فى العمل تكتسب حضارة المدينة · ان البروليتاريا لا تعتبر القوة الوحيدة القادرة على الاطاحة بالرأسمالية فحسب ، وانما أيضا بطبيعتها هى بانية المجتمع الجديد المتحرر من استغلال الانسان للانسان · ان البروليتاريا يصلب عودها فى معارك الاضرابات على مدى عشرات السنين وفى الانتفاضات الثورية والمعارك الطبقية وتصبح القائد الحقيقى لجماهير الكادحين جميعا · وتحت قيادة الطبقة العاملة فقط تستطيع فئات الكادحين الأخرى والجماهير المتفككة أن تتحرر من نير رأس المال وتنطلق فى الدرب الرحب نحو حياة حرة تليق بالانسان ·

دليل للمناقشة

١ ـ ماهى خصائص سلعة قوة العمل ؟

٢ ـ أين وكيف يصنع فائض القيمة ؟

٣ ـ ماهو التناقض الأساسى فى الرأسمالية ؟

٤ ـ كيف يتغير وضع جماهير العاملين بتطور الرأسمالية ؟

٥ ـ ماهو الدور التاريخى للطبقة العاملة ؟

الباب الرابع

توزيع فائض القيمة بين مجموعات المستغلين

ان فائض القيمة الذى ينتجة عمل العمال الأجراء هو مصدر جميع الدخول الآتيه عن غير طريق العمل فى المجتمع البرجوازى · ويوزع فائض القيمة بين مختلف مجموعات المستغلين نتيجة تأثير القوانين الاقتصادية العفوية للرأسمالية عن طريق الصراع الدائم والمنافسة الحادة ·

١ ـ ربح الرأسماليين الصناعيين

◆ قيمة السلعة وتكاليف انتاجها :

تتكون قيمة السلعة المنتجة فى مؤسسة رأسمالية من جزئين : الجزء الأول هو القيمة الآتيه من وسائل الانتاج (جزء من قيمة الآلات ، وقيمة المادة الخام والوقود ··· الخ) · والجزء الثانى هوالقيمة الجديدة التى خلقها عمل العمال ·

والرأسمالى لا ينفق جهده أو عمله فى انتـاج سلعته بل ينفق لهذا الغرض رأسماله ، وما يهمه قبل كل شيء هو هذا الانفاق ، وهو أيضـا يتكون من جزئين : الجزء الأول هو الانفاق من رأس المال الثابت (وهنـا يدخل جزء من قيمة الآلات ، وقيمة المواد الخام والوقود ··· الخ) والجزء الثانى هو الانفاق من رأس المال المتغير (أى أجور العمال) · ومن هذين الجزئين تتكون تكاليف الانتاج الرأسمالى للسلعة ·

فلنقارن بين قيمة السلعة وتكاليف انتاجها · ان الجزء الأول من قيمة السلعة ينطبق على الجزء الأول من تكاليف انتاجها ، أما فيما يخص الجزء الثانى فان قيمة السلعة تعتبر قيمة جديدة أوجدها عمل العمال وبالنسبة لتكاليف الانتاج فهى قيمة قوة العمل ·

ولكن قيمة قوة العمل ـ كما أوضحنا من قبل ـ أقل من القيمة التى يخلقها عمل العمال ، فالقيمة التى يخلقها عمل العمال تضم شيئين :

أولا : تعويض قيمة قوة العمل ٠

وثانيا : فائض القيمة ٠

اذن فتكاليف الانتاج الرأسمالية للسلعة أقل من قيمتها أو أقل من التكاليف الفعلية لانتاجها ٠ ان ما تساويه السلعة بالنسبة للرأسمالى يقاس بما أنفق من رأس المال ، أما ما تساويه السلعة فى الواقع فيقاس بما أنفق من عمل ٠

ان الفرق بين ماينفق من عمل وما ينفق من رأس المال لانتاج سلعة ما ، الفرق بين تكاليف الانتاج الرأسمالى وتكاليف الانتاج الفعلية ، هذا الفرق يساوى فائض القيمة ٠ انه بالضبط ذلك الجزء من قيمة السلعة الذى لم يكلف الرأسمالى شيئا ٠ وهذا الجزء من قيمة السلعة يستولى عليه الرأسمالى دون مقابل عن طريق استغلال العمال ٠

◆ الربح الرأسمالى:

عند بيع السلع لا يحصل الرأسماليون علىتكاليف الانتاج فحسب ، بل ويحصلون كذلك على فائض القيمة ٠ وبعبارة أخرى فانهم لا يحصلون على ما أنفق من رأس المال بل على ما أنفق من العمل ٠

ومن هنا ينتج أن الرأسماليين يستطيعون أن يبيعوا سلعتهم بربح حتى ولو باعوها بسعر أقل من قيمتها ٠ واذا كان سعر البيع للسلعة أعلى من تكاليف انتاجها ولكنه أقل من قيمتها فان الرأسمالى مع ذلك يحصل عند بيعها على جزء من فائض القيمة الموجود فى السلعة ٠

وعندما يبيع الرأسمالى السلعة التى تنتجها مؤسسته فان فائض القيمة يعتبر هنا زيادة على تكاليف الانتاج ٠ ان فائض القيمة يعتبر هو الفرق بين ما حصل عليه الرأسمالى من بيع سلعته وبين تكاليف انتاج هذه

السلعة • وهذه الزيادة تقاس بالنسبة لرأس المال كله الموظف في المؤسسة • ان فائض القيمة مقارنا برأس المال كله يعتبر هو الربح •

وهنا يواجهنا مظهر خداع وكأن الربح وليد رأس المال كله• الثابت والمتغير وكأن مصادر الربح هي جزءا رأس المال بدرجة واحدة •

ولكننا رأينا أعلاه أن شكل الأجر يخفي خلفه الاستغلال ويشكل مظهرا خداعا وكأن الأجر يدفع مقابل كل العمل • وشكل الربح يطمس بصورة أكثر علاقة الاستغلال ويشكل هو الآخر مظهرا خداعا وكأن الربح يصنعه رأس المال نفسه وليس عمل العامل • وهكذا تخفي أشكال العلاقات الرأسمالية جوهرها الحقيقي •

◆ معدل الربح :

وكما قلنا من قبل فان نسبة فائض القيمة المستخلص من العمال الى رأس المال المتغير والمعبر عنها مئويا تشكل معدل فائض القيمة • ونسبة نفس فائض القيمة الى رأس المال كله والمعبر عنها مئويا تشكل معدل الربح •

ولنأخذ على سبيل المثال رأسمالا يساوى ٣٠٠ ألف دولار • ولنفرض رأس المال الثابت فيه يساوى ٢٨٥ ألف دولار والمتغير ١٥ ألف دولار ، وليكن فائض القيمة يساوى ٤٥ ألف دولار • عندئذ سيكون معدل فائض القيمة يساوى ٤٥/١٥ أى ٣٠٠٪ ، ومعدل الربح يساوى ٤٥/٣٠٠ أى ١٥٪ •

وبما أن رأس المال كله أكبر من رأس المال المتغير فقط ولذلك فان معدل الربح أقل من معدل فائض القيمة • وفي حالة وجود معدل فائض قيمة واحد ، فان معدل الربح سيقل كلما قل رأس المال المتغير وازداد رأس المال الثابت •

ان معدل الربح وليس معدل فائض القيمة هو فقط الذى يظهر الى أى مدى تكون المؤسسة المعنية مربحة للرأسمالي •

- **معادلة معدل الربح :**

يتكون الاقتصاد الرأسمالى من عدد كبير من المصانع والفبارك فى مختلف المجالات . وفى مختلف المؤسسات توظف رءوس أموال متفاوتة فى المقدار . ولكن بغض النظر عن مقادير رءوس الأموال فانها تتميز بعضها عن البعض ببنائها العضوى المختلف .

ان بناء رأس المال العضوى هو العلاقة أو النسبة بين رأس المال الثابت والمتغير $\frac{ث}{م}$.

وحيث يكون هناك عمال كثيرون يعملون فى مؤسسة وتكون النفقات قليلة على المبنى والمعدات والآلات والمواد الخام يكون البناء العضوى لرأس المال منخفضا . وبالعكس فان البناء العضوى العالى لرأس المال هو ما تتميز به مؤسسات تلك المجالات التى تستخدم التكنيك ذا المستوى العالى أو تعالج مواد خام مرتفعة القيمة بينما المبلغ المنفق على شراء قوة العمل صغير نسبيا .

وتؤدى المنافسة بين الرأسماليين الى أن تتساوى الأرباح بالنسبة لرءوس الأموال المتساوية .

ولنفرض ، بغرض التبسيط ، أنه يوجد فى المجتمع فقط ثلاثة مجالات ذات رءوس أموال متساوية ولكنها مختلفة البناء العضوى . ومقدار كل رأس مال فى كل مجال يساوى ١٠٠ مليون (دولار أو جنيه استرلينى أو غيره) . ويتكون رأسمال المجال الأول من ٧٠ مليون لرأس المال الثابت و ٣٠ مليون للمتغير ، أما المجال الثانى فيتكون رأسماله من ٨٠ مليون للثابت و٢٠ مليون للمتغير ، والثالث من ٩٠ مليون للثابت و ١٠ مليون للمتغير . وليكن معدل فائض القيمة واحدا فى المجالات الثلاثة ويعادل ١٠٠ ٪ .

وفى هذه الحالة سيكون فائض القيمة المستنزف من العمال مساويا فى المقدار فى المجالات الثلاثة لرأس المال المتغير . وهذا يعنى أنه فى المجال الأول سينتج فائض قيمة يساوى ٣٠ مليون وفى المجال الثانى ٢٠ مليون وفى الثالث ١٠ مليون .

واذا ما بيعت السلع حسب قيمتها فان رأسماليى المجال الاول سيحصلون على ٣٠ مليون كربح والمجال الثانى على ٢٠ مليون والمجال

الثالث على ١٠ مليون ٠ ولكن المقياس الكلى لرءوس الاموال واحد فى جميع المجالات الثلاثة ٠ ان توزيع الأرباح هذا هو فى صالح رأسماليى المجال الأول للانتاج ولكنه لا يلائم رأسماليى المجال الثالث ، وعندئذ يتجه رأسماليو المجال الثالث الى الأول وتنشب بين الرأسماليين منافسة ويضطر رأسماليو المجال الأول الى تخفيض أثمان سلعهم ٠ وفى نفس الوقت تعطى هذه المنافسة لرأسماليى المجال الثالث الفرصة لأن يرفعوا أسعار سلعهم بالقدر الذى يجعل الربح فى المجالات الثلاثة متساويا تقريبا ٠

ويمكننا بوضوح أن نصور اتجاه معادلة معدل الربح على هيئة جدول كالتالى :

مجالات الانتاج	رأس المال الثابت		فائض القيمة	قيمة السلع المنتجة	سعر السلع	معدل الربح بالنسبة المئوية
المجال الأول	٧٠	٣٠	٣٠	١٣٠	١٢٠	٢٠
« الثانى	٨٠	٢٠	٢٠	١٢٠	١٢٠	٢٠
« الثالث	٩٠	١٠	١٠	١١٠	١٢٠	٢٠
الجملة	٢٤٠	٦٠	٦٠	٣٦٠	٣٦٠	٢٠

وهكذا تؤدى المنافسة بين الرأسماليين الى سيادة قانون المعدل العام (أو المتوسط) للربح ٠ وهذا القانون مثله مثل جميع قوانين أسلوب الانتاج الرأسمالى يعمل بطريقة عفوية محققا وجوده وسط العديد من الانحرافات ٠

◆ سعر الانتاج :

فى المثال الذى سقناه كانت السلع التى أنتجت فى المجالات الثلاثة تباع بمبلغ ١٢٠ بينما كانت قيمة السلعة فى المجال الأول تساوى ١٣٠ وفى الثانى ١٢٠ وفى الثالث ١١٠ ٠ وهكذا نجد أن أسعار السلع تختلف عن قيمتها ٠

ولقد جاء سعر السلع كلها عن طريق اضافة متوسط الربح (٢٠) الى تكاليف الانتاج (١٠٠) ، ان السعر الذى يساوى تكاليف الانتاج زائد متوسط الربح هو ما يسمى بسعر الانتاج ٠

وفى المجتمع الرأسمالى لاتباع السلع حسب قيمتها بل بأسعار الانتاج ٠ ولكن هذا لا يعنى أنه فى ظروف أسلوب الانتاج الرأسمالى يكف قانون القيمة عن عمله ، بالعكس انه يحافظ على تأثيره كاملا ٠

ان سعر الانتاج ما هو الا شكل مختلف للقيمة ، والشواهد التالية تدل على ذلك :

أولا : هناك بعض الرأسماليين يبيعون سلعهم بأعلى من قيمتها وآخرون يبيعونها بأقل من قيمتها ، ولكن على نطاق المجتمع ككل فان مجموع أسعار الانتاج يساوى مجموع قيم السلع ٠ وهكذا يتقاضى الرأسماليون فى مجموعهم القيمة الكاملة لسلعهم ٠

وثانيا : فان ربح طبقة الرأسماليين كلها يساوى فائض القيمة الذى ينتجه عمل البروليتاريا كله الذى لم يدفع له مقابل ٠

وثالثا : فان هبوط قيمة السلع يؤدى الى هبوط أسعار انتاجها ٠ وبالعكس فان زيادة قيمة السلع يؤدى الى زيادة أسعار انتاجها ٠

وتعنى معادلة معدل الربح أن جزءا من فائض القيمة الذى ينتجه العمال فى المجالات ذات البناء العضوى المنخفض لرأس المال ينتقل الى المجالات ذات البناء العضوى المرتفع لرأس المال ٠ اذن فالعمال يستغلون ليس فقط من جانب الرأسماليين الذين يعملون لديهم وانما من جانب الطبقة الرأسمالية ككل ٠ وليس من طريق يحرر الطبقة العاملة الا طريق النضال ضد طبقة الرأسماليين ككل ومن أجل تحطيم النظام البرجوازى ٠

◆ الاتجاه الى خفض معدل الربح :

ينمو البناء العضوى لرأس المال مع تطور الرأسمالية ٠ فكل رأسمالى عندما يحل الآلة محل العمال فانه بذلك يجعل الانتاج رخيصا ويوسع من تصريف سلعه ويحصل لنفسه على زيادة فى الارباح ٠ وتزداد كمية المادة الخام والآلات والمعدات فى المؤسسة ويزداد بسرعة ذلك الجزء من رأس المال الذى ينفق فى دفع ثمن العمل الذى تحول الى أشياء (رأس المال الثابت)

وفى الوقت نفسه لا يزداد الا ببطء ذلك الجزء من رأس المال الذى يدفع مقابل العمل الحى ألا وهو رأس المال المتغير ٠

ولنأخذ مثالنـا السابق ٠ ان مجموع رءوس الأموال كلهـا يساوى ٢٤٠ مليون (دولار ، جنيه استرليني أو غيره) لرأس المال الثابت و ٦٠ مليون للمتغير ٠ وفى ظل معدل فائض قيمة يساوى ١٠٠٪ ينتج فائض قيمة يساوى ٦٠ مليون ، ومعدل الربح فى هذه الحالة يساوى ٢٠٪ ٠

ولنفرض أنه بعد عشر سـنوات ونتيجة للتراكم نما مجموع رءوس الأموال من ٣٠٠ الى ٥٠٠ مليون ، وفى الوقت نفسه ونتيجة لتقدم التكنيك نما البناء العضوى لرأس المال وأصبحت الـ ٥٠٠ مليون تنقسم الى ٤٢٥ مليون لرأس المال الثابت و ٧٥ للمتغير ٠

عندئذ وفى ظل نفس معدل فائض القيمة البالغ ١٠٠ ٪ سينتج ٧٥ مليونا كفائض قيمة وسيكون معدل الربح يساوى ٧٥/٥٠٠ أى ١٥٪ ٠ وبعبـارة أخرى ، ففى ظل معـدل فائض قيمة ثابت ازداد مقدار الربح (٧٥ مليون بدلا من ٦٠) ولكن معدل الربح انخفض (من ٢٠٪ الى ١٥٪)٠

وهكذا نجد أن ارتفاع البناء العضوى لرأس المال يولد اتجاها الى خفض المعدل العام (أو المتوسط) للربح ٠ وهذا الاتجاه كغيره من قوانين أسلوب الانتاج الرأسمالى يشق طريقه خلال التذبذبات العديدة ٠

ان الاتجاه نحو خفض متوسط معدل الربح تعارضـه عدة عوامل تعرقل انخفاض معدل الربح وتبطىء من سرعة هـذا الانخفاض وأحيانا تشله تماما ٠ ان هـذه العوامل لا تقضى على القانون ولكنهـا تضعف من تأثيره ٠ ومن هذه العوامل قبل كل شىء ازدياد استغلال الطبقة العاملة ٠ فمع تطور الرأسمالية ينمو معدل فائض القيمة ، ثم انه كلما ارتفعت انتاجية العمل تنخفض قيمة كـل آلة وكل جزء : من المعدات ٠ وهنـاك عوامل أخرى تحد من هبوط معدل الربح ٠

ان هبوط معدل الربح لا يعنى مطلقا انخفاض مقدار الربح أى مجموع فائض القيمة الذى يمتص من العمال ٠ ان نفس السـبب الذى يؤدى الى هبوط معدل الربح ـ أى ازدياد انتاجية العمـل ـ هو الذى يؤدى الى ازدياد مقدار الربح ٠

ان الاتجـاه الى خفض معدل الربح يؤدى الى ازدياد حدة تناقضات الرأسمالية بدرجة كبيرة ٠

فالرأسماليون يسعون الى مقاومة اتجاه معدل الربح نحو الهبوط عن طريق زيادة استغلال العمال الأمر الذى يؤدى الى تعميق التناقضات بين البروليتاريا والبرجوازية ٠

والاتجاه الى خفض معدل الربح يزيد من حدة الصراع داخل صفوف البرجوازية نفسها ، اذ سعيا وراء معدل ربح أكبر يهرع الرأسماليون برءوس أموالهم الى البلدان الأخرى حيث الأيدى العاملة أرخص والبناء العضوى لرأس المال أشد انخفاضا عنه فى البلدان ذات الصناعة المتطورة ٠

ولكى يحافظ الرأسماليون على الأسعار مرتفعة فانهم يتحدون فى مختلف أنواع الاتحادات ٠ وهم يسعون بذلك الى زيادة أرباحهم ومنع معدل الربح من الانخفاض ٠

ان التناقضات التى يسببها الاتجاه الى انخفاض معدل الربح تظهر بشكل حاد خامته فى فترات الأزمات ٠

٢ ـ رأس المال التجارى والقرضى

◆ رأس المال التجارى والربح التجارى :

ان فائض القيمة الذى ينتجه عمل العمال يذهب أول مايذهب الى جيوب رأس المال الصناعى ومنه يتلقى المشتركون الآخرون انصبتهم فى تقسيم الغنيمة وهم قبل كل شىء ممثلو رأس المال التجارى والقرضى ٠ انهم أقدم شكل من أشكال رأس المال ٠ فكما هو معروف كان التجار والمرابون موجودين فى المجتمع العبودى والاقطاعى ٠ ولقد لعب رأس المال التجارى والمرابى دورا كبيرا فى عمليات التراكم الأول ممهدين بذلك التربة لظهور الانتاج الرأسمالى ٠

وفى ظروف ما قبل الرأسمالية كان مصدر ربح التاجر والمرابى هو فائض المنتوج الذى كان يخلقه عمل العبد أو رقيق الأرض (القن) أو الحرفى ٠ وفى بعض الأحوال كان التاجر والمرابى يستولون مباشرة على فائض المنتوج هذا من صغار المنتجين ، وفى أحوال أخرى كانوا يستولون على جزء من المنتوج الذى يحصل عليه مالك العبيد أو الاقطاعى عن طريق استغلال العبيد ورقيق الارض ٠

وفى ظروف الانتاج الرأسمالى يواصل التاجر والمرابى استغلال ونهب المنتج الصغير : الفلاح والحرفى والعامل اليدوى . ولكن المصدر الرئيسى لدخلهم هو فائض القيمة الذى يمتصه الرأسمالى الصناعى من العامل الأجير .

وعند ما يتم انتاج السلعة فى المؤسسة الرأسمالية يتحتم بيعه لكى يشترى بالنقود منجديد أدوات انتاج ويستأجر العمال ويستمرالانتاج . ولكن التجارة تحتاج الى رأس مال ، ولو أن الرأسمالى باع سلعته مباشرة الى المستهلك لكان عليه أن يستهلك جزءا معينا منرأسماله فى اعداد المكان اللازم للتجارة ولاستئجار المتعهدين وخلافه . ولكنه يدع ذلك للتاجر متخليا له عن جزء من ربحه . انه يبيع له السلعة بسعر المصنع الذى يعتبر أقل من سعر الانتاج .

اذن فالربح التجارى هو جزء من فائض القيمة يتخلى عنه الرأسمالى للتاجر . والتاجر يستثمر رأسمالا معينا لكى يتقاضى عنه ربحا بمقدار معين . واذا كان ربحه التجارى أقل منمتوسط الربحالعادى فان اشتغاله بالتجارة يصبح غير مناسب وغير مربح له .

◆ رأس المال القرضى :

عندما يبيع الرأسمالى سلعته فانه ليس مضطرا أن ينفق فى الحال ما حصل عليه من أموال . ولذلك يجد فى يديه نقودا ليس فى حاجة اليها فى التو واللحظة .

وهكذا يملك كل رأسمالى فى فترة معينة فائضا من رأس المال النقدى ليس له مجال استغلاله . وهذا رأس مال عاطل ، أى رأس مال لا يأتى بربح . وفى أحوال أخرى يعانى الرأسمالى من نقص المال وذلك مثلا عندما يريد شراء معدات جديدة . ولكى يؤمن الرأسمال الحركة المستمرة لمؤسسته ، عليه أن يحتفظ باحتياطى يستخدمه فقط فى وقت نقص النقود ، وفى الأحوال الأخرى يظل هذا الاحتياطى عاطلا .

ولكن الرأسماليين كثيرون ، وفى الوقت الذى يكون لدى بعضهم فائضا فى رأس المال النقدى ، ربما يكون الآخر يعانى من حاجة مؤقتة الى هذا المال . والمنافسة تدفع الرأسمالى الى الاهتمام بأن يعطى كل جزء من

رأسماله ربحا ، ولذلك فانه يستخدم الأموال الفائضة وذلك عن طريق اقراضها ٠

وعندما يكون للرأسمالى الفرصة في الحصول على نقود كقرض فانه بذلك يتخلص من ضرورة توفير مبالغ كبيرة في حالة خمول ٠ ولكن الأمر لا ينتهى عند هذا الحد ٠ فبواسطة القرض يستطيع الرأسمالى أن يوسع انتاجه ويزيد عدد من يستغلهم من العمال وبالتالى يحصل على فائض قيمة أكثر ٠

ويدفع الرأسمالى جزءا من فائض القيمة للرأسمالى صاحب القرض كمكافأة على ما يسره له من رأسمال نقدى ٠ وهذا الجزء يسمى : الفائدة ٠ ان رأس المال القرضى هو رأس المال الذى يجلب فوائد ، ورأس المال المرابى كان هو سلف رأس المال القرضى ٠

◆ **الفائدة ومستواها :**

يصبح لرأس المال ثمن عندما يتحول الى سلعة فى صورة رأس مال قرضى ، والفائدة المئوية هى ثمن رأس المال ، أى ذلك الجزء من المال الذى يدفع لقاء استخدام رأس مال محدد فى فترة زمنية محددة ٠ فاذا كان يدفع لقاء استخدام مبلغ ١٠٠ دولار خلال عام واحد مبلغ ٣ دولارات فانه يقال ان ارتفاع الفائدة (أو سعر الفائدة أو مجرد الفائدة) يساوى ٣ ٪ ٠

والبنوك تضع فوائد مختلفة الأسعار لمختلف العمليات فهى تدفع للودائع (أو ما يسمى بالعمليات السلبية) أقل بالطبع مما تحصل عليه عند الاقراض (أو ما يسمى بالعمليات النشيطة) ، كما أنها أيضا تحصل على فوائد مختلفة للقروض نفسها حسب اختلاف شروطها (وذلك وفقا لمدتها وغيره) ٠ وكذلك أيضا يدفع البنك أسعارا مختلفة للودائع ٠ والفرق فى شروط الودائع ــ وهو قبل كل شىء الفرق بين الحساب الجارى والايداع ــ يسبب اختلافا فى مستوى الفائدة ٠

وعموما فمستوى الفائدة يتعرض لتغيرات كثيرة ٠ وكما فى أى صفقة تجارية فان الثمن وفقا للعرض والطلب ٠

وفى حالة زيادة عرض النقود عن الطلب ينخفض مستوى النسبة ، بينما فى الحالة العكسية يرتفع ٠ وفى الظروف العادية يتحكم مستوى

متوسط الربح فى مستوى النسبة ، ولكن فى الظروف الاستثنائية مثلا عندما يكون الرأسمالى مهددا بالدمار فان الفائدة يمكن أن تزيد عن متوسط مستوى الربح ٠

ان الفـائدة التى يحصل عليهـا رأس المال القرضى تعتبر جزءا من فائض القيمة ٠ ولكن مصدر فائض القيمة هنا يبدو متخفيا الى أبعد حد ، ويصل المظهر الخداع الذى تتميز به العلاقات الرأسمالية الى أقصي درجات تطوره ٠

ان كون رأس المال القرضى يأتى بدخل على صورة فوائد يبدو طبيعيا تماما مثلما تطرح شجرة الكمثرى ثمار الكمثرى ، ويبدو أن مصدر الدخل هو المال فى حد ذاته ٠ وهذا على حد تعبير ماركس هو أقصي صور غموض رأس المال ٠

◆ البنوك هى تجار رءوس الأموال :

ان حركة رأس المال القرضى تتحقق عن طريق البنـوك ، فهى من جهة تجمع كل رءوس الأموال العاطلة ، ومن جهة أخرى تقـدم الرأسمال النقدى بصفة مؤقته لمن يحتاج اليه من الرأسماليين ٠

لقد نشأت البنوك قبل ظهور أسلوب الانتاج الرأسمالى ولكنها لم تتطور تطورا كبيرا وتنتشر انتشارا واسعا الا فى ظله ٠

وكانت العملية الأساسيـة للبنوك عند ظهورها هى الوسـاطة فى الدفع ٠ ان بعض الرأسماليين يبقون أموالهم عادة فى البنـك ، وحسب تعليماتهم يقوم البنك بعمـل هذه المدفوعات أو تلك ، وعلى هـذا تجمع البنوك كل الدخول النقدية المختلفة ثم تقدمها كقروض للرأسماليين ٠ وتتجمع لدى البنوك أموال الرأسماليين الصناعيين والتجار ، ثم تتجمع لديها أيضا مدخرات جماهير العاملين عن طريق صناديق الادخار بصفة خاصة ٠ وأخيرا فان القسم المتزايد باستمرار فى ودائع البنوك هى أموال أولئك الرأسماليين الذين يفضلون أن يكون دخلهـم عن طريق الفوائد العائدة من رءوس الأموال بدلا من أن يستثمرها مباشرة فى مؤسسة ما ٠

وفى العادة فانه فى كل لحظة معينة لا يتوجه الى البنـك لسحب

الودائع الا جزء قليل من المودعين • وكقاعدة عامة فان سـحب الودائع يعـادله تدفق ودائع جديدة • ولذلك فبوسع البنـك ألا يبقى فى خزائنه الا جزءا قليلا نسبيا من الأموال وفى نفس الوقت يرد الأموال المودعة لكل من يطلب سحبها • أما القسم الأعظم من رءوس الأموال الموجودة لديه فيقرضها للرأسماليين •

ولكن الصورة تتغير فى حالة ظهور أى هزات كالأزمات أو الحرب أو خلافه • ففى هذه الحالة تنهـال على البنوك جموع المودعين مطالبين برد ودائعهم • واذا لم يكن البنك مستعدا لمثل هذا الضـغط بأن يجمع فى خزائنه ما يكفى من المال وذلك عن طريق الاقتراض من البنوك أو الدول الأخرى فانه « ينفجر » ويفلس فيعلن عن عدم امكانيته رد المبـالغ المودعة لديه • وانهيار البنك يعنى افلاس كثير من الرأسماليين والقضـاء على مدخرات البرجوازية الصغيرة•••الخ • ويزيد الافلاس من حدة الأزمة •

ان الرأسمالى الصناعى الذى أخذ قرضا من البنك عليه أن يدفع للبنك مكافأة معينة ، فاذا كان قد أخذ فى بداية العـام ١٠٠٠ دولار عليه أن يردها للبنك ١٠٣٠ دولارا فى نهاية العام فانه يقال أن البنك قد أخذ فائدة ٣ ٪ •

وفى هذه الحالة فان البنك يدفع لأصحاب النقود الذين أودعوها فى البنك فائدة أقل ، ولنقل ٢٪ وهذا يعنى أنه من مبلغ الـ ٣٠ دولارا التى حصل عليها البنك من الرأسماليين الصـناعيين عليه أن يرد ٢٠ دولارا منها الى أصحاب الودائع ، وبهذا يكون دخل البنك ١٠ دولارات •

وكل هذه الصفقة تذكرنا بالصفقة التجارية العادية عندما يشترى التاجر السلعة بـ ٢٠ دولارا ويبيعها بـ ٣٠ دولارا • والفرق الوحيد هو أن السلعة التى يتجر فيها البنك ليست سـلعة عادية بل سلعة من نوع خاص ، انها عبارة عن مبلغ من المال تحول الى رأسمال واستخدم فى صورة رأسمال •

وهكذا تتجر البنوك فى رءوس الأموال • ان البنك هو تاجر رءوس الأموال • لقـد تحول رأس المال الى سلعة تدور حولهـا صفقات البيع والشراء •

◆ الشركات المساهمة :

تتطلب بعض المؤسسات رءوس أموال كبيرة لانفاقها مثل بناء الخطوط الحديدية . ولأجل مثل هذه الأغراض ظهرت الشركات المساهمة :

لقد وجدت الشركات المساهمة منذ القرن السابع عشر ، ولكنها لم تصادف رواجا كبيرا الا فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر . وفى البلدان الرأسمالية الحديثة فان الغالبية العظمى للمؤسسات تكون على صورة شركات مساهمة .

انالشركات المساهمة هى عبارة عن مؤسسة ذات رأسمال يملكه عدد من الأشخاص لكل منهم عدد معين من الأسهم . والسهم عبارة عن شهادة تؤكد أن حائزها قد أسهم فى المؤسسة بمبلغ معين من المال ، ولنقل أنه ١٠٠٠ دولار أو مارك أو خلافه .

والمال الشكلى للشركة المساهمة هو الجمعية العمومية للمساهمين . فهى التى تعين رجال الادارة وغيرهم من المسئولين . والجمعية العمومية هى التى تستمع وتقر التقرير المقدم عن عمل الشركة كما أنها تضع الحلول للمسائل الرئيسية .

ولكن فى الجمعية العمومية للمساهمين يملك كل مساهم عددا من الأصوات بقدر ما يملك من الأسهم . ولذلك فان المالك الحقيقي للشركة هم كبار المساهمين .

◆ أسطورة ديمقراطية رأس المال :

يحاول المدافعون عن الرأسمالية أن يؤكدوا أن انتشار الشركات المساهمة يؤدى الى اشاعة الديمقراطية . وهم يمتدحون بصفة خاصة تجربة اصدار الأسهم الصغيرة ، أى تلك الأسهم ذات القيمة الصغيرة نسبيا .

وهم يؤكدون أن مثل هذه الأسهم فى متناول أى عامل أو موظف ، ولو أن العامل اشترى هذه الأسهم فسيصبح شريكا فى ملكية الشركة . ويدعون انه فى هذه الحالة يحدث توزيع للملكية وتصبح الرأسمالية « شعبية » .

غير أن الذى يحدث فى الواقع حتى فى أغنى بلدان العالم الرأسمالى وهى الولايات المتحدة الامريكية أن تسعة أعشار السكان لا يملكون أى أسهم على الاطلاق . بينما حائزو الأسهم هم البرجوازيه الكبيرة والمتوسطة وأحيانا الصغيرة ، والموظفون ذوو الرواتب العالية ورجال المهن الحرة وجزء قليل من العمال المهرة . ومن بين آلاف العمال من لا يملك أسهما الا عشرات ، من بين آلاف اصحاب المزارع وآلاف العمال الزراعيين لا يملك أسهما الا نفر قليل . أما أهم شىء فهو أن العمال لا يمتلكون الا حصة تافهة من الأسهم الموجودة فى البلاد . ويخص عائلة أصحاب المليارات دوبونوف من الأسهم أكثر بعشرة أضعاف مما يخص جميع العمال الامريكيين مجتمعين .

وليس بوسع صغار المساهمين أن يبدوا أى تأثير على حل مسائل الشركة . وان واحدا من كبار المساهمين يملك مثلا أسهما قميتها مليون دولار له من الاصوات أكثر من ٩٩٩٩ مساهما صغيرا يملك كل منهم أسهما بما قيمته ١٠٠ دولار ، ان اتخاذ المؤسسةلصورة الشركة المساهمة لا يعنى مطلقا أن الديمقراطية شاعت فى رأس المال . بل بالعكس ، أن هذه الصورة تتيح لرأس المال الكبير امكانية تسخير واستغلال مدخرات الرأسماليين الصغار والمتوسطين لمصالحه الخاصة ، بل وفى بعض الأحيان مدخرات كبار الموظفين والعمال . ان وجود المؤسسات فى صورة شركات مساهمة يساعد على نمو رأس المال وتدعيم الانتاج .

◆ انفصال ملكية رأس المال عن استثماره فى الانتاج :

فى مطلع النظام الرأسمالى كان الرأسمالى هو مالك المؤسسة ومديرها فى نفس الوقت ، غير أنه انتشار القروض وبالذات الشركات المساهمة قد خلق وضعا مختلفا .

ان الشىء المميز لرأس المال القرضى هو انه لا يستخدم فى الانتاج بواسطة نفس الرأسمالى الذى يملكه ، بل يحدث هنا انفصال بين ملكية رأس المال وبين استثماره فى الانتاج .

ان الرأسمالى يتحول الى مالك ليس له أى علاقة بالانتاج فالانتاج يتم بواسطة المديرين والفنيين ، وبتطور الرأسمالية يزداد عدد الاشخاص الذين يتلقون دخولا ضخمة من رأس المال دون أن يقوموا بأى مجهود .

ان انفصال ملكية رأس المال عن استثماره فى الانتاج تكشفه بوضوح عن عدم ضرورة الملكية الرأسمالية لكى يدور الانتاج ، وتكشفه كذلك الطابع الطفيلى لهذه الملكية .

٣ ـ الايجار الزراعى فى ظل الرأسمالية

• الملكية الخاصة للأرض والايجار الرأسمالى :

ما زالت بقايا الاقطاع موجودة فى معظم الدول الرأسمالية تقريبا وأهم هذه البقايا هو الملكية الخاصة للأرض .

ان الأرض هى الشرط الأساسي للانتاج الزراعى . وفى ظل الرأسمالية يوجد قسم كبير من الأرض فى أيدى ملاك الأراضى الكبار . ويستغل مالك الأرض حقه فى ملكية الأرض لكى يحصل على جزية من المجتمع . وهذه الجزية هى الايجار الزراعى الرأسمالى .

والايجار الزراعى الرأسمالى يختلف كلية عما كان عليه قبل الرأسمالية . ففى ظل الاقطاع كانت طبقة الملاك تستولى على جميع فائض المنتوج الاجتماعى فى صورة الايجار الزراعى . أما فى ظل الرأسمالية فان طبقة ملاك الأراضى لا يحصلون فى صورة الايجار الا على جزء من فائض المنتوج الاجتماعى ، جزء من فائض القيمة .

ان النقط التى ترتكز عليها نظرية الايجار هى التالى : يؤجر مالك الأرض أرضه ، والمستأجر هو الرأسمالى الذى يقوم بالزراعة مستخدما العمال الاجراء الذين ينتجون فائض القيمة بواسطة عملهم غير المدفوع أجره .

ان فائض القيمة هذا يذهب قبل كل شىء الى أيدى المستأجر الرأسمالى فيأخذ جزءا لنفسه وهو ما يشكل الربح العائد اليه من رأسماله . أما الجزء الآخر وهو فائض أرباح معين فيتعين عليه أن يعطيه لمالك الأرض فى صورة ايجار للأرض . وهذا الجزء من فائض القيمة هو الذى يشكل الايجار .

وفى كثير من الأحيان لا يؤجر المالك أرضه بل يقوم هو بنفسه بالزراعة ويستأجر العمال ، وفى هذه الحالة يذهب الربح والايجار الى شخص واحد . ثم ان الايجار الذى يدفعه الفلاحون يلعب دورا

كبيرا . ولكن لكى نفهم هذه العلاقات الاكثر تعقيدا يجب قبل كل شيء أن نوضح جوهر الايجار الزراعى الرأسمالى .

يجب أن نفرق بين الايجار المتميز (أى التفاضلى) وبين الايجار المطلق . ولننظر أولا الايجار المتميز .

الايجار المتميز :

تتميز قطع الأرض المختلفة كما هو معروف باختلاف درجة خصوبتها . وفى الأراضى الأكثر خصوبة يمكن الحصول على محصول وفير بنفس نفقات العمل .

كذلك يلعب البعد عن المدن الكبيرة والانهار والبحار أو السكك الحديدية دورا كبيرا . فالمزارع التى تكون فى موقع مناسب توفر جزءا كبيرا من مصاريف نقل السلع .

ولنأخذ على سبيل المثال ثلاث قطع مختلفة الخصوبة . وفى كل قطعة ينفق المستأجر على استئجار العمال وشراء البذور وعلف الحيوان ... الخ ، ينفق مثلا ١٠٠٠ دولار فى العام . ولنفرض كذلك أن متوسط الربح ٢٠ ٪ .

ونتيجة لاختلاف درجة الخصوبةفى كل قطعة سيكو المحصول فى القطعة الاولى ١٠٠سنتنر (١) من القمح وفى الثانية ١٢٠ وفى الثالثة ١٥٠ . وثمن الانتاج للمحصول كله فى كل قطعة واحد ويبلغ ١٢٠٠ دولار (وهى تكاليف الانتاج + متوسط الربح) . وفى هذه الحالة سيكون ثمن السنتنر من القمح فى القطعة الاولى ١٢ دولارا وفى الثانية ١٠ دولارات وفى الثالثة ٨ دولارات .

ولكن السوق لا يهتم بمدى خصوبة كل قطعة بل لابد أن يكون ثمن السنتنر واحدا . وفى الظروف العادية يحتاج السوق الى قمح القطع الثلاث ، فكم اذن سيكون ثمن سنتنر القمح فى السوق ؟ .

لو كان الثمن ٨ دولارات فان مستأجرى القطعة الاولى والثانية لن يستردوا حتى نفقات رءوس أموالهم ناهيك عن متوسط الربح ،

---

(١) السنتنر = ١٠٠ كيلوجرام ـ المترجم .

وسـاعتها سـيحولون رءوس أموالهم الى الصناعة أو الى مجالات الاقتصاد القومى الأخرى .

أما اذا كان الثمن ١٠ دولارات للسنتنر فان مستأجر القطعة الاولى سيسترد فقط نفقاته ولكنه لن يحصل على أى متوسط ربح وبالطبع سيحول رأسماله الى الصناعة .

واذن فان السعر فى السوق لا بد وأن يكون ١٢ دولارا ، أى يجب أن يكون مساويا لسعر الانتاج فى أقل القطع خصوبة ٠ وهذا السعر بالذات هو الذى يفرض نفسه فى السوق لأن المجتمع يقوم على طلب الانتاج الزراعى للقطع الثلاث ٠

والاختلاف فى مواقع القطع الزراعيـة له مثل هذه الاهميـة التى لاختلاف خصوبة الأرض ، فمستأجر قطعة الأرض البعيدة ينفق على انتاج سنتنر القمح وتوصيله الى مركز البيع أكثر من مستأجر قطعة الأرض القريبة من مكان التصريف .

فى الصناعة يتحدد سعر الانتاج بمتوسط ظروف الانتاج فاذا كانت المؤسسة تعمل بطريقة متخلفة فانها ستنفق على وحدة السلعة من العمل أكثر مما تنفقه المؤسسات المتقدمة تكنيكيا ولكنها لن تحصل عند البيع الا على السعر الذى يحدده متوسط مستوى التكنيك .

ولكن سعر السلع الزراعية يتحدد بطريقة مختلفة ٠ انه يتحدد بواسطة ظروف الانتاج فى أسوأ قطع الأراضى المستغلة . ان كمية الأرض محدودة ٠ ولذلك فليس من الممكن أن يوجد العدد المطلوب من القطع الزراعية الجيدة الانتاج مثل ما يحدث فى الصناعة اذ نستطيع أن نصنع أى عدد نريده من الآلات الجيدة ٠ ان الربح الزائد الذى يحصل عليه الرأسمالى نتيجة انفاق رأسماله فى الأرض الجيدة ، أو الانفاق الأكثر انتاجا لرأس المال يوجد الايجار المتميز .

ولنعد الى مثالنا السابق ٠ ان سعر سنتنر القمح سيكون ١٢ دولارا .

وسيحصل مستأجر القطعة الأولى (غير الجيدة) من محصوله البالغ ١٠٠ سنتنر على ١٢٠٠ دولار . وهذا المبلغ سيكون مساويا لتكاليف الانتاج (١٠٠٠ دولار) زائد متوسط الربح (٢٠٠ دولار) .

أما مستأجر القطعة الثانية فسيحصل مقابل الـ ١٢٠ سنتنر التى

انتجها على ١٤٤٠ دولارا ، وسيكون لديه فائض فى تكاليف الانتاج ومتوسط الربح مبلغ ٢٤٠ دولارا ٠

ومستأجر القطعة الثالثة فسيحصل مقابل الـ ١٥٠ سنتنر التي انتجها على ١٨٠٠ دولار وسيكون فائض تكاليف الانتاج زائد متوسط الربح لديه ٦٠٠ دولار .

وبالطبع فانه بود مستأجرى القطعة الثانية والثالثة أن يحتفظوا بهذا الفائض لانفسهم ، ولكن هناك المنافسة بين الرأسماليين وسيوجد الكثير منهم الذين سيوافقون على اعطاء الفائض عن متوسط الربح الى مالك الارض مقابل ايجار أرضه مؤمنين لانفسهم بذلك متوسط الربح ٠ ولذلك فان الفائض عن متوسط الربح يذهب الى جيب مالك الأرض فى صورة الايجار المتميز ٠ ان الفائض الذى يأتى عن طريق انفاق رأس المال فى أجور الأراضى يشكل الايجار المتميز ٠

ان الفائض عن متوسط الربح الذى يصل عليه فى الأراضى الجيدة ينشأ مستقلا عن الملكية الزراعية ٠ ولكن وجود الملكية الزراعية يمكن مالك الأرض من أن يستولى لحسابه على هذا الفائض فى صورة ايجار متميز ٠

ان هذا الربح الزائد مثله مثل أى فائض قيمة عموما ينتج بواسطة العمل ، والعمل وحده ٠ وفى الاراضى الأكثر خصوبة يكون العمل أكثر انتاجية منه فى الأراضى الأقل خصوبة ، والفرق فى خصوبة الأرض يعتبر ظرفا لاختلاف انتاجية العمل ٠

ولكن فى ظل الرأسمالية ينشأ مظهر خداع وكأن الايجار هو وليد الارض وليس وليد العمل ، وذلك لان الذى يحصل عليه هو مالك الارض٠ أما الحقيقة فهى أن المصدر الوحيد للايجار هو فائض العمل وفائض القيمة ٠

◆ الايجار المطلق :

بالاضافة الى الايجار المتميز يتقاضى مالك الارض أيضا ايجارا مطلقا ٠

فلنعد مرة أخرى الى مثالنا السابق ٠ ففى القطعة الاولى الغير

خصبة ــ لن يكون هناك فائض ربح ٠ ١سنفترض أن مستأجر هذه القطعة يبيع القمح بسعر يساوى تكاليف الانتاج عنده زائد متوسط الربح أى بسعر الانتاج ٠

ولكن مالك هذه القطعة لن يعطيها له ليستغلها دون مقابل ٠ اذن فمستأجر القطعة الغير خصبة مضطر عنــد بيع القمح أن يقتطع جزءا من فائض متوسط الربح لكى يدفعه للمالك مقابل حق استغلال رأس المال فى الارض ٠ وهذا يعنى أن سعر المنتجات الزراعية فى السوق يجب أن يكون أعلى من سعر الانتاج فى القطعة الغير خصبة ٠

ان المنتجات الزراعية تباع بسعر أعلى من سعر انتاجها ٠ والفـائض من قيمة المنتوج عن سعر انتاجه فى هذه الحالة يعود الى مالك الارض . وهذا هو ما بسمى بالايجار الزراعى المطلق ٠

ان الايجار المطلق يختلف عن الايجار المتميز بأنه يشترط بالملكية الخاصة للارض ، ولولا وجود احتكار الملكية الخاصة للارض لما كان هناك مكان لوجود الايجار المطلق ٠

ويعتبر الايجار المتميز نتيجة لنشوء سعر سوقى موحد . اما الايجار المطلق فأمره مختلف ، فهو نفسه السبب فى رفع سعر المنتجات الزراعية فى السوق ٠ والايجار المتميز والمطلق كلاهما يعتبران جزءا من فائض القيمة .

◆ الجزية ياخذها الطفيليون ملاك الاراضى :

ان الايجار الزراعى يعتبر جزية يدفعها المجتمع لطبقة ملاك الاراضى فى ظـل الرأســمالية ٠ وينمو مقـدار هــذه الجزية بنمو الرأســمالية وتطورها ٠ وفى الوقت نفسه يعتبر مالك الارض شخصية ثانوية بالنسبة للانتاج الرأسمالى ويحمل دخله طابعا طفيليا خالصا ٠

ان وجود الايجار المتميز يحرم المجتمع من جميع الفوائد المتعلقـة بالخصوبة الطبيعية للأرض ويسلم هذه الفوائد لملاك الارض ٠ ووجود الايجار المطلق يرفع من أسعار المنتجات الزراعية وهى غذاء الشـــعب والمادة الخام للصناعة . ولولا وجود هذا الايجار المطلق لبيعت هــذه

المنتجات بأسعار الانتاج ولكن وجود الايجار المطلق كان من نتيجته أن بيعت بأسعار أعلى من أسعار الانتاج .

◆ الايجار الناتج من استغلال الفلاحين :

كثيرا ما يكون مستأجرو الاراضى هم صغار الفلاحين وليس الرأسماليون . وهم يفلحون هذه الاراضى بسواعدهم وعملهم هم ولا يستخدمون العمل المأجور. فكيف يأتى الايجار فى هذه الحالة ؟ وفى حالتنا هذه لا يوجد العمل المأجور الذى يخلق فائض القيمة .

ان مصدر الايجار هنا هو استغلال الفلاحين من قبل مالك الارض . فالفلاح يعطى للاقطاعى جزءا من ناتج عمله . وقد أشار ماركس الى أنه فى ظل الرأسمالية لايتميز استغلال الفلاحين عن استغلال عمال المصانع الا من حيث الشكل فقط .

وكثيرا ما يكون هذا الجزء الذى يعطى لمالك الارض كبيرا الى درجة أن الفلاح يكون محكوما عليه بالجوع مع العمل الشاق المرهق . وفى مثل هذه الاحوال تضاف الى الايجار الرأسمالى الذى يتقاضاه الاقطاعى بوصفه مالكا للاراضى المؤجرة تضاف بقايا الايجار السابق لوجود الرأسمالية التى يحصلون عليها نتيجة لبقاء مختلف أنواع بقايا العبودية .

وكان ذلك على سبيل المثال فى روسيا القيصرية ، فكان الاقطاعيون يمصون دماء الفلاحين الذين كانوا يعانون من قلة الاراضى . وكان الاقطاعى يحصل على الايجار فى صورة نقود أو عمل أو فى صورة مقابل عينى .

◆ أكذوبة « تناقص خصوبة التربة » :

يحاول المدافعون عن النظام الرأسمالى أن يبرروا غلاء المعيشة الذى ينشأ نتيجة لدفع الايجار لملاك الاراضى متعللين « بقوانين الطبيعة » — فنراهم يقسمون أن الزراعة تتعرض لتأثير ما يسمى « بقانون تناقص خصوبة التربة » .

ويزعمون أن هذا « القانون » كامن فى أساس الطبيعة نفسها ولا علاقة له بالنظام الاجتماعى ، وأن كل عمل زائد يبذل فى الارض يعطى كما يزعمون نتيجة أقل مما سبقه ٠

ان اختلاق تناقص خصوبة التربة « يستهدف تزويق النظام الرأسمالى واخلائه من مسئولية فقر الكادحين ٠ ويقول المدافعون عن هذا النظام ان الرأسمالية ليست مذنبة فى بؤس جماهير الكادحين ، بل ان سبب هذا البؤس ، حسبما يزعمون ، هو أن سكان الارض ينمون بمعدل أكبر من معدل انتاج السلع الزراعية ٠ وعلى هذا الاساس يمتدح خدم البرجوازية السافرون الحروب والاوبئة لانها تؤدى تناقص السكان ٠

ان هذه الاكذوبة التى تلوح « بقانون تناقص خصوبة التربة » ليس لها أى أساس على الاطلاق ٠ بل هى تدع عنها جانبا أهم شىء ألا وهو مستوى التكنيك وحالة قوى الانتاج ٠ وينطلق دعاة هذا « القانون » السيىء السمعة من افتراض كاذب هو أن التكنيك كالعادة يظل فى الزراعة بلا تغيير وان تغير فهذا استثناء ٠ ولكن حقيقة الامر أن بذل فائض العمل فى الزراعة كالعادة مرتبط بتطور التكنيك واستخدام طرق جديدة أفضل فى الانتاج الزراعى ٠

وقد أشار لينين الى أن المدافعين عن «قانون تناقص خصوبة الارض» يشبهون أناسا أخذوا يؤكدون أن القطارات كقاعدة تقف فى المحطات أما الاستثناء فهو أن تسير ٠

◆ توزيع الارض فى البلدان الرأسمالية :

فى البلدان الرأسمالية تملك الغالبية العظمى من صغار الفلاحين مجتمعين أقل مما تملكه حفنة من كبار ملاك الاراضى ٠ وفى روسيا القيصرية كان القسم الأعظم من الاراضى فى أيدى الاقطاعيين والاسرة القيصرية والاديرة والكولاك (١) ٠ وكان عدد كبار الاقطاعيين فى روسيا

---

(١) الكولاك فى روسيا القيصرية : هم طبقة متوسطى الملاك فى الريف ٠ وقد اشتهروا باستغلالهم الشديد للفلاحين وضراوة مقاومتهم للتحول الاشتراكى فى القرية ٠
(المترجم)

الذين يملك منهم أكثر من ٥٠٠ ديسياتينا (١) حوالى ٢٠ ألف اقطاعى • وكان مجموع حيازتهم الزراعية حوالى ٧٠ مليون ديسياتينا •

وفى الوقت نفسه كان ١٠ ملايين فلاح فقير يملكون حوالى ٧٠ مليون ديسياتينا • وكانت كل مزرعة من مزارع الاقطاعيين الضخمة تضم فى المتوسط ٢٣٠ ديسياتينا بينما كل مزرعة فلاحية تضم ٧ ديسياتينا وهكذا كانت كل مزرعة اقطاعية كبيرة تقابلها فى المتوسط ٣٣٠ مزرعة للفلاحين الفقراء •

لقد كان الفلاحون الفقراء يملكون بعض الاراضى القليلة أو لا يملكون شيئا على الاطلاق • ولكن ثورة أكتوبر الاشتراكية العظمى هى وحدها التى طردت الطفيليين من الارض وسلمتها للفلاحين الكادحين •

وفى البلدان البرجوازية الحديثة تتركز الارض غالبا فى أيدى كبار الملاك . ومثل هذا التوزيع للملكية الزراعية يؤدى الى استعباد الفلاحين وافقارهم •

◆ انفصال الانتاج الزراعى عن الملكية الزراعية :

ان تطور الرأسمالية يؤدى أكثر فأكثر الى انفصال الانتاج الزراعى عن ملكية الارض • فالانتاج يمارسه البعض بينما الارض لاشخاص آخرين ليست لهم أية علاقة بفلاحتها وهم لا يقومون الا بتقاضى ايجار الارض •

لقد كتب ماركس يقول ان الرأسمالية تؤدى بالملكية الزراعية الى أن تصبح عبثا • ويتجلى بوضوح تام أن الانتاج فى الارض يمكن أن يتم بغير ارتباط بالملكية الفردية للارض •

ويجرى انفصال الانتاج الزراعى عن الملكية الزراعية فى صورتين :

أولا : فى صورة الايجار • فالفلاحة يقوم بها المستأجر بينما الارض ملك لصاحبها • والايجار يزداد انتشاره فى جميع الدول

(١) الديسياتينا مقياس روسى لمسطح الأرض ٢٫٧ أكر انجليزى •

الرأسمالية • ويضطر الفلاحون الكادحون الى استئجار الارض من مالكها بشروط مجحفة للغاية •

وثانيا : فى صورة ما يسمى بالرهن العقارى • ان القرض العقارى هو قرض بضمانة عقار • فعندما يحتاج مالك الارض الى نقود لاغراض دفع عاجلة (كدفع الضرائب مثلا) يقصد البنك طلبا لقرض • وكثيرا ما يقترض صغار الفلاحين لكى يشتروا قطعة أرض صغيرة ، ويعطيهم البنك القرض مقابل رهن هذه القطعة •

واذا لم يسدد القرض فى الموعد المحدد فان البنك يستولى على قطعة الارض • وفى الواقع فان البنك كان المالك الحقيقى لهذه القطعة من قبل لان الفلاح المدين يقدم له دخله من هذه القطعة في صورة فوائد للقرض • وفى مثل هذه الحالة يكون البنك هو الذى يتقاضى فى الواقع ايجار الارض وليس الفلاح الذى يعتبر المالك الاسمى للارض • ان المديونية للبنك تؤدى الى أسوأ استغلال للجماهير العريضة من الفلاحين •

• وحدة مصالح الطبقة العاملة والفلاحين الكادحين في النضال ضد المستغلين :

ان الرأسمالية لا تتسبب فى المصير التعس للطبقة العاملة فحسب، بل وأيضا للغالبية العظمى من الفلاحين . فيتستغل الفلاحون أبشع استغلال من قبل الاقطاعيين والرأسماليين •

ويؤدى تطور الرأسمالية الى انقسام الفلاحين فئات • فحفنة قليلة من أقطاب القرية ــ وهم الكولاك ــ يثرون على حساب النهب الفظيع لجماهير الفلاحين. ونتيجة لذلك يفلس كثير من الفلاحين ويبيعون مزارعهم ويتحولون الى أجراء أو ينطلقون الى المدينة بحثا عن العمل • بينما الفئة الانتقالية العريضة للفلاحين المتوسطين يعيشون حياة قلقة غير مستقرة •

وفى الزراعة كما فى الصناعة يتفوق الانتاج الكبير بلا جدال على الانتاج الصغير . فالانتاج الكبير يستطيع أن يستخدم الآلات وغيرها من التحسينات التكنيكية التى لا يقدر عليها الانتاج الصغير . وفى كثير من البلدان البرجوازية توجد ملكية الجزء الاعظم من الاراضى فى أيدى الاقطاعيين الذين يستغلون الفلاحين ويمتصون كل نقطة فى عروقهم . وكل زيادة فى الضرائب وهبوط لاسعار السلع الزراعية يثير التساؤل عن مستقبل كثير من المزارع الفلاحية الصغيرة . ويكبل الفلاح بالديون ويقع فريسة فى مخالب المرابين والبنوك . وبالرغم من أن الفلاحين يبذلون كل جهودهم لكى ينقذوا ما يتراءى لهم أنه استقلال اقتصادى الا أنه مع ذلك تفلس كثير من المزارع الصغيرة ويتحول أصحابها اما الى عمال اجراء فى المؤسسات الصناعية أو عمال اجراء فى الاراضى الزراعية . وعمل الاجراء الزراعيين أجره ضعيف للغاية بينما يوم عملهم مرتبط تماما باستبداد المالك : الرأسمالى الزراعى الكبير أو الكولاك .

وهكذا تعانى جماهير الفلاحين الكادحين بقسوة فى ظل الرأسمالية من الاستغلال . وعلى هذا الاساس تنشأ وحدة مصالح الطبقة العاملة والفلاحين فى النضال ضد المستغلين : وهم الرأسماليون الاقطاعيون . وقيادة هذا النضال يقع على كاهل البروليتاريا بوصفها أكثر طبقات المجتمع تقدمية .

◆ ازدياد التضاد بين المدينة والقرية :

منذ مدة طويلة قبل ظهور الرأسمالية حدث انفصال الحرف عن الزراعة . وكان ذلك خطوة كبيرة الى الامام فى التقسيم الاجتماعى للعمل. ولكن الاقتصاد فى المجتمعات السابقة للرأسمالية ظل كما كان اقتصادا طبيعيا . وكانت الحرفة من حيث التكنيك أعلى بقليل من العمل الزراعى . وظلت الزراعة هى المجال المسيطر فى الانتاج .

وبظهور الرأسمالية وتطورها تغير الامر تغيرا تاما . فلقد كان انتاج الأحذية والملابس ومختلف أدوات الاستخدام المنزلى يتم من قبل فى عائلة الفلاح أو بواسطة الفلاحين البدويين. ولكن الرأسمالية أوجدت صناعة

النسيج والاحذية ، وتزاحم سلع هذين المجالين منتجات الفلاحين واليدويين وتتفوق عليها برخصها ونوعيتها ، ويصبح الاقتصاد السلعى هو المسيطر . ويؤدى الانتقال الى الصناعة الآلية الضخمة الى انفصال الصناعة انفصالا تاما عن الاقتصاد الزراعى .

ولكن الرأسمالية لا تفصل مجالات جديدة فى الصناعة عن الزراعة فحسب . ولكنها أيضا تعمق أكثر فأكثر التضاد بين الصناعة والزراعة ، بين المدينة والقرية . وتستغل المدينة الرأسمالية القرية بقسوة .

ويحدث فى الصناعة نمو سريع للتكنيك ، وتستخدم طرق جديدة للانتاج وتحسينات جديدة وآلات جديدة . ولكن حتى فى أكثر البلدان الرأسمالية تقدما كانت الزراعة حتى وقت قريب تعتمد على التكنيك العتيق والعمل اليدوى . وفقط فى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية أصبحت الزراعة فى أكثر البلدان الرأسمالية تقدما تستخدم على نطاق واسع الآلات والمعدات الزراعية الحديثة . وتصحب هذا الانتقال من العمل اليدوى الى الانتاج الآلى المعاصر عملية مؤلمة ألا وهى افلاس وتصفية ملايين المزارع الفلاحية وتحل محلها مؤسسات رأسمالية ضخمة . أما فى البلدان المتأخرة اقتصاديا تظل الزراعة مجالا ذا تكنيك انتاج متأخر للغاية .

ان الايجار الزراعى يلقى بأموال كثيرة من الزراعة فى جيوب كبار ملاك الاراضى . وكل فائض القيمة الذى ينتج فى القرية يذهب لحساب كبار ملاك الاراضى الذين ينفقون هذه الاموال بطريقة طفيلية .

ولا يتغير الامر عند شراء الارض ، فان المنتج الزراعى ينفق جزءا كبيرا من نقوده فى شراء الارض ولا يبقى لديه الا جزء قليل لشراء الآلات والمعدات ... الخ . وهذا أحد الاسباب الرئيسية لافلاس الفلاحين .

ان الرأسمالية عندما حررت القرية من القبضة الضيقة للاقتصاد الطبيعى السابق فانها فى نفس الوقت ألقت بالجماهير العريضة لسكان الريف فى براثن الاستغلال المتزايد . وأغلب جماهير الفلاحين حتى فى أكثر البلدان الرأسمالية تقدما معزولون عن حضارة المدينة .

ان التضاد بين القرية والمدينة هو أحد التناقضات العميقة فى النظام الرأسمالى .

دليل للمناقشة

١ ـ كيف يوزع فائض القيمة بين المستغلين ؟

٢ ـ ما هو مصـدر الربح التجـارى وفوائد القروض والايجـار الزراعى ؟

٣ ـ ما هو الدور الذى تلعبه الملكية الخاصة للأرض ؟

٤ ـ فيم تتفق وفيم تختلف مصالح مختلف مجموعات المستغلين ؟

الباب الخامس

إعادة الإنتاج الرأسمالية والأزمات الاقتصادية

١ ـ اعادة الانتاج الرأسمالية البسيطة والموسعة

◆ الانتاج واعادة الانتاج :

ان كمية المنتجات التى تصنع فى أى بلد توجد فى حركة مستمرة ٠ اذ يجرى انتاج مختلف أنواع السلع ثم تستهلك ثم تنتج من جديد ٠ وكما أن المجتمع لا يستطيع أن يكف عن الاستهلاك ، فهو أيضا لايمكنه أن يكف عن الانتاج ٠ ان هذا التجدد المستمر والتكرار الدائم لعملية الانتاج هو ما يسمى باعادة الانتاج ٠ ومهما كان نظام العلاقات الاجتماعية فان اعادة الانتاج تعتبر شرطا ضروريا لوجود المجتمع ٠

واذا كان ما يتم انتاجه فى المجتمع كل عام هو نفس عدد المنتجات بلا زيادة فان هذا يسمى اعادة انتاج بسيطة ٠

وقبل ظهور الرأسمالية كان تطور قوى الانتاج يتم بطريقة بطيئة ، ولم يكن حجم الانتاج الاجتماعى يتغير الا قليلا من عام لعام ومن فترة لأخرى وكانت اعادة الانتاج تقترب فى نوعها من اعادة الانتاج البسيطة٠

ومع الانتقال الى الرأسمالية حل محل الوضع السابق المتجمد للانتاج الاجتماعى تطور سريع فى قوى الانتاج ، والشىء المميز للرأسمالية كنظام اجتماعى ليس اعادة الانتاج البسيطة بل الموسعة عندما ينتج من عام لآخر عدد متزايد دائما من السلع ٠

وفى كل مجتمع لايعاد انتاج كمية المنتوجات فحسب بل وعلاقات الانتاج أيضا ، فاذا كان للانتاج طابع رأسمالى فان اعادة الانتاج تحمل أيضا هذا الطابع ٠

◆ الناتج الاجتماعى والدخل القومى :

ان كمية المنتوجات كلها التى تنتج فى بلد معين فى فتره معينة ولتكن سنة تشكل الانتاج الاجتماعى لهذا البلد ٠

ويتكون الانتاج الاجتماعى من جزءين : الجزء الاول يعوض ما أنفق خلال العام من وسائل الانتاج : المواد الخام والوقود والآلات ٠٠ الخ ٠ فان هذه النفقات لابد أن تعوض لكى يستطيع الانتاج أن يواصل التجدد أى لكى تستمر عملية الانتاج ٠ والجزء الثانى للناتج الاجتماعى هو القيمة التى انتجت من جديد خلال العام وهذا ما يسمى بالدخل القومى ٠

وفى البلدان الرأسمالية لايعتبر هذا الدخل قوميا الا من حيث الاسم فقط ، فالجزء الأعظم منه يذهب الى جيوب الرأسماليين ٠ والجزء الآخر تحصل عليه الطبقة العاملة فى صورة أجور ٠ وذلك الجزء الذى يعود الى الرأسماليين ينفقه هؤلاء **أولا :** على استهلاكهم الخاص وعلى اشباع أهوائهم المختلفة وعلى الخدم والحشم ٠٠ الخ ٠ **وثانيا :** على التراكم بهدف زيادة رأس المال وتوسيع الانتاج ٠

وهناك جزء كبير من الدخل القومى تستولى عليه الدولة البرجوارية فموارد ميزانية الدولة بالدرجة الاولى تنفق على الجهاز الحكومى (جهاز الدولة) الذى يعتبر أداة للقهر يستخدمه المستغلون ضد المستغلين ، وعلى سباق التسلح وعلى مساعدة الشركات الرأسمالية التى تعانى من مصاعب مالية ٠

ولكى يجرى توسيع آفاق الانتاج يجب أن يستخدم جزء من الدخل القومى فى انشاء مؤسسات جديدة أو زيادة الطاقة الانتاجية للمصانع والفبارك الموجودة وكذلك لتشغيل فصائل جديدة لقوة العمل ٠ وفى المجتمع الرأسمالى يجرى حل القضايا المتعلقة بتوسيع آفاق الانتاج بواسطة الملاك الفرديين وهم الرأسماليون ٠ وهم يملكون مطلق التصرف فى ذلك الجزء من الدخل القومى الذى يوجه الى أغراض التراكم ٠ وهكذا نجد أن أهم قضية للمجتمع ـ وهى زيادة حجم المنتجات ـ تخضع تماما لاستبداد الرأسماليين ٠

◆ تناقضات اعادة الانتاج الرأسمالية :

ذكرنا آنفا أن كل رأسمالى عندما يبدأ العمل فانه يشترى وسائل الانتاج وقوة العمل · وبعد انتهاء عملية الانتاج يتحول رأسمال الرأسمالى الذى ازداد نتيجة فائض عمل العمال الى كمية معينة من المنتوجات الجاهزة الصنع أى الى سلع تامة الصنع جديدة · ويبيع الرأسمالى السلع الجاهزة ويتقاضى مقابلها مبلغا معينا من المال ، ثم بعد ذلك يشترى من جديد بالنقود التى حصل عليها وسائل انتاج ويستأجر عمالا وعندئذ تتجدد عملية الانتاج ·

اذن فكل رأسمال يمر فى حركة دائرية · ولكى تحدث اعادة الانتاج لابد لرأس المال أن يكون قادرا على القيام بدورته هذه ·

ولكن فى المجتمع الرأسمالى لايوجد رأسمال واحد أو رأسمالى واحد بل عدد كبير من رءوس الاموال والرأسماليين · ولذلك فمن الضرورى أن تكون لجميع رءوس الاموال القدرة على القيام بدوراتها، وبعبارة أخرى يجب أن يكون لدى جميع الرأسماليين امكانية بيع سلعهم التى أنتجتها مصانعهم وفباركهم ·

ان حركة الرأسماليين المنفردين وبالتالى حركة رءوس الاموال المنفردة مرتبطة أوثق ارتباط بعضها بالبعض · وتتجلى هذه الرابطة المتعددة الجوانب بين المؤسسات المنفردة ورءوس الاموال المنفردة تتجلى فى السوق عندما يصرف الرأسماليون (أى يبيعون) السلع التى أنتجتها مؤسساتهم ·

ان دورات رءوس الأموال المنفردة تتشابك مع بعضها · ونتيجة لهذا التشابك فانها تشكل حركة رأس المال الاجتماعى كله · واذن فرأس المال الاجتماعى هو مجموع رءوس الاموال المنفردة (الفردية) فى جملتها وتشابكها وعلاقتها المتبادلة ·

ان رأس المال الاجتماعى ليس مجرد مجموع حسابى بسيط لرءوس الاموال المنفردة ، بل فيه تتشابك وترتبط رءوس الاموال المنفردة بعضها ببعض ، وكل رأسمال منهم مستقل بالنسبة لغيره ، وفى نفس الوقت يرتبطون جميعا بعضهم ببعض · وهذا التناقض يتجلى عند بيع المنتوجات الجاهزة وفى حركة انتاج رأس المال الاجتماعى كله ·

ثم انه فى حركة الانتاج الرأسمالى لاتتجدد علاقة استغلال رأس المال للعمل فحسب ، بل وتتسع أيضا ، فيقع عمال جدد تحت نير الاستغلال الرأسمالى وتزداد درجة الاستغلال ارتفاعا . وهكذا فان أعادة الانتاج الرأسمالية وثيقة الارتباط بازدياد التناقضات الطبقية فى المجتمع البرجوازى .

• مشكلة التصريف : (تحويل السلعة الى نقود)

يتكون الانتاج السنوى لبلد ما من سلع مختلفة كثيرة . وتنقسم كمية السلع المختلفة من حيث صورتها المادية الى :

١ ـ وسائل الانتاج .

٢ ـ مواد استهلاك .

ووفقا لهذا ينقسم الانتاج كله الى مجموعتين :

١ ـ انتاج وسائل الانتاج .

٢ ـ انتاج مواد الاستهلاك .

وفى نهاية المطاف فان كل ما ينتجه العمل الانسانى انما هو لاشباع حاجات معينة لانسان واحد أو لمجموعات بأسرها من أفراد المجتمع . غير أن وجه الاختلاف هو أن بعض المواد تفى بهذا الغرض مباشرة (مواد الاستهلاك) والأخرى تهدف الى انتاج هذه المواد الاستهلاكية (وسائل الانتاج) . والصورة المادية لكل منتوج تحدد دوره فى المستقبل فى عملية الانتاج .

ولكن الرأسماليين فى الوقت نفسه يجب عند بيعهم لما أنتجوه من سلع أن يحصلوا على قيمتها لكى يكون فى وسعهم أن يواصلوا الانتاج . وكما هو معروف فان قيمة كل سلعة تنتج فى مؤسسة رأسمالية تتكون من :

١ ـ الرأسمال الثابت .

٢ ـ الرأسمال الجارى .

٣ ـ فائض القيمة .

ومن هذه الاجزاء الثلاثة نفسها تتكون أيضا قيمة الانتاج السنوى كله فى المجتمع البرجوازى . وتقسيم الانتاج السنوى حسب القيمة يحدد أيضا لكل جزء من أجزائه دورا مختلفا فى المستقبل .

وأثناء عملية التصريف لابد أن يقايض كل جزء من الانتاج السنوى بصورة تسمح له أن يؤدى دوره المحدد له حسب صورته المادية وقيمته. ومن أجل هذا لابد أن يتوافر تناسب كمى معين بين أجزاء الانتاج الاجتماعى المختلفة وذلك حسب القيمة وحسب الصورة الطبيعية . وهنا تكمن مشكلة تصريف الانتاج الاجتماعى .

◆ شروط التصريف فى ظل اعادة الانتاج البسيطة والموسعة :

لكى نبسط المسألة سنفترض أن اقتصاد البلد يقوم على أسس رأسمالية . وعندئذ ستكون الصورة فى ظل اعادة الانتاج البسيطة هكذا :

كل كمية السلع التى أنتجت فى مدى سنة فى مؤسسات المجموعة الاولى أى فى المؤسسات التى تنتج وسائل الانتاج يجب أن تساوى كمية وسائل الانتاج التى تستهلك خلال سنة فى مؤسسات المجموعتين معا . فمثلا اذا كان ما يستهلك من الفحم فى السنة ٢٠٠ مليون طن فيجب اذن أن تكون كمية الفحم المستخرجة فى السنة أيضا ٢٠٠ مليون طن . واذا ما استهلك فى سنة ١٠٠ ألف ماكينة فيجب أن تكون كمية الماكينات التى تنتج من جديد فى السنة مساوية للكمية المستهلكة ذاتها .

ولننظر الآن الى المجموعة الثانية للمؤسسات ، أى تلك المؤسسات التى تنتج مواد الاستهلاك . ان كمية السلع التى تنتج هنا يجب أن تكون مساوية من حيث قيمتها لدخل العمال والرأسماليين فى كلتا المجموعتين، فان كل مواد الاستهلاك سيستهلكها العمال والرأسماليون لأنه لا توجد طبقات أخرى فى المجتمع حسب افتراضنا . ولكن الرأسماليين والعمال لا يستطيعون استهلاك الا ما يقدرون على شرائه بدخلهم ، الرأسمالى يشترى بفائض القيمة والعامل بأجره .

وهكذا فان الشرط فى اعادة الانتاج البسيطة يعتبر الآتى :

كمية رأس المال المتغير وفائض القيمة فى المجموعة الاولى يجب أن تكون مساوية لرأس المال الثابت فى المجموعة الثانية .

ولنر الآن شروط التصريف فى ظل اعادة الانتاج الموسعة ٠

ان اعادة الانتاج الموسعة تعنى التراكم ، فلكى يزيد الانتاج يجب أن توسع المؤسسة أو تبنى واحدة جديدة ٠ وفى كلتا الحالتين يجب أن تستخدم كمية معينة من وسائل الانتاج الجديدة ويجب كذلك أن تكون هذه الوسائل قد أعدت (أنتجت) فى فترة سابقة ٠

وهكذا نجد أن المنتوج السنوى للمجموعة الاولى من المؤسسات وهى التى تصنع وسائل الانتاج يجب أن يحتوى على زيادة معينة تزيد عن الكمية المطلوبة لاعادة الانتاج البسيطة ، وهذا يعنى أن جملة رأس المال المتغير وفائض القيمة فى المجموعة الاولى يجب أن تكون أكبر من رأس المال الثابت فى المجموعة الثانية ٠

تلك هى الشروط اللازمة لتصريف السلعة فى ظل اعادة الانتاج البسيطة والموسعة ٠ ولكى تستمر عملية اعادة الانتاج دون أى عائق ينبغى أن يتوفر دائما تناسب معقد جدا بين مختلف مجالات الانتاج ٠

وفى الواقع فان حركة الانتاج الرأسمالى تتم بطريقة عفوية عبر تذبذب وانحراف دائمين واخلال مستمر بالنسب التى ينبغى أن تكون بين المؤسسات ومجموعاتها ٠ ان تعقد عملية اعادة الانتاج الرأسمالى لابد أن تؤدى الى الاخلال بحركته ٠ ولذلك فان حركة اعادة الانتاج الرأسمالى حتما يصيبها الخلل دوريا (أى خلال فترات زمنية معينة) وذلك يتجلى فى الأزمات الاقتصادية ٠

٢ ـ الأزمات الاقتصادية فى ظل الرأسمالية

◆ الزيادة تسبب الحاجة !

فى ذاك الجزء الرأسمالى من العالم تكتسب التغيرات فى المناخ الاقتصادى أهمية كبيرة بالنسبة لملايين البشر ٠ وتخضع الحياة الاقتصادية فى ظروف النظام الرأسمالى لتذبذب وتغير يفوق فى حدته وأحيانا فى فجائيته ، يفوق الى حد كبير أكثر نزوات الطقس جبروتا ٠ وفى تلك البلدان يشيرون الى عدة علامات باعتبارها بارومتر المناخ الاقتصادى منها :

الحالة فى البورصات ، وتذبذب الأسعار ، وتغير مخزون السلع فى المخازن، وحركة الطلبيات فى المؤسسات ٠٠ الخ ٠ كما توجد معاهد تشغل نفسها بالتنبؤ بحالة الجو الاقتصادى ٠ ولكن هذه التنبؤات ـ يا للحسرة ! ـ عادة ما تكون اكثر تخييبا للآمال من التنبؤات بالمطر أو الثلج ٠ وفى كثير من الأحيان يتنبأ رجال الأرصاد الاقتصادية بجو صحو ، بينما فى الواقع تتجمع نذر عاصفة فى الحياة الاقتصادية ٠٠ انها الأزمة الاقتصادية ٠

فلماذا اذن تعتبر التنبؤات بالجو الاقتصادى مخيبة للظن الى هذا الحد ؟ ليست المسألة فى عجز وسائل المراقبة والبحث فحسب ، بل ان جوهر الأمر هو أن هذه التغيرات لا تتوقف على ارادة أو رغبة البشر ٠ فلو كان الأمر بيد الرأسماليين لطردوا بارتياح هذه الأزمات من ميدان الحياة الاقتصادية ، ولكن المشكلة هو أن هذا الأمر بالذات خارج نطاق سيطرتهم ٠

وفى أحد الكتيبات التى تصف حياة عمال مناجم الفحم فى الولايات المتحدة الأمريكية جاء هذا الحوار :

سأل ابن عامل الفحم أمه :

ـ لماذا لا تشعلين الموقد ؟ ان الجو بارد جدا ٠

فأجابت الأم :

ـ لأنه ليس لدينا فحم ٠ فأبوك عاطل وليس معنا من النقود ما نشترى به الفحم ٠

ـ ولكن لماذا أبى عاطل يا أماه ؟

ـ لأن الفحم كثير جدا ٠

ان عائلة عامل منجم الفحم تتجمد من البرد لأن ما استخرج من الفحم « كثير جدا » ٠ وملايين الكادحين ـ ومن بينهم الفلاحين ـ يعانون من الجوع لأن ما أنتج من الحبوب « كثير جدا » ٠ والبلاد لديها ما يكفى من وسائل الانتاج ومواد الاستهلاك والأيدى العاملة ، ولكن مداخن المصانع لا تنفث دخانها وتقف القطارات خامدة الحركة وتتعفن الحبوب وتكتظ المخازن بالسلع ، بينما يمضى العمال بلا عمل وتعانى عائلاتهم من الفقر ٠ تلك هى صورة أزمة تضخم الانتاج ٠

لقد نشرت احدى الصحف الامريكية الاحصائية التالية : فى عام

١٩٣٤ وحده ، وهو العام الذى حل بعد الأزمة الاقتصادية القاسية الطاحنة ١٩٢٩ ـ ١٩٣٣ ، فى ذلك العام وحده مات فى البلدان الرأسمالية بفعل الجوع ٢ر٤٠٠ر٠٠٠ شخص • وفى نفس العام أتلف أكثر من مليون شحنة عربة حديدية من القمح و ٢٦٧ ألف شحنة عربة من البن و ٢٥٨ ألف طن من السكر و ٢٦ ألف طن من الأرز و ٢٥ ألف طن من اللحوم وكثير غيرها من المنتجات •

♦ وباء تضخم الانتاج :

قاست البشرية كثيرا من الاضطرابات والمآسى قبل أن يظهر النظام الرأسمالى ويستتب • ولكن أسباب تلك الاضطرابات فى ذلك الوقت كانت ترجع الى عوامل طبيعية أو نكبات اجتماعية ، كالفيضانات والجفاف والحروب الدامية والأوبئة المدمرة •

وكثيرا ما حولت مثل هذه الكوارث البلدان المزدهرة الى صحارى جرداء أو تلال من الانقاض ، وكان الانتاج ينكمش بشدة وتتحطم وتنمحى ثمرات عمل السنين الطوال وتعانى الشعوب من ويلات الفقر والجوع •

ولكن الرأسمالية هى وحدها التى أوجدت أزمات تنشأ عن زيادة الانتاج ، عندما تكون الفاقة والعوز الذى تعانى منه الجماهير الشعبية نتيجة « للزيادة الكبيرة » فى الانتاج •

ولكن هل صحيح أنه ينتج « كثير جدا » من الفحم والحبوب والملابس وتبنى المساكن •• الخ ؟ كلا بالطبع • ان الحاجة الى الحبوب والفحم والملابس كبيرة ، ولكن الكادحين مضطرون الى الاستغناء عن أمس الضروريات لأن جيوبهم فارغة • انهم فى مسيس الحاجة الى الوقود ولكنهم لا يستطيعون شراءه لأنهم لا يجدون النقود لذلك •

اذن فما ينتج من السلع « كثير جدا » ليس بالمقارنة مع الحاجة الواقعية للاستهلاك لدى الغالبية العظمى للشغيلة بل بالمقارنة مع القوة الشرائية لديهم • والرأسمالية لا تعنى مطلقا باشباع حاجات الكادحين انما الذى يهمها شىء آخر وهو امكانية بيع السلع التى تنتجها بالسعر الذى يضمن لها ربحا كبيرا • ولكن هذه الامكانية بالذات لا توجد فى زمن

الأزمات . ان الهوة السحيقة التى تفصل بين كمية السلع التى تنتج فى المؤسسات الرأسمالية والمعروضة للاستهلاك وبين طلب السكان القادرين على الشراء هى التى تؤدى الى الازمات الاقتصادية لزيادة الانتاج .

وابان أزمة ١٩٢٩ ـ ١٩٣٣ كانوا فى الولايات المتحدة يستخدمون القمح والذرة فى التدفئة بدلا من الفحم ، وأعدم ملايين الخنازير ، وظل قسم كبير من محصول القطن فى الحقول دون جمع وترك ليتعفن . وفى البرازيل ألقيت ملايين الجوالات الملأى بالبن فى البحر. وفى الدانمرك قضى على قطعان من البقر وفى فرنسا وايطاليا دمرت آلاف الأطنان من الفاكهة .

◆ حتمية الأزمات فى ظل الرأسمالية :

تتولد الأزمات الاقتصادية لزيادة الانتاج بسبب التناقض الأساسى للرأسمالية وهو كما رأينا (أنظر الباب الثالث) التناقض بين الطابع الاجتماعى للانتاج والملكية الخاصة لوسائل الانتاج وناتج العمل .

ان التناقض الأساسى للرأسمالية يسبب فوضى الانتاج وقلة الاستهلاك لدى الجماهير نتيجة لاستغلال رأس المال للعمل .

ان الرأسمالية هى ذلك النظام الاجتماعى الذى تسود فيه فوضى الانتاج ويسعى فيه الرأسماليون جميعا وراء ربح كبير . وعلى هذا الأساس تنشب بينهم منافسة حادة يسعى كل فرد منهم فيها الى نهب أكبر قدر ممكن من الربح ويلحق الضرر بغيره واذا أمكن يزيحه من طريقه . وهنا ، كما فى قطيع الذئاب لا يبقى الا الأقوى والأقدر على سحق الآخرين وتأكيد سيطرته . ان فوضى الانتاج هى قانون الرأسمالية.

كذلك تتميز الرأسمالية بالانفصال بين الشرطين الهامين من شروط الانتاج : بين وسائل الانتاج المتمركزة فى أيدى الرأسماليين وبين العاملين الذين لا يملكون شيئا سوى قوة عملهم . ويتجلى هذا الانفصال واضحا ابان أزمات زيادة الانتاج حيث تنشأ دائرة شريرة فى أحد جانبيها فائض فى وسائل الانتاج والمنتجات وفى الجانب الآخر فائض فى قوة العمل وجماهير العاطلين الذين لا يملكون سبل العيش .

ان فوضى الانتاج الرأسمالى واستغلال رأس المال للعمل تجعل الأزمات الاقتصادية أمرا حتميا ، هذه الأزمات التى تعصف بالبلدان الرأسمالية من وقت لآخر ٠

وجريا وراء الربح يسعى الرأسماليون الى انتاج أكبر قدر من السلع ويزداد هذا السعى بفضل المنافسة بين الرأسماليين ٠ ولكن مستوى استهلاك جماهير العاملين محدود نتيجة للاستغلال الذى يلاقونه من جانب الرأسماليين ٠ ويؤدى نمو الانتاج الرأسمالى الى ازدياد درجة الاستغلال الأمر الذى يعنى انخفاضا نسبيا فى القوة الشرائية لغالبية السكان والنقص فى امكانية تصريف السلع ٠

ان هدف الانتاج الرأسمالى ليس اشباع حاجات المجتمع وانما الحصول على ربح عن طريق عمل العمال الغير مدفوع الأجر ٠ ولكن فى نهاية الأمر وحتى فى ظل الرأسمالية فان الانتاج يظل مرتبطا بالاستهلاك ومتعلقا به ٠

ان توسيع الانتاج يؤدى الى زيادة تصريف السلع زيادة مؤقتة فكلما ازداد الانتاج توسعا ازدادت الحاجة الى الآلات ومواد البناء والمواد الخام والوقود ٠ ولكن المؤسسات التى تستخدم هذه الأدوات فى نهاية الأمر ستلقى فى السوق بكميات أكثر فأكثر من السلع المخصصة للاستهلاك ٠ غير أن تصريف هذه السلع الاستهلاكية فى ظروف هذه الزيادة السريعة فى كميتها يبدو فى لحظة معينة أمرا غير ممكن نتيجة لسوء أحوال معيشة الجماهير الشعبية وذلك لأن توسيع الانتاج يتم دون توسيع المقابل فى الاستهلاك ٠ ومن ثم لا بد أن يصطدم توسيع الانتاج بالحدود الضيقة التى تحكم الاستهلاك لدى الجماهير الشعبية ٠

◆ الدورة الرأسمالية ومراحلها :

ولدت الأزمات مع الصناعة الرأسمالية الكبيرة ٠ وعلى مر ١٥٠ عاما كانت تهز العالم البرجوازى كل عدة سنوات ٠ وهى تتكرر بدورية معينة فبين أزمة وأخرى تقوم الصناعة الرأسمالية بدورة معينة ٠

وقبيل الأزمة يصل الانتاج الى أعلى مستوى ممكن وفى هذه الحالة تكون الزيادة فى الانتاج موجودة ولكنها لم تتضح بعد ٠ وأول علامات

الأزمة القادمة عادة ما يكون الافلاس المالى ، اذ تحدث عملية انهيار مالى للمؤسسات الضخمة ويستولى الذعر على رجال البورصات والبنوك والمرابين ويبدأ سعى محموم لجمع المال فيطالب الدائنون بديونهم ويندفع المودعون الى البنوك لسحب ودائعهم وتتحطم مؤسسات صغيرة لا حصر لها.

وتستمر الأزمة فتتكدس كميات ضخمة من السلع فى المخازن وتغلق مؤسسات كثيرة أبوابها ويطرد منها العمال وتزداد البطالة . وتنخفض أسعار الجملة وأحيانا أسعار التجزئة أيضا ولكن الطلب لا يزداد . والمؤسسات التى تنجو من الانهيار تضطر الى تخفيض انتاجها أو وقفه مؤقتا .

وتحل فترة الجمود (الكساد) وتظل الصناعة تخطو فى محلها .

ان مثل هذا الوضع يدفع الرأسماليين الى زيادة استغلال العمال وخفض الأجور وزيادة حدة العمل . وفى نفس الوقت يحاول الرأسماليون بواسطة ادخال مختلف أنواع التعديلات والتحسينات أن يجعلوا الانتاج أقل تكلفة وأكثر ربحا حتى فى ظروف قلة وانخفاض الطلب . وتجهز المؤسسات بآلات جديدة وتظهر موجة كبيرة من تجديد رأس المال الأساسى .

ويرتفع الطلب على وسائل الانتاج فيحدث تحول من الكساد الى الانتعاش . لقد اختفت مؤسسات كثيرة كانت أضعف من غيرها ، أما المؤسسات التى نجت فانها تستأنف الانتاج وتتوسع فيه ، ويحاول كل مستثمر أن يعوض الخسائر التى منى بها ابان الأزمة . وعلى هذا فان الانتاج يصل الى مستواه السابق .

ثم يفوق الحدود السابقة وتحل فترة الصعود فيزداد الانتاج دون حساب لقوة الشراء والدفع لدى المستهلكين. ولكن بسبب التناقض القائم بين الطابع الاجتماعى لعملية الانتاج وشكل الملكية الفردية للعائد فان الطلب على السلع محدود ، ولذلك فبعد فترة معينة يصطدم الانتاج الذى اتسع بالحدود الضيقة لتصريف السلع . وهكذا تنشأ أزمة جديدة وتعود الدورة كلها تتكرر من جديد .

◆ الأزمات الاقتصادية فى العصر الحديث :

ان الأزمات الاقتصادية ، كما سبق أن ذكرنا ، تلازم الرأسمالية طوال حياتها • وفى عصرنا هـذا ، عندما انقسم العالم الى نظامين اقتصاديين ـ اشتراكى ورأسمالى ـ فان النظام الرأسمالى قد فقد ثباته السابق وأصبحت حركة اعادة الانتاج فيه تتم عبر التناقضات والمصاعب المتزايدة •

وبعد الحرب العالمية الأولى وانتصار الثورة الاشتراكية فى روسيا أدت تناقضات النظام الرأسمالى الى تعميق وزيادة انتشار الأزمات الاقتصادية ، ففى عام ١٩٢٠ ـ ١٩٢١ اندلعت أزمة اقتصادية عمت معظم بلدان العالم الرأسمالى • وفى عام ١٩٢٤ ثم فى عام ١٩٢٧ عادت صناعة الولايات المتحدة الامريكية تعانى من صعوبة تصريف منتجاتها • وفى المانيا حدثت هزة شديدة فى سنة ١٩٢٦ • أما فى انجلترا ففى خلال الفترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية كانت الصناعة تعانى من كساد طويل •

وفى عام ١٩٢٩ استعرت أعمق وأشد أزمة عانتها الرأسمالية • لقد عمت الأزمة جميع الدول الرأسمالية واستمرت أربعة أعوام وتركت أثرا عميقا فى أذهان الشعوب فى العالم الرأسمالى • وحتى هذه اللحظة فان ذكرى « الكساد الكبير » ـ كما سمت الصحافة البرجوازية والعلم البرجوازى أزمة ١٩٢٩ ـ ١٩٣٣ ـ تثير القلق والفزع فى قلوب ملايين البشر •

لقد أدت الأزمة الى هبوط الانتاج فى جميع الدول الرأسمالية بنسبة ٤٤ ٪ وفى بعض البلدان انخفض الى النصف •

ومن حيث مستوى الانتاج فقد أرجعت الأزمة البلدان الرأسمالية ٢٥ الى ٤٠ عاما الى الوراء ، ووصل عدد العاطلين فى أهم البلدان الرأسمالية الى ٣٠ الى ٤٠ مليون عاطل ، وانخفضت أجور العمال بشدة وأفلس عدد كبير من الفلاحين وأصبحت ملايين الأسر تعانى من الفقر والجوع •

وفى ظروف الحاجة الشديدة هذه عمد الرأسماليون ـ وقد عجزوا عن تصريف سلعهم ـ الى اتلاف وتدمير هذه السلع ، وبالاضافة الى ذلك تهدم الجهاز الانتاجى نفسه ، فقد تهدمت أفران الصهر وهجرت المناجم واجتثت الأشجار المثمرة وأحرقت المحاصيل فى الحقول ••• الخ •

ونشبت حرب اقتصادية شعواء فى السوق العالمى . وهبط حجم التجارة العالمية الى ثلث ما كان عليه من قبل .

وتم الخروج من الازمة بواسطة تشديد استغلال الطبقة العاملة واستمرار انزال الخراب بالفلاحين . وقد ساعد هذا بدوره على الاسراع بنشوب أزمة جديدة بدأت فى النصف الثانى من عام ١٩٣٣ . وقد ازداد عدد العاطلين فى عام ١٩٣٨ الى ١٨ مليون بعد أن كان قد انخفض فى ١٩٣٣ من ٣٠ مليون الى ١٤ مليون عاطل .

لقد صاحب ثلاثينات هذا القرن فى البلدان الرأسمالية بطالة لملايين العاملين وانخفاض مستوى معيشة الطبقة العاملة والمثقفين وافلاس الفلاحين .

وبعد الحرب العالمية الثانية قلت مناطق نفوذ الرأسمالية فى العالم نتيجة لانتصار الاشتراكية فى عدد من بلدان أوربا وآسيا وتقوض أركان النظام الاستعمارى . وازدادت المصاعب التى تلاقيها اعادة الانتاج الرأسمالى . وفى نفس الوقت فان انتصارات الاشتراكية قد أكدت خطورة الأزمات الاقتصادية والبطالة على سيطرة البرجوازية . وبالفعل فان الطبقات الحاكمة يحق لها أن تخشى من أن أزمة تشبه أزمة الثلاثينات يمكن أن تؤدى الى انهيار الرأسمالية تماما نتيجة لسخط الطبقة العاملة وجميع الكادحين . وفى هذه الظروف وخشية أن تضيع سيطرة طبقة الرأسمالية بأسرها تلجأ الحكومات البرجوازية الى تطبيق سياسة تهدف الى تجنب حدوث مصاعب حادة أو عميقة لعملية اعادة الانتاج . ولهذا الغرض يجرى على نطاق واسع تحويل الاقتصاد نحو الوجهة العسكرية ، وكذلك تقدم الحكومات البرجوازية مختلف ألوان المعونة للاحتكارات التى تستحوذ على موارد اقتصادية ضخمة .

وينشر محامو البرجوازية الاختلافات التى تزعم أن سباق التسلح يؤمن للعمال عملا ويخلص الرأسمالية من الأزمات ، ولكن الواقع يدحض بشدة هذا الزعم فان سباق التسلح فى العالم الرأسمالى تتزعمه الولايات المتحدة الامريكية ومع ذلك فهذا البلد بالذات أصبح معقل الأزمات والهزات الاقتصادية والبطالة الجماعية وعدم تشغيل المؤسسات بكل طاقاتها . لقد كثرت الأزمات الاقتصادية الناجمة عن زيادة الانتاج فى الولايات المتحدة ، ففى فترة مابعد الحرب عانى الاقتصاد الامريكى أربع أزمات : فى عام ١٩٤٨ ـ ١٩٤٩ ، ١٩٥٣ ـ ١٩٥٤ ، ١٩٥٧ ـ ١٩٥٨ ، ١٩٦٠ ـ ١٩٦١ .

لقد انسحبت آثار الهزات والأزمات الاقتصادية فى الولايات المتحدة على البلدان الرأسمالية الاخرى • وقـــد أثرت أزمة ١٩٥٨ بالذات أثرا كبيرا على اقتصاد أوربا الغربية • فقد حدث تخفيض للانتاج فى عــدد من البلدان الأوربية الغربية وازداد عدد العاطلين • ان مصاعب اعــادة الانتاج فى جميع البلدان الرأسمالية تزداد حدتها من وقت لآخر مما يؤدى الى انخفاض شديد فى معدلات الانتاج الصناعى بل وأحيانا الى انخفاض حجمه • ويعانى عدد من مجالات الصــناعة وبعض المناطق الاقتصــادية كسادا طويلا ، أما المجالات الأخرى فتخفض انتاجها بشدة وتلقى بعمالها الى الشوارع وتؤدى الحرب الشديدة فى السوق العالمى الرأسمالى الى تعدد أزمات ميزان المدفوعات مما يؤدى الى انخفاض الانتاج • وفى كثير من هذه البلدان يزداد العجز فى ميزانية الدولة وتتراكم ديونها •

٣ ـ الأزمات ووضع الكادحين

◆ أثر الأزمات على الطبقة العاملة :

تكشف الأزمات عن التناقضات العميقة للرأسمالية • وفى ابان الأزمات تذهب عبثا ثمرات العمل البشرى لملايين الناس بينما تعانى هذه الملايين من عدم امكانها اشباع حاجاتها الملحة • وتجرى عملية سلب لقوى الانتاج وتتعطل الآلات وتصــدأ المعدات وتتلف أبنية المصانع • ولكن الضربة الكبرى تصيب أهم قوة انتاجية فى المجتمع الا وهى القوة العاملة فيلقى بالمئات والآلاف بل والملايين من العمال الى عرض الطريق •

وتتفشى البطــالة الطويلة بين ملايين الناس ويحــوم حولهم شبح الهلاك ، وتهدر الخبرة والمهارة التى حصلوا عليها بعد عمل شاق ، والعمال الذين بلغوا من العمر سنا معينة يضعف أملهم فى امكانية العــودة الى أعمالهم ، أما الجيل الصاعد من أبناء الطبقة العاملة فلا يصبح لديه فرصة للالتحاق بالعمل الانتاجى ، وأما الكادرات الجديدة ذات المهارة العــالية والتى تخرجت من دور العلم فلا تجد المجال الذى تستغل فيه مهارتها المكتسبة • وتتفشى البطالة أيضا بين صفوف المثقفين •

ويستغل الرأسماليون فرصة الأزمة وانتشار البطالة لكى يخفضوا الأجور ويجعلوا ظروف الانتاج سيئة • وفى وقت الأزمة يصبح من الصعب على الطبقة العاملة ونقاباتها أن تناضل ضد أعمال الرأسماليين الرامية الى خفض مستوى معيشة الكادحين • ولذا فان الأزمات لا تؤدى الى متاعب ضخمة للعاطلين فحسب ، وانما تؤدى أيضا الى ازدياد حالة الطبقة العاملة كلها سوءا •

ان الأزمات تزيد من حدة التناقضات الطبقية وذلك بدفعها صغار المنتجين الى الافلاس وزيادة تبعية العمل المأجور لرأس المال • والأزمة أيضا تضطر عددا كبيرا من العمال الذين كانوا يسالمون الرأسمالية قبلا أو لا يلقون اليها بالا الى الانخراط بحزم فى صفوف النضال ضد السيطرة البرجوازية •

◆ الأزمات وازدياد حدة تناقضات الرأسمالية :

تسبب الأزمات تدميرا ضخما للاقتصاد وتعصف بثمرات العمل الشاق لملايين الكادحين • وهى تظهر بجلاء عجز الرأسمالية عن الوقوف فى وجه تلك القوى التى أطلقتها الرأسمالية نفسها من عقالها • كما يبدو واضحا الطابع الفوضوى للانتاج الرأسمالى •

لقد كتب لينين يقول : « تظهر الأزمة أنه كان بوسع المجتمع المعاصر أن ينتج كمية من المواد الموجهة الى تحسين معيشة كل الشعب العامل أكبر بكثير لو لم تكن الارض والمصانع والآلات وغيرها واقعة فى قبضة المالكين الفرديين الذين يستنزفون الملايين من الشعب الفقير » •

ان حماة النظام البرجوازى يحاولون اخفاء الطبيعة الحقيقية لأسباب الأزمات ، ويحاولون طمس حتمية الأزمات فى ظل الرأسمالية ، فيعلنون أن الأزمات نتيجة لأسباب عارضة يمكن حسب زعمهم أن تزول مع المحافظة على النظام الرأسمالى فى نفس الوقت ، ويزعمون أيضا أن السبب الرئيسى للأزمات يكمن اما فى الاخلال العارض للتوازن بين مجالات الانتاج » واما فى « عدم الاستهلاك الكامل » ويقترحون لعلاجه وسائل مثل سباق التسلح والحرب • ولكن الحقيقة أن « عدم توازن الانتاج » و « عدم الاستهلاك الكامل » لا يعتبران فى ظل الرأسمالية

ظواهر عارضة بل شكلا حتميا للتناقض الأساسى للرأسمالية الذى لن يزول الا اذا زال هذا النظام نفسه • وفى الفترات التى تتخلل الأزمات يذيع حماة البرجوازية على نطاق واسع أن الأزمات قد انتهت الى الأبد وأن الرأسمالية خطت فى طريق التطور الخالى من الأزمات • ولكن الحياة دائما تكشف التهافت التام لمثل هذه التأكيدات « والوصفات » لعلاج الرأسمالية من الأزمات •

وهناك فريق آخر من حماة البرجوازية يحاول أن يدخل فى أذهاننا أن الأزمات حتمية فى ظل أى نظام اجتماعى • ولكن هذا الخداع ينكشف تماما اذا علمنا أن الأزمات الاقتصادية اختفت تماما فى الاتحاد السوفييتى وفى جميع البلدان الاشتراكية الأخرى وفى أوربا وآسيا • وذلك بعد القضاء على الرأسمالية فيها • ان هدف الانتاج الاشتراكى هو اشباع الحاجات المادية والحضارية للجماهير • ومن أجل هذا الهدف يطور المجتمع الاشتراكى جميع مجالات الانتاج بمعدلات سريعة • ان المؤسسات الاشتراكية القائمة على أساس الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج وتصنيع منتجاتها لاشباع الحاجات المتزايدة للاقتصاد القومى ولجميع الكادحين • وبما أن هذه الحاجات تتزايد باستمرار فان المؤسسات الاشتراكية ينبغى عليها أن تزيد باستمرار من حجم الانتاج وتطوره وتخفض ثمن المنتجات وتحسن نوعيتها ••• الخ •

ان الأزمات الاقتصادية لزيادة الانتاج هى رفيق الرأسمالية الحتمى ، وليس بوسع الرأسماليين ولا حكوماتهم أن يقضوا على الأزمات مادام السبب فى وجودها قائما • وهذا السبب هو الرأسمالية نفسها وتناقضها الأساسى بين الطابع الاجتماعى للانتاج والملكية الخاصة لعائد الانتاج •

دليل للمناقشة

١ ـ ماهى اعادة الانتاج البسيطة والموسعة ؟

٢ ـ ماهى تناقضات الانتاج الرأسمالى ؟

٣ ـ لماذا تعتبر الأزمات الاقتصادية حتمية فى ظل الرأسمالية ؟

٤ ـ كيف تؤثر الأزمات على وضع الكادحين ؟

الباب السادس

الملامح الأساسية للامبريالية

١ ـ الانتقال الى الامبريالية

◆ لينين واضع النظرية العلمية للامبريالية :

كانت الرأسمالية حتى وقت معين تسير فى طريق الصعود ، ولقد أقامت البرجوازية على أشلاء الأجيال العديدة من الكادحين قوى انتاج جبارة • والى الثلث الأخير من القرن الماضى وصلت الرأسمالية الى كامل ازدهارها • وبعد ذلك حدث فى تطور المجتمع البرجوازى انعطاف نحو التدهور • والرأسمالية القديمة التى كانت تسيطر فى ظلها المنافسة الحرة أخلت الطريق للرأسمالية الاحتكارية أى الامبريالية • ان الامبريالية هى أعلى وآخر مراحل الرأسمالية • ولقد اكتملت بصورة واضحة فى نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين •

لقد أعطى لينين تحليلا ماركسيا للرأسمالية الاحتكارية وكشف عن الجوهر الاقتصادى والسياسى للامبريالية وسلح الطبقة العاملة بالمعرفة الدقيقة لطريق انتصار الاشتراكية •

وأوضح لينين أن الامبريالية هى مرحلة فى الرأسمالية ، أعلى وآخر مرحلة فيها • ان المرحلة الاحتكارية فى الرأسمالية تتميز عن سابقتها المرحلة قبل الاحتكارية تتميز بعدة مميزات جوهرية • والمميزات الاقتصادية للامبريالية هى كما أشار لينين :

١ ـ تركيز الانتاج ورأس المال ، هذا التركيز الذى بلغ درجة عالية من التطور بحيث خلق احتكارات تلعب الدور الحاسم فى الحياة الاقتصادية •

٢ ـ اندماج رأس المال الاحتكارى المصرفى مع رأس المال الاحتكارى الصناعى وتكون رأس المال المالى والطغمة المالية (الأوليجاركيه) على هذا الأساس •

٣ ـ تصدير المال بدلا من تصدير السلع يكتسب أهمية خاصة ٠

٤ ـ تتكون اتحادات احتكارية دولية للرأسماليين الذين يقسمون العالم بينهم ٠

٥ ـ انتهاء تقسيم العالم فيما بين الدول الرأسمالية الكبيرة ٠

لقد كانت الامبريالية نتيجة حتمية لتطور الرأسمالية ، والانتقال من الرأسمالية قبل الاحتكارية الى الامبريالية شىء أملته حركة تطور الرأسمالية وقواها وعلاقاتها الانتاجية وتناقضاتها المستعصية ٠

◆ تمركز الانتاج ورأس المال :

لقد أدى تطور التكنيك الى تفوق الانتاج الكبير على الصغير ، وأدت المنافسة الحرة الى انتصار المؤسسات الكبيرة على الصغيرة وافلاس هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واحتواء المؤسسات الكبيرة لها ٠ وهكذا تمت عملية تمركز الانتاج وتجمعه فى المؤسسات الكبيرة التى يعمل فيها عدد يتزايد دائما من العمال الذين يعالجون كميات ضخمة من المواد الخام لينتجوا الجزء الأكبر من الانتاج الصناعى كله ٠

وفى الوقت الحاضر تصل نسبة المؤسسات الضخمة التى يعمل بها ١٠٠٠ عامل فأكثر فى أهم البلدان الرأسمالية الى ١ ـ ٢ ٪ من مجموع المؤسسات وهى نسبة ضئيلة جدا ٠ ولكن هذه المؤسسات تضم عمالا يصلون فى : **الولايات المتحدة** الى ثلث مجموع العاملين والموظفين فى الصناعات التحويلية ، وفى **انجلترا** ، ٣٤٫٥ ٪ وفى **ألمانيا الغربية** ٤١٪ ٠ ومثل هذا الوضع تجده فى البلدان الرأسمالية الأخرى ٠

وبالاضافة الى تمركز الانتاج يحدث تمركز لرأس المال أيضا ٠ أى تحدث عملية تجمع لرأس المال فى أيد قليلة ٠ والدعامة الاساسية لتمركز رأس المال هى انتشار الشركات المساهمة فهى تجمع فى أيدى نفر قليل مبالغ ضخمة من رؤوس الأموال كانت مبعثرة من قبل بين مالكين كثيرين ٠ وتستخدم رؤوس الأموال هذه فى تشغيل مؤسسات جبارة يستحوذ عليها بعض رجال المال الكبار ٠

فى نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين أصبحت

الشركات المساهمة هى النوع الأكثر انتشارا ٠ وفى وقتنا هـــذا تقوم الشركات المساهمة فى الولايات المتحدة الأمريكية بانتاج تسـعة أعشار المنتجات الصناعية ، وهكذا الحال فى البلدان الرأسمالية الأخرى ٠

ومن بين ٥٠٠ شركة مساهمة أمريكية ضخمة كان هناك فى عـام ١٩٦٤ (٥٥) شركة تملك فى التعامل أكثر من مليار دولار ٠ ومن بين ٢٠٠ شركة ضخمة فى البلدان الرأسمالية الأخرى هناك ٢١ شركة تملك مثل هذا المبلغ فى تعاملها ٠

◆ المؤسسات الصناعية العملاقة وسيطرتها المتزايدة :

أدى تمركز الانتاج ورأس المال فى أهم البلدان الرأسمالية الى نمو سريع لعدد قليل من المؤسسات الكبيرة والضخمة بحيث أن مئات الآلاف من المؤسسات الصغيرة أصبحت لا تلعب الا دورا تافها بالمقارنة معها ٠

وفى الوقت الحالى تنتج ٥٠٠ شركة أمريكية ضخمة أكثر من نصف انتاج الصناعات التحويلية فى الولايات المتحدة الأمريكية وتحصـل على أكثر من ٧٠ ٪ من الربح الذى تحصل عليه جميع الشركات ٠ أما فى انجلترا فان ١٨٠ شركة ضخمة يعمل فيها ثلث العمال الصناعيين جميعا تنتج حوالى ٤٠ ٪ من الانتاج الصناعى كله ٠

وفى جميع البلدان الرأسمالية يحدث التمركز بشكل أسرع فى فروع الصناعة الثقيلة وكذلك فى فروع الانتــاج الجديدة التى تطورت بشكل جدى فى عصر الامبريالية وهى : المناجم والتعدين والكهرباء وبناء الآلات والكيمياء ٠ وبالعكس نجد عددا من فروع الصناعة الخفيفة متأخرة من حيث درجة التمركز . ففى صناعة الملابس والتبغ والأحذية ولعب الأطفال وغيرها من فروع الصناعة مازالت الى الآن تعمل كثير من المؤسسات الصغيرة ، ومستوى التكنيك فى هذه المؤسسات ليس عاليا نسبيا ٠ وتقوم هذه المؤسسات أساسا بفضل الاستغلال الشديد للعمال ٠

وفى روسيا القيصرية تميزت الصناعة بتمركز كبير الى أقصى حد للانتاج ٠ وكان هناك عدد ضخم من العمال متجمعين فى المؤسسات الكبيرة

وقد كان ذلك أحد الظروف التي ساعدت على وجود طبقة عاملة منظمة جدا وقوية ٠

وهكذا فى عصر الامبريالية تصبح لحفنة من المؤسسات العملاقة الأهمية الحاسمة فى الاقتصاد الرأسمالى ٠

◆ ظهور وتطور الاحتكارات :

ان تمركز الانتاج ورؤوس الأموال يمهد التربة لظهور ونمو الاتحادات الاحتكارية ، ففى مرحلة معينة من مراحل تطوره يؤدى التمركز الى الاحتكار ٠

ماهو الاحتكار ؟ للاحتكار مظاهر مختلفة ، اذ يمكن للاحتكار أن يكون فى صورة اتفاق أو اتحاد أو رابطة للرأسماليين ٠ كذلك يمكن للاحتكار أن يتمثل فى مؤسسة ضخمة واحدة ٠ ولكن مهما اختلفت صور الاحتكار فهدفه واحد ألا وهو السيطرة على الانتاج والسوق واستغلال هذه السيطرة فى الحصول على أعلى الأرباح ٠

ان التحول الى الاحتكار يظل صعبا مادام الانتاج فى كل مجال موزعا بين مئات وآلاف المؤسسات المستقلة الصغيرة والمتوسطة ٠ ولكن الوضع يختلف عندما يتمركز الانتاج ورأس المال ٠ وكنتيجة للتمركز لا يبقى فى مجال ما الا بعض عشرات الشركات الضخمة وبالطبع فمن السهل عليهم أن يتفقوا فيما بينهم بعكس الأمر الذى كان يصعب تحقيقه فى وجود مئات وآلاف من الشركات الصغيرة والمتوسطة ٠

وفى الوقت نفسه فان الحجم الضخم للمؤسسات هو بالذات الذى يدفع بمالكيهم الى الاتفاق فيما بينهم ، فان المنافسة بين المؤسسات الضخمة تتسم بطابع قاس الى حد كبير ونفقات صراع المنافسة تصبح ضخمة وينبغى على كل مؤسسة كبيرة أن تنفق مبالغ كبيرة من رأس المال على المبانى والمنشآت والآلات الضخمة ٠ ومن العسير بل وتقريبا من المستحيل أن يستخدم رأس المال هذا لانتاج سلع أخرى وذلك لأن الأسعار غير مناسبة ٠ واذن فحرية انتقال رأس المال من هذا المجال الى غيره من المجالات محدودة جدا ٠

وفى بداية القرن العشرين احتلت الاحتكارات مكان السيادة فى الحياة الاقتصادية فى البلدان الرأسمالية · وتخلت الرأسمالية القديمة بما صاحبها من « منافسة حرة » ، تخلت عن مكانها للرأسمالية الاحتكارية أى الامبريالية ·

◆ سيطرة الاحتكارات هى جوهر الامبريالية :

أشار لينين الى أنه لو أردنا أن نعرف الامبريالية بتعريف مختصر جدا لكان من الواجب أن نقول أنها المرحلة الاحتكارية للرأسمالية ·

ان سيطرة الاحتكارات هى احدى الملامح الاقتصادية الفاصلة للامبريالية ، وجوهر الامبريالية يكمن فى حلول سيطرة الاحتكارات محل المنافسة الحرة ·

والاحتكارات هى التى تسيطر بلا منافس فى البلدان الرأسمالية كلها ، وتظهر سيطرتها القاهرة فى مجالات الانتاج والتجارة والقروض وليس هناك أى ركن فى الحياة الاقتصادية والسياسية فى المجتمع الرأسمالى الا وتسللت اليه أذرع الأخطبوط الاحتكارى ·

وخلال عدة عشرات من السنين نمت بصورة كبيرة سيطرة الاحتكارات ومقاييسها ووزنها النوعى فى اقتصاد البلدان الرأسمالية · وهكذا يصبح انتاج عدة أنواع من السلع الهامة وقفا على احتكار واحد فقط ، ويسيطر على انتاج السلع الأخرى احتكارات متحدة « كالاثنين العظام » و « الثلاثة العظام » و « الأربعة العظام » وهكذا ···

وفى صناعة المعادن غير الحديدية فى الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا الغربية تنتج خمس احتكارات ٦٠ ٪ من انتاج الصلب · وينتج كونسيرن « يونيتد ستاتس ستيل » وحده ربع انتاج صناعة الصلب فى الولايات المتحدة الأمريكية · أما فى انجلترا فان حوالى ثلاثة أرباع انتاج الحديد تقوم به تسع شركات ، وفى فرنسا تسيطر خمس شركات على كل انتاج المعادن غير الحديدية · وبالنسبة لصناعة الألومونيوم فى الولايات المتحدة تقوم ثلاث شركات بمعظم الانتاج ، وفى فرنسا تنتج شركة واحدة ٨٠ ٪ من انتاج الألومونيوم ·

وفى صناعة السيارات فى الولايات المتحدة تسيطر أربع احتكارات ضخمة ويقوم احتكاران منها هما الأضخم ـ « جنرال موتورز » و « فورد موتورز » ـ بصنع ٨٠ ٪ من المنتجات ، أما فى انجلترا فتسيطر فى هذا المجال ثلاث شركات ، وفى فرنسا أربع ، وفى ألمانيا الغربية خمس .

ان مائة من كبريات الشركات الرأسمالية فى العالم الرأسمالى كانت تملك حتى عام ١٩٦٤ رأسمالا يصل الى ١٨٣ مليار دولار وكان يعمل فيها ٩ر٧ مليون عامل وموظف . وأكبر الشركات هى شركات النفط والكيماويات والالكترونيات وصناعة السيارات والكونسرنات الحربية . وأضخم احتكار فى العالم الرأسمالى كله هو تروست صناعة السيارات الأمريكى « جنرال موتورز » . وكانت مبيعاته فى عام ١٩٦٤ حوالى ١٧ مليار دولار ورأسماله أكثر من ١١ مليار دولار وربحه ٧ر١ مليار دولار . وفى شركات « جنرال موتورز » يعمل أكثر من ٦٦٠ ألف شخص

◆ الأشكال الرئيسية للاحتكارات :

أبسط أشكال الاحتكار هو الاتفاق المؤقت بشأن الأسعار والذى يلزم الأطراف المتفقة على الالتزام بأسعار البيع التى حددها الاتفاق خلال فترة محددة . ولكن مثل هذه الاتفاقات المؤقتة ليست فى معظم الأحيان قوية الأسس وسريعا ماتنهار عند تغير ظروف السوق .

أما أكثر أشكال الاحتكارات انتشارا فهى تلك الاتفاقيات التى تعقد بشأن الأسعار وشروط التصريف والتى تسمى بالكارتيل أو السنديكات. والكارتيل كلمة فرنسية أما السنديكات فكلمة ذات أصل اغريقى . وهاتان الكلمتان تعنيان اتفاقا أو اتحادا .

والمشتركون فى الكارتيل يقسمون سوق التصريف فيما بينهم ويتعهدون بألا يخفضوا أسعار السلع دون المستوى المحدد . وكثيرا مايحدد الكارتيل لكل مشترك فيه معدلا معينا للتعريف : حصة ، ومن يخل بالحصة المخصصة يدفع غرامة تودع فى خزينة الكارتيل العامة . ومع ذلك تحتفظ الشركات الداخلة فى الكارتيل باستقلالها بالنسبة للانتاج والتجارة .

وبالنسبة للسنديكات فان المؤسسات المنضمة اليه تفقد استقلالها بالنسبة للتجارة ولكنها تحتفظ به بالنسبة للانتاج والنواحى القانونية ، ويصبح تصريف السلع وأحيانا شراء المواد الخام من اختصاص ادارة السنديكات ٠

أما التروست فيعتبر أعلى أشكال الاتحاد الاحتكارى ٠ فعندما تدخل الشركات فى التروست تفقد تماما استقلالها ليس بالنسبة للتجارة فحسب بل وبالنسبة للانتاج أيضا ٠ فهذه الشركات التى كانت من قبل مستقلة تندمج فى مؤسسة واحدة ٠ ويصبح تسيير جميع الأمور فى يد ادارة التروست ويتحول مالكو المؤسسات التى انضمت الى التروست الى أتباع يطعمهم التروست يتلقون أنصبتهم حسب عدد ما يمتلكونه من أسهم ٠ وكثيرا ما يغلق التروست بعض المؤسسات التى انضمت اليه ويركز الانتاج فى بعض المصانع التى يجد أنها تدر ربحا أكثر ٠

وفى بعض الأحيان تدخل التروستات والسنديكاتات فى اتحاد احتكارى أكبر يعرف بالكونسرن ٠ وتضم الكونسرنات الضخمة عشرات وأحيانا مئات المؤسسات فى شتى فروع الصناعة وكذلك شركات التجارة والبنوك وشركات النقل وغيرها ٠ وتنتقل ملكية أسهم جميع المؤسسات المنضمة الى الكونسرن الى المجموعة الرئيسية فى الكونسرن والتى تقوم بالسيطرة والرقابة على رؤوس أموال ضخمة ٠

وهكذا يعرف واقع الاقتصاد الرأسمالى شتى أشكال الاحتكارات ابتداء من الاتفاقيات القصيرة الأمد وانتهاء بالاتحادات الضخمة والتى تضم عددا كبيرا من المؤسسات المختلفة ٠

◆ الاحتكار والمنافسة :

يعتبر الاحتكار النقيض التام للمنافسة الحرة التى كانت سائدة فى المرحلة ماقبل الاحتكارية فى الرأسمالية ٠ ولكن فى الوقت نفسه لاتمنع سيطرة الاحتكار من وجود المنافسة ، بل بالعكس تصبح معركة المنافسة أكثر ضراوة وتدميرا ٠

وحتى فى البلدان الرأسمالية الأكثر تطورا تظل موجودة أشكال

الاقتصاد التى كانت سائدة ليس فقط قبل المرحلة الاحتكارية وانما قبل الرأسمالية كذلك . ويزداد الوزن النوعى لأشكال الاقتصاد هذه فى الدول النامية .

وفى القسم الرأسمالى من عالمنا يشكل الفلاحون جزءا كبيرا من السكان ، كما توجد فئات كثيرة من الحرفيين الذين يعملون فى ورش صغيرة . وبالاضافة الى الاحتكارات تظل موجودة تلك المؤسسات المستقلة التى تعتبر أنه ليس من المفيد لها أن تنضم الى الاتحادات الاحتكارية .

وهكذا فان الاحتكارات لا تحيط بالانتاج الاجتماعى كله . ولقد سمى لينين الامبريالية بأنها نوع من البناء الفوقى للرأسمالية القديمة ، كما أشار الى أن الامبريالية « الخالصة » بدون القاعدة الأساسية للرأسمالية لم ولا ولن توجد فى أى زمان أو مكان .

ولكن الاحتكارات تتمتع بالسيادة ، وذلك لأنها تسيطر على جميع المواقع الاستحكامية فى الاقتصاد .

وفى هذه الظروف ينشب صراع حاد بين الاحتكارات وبين المؤسسات التى لم تصبح بعد احتكارية ، وبين الاحتكارات نفسها فى قطاع معين ، وبين احتكارات القطاعات المختلفة ، وأخيرا في داخل الاتحادات الاحتكارية نفسها . ان سطوة وجبروت الاحتكارات تجعل المنافسة أى « حرب الكل ضد الكل » فى المجتمع الرأسمالى أكثر ضراوة وتدميرا .

انها لم تعد تلك المبارزة القديمة بين عديد من المؤسسات المتفرقة والصغيرة نسبيا ، ان نفرا من الضوارى يشنون معركة حياة أو موت ويستخدمون شتى طرق القهر المباشر والرشوة والابتزاز وعمليات الغش المالى المعقدة .

لقد كانت البرجوازية دائما تتغنى « بالمنافسة الحرة » وتعتبرها شرطا لتطور المبادرة والانتاج . ولكن المنافسة فى عصر الامبريالية تعنى — كما وصفها لينين — سحقا وحشيا لم يسبق له مثيل للاستثمار والطاقة والمبادرة الجريئة للجماهير والسكان وغالبيتهم الساحقة ، كما تعنى أيضا حلول الغش المالى والطغيان محل التنافس . ان وجود الاحتكارات الى جانب المنافسة يخلق تناقضات حادة تزيد من فوضى الانتاج ، تلك الخصيصة التى لا تفارق النظام الرأسمالى .

٢ ـ رأس المال المالى والطغمة المالية

• نشأة الاحتكارات المصرفية :

لكى نفهم القوة الحقيقية للاحتكارات لابد أن نراعى دور المصارف (البنوك) المتغير ٠

ففى الشئون المصرفية ، كما فى الصناعة لابد أن تؤدى المنافسة الى التمركز ، اذ أن البنوك الكبيرة تبتلع الصغيرة وتنزل بها الخراب ٠ أما البنوك التى تنجو فهى تحافظ شكليا على استقلالها بينما فى الواقع تخضع لسلطة المنافسين الأقوياء ٠ ان مايحدث هو عملية اندماج وتشابك المصارف ٠

ويقل عدد البنوك ولكن ـ وفى الوقت نفسه ـ يزداد حجمها وعدد العمليات التى تقوم بها ٠ وفى كل بلد يبرز الى المقدمة عدد محدود من البنوك الكبيرة تضم حساباتها مبلغا ضخما من المال الباحث عن استغلال مربح ٠

ان التمركز فى الأمور المصرفية يؤدى ـ كما فى الصناعة ـ الى الاحتكار فتنتقل أهم الأعمال المصرفية الى أيدى عدد محدود من البنوك الكبيرة ٠ ان المنافسة الآن لاتجرى بين مئات البنوك المتفرقة ، بل بين الاتحادات الضخمة لرأس المال المصرفى ٠

وبين هذه الاتحادات يزداد بطبيعة الحال الاتجاه نحو عقد الاتفاقيات الاحتكارية وتوحيد البنوك ٠ ولا تتم العمليات المصرفية الضخمة ـ كتعويض القروض الحكومية وتنظيم الشركات المساهمة الضخمة ـ بواسطة بنوك معينة وانما عن طريق الاتفاقية بين عدد من البنوك المسيطرة ٠

وفى الولايات المتحدة الأمريكية ازداد الوزن النوعى لأربعة بنوك فى نيويورك من الخمس فى عام ١٩٠٠ الى ثلاثة أخماس فى عام ١٩٥٥ ٠ وفى الولايات المتحدة الأمريكية يعتبر المركز المالى هو شارع وول ستريت فى نيويورك حيث توجد البنوك الضخمة ٠ وفى انجلترا تستحوذ « الخمسة الكبار » فى بنوك انجلترا الكبرى تقريبا على أربعة أخماس جملة المبالغ المودعة فى البنوك كلها ٠ أما فى ألمانيا الغربية فتحتل المكانة الأولى فيها ثلاثة بنوك تتمركز فيها ثلاثة أخماس جملة الودائع الموجودة فى جميع البنوك فى ألمانيا ٠

◆ **البنوك والصناعة :**

يؤدى تمركز الصـناعة والبنوك ونشـوء الاحتكارات الصـناعية والمصرفية الى تغير جوهرى فى العلاقة المتبادلة بين البنوك والصـناعة ٠

فى البداية كانت البنوك بمثابة وسيط فى المدفوعات ٠ ومع تطور الرأسمالية اتسع نشاط البنوك القرضى بوصفها تجار رءوس الأموال ، فكانت البنوك تقدم قروضا قصيرة الأجل للرأسماليين عندما كان هؤلاء بحاجة الى النقود ٠

ولكن الصورة تغيرت مع التطور الجديد للانتاج الرأسمالى ونمو كمية الودائع فى البنوك ، فقد أخذت تتجمع فى البنوك مبالغ ضخمة أصبح من المستحيل الاكتفاء باستخدامها فى القروض القصيرة الأجل فقط ٠

لقد تحتم على البنوك أن تبحث عن وسيلة أخرى لاستخدام الأموال المتجمعة لديها ، فأخذت البنوك توثق من صلاتها بالصناعة وذلك باقراض الصناعيين قروضا طويلة الأجل ، فنتيجة لذلك كله كان لابد للغلاقة بين الصناعة والبنوك أن تتغير ٠

وعندما امتلكت البنوك أسهما وسندات لشركات مختلفة فانها بذلك أصبحت شريكا فى ملكية مؤسسات صناعية وتجارية ومؤسسات نقل ٠ وفى نفس الوقت فان الاحتكارات الصناعية تمتلك أسهما للبنوك التى تتعامل معها ٠

◆ **رأس المال المالى :**

وعلى ذلك الأساس يتكون «اتحاد شخصى» بين الاحتكارات الصناعية والمصرفية ، ويصبح مديرو البنوك أعضاء فى مجالس ادارات المؤسسات الصـناعية ، كذلك يصبح للاحتكارات الصـناعية ممثلوها فى ادارات البنـوك ٠ وهكذا يتولى نفس الأشخاص ادارة الاتحـادات الاحتـكارية الضخمة سواء بالنسبة للبنوك أو الصناعة أو التجارة فى مختلف فروع الاقتصاد الرأسمالى ٠

وتحدث عملية تلاحم متزايد لرأس المال الاحتكارى المصرفى والصناعى • ان رأس المال المتلاحم للاحتكارات الصناعية والمصرفية هو مايسمى برأس المال المالى •

ويعتبر تلاحم رأس المال المصرفى مع الاحتكارات الصناعية علامة مميزة للمرحلة الاحتكارية للرأسمالية ألا وهى الامبريالية • ولذلك فالامبريالية تسمى بعصر رأس المال المالى •

◆ الطغمة المالية :

يؤدى نمو الاحتكارات ورأس المال المالى الى تمركز مفتاح الحياة الاقتصادية فى كل بلد فى أيدى حفنة قليلة من أصحاب البنوك وأصحاب الاحتكارات الصناعية • هذا ويسيطر على مقدرات أى بلد رأسمالى عدد قليل من رجال الأعمال الكبار هم الطغمة المالية المسيطرة (الأوليجارخية) • و « الأوليجارخية » كلمة يونانية قديمة تعنى : « سيطرة القلة » •

ان عصبة قليلة العدد من ذروة البرجوازية الأمريكية الكبيرة لاتزيد على ١ ٪ من عدد السكان كانت تملك فى عام ١٩٤٩ ٢١ ٪ من ثروة البلاد كلها ، وأصبحت تملك فى عام ١٩٦١ حوالى ٢٨ ٪ • وفى أيدى هذه القلة أكثر من ثلاثة أرباع جميع الأسهم • وفى انجلترا يملك ١٪ من السكان ٣٥ ٪ من ثروة البلاد •

◆ ملوك رأس المال غير المتوجين :

الولايات المتحدة الأمريكية جمهورية ، ولكن هذه الجمهورية تضم من الملوك أكثر مما فى كل الممالك مجتمعة • فهناك فى الولايات المتحدة الأمريكية ملوك النفط والحديد والكيماويات والألومونيوم والسكك الحديدية والسيارات والفحم والصحف والبنوك ، كما يوجد كذلك ملوك للحم الخنزير المحفوظ واللبان •

والملوك يعتبرون أنفسهم ظلا للآلهة ، ولكن الملوك الأمريكيين هم ظلال لاله جبار ، انهم ظلال للاله الأكبر ــ رأس المال . وفى أيديهم تتركز سلطة وثروة لم يحلم بها أى ملك من الملوك المتوجين لا فى العصور القديمة ولا الآن .

وتتألف عائلة روكفلر من خمسة اخوة وأعمام وهى تعتبر من أغنى العائلات فى أمريكا وفى العالم الرأسمالى كله . ان آل روكفلر هم ملوك النفط . وفى بداية ستينات هذا القرن كانوا يمتلكون ثلث الاحتياطى المعروف وربع النفط المستخرج ووسائل نقله وتكريره فى العالم الرأسمالى كله . وهم يمتلكون حقول النفط فى الولايات المتحدة وفنزويلا وايران وبلاد المشرق العربى . ولهم مكان السيطرة فى المؤسسات التعدينية والبنوك وشركات السكك الحديدية وشركات التأمين وفى عديد غيرها من المؤسسات . وفى السنوات الأخيرة أخذت مجموعات آل روكفلر تنشر سيطرتها على فروع جديدة من الصناعة تمتاز بتطورها السريع كالكيمياء والكهرباء وصناعة الطائرات والصواريخ والانتاج الذرى . ان سلطان آل روكفلر يشمل مؤسسات تربو قيمتها على ٦٠ مليا دولار .

ومنافس آل روكفلر الخطير هو آل مورجان . ان آل مورجان هم ملوك الصلب وسلطانهم يمتد الى البنوك وشركات التأمين والنقل والمرافق وكثير غيرها من المؤسسات .. وفى السنوات الأخيرة امتدت سيطرة آل مورجان الى صناعات كيميائية ونفطية واليكترونية . وتقع المؤسسات التى يسيطرون عليها فى عشرات من البلدان الرأسمالية من بينها انجلترا وفرنسا وألمانيا الغربية .

ان آل روكفلر ومورجان هم أقوى الجماعات المالية فى الولايات المتحدة وهم يسيطرون مع ست مجموعات أخرى على مؤسسات مصرفية وصناعية وتأمين ونقل وغيرها من المؤسسات تبلغ قيمتها ٢١٨ مليار دولار . وهذا المبلغ يشكل أكثر من ربع جميع الأموال التى تمتلكها جميع شركات التأمين فى الولايات المتحدة الأمريكية .

وظلال الرب رأس المال هؤلاء يعتبرون ملوكا ذوى سلطان غير محدود فى جميع البلدان البرجوازية الأخرى أيضا . ففى ألمانيا الغربية يتمتع أصحاب الكونسرنات الكبيرة التى رفعت هتلر الى الحكم بسيادة غير محدودة زادت بشكل كبير فى الوقت الحاضر .

وهكذا فان عدد الشركات المساهمة فى ألمانيا الغربية فى عام ١٩٦٢

انخفض ٢٫٣ مرة بالنسبة لما كان عليه قبل الحرب ، بينما ارتفعت رءوس أموالها مرتين . وفى عـام ١٩٦٢ كانت ٢٠٠ شركة تمتلك ٨٥ ٪ من رءوس أموال جميع الشركات المساهمة .

ان اقتصاد ألمانيا الغربية كله يتمركز فى أيدى فئة قليلة من عمالقة رأس المال . وفى « كونسرن كروب » الضخم يعمل أكثر من ١١٠ ألف شخص ويبلغ مايتعامل فيه من مال خمسة مليارات مارك ، وهذا الكونسرن ملك لألفريد كروب فون بولن أوند جالباخ . وكروب يمتلك ثروة تقدر بخمسة أو ستة مليارات مارك ، وهو بذلك يدخل فى عداد أغنى عشرة أشخاص فى العالم . ولكن هناك ثروات ضخمة ممركزة فى أيدى آخرين من سلوك المال الألمانيين الغربيين من ورثة تيسين وهانييل وفليك وأولاده وريجلينج وغيرهم .

♦ اليوم بنكير وغدا وزير :

ان الطغمة المالية تتداخل بصورة وثيقة بأجهزة الدولة البرجوازية .

وكثيرا مانجد أصحاب البنـوك الكبار ورجال الصـناعة المشاهير يشـغلون مراكز بارزة فى الدولة . وحتى اذا لم يشـترك عمالقة المال مباشرة فى الحكم فانهم يؤثرون تأثيرا كبيرا على تشكيل القمة الحاكمة وعلى توجيه نشاطها .

انهم فى الحقيقة يقومون بعزل وتعيين الحكومات، كما أنهم يستخدمون سلطة الدولة لتأمين أرباحهم الاحتكارية المرتفعة ، وللابقاء على سيطرتهم .
أما رجال الدولة الكبار الذين يحالون الى المعاش فانهم يحصلون على مراكز كبيرة بمرتبات عالية فى البنوك والكونسرنات .

وهكذا ينشأ ذلك الوضع الذى يجعل الناس تقول : اليوم بنكير وغدا وزير ! واليوم وزير وغدا بنكير !

ان حفنة قليلة من رجال الأعمال الذين يتعاملون بالمليارات يعتبرون دعاة السياسة العدوانية والأعمال التوسعية وسباق التسلح والاعـداد لحروب جديدة . والطغمة المالية تحكم قبضتها على الصحافة البرجوازية والعلوم والفنون . وهى تشترى كبار الموظفين ورجال البرلمان وتزيف « الرأى العام » لصالحها وتسيطر على أجهزة تضليل الجماهير .

٣ ـ الصراع من أجل السيطرة على العالم

◆ تصدير رأس المال وأسبابه :

بالنسبة للرأسمالية ماقبل الاحتكارية وسيادة المنافسة الحرة فيها كان الشيء النموذجي هو تصدير السلع • ولكن في ظل الامبريالية وسيطرة الاحتكار فيها يزداد بصورة كبيرة تصدير السلع ، غير أن الشيء النموذجي يصبح تصدير رأس المال •

وفي ظل سيادة الاحتكار في البلدان الرأسمالية المتقدمة يبلغ تراكم رأس المال حدودا جبارة • فقبل الحرب الأولى ١٩١٤ ـ ١٩١٨ وفي أربعة من أكبر البلدان الرأسمالية وهي الولايات المتحدة الأمريكية وانجلترا وفرنسا وألمانيا كان يتمركز أكثر من ثلاثة أرباع الانتاج الصناعي العالمي وحوالي أربعة أخماس الاوراق المالية في العالم كله • وهكذا ظهر احتكار من نوع جديد ، احتكار لعدة بلدان قليلة غنية برأس المال فيتكون فيها « فائض في رأس المال » •

وينشأ الفائض في رأس المال بصورة أساسية لسببين :

أولا : لأن مستوى معيشة الجماهير المنخفض يضع العراقيل أمام أي تطور مقبل للانتاج •

ثانيا : لازدياد عدم التناسق في تطور مختلف فروع الاقتصاد • ولو أن الرأسمالية استطاعت أن تطور فروع الاقتصاد المختلفة وأن ترفع من مستوى معيشة الجماهير لما كان هناك أي فائض في رأس المال • ولكن الرأسمالية لا تصبح رأسمالية في هذه الحالة ـ كما يقول لينين ـ لأن عدم التناسق في التطور والمستوى المعيشي المنخفض للجماهير تعتبر شروطا ودعائم جذرية وحتمية لأسلوب الانتاج البرجوازي •

ونتيجة لذلك يصدر رأس المال « الفائض » الى الدول الأخرى وبالدرجة الأولى الى البلدان المتأخرة ، ففي هذه البلدان تكون رءوس الأموال قليلة وأسعار الأراضي منخفضة نسبيا والأجور قليلة والمواد الخام رخيصة • وهنا يحصل رأس المال على معدل ربح عال •

ويحاول حماة البرجوازية أن يصوروا تصدير رأس المال بواسطة الدول الامبريالية كعمل خير لصالح الدول الفقيرة والمتأخرة • ويزعمون أن الدول الغنية عندما توظف رأسمالها في الدول الفقيرة فانها تساعد

هذه الدول على تشييد الصناعة ومد السكك الحديدية والسير الى الأمام فى طريق التقدم ٠

ولكن تصدير رأس المال فى حقيقة الأمر يعتبر وسيلة تتبعها دول ما للسيطرة على دول أخرى ، وهو يعتبر أساسا لنظام القهر الاستعمارى ٠ فالبلدان التى تستورد رأس المال تقع فى قبضة التبعية للدول الامبريالية ٠ وبواسطة تصدير رأس المال تحكم الطغمة المالية فى عدة بلدان رأسمالية متقدمة قبضتها اقتصاديا على الدول المتأخرة ٠

ان البلدان المضطرة الى الالتجاء الى استيراد رأس المال تملى عليها صفقات مجحفة ومقيدة لها ، ويملى عليها الاحتكاريون الذين يصدرون اليها رءوس أموالهم شروطهم ، فيحصلون على امتيازات مربحة ويستولون على الثروات الطبيعية ويفرضون سيطرتهم على أسواقها ٠

ان تصدير رأس المال يستخدم كوسيلة للتوسع فى تصدير السلع ٠ وكالعادة فان شرط الاقتراض من الدول المقرضة لرأس المال يكون شراء سلع هذه الدولة ويقبل الامبرياليون بشكل خاص على اقراض مدينيهم قروضا لشراء الأسلحة ٠

ورأس المال لا تصدره دولة واحدة ، بل كل الدول الامبريالية ٠ ومن أهم نتائج تصدير رأس المال هو ازدياد المنافسة بين الامبرياليين وازدياد حدة التناقضات واشتعال الصراع بينهم من أجل مناطق النفوذ ٠

ويؤدى تصدير رأس المال الى أن تشغل بعض الدول الرأسمالية الغنية جدا وضع المرابين بالنسبة لبقية الدول ٠ ان الدول المرابية تحصل من الخارج على فيض مستمر من فائض القيمة ٠ ويعتبر الدخل الناتج من تصدير رأس المال مصدرا من أهم مصادر اثراء الاحتكارات فى الدول الرأسمالية الكبرى ٠

◆ خصائص تصدير رأس المال فى العصر الحديث :

فى الوقت الحالى ، الذى تحاول فيه شعوب البلدان النامية التى تحررت من الظلم الاستعمارى أن تصفى بقاياه الثقيلة ، تستغل الاحتكارات الأجنبية استثماراتها فى هذه الدول بهدف المحافظة على السيطرة على اقتصادها ٠

ان الدول الامبريالية تحت ستار « المعونة الاقتصادية » تسيطر على أهم فروع الاقتصاد الوطنى فى الدول النامية ٠ ويستخدم تصدير رأس المال فى محاولة اعادة وضع القيود الاستعمارية الاستعبادية فى أيدى الشعوب المتحررة وتحويل استقلالها السياسى الى ستار يخفى خلفه سيطرة الاحتكارات الأجنبية ٠ ان رأس المال الأجنبى فى الدول الفتية المستقلة يقدم كل تأييد للقوى الرجعية ويدبر المؤامرات والأعمال التخريبية بهدف اعادة الاضطهاد الاستعمارى فى صور جديدة ٠

وفى الوقت نفسه فان تصدير رأس المال من الدول الرأسمالية المتقدمة الى الدول الأخرى قد ازداد بشكل كبير فى الظروف الراهنة ٠ وازداد بشكل خاص تصدير رءوس الأموال الاحتكارية من الولايات المتحدة الأمريكية الى كندا وبلدان غرب أوربا ٠ وتفتتح الاحتكارات الأمريكية فروعا لها فى انجلترا وألمانيا الغربية وفرنسا وغيرها من دول غرب أوربا ٠ ان احتكارات الولايات المتحدة الأمريكية تستغل مستوى الأجور المنخفض فى بلدان غرب أوربا عنه فى أمريكا لكى تغزو الأسواق وتطرد منافسيها منها ٠ وفى الوقت نفسه فان رأس المال فى عدة دول من غرب أوربا يتجه الى ماوراء المحيط فيستقر فى تلك المناطق التى يكون لشركات دول غرب أوربا امتيازات معينة فيها ٠ ان تصدير رأس المال من دول رأسمالية متطورة الى دول أخرى يؤدى بالضرورة الى ازدياد مستمر فى حدة صراع المنافسة بين احتكارات الدول المختلفة وازدياد التناقضات الامبريالية ٠

♦ الاحتكارات العالمية :

يرتبط نشاط الاحتكارات العالمية ارتباطا وثيقا بتصدير رأس المال ٠ فبعد أن تحصل الاحتكارات على السيطرة على الحياة الاقتصادية فى أهم البلدان تتوصل قبل كل شىء الى السيادة التامة على السوق الداخلى ، ولكنها لا تكتفى بذلك فان حجم انتاج الاحتكارات الجبارة يفوق عادة امكانيات السوق الداخلى ٠ وتمركز الاحتكارات الضخمة فى يدها الجزء الأعظم من الانتاج العالمى كله لنوع معين من السلع ٠ وتصبح المعركة بين هذه الاحتكارات حادة ومدمرة بنوع خاص ٠ وبتطور الاحتكارات الضخمة

ينشأ اتجاه الى تقسيم السوق العالمى · وتتكون الاحتكارات العالمية ، وهى اتفاقيات بين الاحتكاريين فى عدة بلدان بشأن تقسيم السوق العالمى ·

لقد نشأت الاحتكارات العالمية فى ستينات وثمانينات القرن التاسع عشر ، وخلال العشر أعوام الأولى من القرن العشرين نمت فى البلدان الرأسمالية المتطورة منظمات احتكارية بسطت سيطرتها على السوق العالمى ·

ويحاول حماة الرأسمالية أن يصوروا الاحتكارات العالمية على أنها أداة سلام · وهم يؤكدون أن الاتفاقيات الاحتكارية العالمية ـ فى زعمهم ـ تستطيع أن تحل بطريقة سلمية التناقضات بين الدول الامبريالية · ولكن مثل هذه المزاعم كاذبة من أساسها ·

والواقع أن الاتفاقيات العالمية بين الاحتكاريين تتميز بعدم قوتها وصلابتها ، فهى تخفى فى داخلها مصدر صراع حاد · فتقسيم السوق العالمى بين الاحتكارات العالمية يتم حسب قوة كل طرف · وكل من هذه الأطراف يشن صراعا مستمرا من أجل زيادة حصته وتوسيع مجال استغلاله الاحتكارى · وتتغير قوة الاحتكارات فى بعض البلدان باستمرار مما يؤدى الى نشوب حرب حادة من أجل اعادة تقسيم الأسواق · وهذه الحرب تشنها مختلف المجموعات الاحتكارية بتأييد من حكومات دولها ·

وفى الفترة مابين الحربين العالميتين انتشرت الاحتكارات العالمية انتشارا واسعا · وفى الوقت نفسه ازدادت أهميتها فى السياسة الدولية· فقد لعبت دورا مدمرا فى الاعداد للحرب العالمية الثانية بواسطة قوى الامبريالية العالمية ·

وكانت الاحتكارات الأمريكية والانجليزية والفرنسية على علاقة وثيقة بجبابرة رأس المال الألمانيين الذين وضعوا هتلر وعصابته الفاشية فى كراسى الحكم · وكانت اتفاقيات الاحتكاريين أساسا لسياسة « مهادنة » وتشجيع المعتدين الفاشيستيين التى اتبعتها الدول الغربية والتى أدت الى نشوب الحرب العالمية الثانية ·

◆ تقسيم العالم الى مناطق نفوذ والصراع من أجل اعادة تقسيمه :

فى ظل الامبريالية لايحدث تقسيم اقتصادى للعالم بين الاحتكارات الكبرى فحسب ، بل وتقوم الدول الاستعمارية بتقسيمه أيضا الى مناطق نفـوذ ٠

ففى سبعينات القرن التاسع عشر لم تكن ممتلكات الدول الأوربية الاستعمارية تضم الا جزءا صغيرا نسبيا من الأراضى الواقعة وراء المحيط ٠ وفى سنة ١٨٧٦ كانت مستعمرات الدول الأوربية لاتشغل الا واحد على عشرة من مساحة أفريقيا ٠ وكان حوالى نصف قارة آسيا وجزر المحيط الهادىء (بولينيزيا) غير خاضعة لسيطرة الدول الرأسمالية وكانت هناك مساحات واسعة خارج مناطق نفوذ الدول الرأسمالية ٠

وفى العقدين الأخيرين من القرن التاسع عشر طرأت تغييرات حاسمة على خريطة العالم ٠ فمن وراء الدولة الاستعمارية العريقة انجلترا انطلقت جميع الدول الرأسمالية المتطورة على طريق الاحتلال الجغرافى ٠ ومن سنة ١٨٧٦ حتى سنة ١٩١٤ استولت الدول المسماة بالدول الكبرى على حوالى ٢٥ مليون كيلو متر مربع ٠ وهذه المساحة هى أكبر مرتين من مساحة أوربا كلها ٠ وتحولت أفريقيا كلها تقريبا وجزء كبير من آسيا وأمريكا اللاتينية كلها الى مستعمرات وأشباه مستعمرات لعدد قليل من الدول الامبريالية هى انجلترا وفرنسا والولايات المتحدة الامريكية وألمانيا واليابان ، ودول أقل منها هى بلجيكا وهولندا والبرتغال وأسبانيا ٠

وعند بداية الحرب العالمية الأولى كان حوالى ٦٠٠ مليون شخص ـ من بين ١٧٠٠ مليون هم كل سكان الأرض يعيشون فى المستعمرات ، وحـــوالى ٣٥٠ مليون يعيشـــون فى الدول المالكة لهـذه المســتعمرات (المتروبول) ٠ وكانت الدول المسماة بالدول الكبرى تستحوذ على نصيب الأســد من الممتلكات الاستعمارية فكان فى حوزتها قبيل الحرب العــالمية الأولى ثلاثة أرباع مساحة أراضى المستعمرات والجزء الأعظم من سكانها ٠ وظهر أن تقسيم العــالم قد اتخذ صورة نهائية ، ولم تعد هناك أراض شاغرة ٠ وهكذا نشأ وضع أصبح الاستيلاء فيه على أى قطعة أرض من المستحيل الا بانتزاعها من أيدى وحش استعمارى آخر ٠ ومن هنا برزت الى الوجود بالحاح قضية اعادة تقسيم العالم ٠

◆ الطبيعة العدوانية للاستعمار :

ان الصراع من أجل اعادة تقسيم العالم المقسم فعلا هو أحد الملامح المميزة للمرحلة الاحتكارية للرأسمالية • وفى النهاية تحول صراع الامبرياليين من أجل اعادة تقسيم العالم الى صراع من أجل السيادة على العالم • ان هذا الصراع هو الذى يؤدى الى حروب دموية مدمرة • ولقد كانت الحرب العالمية الأولى مثلا لهذه الحروب من أجل اعادة تقسيم العالم المقسم فعلا •

ان رأس المال الاحتكارى يسعى الى التوسع ، أى الى توسيع نطاق سيطرته والاستيلاء على أراض الغير وغزو الشعوب • ولابد أن يؤدى توسع الاحتكارات الى صراع حاد بين الدول الامبريالية • وينطوى هذا الصراع على خطر الصدام المسلح • وفى الوقت نفسه فان التطلبات التوسعية للاحتكارات تحمل خطرا قاتلا لشعوب البلدان الضعيفة اقتصاديا •

وبعد الحرب العالمية الأولى خلقت القوى العدوانية للاحتكارات العالمية الفاشية ، تلك الديكتاتورية الارهابية المكشوفة لأكثر دوائر رأس المال المالى رجعية وعدوانية • وانتشرت موجة من الانقلابات الفاشية فى أوربا فى ذلك الوقت الذى هددت فيه أزمة ١٩٢٩ ـ ١٩٣٣ النظام الرأسمالى الى خطر الانهيار • ولقد أيد الامبرياليون فى العالم كله وبالدرجة الأولى الامبرياليون الأمريكيون ، أيدوا الفاشية الألمانية والايطالية باعتبارها فصيلتهم الضاربة فى الحرب ضد القوى الديمقراطية والاشتراكية •

وفى ظروف الحدة الرهيبة للتناقضات الداخلية فى البلدان الرأسمالية سارت البرجوازية الامبريالية قدما فى طريق المغامرات الخارجية وجرت البشرية الى الحرب العالمية الثانية التى انتهت بتحطيم المعتدين الفاشيستيين،

وبعد تحطيم الغزاة الفاشيستيين أصبحت الولايات المتحدة الامريكية دعامة للرجعية العالمية والعدوان الامبريالى • ان الامبريالية الأمريكية بتعاونها مع شركائها الأوربيين الغربيين وبالدرجة الأولى مع الانتقاميين العسكريين فى ألمانيا الغربية ظلت طوال فترة مابعد الحرب العالمية الثانية تقوم بدور الشرطى العالمى ، وتنظم المغامرة تلو المغامرة • ان الأعمال العدوانية التى قامت بها الولايات المتحدة الأمريكية فى كوريا فى الخمسينات والحرب التى تقوم بها الآن فى فيتنام الجنوبية وأعمال الاستفزاز ضد

الشعب الكوبى ، والأعمال التخريبية ضد كثير من البلدان العربية والافريقية والأمريكية اللاتينية تخفى فى طياتها خطر حرب عالمية جديدة وتؤزم الوضع الدولى ٠

وبعد ان أقامت الامبريالية الامريكية امبراطورية استعمارية غير معلنة أصبحت الآن أكبر مستغل عالمى ٠ ويقاوم رأس المال الأمريكى الاحتكارى الحركات الديمقراطية والتقدمية فى عصرنا هذا ٠ وهو يدعم النظم المعادية للشعوب فى العالم كله ، وينظم الأحلاف العسكرية العدوانية ويواصل بعناد سياسة « الحرب الباردة » التى تعكر صفو الجو العالمى ٠ وكما جاء فى قرارات المؤتمر الثالث والعشرين للحزب الشيوعى فى الاتحاد السوفييتى فان تعمق وزيادة حدة تناقضات الرأسمالية المعاصرة تزيد من روح المغامرة الامبريالية ومن خطرها على الشعوب والسلام والتقدم الاجتماعى ٠ وتحاول الامبريالية أكثر فأكثر أن تبحث عن مخرج بواسطة الاستفزازات العسكرية ومختلف ألوان الأحلاف والتدخلات العسكرية المباشرة ٠ ولكى لانسمح بزيادة حدة التوتر العالمى فى المستقبل يجب أن نوحد بحزم جميع القوى المحبة للسلام فى عصرنا ، القادرة على توجيه الردع الحاسم للمخططات والأعمال العدوانية للامبريالية ٠

٤ ـ النظام الاستعمارى للامبريالية

• ما هو الاستعمار ؟

ليس هناك بالنسبة لشعوب أفريقيا وآسيا وأميريكا اللاتينية من كلمة أبغض من هذه الكلمة : الاستعمار ٠ وتعنى هذه الكلمة نظام الاستغلال والقهر والطغيان الذى شيدته الامبريالية فى المستعمرات والبلدان التابعة ٠

لقد أنزل الاستعمار التخلف الاقتصادى والفقر المدقع بكثير من الشعوب ذات الحضارات العريقة ٠ وخلال قرنين من الزمان كانت الهند ترزح تحت نير الاحتلال البريطانى ٠ وظلت الصين فترة طويلة فى تبعية شبه استعمارية كانت لعنة حلت بها ٠ ووقعت شعوب المشرق العربى وافريقيا وأميريكا اللاتينية وجنوب شرق آسيا فى قبضة استغلال استعمارى رهيب عوق تقدمها فترة طويلة ٠ لقد جلب الاستعمار الجوع الى أغنى البلدان ذات مصادر الثروة التى لا تنفد والسكان المحبين للعمل ٠

ان النظام الاستعمارى ـ كما وصفه لينين ـ هو نهب حوالى مليار من سكان الأرض بواسطة حفنة من الدول الكبرى • وأصبحت الدول الاستعمارية السيد المهيمن على البلدان بسكانها الذين يفوقون بكثير من حيث العدد سكان البلدان الاستعمارية ذاتها • وقبيل الحرب العالمية الثانية كانت انجلترا تضم ٤٧ مليون شخص بينما تضم مستعمراتها ٤٨٠ مليونا أى أكثر من انجلترا بعشر مرات • أما فى فرنسا فكان يعيش ٤٢ مليون مواطن بينما تضم مستعمراتها ٧٠ مليونا • وفى هولندا كان عدد السكان ٩ مليون وفى مستعمراتها حوالى ٧٠ مليونا • وفى بلجيكا ٨ مليون وفى مستعمراتها ١٤ مليونا •

وفى بعض المستعمرات البريطانية كان يعيش مواطنون من انجلترا استعبدوا السكان الأصليين بفظاعة وأبادوا منهم أعدادا كبيرة ثم تحولت هذه المستعمرات بعد ذلك الى دول رأسمالية تابعة لانجلترا والولايات المتحدة الأميركية بدرجات متفاوتة (مثل كندا واستراليا ونيوزيلاندا) •

أما الغالبية العظمى للشعوب المستعمرة فى آسيا والمحيط الهادئ وأفريقيا وأميريكا اللاتينية فقد قيدتها الامبريالية بقيود الاستغلال البشع والاضطهاد القاسى •

لقد حمل النظام الاستعمارى للامبريالية الى شعوب قارات بأكملها التخلف الاقتصادى والحضارى والبؤس اللا انسانى • وأودى الجوع الذى نشرته الضوارى الاستعمارية بأرواح الملايين • ان الاضطهاد القومى والتفرقة العنصرية والظلم والطغيان والأوبئة والارتفاع الفاحش فى نسبة الجرائم واثارة العداء وفق مبدأ « فرق تسد » ، كل هذا كان « الخيرات » التى جاء بها المستعمرون معهم •

ان النظام الاستعمارى للامبريالية مرتبط أوثق ارتباط بازدياد حدة الاضطهاد القومى والتفرقة العنصرية الى درجة لم يسبق لها مثيل • وقد أقام الامبرياليون فى المستعمرات وأشباه المستعمرات نظاما يتمتع فيه مبعوثو الدولة الاستعمارية من الموظفين والعسكريين والتجار والباحثين عن الربح السهل ومختلف ألوان المغامرين بحقوق أناس من «جنس أرقى» كل شىء مباح لهم فى علاقتهم بالسكان الأصليين • لقد أصبحت الرأسمالية فى مرحلتها الاحتكارية أكبر مضطهد للأمم •

◆ **استغلال المستعمرات هو مصدر فائض ربح الاحتكارات :**

كان استغلال المستعمرات أحد الدعامات الأساسية لاقتصاد الامبريالية فقد أصبحت المستعمرات الخطوط الخلفية الرئيسية للامبرياليه تتدفق منها عليه أرباح طائلة ٠

وتحصل الاحتكارات على جزية ضخمة من الشعوب الخاضعة فى البلدان المستعمرة والتابعة على صورة أرباح للاستثمارات ودخل من عمليات النقل والتأمين والتمويل ٠

وبلغت الجزية السنوية التى كانت انجلترا تتقاضاها من الهند قبيل الحرب العالمية الثانية ١٥٠ ـ ١٨٠ مليون جنيه استرلينى ٠

كما كانت المستعمرات سوقا مربحا وثابتا لتصريف سلع الاحتكارات ٠

وفى ظل سيطرة المنافسة الحرة كانت السلع تصرف بنوع ما من الحرية ليس فى المستعمرات فحسب بل وفى الدول الرأسمالية الأخرى أيضا ٠ أما فى ظل سيطرة الاحتكارات فان السوق الداخلى فى كل بلد صناعى يقع تحت سيطرتها المطلقة ٠

وفى الوقت نفسه فان ازدياد حجم الانتاج وضيق السوق الداخلى بسبب القوة الشرائية المنخفضة لدى الجماهير الشعبية يجعل الحاجة تزداد الى أسواق التصريف الخارجية ولكى تحمى الاحتكارات المستعمرات من أى منافسة خارجية فانها تضع حولها أسوار الحماية الجمركية ٠ وفى مثل هذه الظروف تستطيع الاحتكارات أن تبيع منتجاتها فى المستعمرات بأسعار مبالغ فيها الى حد كبير ٠

وفى عصر الامبريالية زادت الى درجة كبيرة أهمية المستعمرات بوصفها مصدرا للمادة الخام ٠ فكثير من المواد الخام الهامة مثل المعادن والنفط والكاوتشوك والقطن والكاكاو وغيرها تحصل عليها الدول المتخلفة ٠

كما تعتبر المستعمرات بوصفها أسواق تصريف ومصادر للمادة الخام ذات أهمية كبيرة للاحتكارات بالنسبة للتبادل غير المتكافىء ٠ والتبادل غير المتكافىء فى الاقتصاد الرأسمالى العالمى هو مصطلح يطلق على التجارة التى تبيع فيها احدى الدول الرأسمالية سلعها لدولة أخرى (غالبا ما

تكون مستعمرة أو شبه مستعمرة) بأسعار عالية جدا وتشترى منها سلعها بأسعار منخفضة جدا ·

لقد أصبح التبادل غير المتكافىء وسيلة لنهب المستعمرات والبلدان التابعة ، كما كان مصدرا من أهم مصادر الأرباح الباهظة التى تجنيها الاحتكارات · لقد ضمنت الاحتكارات التى تتجر مع المستعمرات (بشراء المواد الخام منها وبيع السلع الصناعية لها) أرباحا خيالية·· وهيمنت الاحتكارات هيمنة مطلقة على بلدان بأكملها وصارت تتحكم فى حياة ومقدرات عشرات الملايين من الناس ·

وأصبحت المستعمرات ميدانا مضمونا للاستثمارات وصارت سيادة الاحتكارات السياسية والاقتصادية على المستعمرات ضمانا لأرباح عالية للاستثمارات الموظفة · لقد ضمنت السيطرة الاستعمارية احتكارا تاما وكاملا لاستثمار رءوس الاموال وقوة عمل رخيصة ومواد خام رخيصة ·

واستخدمت المستعمرات مصدرا لقوة عمل رخيصة للغاية · فاستوردت الدول المستعمرة من المستعمرات والبلدان التابعة مئات الآلاف من العمال الذين استخدموا فى الاعمال الشاقة لقاء أجور بخسة ·

لقد حصلت الدول المستعمرة من مستعمراتها دخولا ضخمة فى صورةضرائب متنوعة وابتزازات مالية كما أنها تنفق منأموال المستعمرات على جيش الموظفين والملاحظين ورجال الشرطة ·

◆ الاستعمار مصدر التأخر الاقتصادى للدول المتخلفة :

لقد حولت الامبريالية البلدان المستعمرة وشبه المستعمرة الى توابع لها تمدها بالمواد الخام والمواد الزراعية · ولم تسمح الاحتكارات بتطور الصناعة فى المستعمرات الا فى تلك المجالات التى تسهل عملية تجهيز المواد الخام والمنتجات الزراعية · ومن هذه المجالات · استخراج الثروات المعدنية واعداد السلع الزراعية وتجهيزها بصورة أولية ·

ونتيجة لذلك أصبح اقتصاد المستعمرات وأشباه المستعمرات ذا طابع أحادى الجانب ويتسم بالتبعية ·

وتخصص اقتصاد كثير من البلدان التابعة فى انتاج سلعة أو سلعتين تخصص للتصدير مثل القطن والنفط والبن والكاوتشوك والسكر ٠٠ الخ ٠

ان التطور الاحادى الجانب للاقتصاد الزراعى أو ما يسمى (باقتصاد المحصول الواحد) قد دفع ببلدان كثيرة الى الوقوع فى قبضة الاحتكاريين المستوردين للمادة الخام ٠ ومعظم الدول المستعمرة والتابعة تتميز بظروف طبيعية ملائمة للانتاج الزراعى ٠ غير أن كثير من هذه البلدان تضطر الى استيراد المواد التموينية بسبب طابع المحصول الواحد الذى يتميز به اقتصادها ٠

وتستحوذ أفريقيا وحدها على ١/٥ (خمس) الاراضى الصالحة للزراعة فى العالم كله ٠ ومع ذلك فان نصيبها فى انتاج الحبوب الزراعية قليل للغاية ، فهى تنتج فقط ٧٪ من انتاج العالم فى العدس ، وأقل من ٤٪ من انتاج العالم فى الذرة ، و ٢٪ من انتاج القمح ، وأقل من ١ر٥٪ من انتاج الأرز ، و ٥ر٪ من انتاج الشوفان ٠

وسعيا وراء الأرباح الضخمة تضطر الاحتكارات الى مد السكك الحديدية وتشييد مؤسسات استخراج الخامات ومعالجتها بصورة أولية فى المستعمرات ٠ ولكن فى الوقت نفسه يعرقل الاقتصاد الامبريالى فى المستعمرات الى حد كبير نمو القوى الانتاجية فى المستعمرات ٠

لقد سلب الاستعمار الشعوب المضطهدة وحرمها من الظروف الملائمة لتطور اقتصادى مستقل ٠

ان رأس المال المستخدم فى المستعمرات يوجه نحو زيادة التبعية الاقتصادية لها ٠ وتحاول الاحتكارات المسيطرة ألا تسمح بتطور انتاج أدوات الانتاج ٠ كما امتنعت عن مد البلدان التابعة بالقروض المستخدمة فى هذه الأغراض ولم تمدها بالمعدات اللازمة ٠ ان تصنيع المستعمرات لا يتفق وخضوعها للدول الامبريالية ٠

وفى الدول المتخلفة اقتصاديا فى أمريكا اللاتينية وأفريقيا وعدد من بلدان آسيا والشرق الأوسط والأدنى تنعدم تماما أو تكاد تنعدم الصناعة الثقيلة ٠ وحتى فى تلك البلدان التى تعتبر الصناعة فيها متطورة نسبيا مثل دول أمريكا اللاتينية ، حتى فى هذه البلدان لا تتطور الا الصناعة الاستخراجية والخفيفة مثل صناعة المنسوجات والجلود والأغذية ٠

ان أفريقيا تحتوى على ثروات أسطورية فى باطن الأرض ، وهى تسمى عن حق كنز العالم الكبير • فحصتها من انتاج الماس فى العالم الرأسمالى ٩٦ ٪ ، و٧١ ٪ من انتاج الكوبلت ، ٦٠ ٪ من انتاج الذهب ، ٤٢ ٪ الفسفور ، ٢٤ ٪ من انتاج النحاس ، ٢١ ٪ من انتاج المنجنيز • ومع ذلك فان الشعوب الأفريقية تعيش فى بؤس شديد من جراء تخلفها الاقتصادى الكبير •

وفى جميع دول افريقيا مجتمعة ، وبسكانها الذين يزيدون عن ٢٠٠ مليون شخص لا يصهر من الحديد الصلب الا ٢ر١ مليون طن فى السنة ، بينما فى بلجيكا مثلا بسكانها البالغ عددهم ٧ر٨ مليون شخص يبلغ انتاج الصلب خمسة ملايين طن • وهذا القدر من الصلب يفوق بكثير مما ينتج فى البلدان المتخلفة التى يبلغ عدد سكانها حوالى مليار شخص • وفى الهند عندما كانت خاضعة للحكم الاستعمارى كان مايخص الفرد الواحد ٢ كيلو جرام من الصلب بينما كان فى بريطانيا ما يخص الفرد ٢٢٠ كيلو جرام •

وحتى صناعة النسيج فى المستعمرات وأشباه المستعمرات تظـل ضعيفة ومتأخرة • ففى الهند ابان الحكم الاستعمارى كان يوجد ٧ر٩ مليون مغزل بينما كان فى بريطانيا ٤ر٤١ مليون مغزل مع أن عدد سكانها أقل من الهند بحوالى ثمانى مـرات • وكان فى أمريكا اللاتينية ٤ر٤ مليون مغزل فقط مقابل ٢٨١ مليون فى الولايات المتحدة الأمريكية •

• الاستغلال الاستعمارى للجماهير الكادحة :

تظل البلدان المستعمرة بلادا زراعية خلال فترة الظلم الاسـتعمارى كلها • وتعتبر الزراعة المختنقة بقيود العلاقات شبه الاقطاعية مصـــدر حياة الغالبية العظمى من سكان هذه البلدان •

ان الأرض متجمعة فى قبضـــة الاقطـاعيين والمرابين • كذلك فان مساحات شاسعة من الأراضى الزراعية هى فى قبضة الاحتكارات الأجنبية•

لقد أنشأت الامبريالية فى عدد من المستعمرات والبلدان التـابعة نظـــام المزارع • والمزارع عبـارة عن مؤسسات زراعية ضخمة ملك

للمستعمرين تنتج أنواعا معينة من المنتجات الزراعية الخـــام (كالقطن والكاوتشوك والجوت والبن وخلافه) • وتقوم هذه المزارع على نظـام السخرة العبودى أو شبه العبودى لسكان البلاد المسلوبة حقوقهم •

وفى البلدان التابعة الكثيفة السكان عادة ما ينتشر الاقتصاد الفلاحى الصغير • ويلجأ مالكو الأرض الكبار الى تأجير أراضيهم بمساحات قليلة وبشروط مجحفة للغاية • ولا يستطيع الفلاحون استخدام الآلات الحديثة نظرا للقيود التى يكبلهم بها الاقطاعيون والمرابون • ويؤدى هذا الى اجهاد التربة بشدة • وهكذا فان الزراعة فى البلدان المستعمرة مكتوب عليها أن تتدهور الى الحضيض •

ان الجزء الأعظم من الانتاج الشحيح الذى ينتجه الفلاح المســخر وعائلته يذهب الى جيوب المستغلين من الاقطاعيين والمرابين والتجـــار ومحصلى الضرائب •• الخ • وهم يستولون ليس على منتوج فائض العمل فحسب وانما على جزء كبير من منتوج العمل الضرورى للفلاح • والجزء الذى يتبقى بعد ذلك للفلاح لايكفيه فى معظم الأحيان حتى لكى يســد رمقه •

وتسيطر أشكال العلاقات شبه الاقطاعية فى الصناعة أيضـــا فى البلدان التابعة والمستعمرات • والاستعمار يعنى بالنسبة للطبقة العاملة استبدادا سياسيا كاملا واستغلالا منقطع النظير •

ان رخص القوة العاملة والعمل المجانى تقريبا الذى يؤديه ســـكان المستعمرات كان السبب فى المستوى المنخفض للمؤسسات الصـناعية وانتاج المزارع • ومع وجود تكنيك متأخر تضمن الاحتكارات أرباحا ضخمة عن طريق المستوى العالى لمعدل فائض القيمة • ولا شك أن البطالة الجماعية واستخدام أشكال العمل العبودى الواضح على نطاق واسع جعل نضال العمال من أجل حقوقهم الحيوية صعبا وشاقا بدرجة بالغة •

لقد كان يوم العمل فى المستعمرات طويلا جدا اذ كان يمتد من ١٤ الى ١٦ ساعة وأكثر يوميـــا • ولم تكن هناك أية تشريعات اجتمـاعية • وكقاعدة عامة فلم تكن هناك أى اجراءات للأمن الصناعى فى المؤسسات الصناعية والنقل •

ان أجر العامل فى المستعمرات أقل بكثير من الحد الأدنى للمعيشة • والعامل من السكان الأصليين يتقاضى أجرا يقل عدة مرات عن أجر العامل من الدولة الاستعمارية نظير العمل نفسه •

◆ فى قبضة البؤس والجوع :

لقد جلب مستوى التطور الاقتصادى المنخفض ودرجة الاستغلال العالية الفقر والجوع والتشرد لشعوب المستعمرات ٠

وحسب احصائيات منظمة الأمم المتحدة فان الدخل السنوى لثلثي البشرية لا يكاد يبلغ ٤١ دولارا للفرد الواحد ٠ وهذا الدخل أقل بعشر الى خمس عشرة مرة من دخل الفرد فى الدولة الاستعمارية ٠ وهناك مئات الملايين من الناس يعيشون فى بؤس مدقع ومحرومون من الرعاية الطبية ٠ وهكذا ففى الولايات المتحدة الأميريكية هناك طبيب لكل ٨٠٠ مواطن ، وفى فرنسا طبيب لكل ٩٠٠ ، وفى المانيا الغربية طبيب لكل ٧٠٠ أما فى كثير من الدول التى كانت من قبل مستعمرة فيوجد طبيب لكل ٤٠ الى ٧٠ ألف شخص !

ان نسبة الوفيات المرتفعة بين الأطفال تعتبر نتيجة من أفظع آثار الظلم الاستعمارى ٠ واذا نظرنا الى الدول المتقدمة اقتصاديا نجد أنه من بين كل ١٠٠٠ مولود حتى سن سنة واحدة يموت ٢٠ ــ ٣٠ طفلا ، بينما فى بعض البلدان التى تحررت حديثا يصل رقم الوفيات الى ١٠٠ طفل ٠ ومتوسط الأعمار فى الدولة المتقدمة اقتصاديا يصل الى ٦٣ ــ ٧٠ سنة بينما فى بعض الدول التى كانت سابقا من المستعمرات لا يبلغ الا ٣٥ ــ ٤٣ سنة ٠

وفى المستعمرات وأشباه المستعمرات يعيش عشرات الملايين على حافة الموت جوعا بينما الملايين يموتون سنويا من الجوع فعلا ٠ وفى أفريقيا يموت ٥٧٪ من السكان الأصليين قبل بلوغ ١٥ سنة وفى البرازيل والأرجنتين وشيلى وغيرها من دول أمريكا اللاتينية لايجد ٦٠مليون شخص كفايتهم من الطعام بصفة مستديمة ٠

◆ النضال التحررى الوطنى للشعوب المضطهدة من أجل استقلالها :

منذ أمد بعيد وشعوب المستعمرات تشن نضالا ضد المعتدين الأجانب ، وكثيرا ما هبت الانتفاضات التى كان المستعمرون يقمعونها بعنف ٠

وفى عصر الامبريالية اتسعت آفاق صراع شعوب البلدان المستعمرة والتابعة الى حد كبير · وقد أشار لينين الى أن أهم خصيصة من خصائص الامبريالية هى أنها تسرع بتطوير الرأسمالية فى أكثر البلدان تخلفا ، وهى بذلك توسع وتزيد من حدة النضال ضد الامبريالية نضال الأغلبية العظمى من سكان الارض الخاضعين للطغمة المالية لعدة دول رأسمالية كبرى ·

ان الامبريالية هى العدو المشترك للبروليتاريا فى الدول الرأسمالية المتقدمة والشعوب المضطهدة فى المستعمرات ومن هنا تنتج امكانية وحتمية توحيد نضال الطبقة العاملة من أجل الاشتراكية ونضال حركة التحرر الوطنى للشعوب المستعمرة فى تيار عام للنضال ضد الامبريالية ·

وتعتمد حركة التحرر الوطنى فى المستعمرات على نفس قوانين التطور الاجتماعى التى يعتمد عليها نضال البروليتاريا وجميع الكادحين ضد نظام الاستغلال الرأسمالى · ان تعاظم حركة التحرر الوطنى للشعوب المضطهدة فى المستعمرات والدول التابعة يهز أركان الامبريالية ويعجل بانهيارها ·

ان شعوب المستعمرات التى تستغلها ببشاعة احتكارات الدول الكبرى تهب للصراع ضد الاضطهاد الأجنبى ومن آجل حريتها واستقلالها والحركة التحريرية فى المستعمرات والدول التابعة تضعف مواقع الرأسمالية فى العالم كله ·

لقد أعطى انتصار الثورة الاشتراكية فى الاتحاد السوفيتى دفعة قوية لنهضة حركة التحرر الوطنى فى المستعمرات والدول التابعة · ان ضعف الدول الاستعمارية بسبب الحربين العالميتين الأولى والثانية قد خلق ظروفا مواتية لنضال الشعوب المضطهدة فى المستعمرات · ان ظهور وتطور النظام الاشتراكى العالمى وازدياد قوة وشعبية الدول الاشتراكية فى المجال الدولى والتغير الجذرى فى ميزان القوى بين الاشتراكية والرأسمالية ، كل هذا قد أتاح امكانية الاطاحة نهائيا بالاستعمار أمام الشعوب المضطهدة والحصول على حريتها واستقلالها والسير فى طريق التطور غير الرأسمالى الذى يفتح آفاقا واسعة لانجاز تقدم اقتصادى واجتماعى سريع ·

ان علم الاقتصاد السياسى يرشدنا الى أن شعوب البلدان المتأخرة اقتصاديا تستطيع أن تطرح عن نفسها أغلال البؤس والتخلف والعبودية

فقط عن طريق النضال الحاسم والصلب ضد جميع أشكال الاستعمار وبقاياه ، النضال من أجل الاستقلال الوطنى والتغييرات الاجتماعية والاقتصادية الجذرية ٠

ان القوانين الموضوعية للتطور الاجتماعى تحدد الحتمية التاريخية للانهيار التام للنظام الاستعمارى الذى صار وصمة فى جبين البشرية ٠ وسوف تخفق محاولات المستعمرين لمد أجل سيطرتهم بواسطة طرق جديدة للقهر والخداع ٠

دليل للمناقشة

١ ـ ماهى المميزات الاقتصادية الأساسية للرأسمالية ؟

٢ ـ ماهو دور الطغمة المالية فى الرأسمالية المعاصرة ؟

٣ ـ ماهو سبب الصراع الامبريالى من أجل السيطرة على العالم ؟

٤ ـ ما أهمية نضال شعوب المستعمرات والدول التابعة من أجل استقلالها السياسى والاقتصادى ؟

الباب السابع

المكانة التاريخية للامبريالية
الأزمة العامة للرأسمالية

١ ـ الامبريالية مرحلة خاصة فى الرأسمالية

تعتبر الامبريالية مرحلة خاصة فى الرأسمالية وهذه الخصوصية ذات ثلاث صور : فالامبريالية **أولا :** هى رأسمالية احتكارية ، **وثانيا :** هى رأسمالية طفيلية أو متعفنة ، **وثالثا :** هى رأسمالية محتضرة • ان الامبريالية هى عشية الثورة الاشتراكية • تلك هى مكانة الامبريالية بالنسبة للرأسمالية بشكل عام •

◆ الرأسمالية الاحتكارية :

ان سيادة الاحتكارات تعنى ازدياد الطابع الاجتماعى للانتاج بدرجه كبيرة ، ففى المؤسسات التى تمتلكها الاحتكارات يعمل عشرات الآلاف من العمال • والاحتكارات تربط كثيرا من المؤسسات وتجعلها كلا واحدا وتأخذ فى الحسبان أسواق التصريف ومصادر المادة الخام والاختراعات والتحسينات • والبنوك الضخمة تتحكم فى جميع الموارد المالية تقريبا التى توجد فى المجتمع •

ان الدرجة العالية من جماعية الانتاج تظهر أنه توجد جميع المقومات المادية لتحويل المجتمع اشتراكيا • ولكن التقدم الكبير فى جماعية الانتاج تستغله الاحتكارات فى أغراضها النفعية الضيقة • أما الجماهير الشعبية فلا تستفيد بشىء من التقدم الكبير فى قوى الانتاج • بل والأدهى من ذلك أن استغلال الاحتكارات لها يزداد الى درجة عالية •

وهكذا فان الامبريالية بوصفها رأسمالية احتكارية تعنى مرحلة جديدة فى تطور التناقض الرئيسى للرأسمالية الا وهو التناقض بين الطابع

الاجتماعى لعملية الانتاج وشكل الملكية الرأسمالية الفردية • وبالاضافة الى جماعية الانتاج تزداد بين الاحتكارات حدة صراع المنافسة • ومحاولات ابعاد المنافسة وتوحيد الانتاج على نطاق البلد الواحد محكوم عليها بالفشل عموما ما دامت وسائل الانتاج باقية فى أيدى الرأسماليين •

◆ طفيلية الرأسمالية وتعفنها :

ان الامبريالية تعتبر رأسمالية طفيلية أو متعفنة • وهى مثلها مثل ثمرة نضجت تماما ثم تركت ولم تجمع فى حينها فيصيبها التعفن والتحلل •

وسيطرة الاحتكارات حتما تؤدى الى خلق اتجاه نحو الجمود والتعفن • فالاحتكارات تملك سلطة فرض الأسعار فى السوق وابقائها على مستواها المرتفع بطرق مصطنعة ولذلك فالاحتكارات ليست مهتمة دائما باستخدام وسائل جديدة فى التكنيك • وكثيرا ما نراها تخشى الاختراعات والتجديدات التى يمكن أن تقضى على وضعها الاحتكارى أو تخفض من قيمة رءوس الأموال الضخمة المستثمرة فى الانتاج •

غير أن الاتجاه نحو تعويق التقدم التكنيكى الذى نجده لدى الاحتكارات يتعارض مع اتجاه آخر هو استخدام التحسينات التكنيكية • ففى ظروف الثورة التكنيكية والعلمية المعاصرة تسعى الاحتكارات الى استخدام التطورات التكنيكية كسلاح جبار فى صراع المنافسة •

وهذا الوضع يزيد من حدة تناقضات الرأسمالية • ان تعفن الرأسمالية يسبب الآلام الكثيرة للكادحين فى المدينة والقرية •والرأسمالية تتعامل بطريقة وحشية مع أهم قوى الانتاج ألا وهى قوة العمل البشرية ، فيزداد استغلال البروليتاريا ويتفاقم وضع العاملين المتردى •

ويرتبط تعفن الرأسمالية ارتباطا وثيقا بازدياد طفيليتها • فقد ازداد بصورة فائقة عدد فئة المستثمرين أى أولئك الذين يعيشون فى بذخ تام بفضل دخلهم من الأوراق المالية • انهم حملة الأسهم وسندات القروض الحكومية •• الخ • والذين يعيشون على « قص » الكوبونات • ان الغالبية العظمى من البرجوازية فقدت كل تدخل فى عملية الانتاج ، وادارة

المؤسسات أصبحت فى أيدى الموظفين الفنيين الذين يتقاضون أجورا عن ذلك ٠

وليس كثير من الناس الذين لا حرفة لهم الا البذخ فى وضع المستثمرين وحدهم ، بل توجد دول بأسرها من هذا الوضع ٠ وتصبح هذه الدول دولا مستثمرة فهى اذ توظف فى الدول الخارجية جزءا كبيرا من ثرواتها تصبح مراكز للاستغلال المالى للعالم الرأسمالى ٠ فتصدير الرأسمال يضمن لهذه الدول سيلا متدفقا من الدخل من الدول الاجنبية ٠

ويزداد الاستهلاك غير المنتج للعمل الوطنى وما يترتب عليه من نتائج ٠ وتزداد مجالات العمل وعدد الناس الذين يعملون بالخدمة الشخصية للطبقات المالكة ٠ وتتحول بلدان كاملة مثل سويسرا أو مناطق واسعة (فى جنوب فرنسا وايطاليا والنمسا وجزء من انجلترا) الى أماكن تنفق فيها البرجوازية دخولها الآتية من غير طريق العمل ٠

ان جزءا كبيرا متزايدا على الدوام من الدخل القومى فى الدول الرأسمالية تبتلعه العسكرية المتعاظمة ، فسباق التسلح يعم كل الدول الامبريالية كما تنفق أموال ضخمة على اعداد الحروب العدوانية ٠

◆ رأسمالية الدولة الاحتكارية :

ان ازدياد حدة التناقض الأساسى للرأسمالية يستدعى تدخلا مباشرا من قبل الدول البرجوازية فى الحياة الاقتصادية فى صالح الطغمة المالية ٠ وتحدث عملية تحول من الرأسمالية الاحتكارية الى رأسمالية الدولة الاحتكارية ٠

وقد أشار لينين فى زمن الحرب العالمية الأولى الى أن الحرب والدمار قد دفعا جميع الدول الى التحول من الرأسمالية الاحتكارية الى رأسمالية الدولة الاحتكارية ٠ وقد استمر نمو رأسمالية الدولة الاحتكارية بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى أى فى الفترة ما بين الحربين العالميتين وكذلك فى فترة الحرب العالمية الثانية وبعدها أيضا ٠

وفى فترة القلاقل كالحروب والأزمات تساعد سلطة الدولة الاحتكارات على التغلب على الصعاب التى تعجز عن مواجهتها ٠ ففى زمن الحرب تقوم

الدولة بانشاء المؤسسات التى تمتنع الاحتكارات عن تشـــييدها لعدم فائدتها بالنسبة لها • وغالبا ما تسلم الدولة بعد ذلك هذه المؤسسات للاحتكاريين مقابل ثمن بخس •

وعند حدوث الازمات تقوم الدولة بانقاذ الاحتـكارات من الافلاس فتتلقى الاحتكارات القروض والمساعدة المالية المباشرة من خزينة الدولة •

وتتولى الدولة البرجوازية بعض المؤســـسات أو قطاعات بأكملها لصالح رأس المال الاحتكارى •

وفى كثير من الحالات تشترى الدولة من الاحتكارات بثمن مرتفع المؤسسات العتيقة والتى لم تعد تدر ربحا ثم تنفق عليها مبالغ طائلة لكى تعيد تجهيزها بالمعدات • وهكـــذا تبرز الى جانب الاحتكاريين الأفراد احتكارات الدولة •

وتحدث عملية توحيد تام بين الاحتكارات الفردية واحتكارات الدولة لتصبح كلا موحدا • وفى نفس الوقت فان نشاط احتكارات الدولة تكرس لخدمة الاحتكارات الفردية ومصالحها ، فتمد احتكارات الدولة الاحتكارات الفردية بالطاقة الكهربائية والحرارية والمعادن بثمن زهيد • وتنقل السكك الحديدية بتعريفة مخفضة سلع الاحتكارات الفردية ، وتعوضها الدولة عن خسارتها عن طريق الضرائب التى يدفعها الكادحون •

ولصـــالح الاحتكارات تقوم الدولة البرجـــوازية بمختلف أنواع الاجراءات مثل توزيع الوقود وتوفير القوة العاملة والتمويل والاقراض • وكما هى العادة فان أجهزة التنسيق فى أيدى الاحتكاريين والاشخاص التى يثقون فيهم • وتوفر الدولة للاحتكـــارات الكبرى طلبيات مجزية للغاية • وأجزى هذه الطلبيات هى الأسلحة فى زمن الحرب أو فى فترة الاعداد للحرب •

ان تحول الرأسمالية الاحتكارية الى رأســمالية الدولة الاحتكارية يزيد الى حدكبير من سطوة رأس المال المالى وسيطرته على الحياة الاقتصادية للشعوب • وتحدث عملية تشابك والتحام بين رأس المال الاحتكـــارى الحكومى وأجهزة الدولة •لقد أصبحت الدولة لجنة لادارة أعمال البرجوازية الاحتكارية • انها تحقق ديكتاتورية حفنة من الاحتكاريين الذين يستغلون سلطة الدولة وأجهزتها فى الصراع من أجل الحصول على فائض أرباح ومن أجل السيطرة على السوق واعادة تقسيم العالم •

ان رأسمالية الدولة الاحتكارية تجمع بين قوة الاحتكارات وقوة سلطة الدولة فى ميكانيزم واحد بهدف اثراء الاحتكارات وقمع الحركة العمالية وحركة التحرر الوطنى وانقاذ النظام الرأسمالى واشعال نار الحرب العدوانية ٠

◆ الطابع المعادى للشعب لرأسمالية الدولة الاحتكارية :

يؤكد دعاة الاحتكارات وحماتها أن تدخل الدولة البرجوازية فى الحياة الاقتصادية يمكن أن يحل تناقضات الرأسمالية ٠ ويحاول خدم البرجوازية المصلحون أن يصوروا رأسمالية الدولة الاحتكارية على أنها نظام اجتماعى جديد ، خال من عيوب وقروح الرأسمالية وأنه مثل الاشتراكية ٠ ويؤكد أولئك وهؤلاء كما لو أن الرأسمالية غيرت جوهرها وأصبحت رأسمالية « موجهة » و « شعبية » و « قائمة على التخطيط » ٠

ولكن هذه المزاعم ليست من الواقع فى شىء ، فان رأسمالية الدولة الاحتكارية لا تغير من طبيعة النظام البرجوازى ٠ فهدف الانتاج يظل كما كان استنزاف الأرباح عن طريق استغلال الطبقة العاملة وجماهير الكادحين العريضة ٠ وتزداد الهوة بين العمل ورأس المال وبين غالبية الأمة وحفنة الاحتكارات كما أن المنافسة وفوضى الانتاج تزداد حدة وعنفا ٠ مما يؤدى حتما الى ازدياد الفوضى العامة وعدم تنظيم الرأسمالية بشكل عام ٠

وتنفق الدول البرجوازية أموالا طائلة لانعاش الوضع فى محاولة للتغلب على خطر الأزمة الاقتصادية ٠ غير أن الأموال التى تخرج من خزائن الدولة لتستقر فى جيوب الاحتكاريين تستنزف من الشعب ٠ وهكذا تقل القوة الشرائية لدى الجماهير ٠ واتساع الصناعات الحربية لابد أن يؤدى الى انكماش الانتاج ذى الطابع المدنى ٠

والحياة نفسها تفضح الادعاءات حول الرأسمالية « الشعبية » ٠ فحماة الاحتكارات وخدمها الاصلاحيون يزعمون أن الدولة فى المجتمع البرجوازى تعتبر جهازا فوق الطبقات أو خارج الطبقات وأنها تهتم بمصالح الشعب ٠ ولكن الدولة فى واقع الأمر لا تخدم الا مصالح الطغمة المالية وهى تحقق رغبة مجموعات الاحتكاريين المسيطرة سواء بالنسبة للسياسة الداخلية أو الخارجية ٠

وهكذا فان تطور رأسمالية الدولة الاحتكارية لا تحل تناقضات وصراع المجتمع البرجوازى ، ليس هذا فحسب ، بل على العكس فانها تزيد من حدتها • وبدلا من تدعيم الرأسمالية – وهو ما تأمل فيه البرجوازية – تحدث خلخلة متزايدة لدعائمها •

◆ التمهيد المادى للاشتراكية :

ان تدخل الدولة البرجوازية فى الحياة الاقتصادية يؤمن للاحتكارات أرباحا خيالية • وفى نفس الوقت فهو يؤدى الى ازدياد جماعية الانتاج •

ان رأسمالية الدولة الاحتكارية تعتبر أعلى مرحلة فى جماعية الانتاج والتى تتحقق فى ظل الرأسمالية فى ظروف وجود الملكية الفردية لأدوات الانتاج • وقد أشار لينين فى هذا المجال الى أن رأسمالية الدولة الاحتكارية هى تمهيد مادى تام للاشتراكية وهى عتبة الاشتراكية •

ولكن اللينينية ترشدنا الى أن التمهيد وحده لا يكفى للانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية • ان وجود المقدمات المادية للاشتراكية يدل على امكانية تحقيق الثورة الاشتراكية وضرورتها الملحة • وفى هذه الظروف يكتسب وعى الجماهير وتلاحمها أهمية كبيرة فى النضال من أجل ردع الاحتكارات وازالة سيطرتها ، النضال من أجل الاشتراكية •

ان تحول بعض المؤسسات وحتى فروع كاملة من الاقتصاد الى أيدى الدولة البرجوازية – التأميم البرجوازى – لا يعتبر اجراء اشتراكيا ، لأن أدوات الانتاج فى المجتمع كله وبشكل عام مازالت فى أيدى الرأسماليين• ويظل الاستغلال فى المؤسسات الحكومية مثله مثل الاستغلال فى المؤسسات الفردية الرأسمالية • ولكن فى ظروف معينة للعمال أن يستغلوا التأميم البرجوازى فى تدعيم نضالهم ضد استبداد الاحتكارات ولذلك كثيرا ما تعارض البرجوازية التأميم بينما يؤيده العمال •

وعندما تدعو الطبقة العاملة الى تأميم الصناعة والبنوك فانها تسعى الى أن تكون ادارة المؤسسات المؤممة فى أيدى الممثلين الحقيقيين للشعب• وهكذا تسعى الطبقة العاملة الى عزل الاحتكاريين الاستغلاليين ورصد صفوف الجماهير الواسعة من الكادحين فى النضال ضد ظلم الاحتكارات •

◆ الجذور الاقتصادية للانتهازية فى الحركة العمالية :

ان أحد مظاهر تعفن الرأسمالية فى مرحلتهــا الاحتكارية هو شراء البرجوازية لذمم قمة الطبقة العاملة ·

وفى عصر المنافسة الحرة كان بوسع البرجوازية الانجليزية وحدها شراء قمة الطبقة العاملة ، اذ كانت تحتكر السوق العــالمى · وفى عصر الامبريالية سارت البرجوازية فى جميع الدول الرأسمالية المتقدمة على هذا النحو الرخيص وبفضل الارباح الفاحشة من نهب المستعمرات وبفضــل تشديد استغلال الجماهير العريضة من البروليتاريا تضع البرجوازية عدة فئات من العمال فى وضع متميز · وهؤلاء العمال هم الارستقراطية العمالية أى أكثر العمال مهارة · وهم أيضا البيروقراطية العمالية أى التشــكيل القيادى لاتحادات العمال الصفراء (العميلة) والاحزاب الاشـــتراكية اليمينية ·

انهم مجموعات قليلة العدد اشترتهم البرجوازية وهم يشـــكلون قاعدة للانتهازية فى الحركة العمالية · اذ يقومون ــ تؤيدهم البرجوازية ــ بالضغط والتأثير على الجماهير ، ولذلك فهم يشكلون خطرا حقيقيـــا على الحركة العمالية ·

ولكن سعى البرجوازية الى تدعيم الاضطهاد الامبريالى بواســـطة عملائها المأجورين فى صـــفوف الحركة العمالية يصطدم بسـعى جماهير الكادحين الى التخلص من نير البرجوازية · ومن خلال النضال بين هذين الاتجاهين المتضادين يمتد تاريخ الحركة العمالية فى عصر الامبريالية ·

◆ ازدياد الرجعية السياسية :

ان تعفن الرأسمالية وطفيليتها يظهران بوضوح فى انتشار الرجعية فى جميع مجالات الحياة السياسية · ان المنافسة الحرة تلائمها الديمقراطية البرجوازية ، أما الاحتكارات فتلائمها الرجعية السياسية على جميع الخطوط ورأس المال المالى يسعى الى السيادة التامة التى لا تحدها أية قيود ·

وتسعى البرجوازية الى سلب الجماهير الشعبية حتى تلك الحقوق الديمقراطية البرجوازية المحدودة والحريات التى أمكن الحصول عليها بفضل النضال الشاق لعدة أجيال ٠ وتواصل البرجوازية تمويه سيطرتها بمختلف الشعارات الكاذبة عن الحرية والمساواة بينما تخرق القوانين التى أصدرتها هى نفسها ٠ وتضيق دولة رأس المال الاحتكارى من حق الانتخاب وتزيف الانتخابات وتطارد المنظمات العمالية ٠ وتمول الاحتكارات الضخمة عصابات لحسابها لكى تستخدمها فى الفتك الدموى بالنشيطين فى الحركة العمالية وقادة الاضرابات ٠

ولكن بازدياد الاتجاه الرجعى للبرجوازية الحاكمة يزداد أيضا نضال الجماهير الشعبية بقيادة الطبقة العاملة ٠ وكما أشار لينين فانه نتيجة لذلك تزداد حتما حدة العداء بين الامبرياليين التى تنفى الديمقراطية وبين الجماهير الساعية الى الديمقراطية ٠

ان ظهور وبروز حفنة من الدول الامبريالية الغنية والتى تعيش متطفلة على نهب المستعمرات والامم المتخلفة يعتبر احدى الخصائص الهامة جدا للامبريالية ٠ ان هذه الخصيصة تعوق الى حد ما ظهور حركات ثورية قوية فى البلدان التى تعيش على نهب المستعمرات وتجعل جزءا معينا من السكان شركاء فى تقسيم الغنيمة ٠ ولكن نفس هذه الخصيصة تسهل الى حد ما ظهور حركات ثورية أصيلة فى البلدان الخاضعة للنهب الامبريالى وفى البلدان التى يتهددها خطر التقسيم والخنق الاستعمارى ٠ وهذا الوضع بالذات هو الذى كانت فيه روسيا فى عام ١٩١٧ ٠

◆ الرأسمالية المحتضرة :

تعتبر الامبريالية رأسمالية محتضرة ٠ انها المرحلة الأخيرة للرأسمالية التى ينهار فيها النظام البرجوازى تحت وطأة التناقضات التى تمزقه ٠

ان سيطرة الاحتكارات تزيد الى درجة كبيرة تفاقم حياة الجماهير العاملة العريضة ٠ وازدياد الاستغلال ازديادا لم يسبق له مثيل يثير سخط الطبقة العاملة ويقوى من عزيمتها على النضال من أجل تحطيم العبودية الرأسمالية ، وتهب شعوب المستعمرات المستغلة بفظاعة من قبل احتكاريى

الدول الامبريالية للنضال ضد الاضطهاد الأجنبى ومن أجل الاستقلال والحرية • وفى نفس الوقت يتخذ صراع الدول الامبريالية من أجل أسواق التصريف ومناطق استغلال رءوس الأموال ومن أجل المواد الخام والسيطرة على العالم ، يتخذ طابعا ضاريا •

وتتصف الامبريالية كرأسمالية محتضرة باشتداد حدة الصراع والتناقض بين قوى الانتاج وعلاقات الانتاج فى المجتمع البرجوازى • لقد أصبحت علاقات الانتاج الرأسمالية منذ زمن بعيد قيدا على قوى الانتاج فى المجتمع • وهذا التناقض هو أساس كل التناقضات والاصطدامات فى العصر الامبريالى •

◆ الامبريالية هى عشية الثورة الاشتراكية :

الامبريالية ـ كما سبق ـ هى الرأسمالية المحتضرة ، ولكن هذا لا يعنى أنها يمكن أن تموت من ذاتها ، بل ان الحتمية التاريخية لحلول الاشتراكية محل الرأسمالية هى ثمرة ثورة البروليتاريا البطولية ، التى ترص حولها الجماهير العاملة العريضة •

لقد أوضح لينين ـ بعد أن حدد الامبريالية بأنها الرأسمالية المحتضرة ـ ان الامبريالية هى عشية الثورة الاشتراكية للبروليتاريا • فلقد استنفد النظام البرجوازى دوره التاريخى التقدمى وأصبح عائقا مهولا فى طريق التقدم المقبل للمجتمع • لقد نضج النظام الرأسمالى العالمى بشكل عام لكى تقوم الثورة الاشتراكية •

◆ قانون عدم تناسق التطور :

فى المرحلة الاحتكارية فى الرأسمالية يتغير وضع نضال الطبقة العاملة من أجل الاشتراكية تغيرا حاسما • وهذا التغير مرتبط بتأثير قانون عدم تناسق تطور البلدان الرأسمالية فى عصر الامبريالية •

ففى ظروف الملكية الفردية وفوضى الانتاج لا تستطيع المؤسسات

المختلفة ومجالات الانتاج والبلدان أن تتطور تطورا متناسقا ، بل ان بعض البلدان تسبق الاخرى فى تطورها ٠

وفى عصر الامبريالية تزداد حدة عدم التناسق فى تطور البلدان المختلفة ٠ فلقد فتح تطور التكنيك الذى لم يسبقه مثيل أمام البلدان الفتية امكانية اللحاق بسرعة وبقفزات بزميلاتها القديمة بل وتخطيها ٠ وقد استطاعت البلدان التى انضمت الى الطريق الرأسمالى بعد أن سبقتها غيرها أن تستخدم النتائج الجاهزة للتقدم التكنيكى فى صورة آلات ومعدات حديثة وتكنولوجيا انتاج أكثر تقدما ٠ وفى نفس الوقت فان الاحتكارات تتميز بميلها الى الطفيلية والتعفن والجمود فى التكنيك ٠ ومن هنا يحدث تطور سريع لبعض البلدان وتأخر تطور البعض الآخر ٠ وهذا القفز فى التطور يزداد بشدة بفضل تصدير رأس المال ٠

لقد انتهى تقسيم العالم الى مجالات نفوذ للمجموعات والدول الامبريالية ، ولم تعد هناك أراض « شاغرة » ٠ والرأسماليون ــ كما قال لينين ــ يقسمون العالم « حسب رأس المال » وحسب « القوة » ٠ والقوة تتغير وفقا للتطور الاقتصادى والسياسى للبلدان المختلفة ٠

والتغير فى ميزان القوى بين الدول يصطدم بالتقسيم القديم للمستعمرات ومناطق النفوذ ٠ وعندما كانت الامبريالية تسود العالم بلا منازع أدى الصراع من أجل اعادة تقسيم العالم المقسم فعلا ، أدى بصورة حتمية الى حروب دموية بين التجمعات الرأسمالية ٠

وهناك ارتباط وثيق بين عدم التناسق فى التطور الاقتصادى للدول الرأسمالية فى عصر الامبريالية وبين تطورها السياسى ٠ ففى ظل الامبريالية أصبحت الدول الرأسمالية جميعا تتميز بالميل نحو تفشى الرجعية ٠ ولكن ميزان القوى الطبقية والموقف بالنسبة لنضال الطبقة العاملة لا يتشكل فى كل البلدان بطريقة واحدة ٠ ففى كل بلد ينمو بصورة مختلفة وعى البروليتاريا وتصميمها الثورى ٠ وعلاقتها بالجماهير الأساسية للفلاحين وغيرهم من الفئات الكادحة من الشعب ٠

ان عدم التناسق فى التطور الاقتصادى والسياسى للبلدان الرأسمالية فى عصر الامبريالية يعنى عدم التناسق فى نضوج المقدمات الاقتصادية والسياسية للثورة الاشتراكية ٠ ففى تلك الدول التى تنشأ فيها أكثر الظروف ملاءمة لانتصار البروليتاريا تحدث الثورات الاشتراكية ٠

◆ **امكانية انتصار الاشتراكية فى بلد واحد أولا :**

وصفت الماركسية ـ اللينينية عصر سيطرة الامبريالية على العالم كله بلا منازع بأنه عصر الامبريالية والحروب والثورات الاشتراكية . لقد أظهر لينين فى تطويره الخلاق للماركسية أن التحطيم الثورى للرأسمالية لا يحدث فى وقت واحد فى العالم كله . فان عدم تناسق التطور الاقتصادى والسياسى للرأسمالية فى ظل الامبريالية يؤدى الى اختلاف تواريخ قيام الثورات الاشتراكية فى البلدان المختلفة .

تنتصر الاشتراكية أولا فى بلد واحد على حدة ، ثم يؤدى التطور المقبل الى خروج مستمر لبلدان أخرى من نطاق الرأسمالية ثم سيرها على الخط الاشتراكى . وفى هذا العصر تتعايش سلميا البلدان الاشتراكية والرأسمالية . والحتمية التاريخية لهذا العصر هو التعايش السلمى للدول ذات الأنظمة الاجتماعية المختلفة .

ان تعاليم لينين بشأن امكانية انتصار الثورة الاشتراكية فى بلدان على حدة أعطت للبروليتاريا آفاقا ثورية وحررت مبادرة الشعب العامل فى قضية الزحف ضد البرجوازية فى بلده . وقد كانت هذه التعاليم دليلا للعمل فى أعظم ثورة فى تاريخ البشرية ؛ ثورة أكتوبر الاشتراكية العظمى فى روسيا . وبعد الحرب العالمية الثانية تأكدت من جديد وبروعة نظرية لينين عن الثورة الاشتراكية وذلك بخروج عدة بلدان من نطاق الرأسمالية وسيرها فى الطريق الاشتراكى .

٢ ـ الأزمة العامة للرأسمالية

◆ **ـ ظهور الازمة العامة للرأسمالية :**

ان التحول الثورى من الرأسمالية الى الاشتراكية يعتبر نتيجة طبيعية لتطور المجتمع ـ وما كان ممكنا أبدا الاطاحة بالنظام الرأسمالى لو لم تشر الى ذلك حركة التطور الاقتصادى كلها . ولقد قال لينين انه ماكان بوسع أى قوة أن تحطم الرأسمالية لو لم يجهز التاريخ لهذا ويعد .

ان احلال نظام جديد أرقى محل النظام القديم البالى لابد وأن تتطلب فترة طويلة تمتلىء بالصراع بين القديم والجديد ، بين النظام النامى والنظام المحتضر • ان هذه الفترة هى فترة الأزمة العامة للرأسمالية • ان انهيار الرأسمالية يحدث على امتداد نطاق واسع من تاريخ البشرية •

لقد وضعت الحرب العالمية الأولى وثورة أكتوبر الاشتراكية العظمى بداية الأزمة العامة للرأسمالية • فلقد حققت ثورة أكتوبر أول اختراق لجبهة الامبريالية وهزت أسس النظام الرأسمالى العالمى من جذوره ووضعت السؤال حول مصيره فى المستقبل •

وأشار لينين الى أن الثورة الاشتراكية فى روسيا كانت بمثابة بداية للثورة الاشتراكية العالمية • وقد أدت الخطوة التالية فى طريق التطور الاجتماعى الى انهيار الرأسمالية فى عدة بلدان أخرى فى أوربا وآسيا والتحاق هذه البلدان بالركب الاشتراكى • وهكذا تحقق خروج الاشتراكية خارج نطاق بلد واحد وتحوله الى نظام عالمى • ولم يكن بوسع الرأسمالية أن تعرقل هذه العملية التاريخية العالمية • وفى الوقت الحاضر تخلص أكثر من ثلث سكان العالم من الرأسمالية نهائيا أما فى الجزء الآخر فان دعائم السيادة البرجوازية أخذت تهتز بعنف •

◆ انقسام العالم الى نظامين :

كان خروج روسيا من النطاق الرأسمالى يعنى أن الرأسمالية كفت عن أن تكون النظام الاقتصادى العالمى الوحيد والمسيطر على كل شىء • لقد أصبحت سيادة الرأسمالية المطلقة على العالم كله فى طيات الماضى ، فبجانب الرأسمالية ظهر ونما النظام الاقتصادى الاشتراكى • وهكذا تم انقسام العالم الى نظامين •

ولا تعتبر الاشتراكية والرأسمالية نظامين اجتماعيين مختلفين فحسب ، بل ومتضادين كذلك • والتناقض بين هذين النظامين يشكل التناقض الرئيسى فى المجتمع الانسانى فى العصر الحديث •

لقد اكتسب الصراع بين النظامين ـ الرأسمالية المحتضرة

والاشتراكية الظافرة ـ أهمية حاسمة في التاريخ العالمى • فقد أخذت نهضة الاشتراكية الجبارة تكشف أوضح فأوضح عفونة النظام الرأسمالى وتحلله • وهذا بدوره أدى الى الاسراع بنعفن الرأسمالية واحتضارها وازدياد حدة تناقضاتها •

• مراحل الأزمة العامة للرأسمالية :

مرت الأزمة العامة للرأسمالية فى تطورها بعدة مراحل :

والمرحلة الأولى تمتد عبر قطاع من الطريق التاريخى منذ بداية الأزمة العامة للرأسمالية حتى الحرب العالمية الثانية •

والمرحلة الثانية بدأت نتيجة للحرب العالمية الثانية وما ترتب عليها من آثار ألا وهى خروج مجموعة كبيرة من دول أوربا وآسيا من نطاق الرأسمالية •

والمرحلة الثالثة بدأت نتيجة النمو الهائل لقوى الاشتراكية وتخاذل قوى الامبريالية ابان المنافسة السلمية وأهم خصيصة للمرحلة الثالثة من أزمة الرأسمالية العامة هى أنها بدأت دون الارتباط بحرب عالمية •

وفى الفترة التى مرت منذ بداية الأزمة العامة للرأسمالية وحتى الآن تغيرت خريطة العالم السياسية تغيرا جوهريا • فقد كانت حصة العالم الاشتراكى من مساحة العالم فى عام ١٩١٩ حوالى ١٦٪ و ٧ر٨٪ من سكان الكرة الأرضية ، أما فى عام ١٩٦٤ فقد بلغ نصيبه ٢٦٪ من مساحة العالم و ٣٤ر٦٪ من عدد سكانه • أما نصيب الدول الامبريالية

الكبرى (الولايات المتحدة الأمريكية وانجلترا وألمانيا (الغربية فيما بعد) وفرنسا واليابان وايطاليا) ومستعمراتها عام ١٩١٩ فكان ٤٤ر٥٪ من مساحة العالم و ٤٨ر٨٪ من عدد سكانه ، وفي عام ١٩٦٤ بلغ ١٠ر٦٪ من مساحة العالم و ١٦ر٢٪ من عدد سكانه · وكانت جميع المستعمرات وأشباه المستعمرات والمحميات في عام ١٩١٩ تشغل ٧٧ر٢٪ من مساحة العالم وتشكل ٦٩ر٢٪ من سكانه بينما في عـــام ١٩٦٤ انخفضت الى ٦ر٨٪ من مساحة العالم و ١ر٤٪ من سكانه · وفي الوقت نفسه فان الدول التي كانت قبــلا مستعمرات وأشــباه مستعمرات وحصلت على استقلالها بعد عام ١٩١٩ (ماعدا البلدان الاشتراكية) أصبحت تشغل في عام ١٩٦٤ ٥٦ر٤٪ من مساحة الكرة الأرضية وتشكل ٤٢ر٦٪ من عدد سكانها ·

• المضمون الأساسي للعصر الحديث :

ان المضمون الأساسي لعصرنا الحديث هو الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية ·

وفي هذا العصر يتم التطور بحيث يتسع عالم الاشـــتراكية بينما ينكمش عالم الرأسمالية ، ولم تعد قوانين الرأسمالية تهيمن على عالمنا بلا منازع ، بل ظهرت قوانين التطور الاجتماعي الخاصة بالاشتراكية وأخذت تتقوى وتضاعف من تأثيرها ·

ان العصر الحديث ـ كما جاء في برنامج الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفييتي ـ الذي يشكل الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية مضمونه الأساسي هو عصر صراع بين نظامين اجتماعيين متضادين ، عصر الثورات الاشتراكية وثورات التحرر الوطني ، عصر انهيــار الامبريالية وتصفية النظام الاستعماري ، عصر تحول مزيد من الشعوب الى طريق الاشتراكية ، عصر انتصار الاشتراكية والشيوعية على النطاق العالمي ·

وهكذا فان التطور العالمي في العصر الحديث تحدده ثلاث ظواهر رئيسية :

أولا : قيام وتوطد عالم جديد فى تلك البلدان التى تنتصر فيها الثورة الاشتراكية .

وثانيا : انهيار الاستعمار تحت ضربات حركة التحرر الوطنى للشعوب المضطهدة من قبل الاستعمار .

وثالثا : اشتداد حدة جميع التناقضات الداخلية والخارجية فى البلدان الرأسمالية ونضوج المقدمات اللازمة لانتصار الثورة الاشتراكية فى هذه البلدان .

ومن بين هذه العمليات الثلاث فان الأهمية الحاسمة هى لنمو قوى الاشتراكية فهو الذى يحدد العمليات الأخرى ويؤثر فيها . ان عصر الأزمة العامة للرأسمالية هو عصر الصراع بين نظامين : الاشتراكية والرأسمالية .

وتنمو قوى الاشتراكية باضطراد وتخرج مزيد من البلدان عن نطاق الرأسمالية ويتغير ميزان القوى بين الاشتراكية والامبريالية فى صالح الاشتراكية .

ان انهيار الاستعمار يتم عن طريق تصدع مواقع الامبريالية فى المستعمرات والدول التابعة وحصول الشعوب المضطهدة فى الدول المتخلفة على استقلالها وطرد الامبريالية من هذه الدول .

وتدل تناقضات الامبريالية على أن هذا النظام قد بدأ يمر بمرحلة الأفول والانهيار . ان عملية التحلل النهائى قد عمت الرأسمالية من الأساس حتى القمة وشملت بناءها السياسى والاقتصادى وسياستها وايديولوجيتها .

ان ازدياد الضعف الداخلى للاقتصاد الرأسمالى يتجلى فى عدم امكانية الرأسمالية استخدام قوى الانتاج فى المجتمع استخداما كاملا . ويدل على ذلك معدلات نمو الانتاج المنخفضة والأزمات الدورية وعدم تشغيل المؤسسات تشغيلا كاملا والبطالة الدائمة . ان تطور رأسمالية الدولة الاحتكارية وازدياد العسكرية تزيد من حدة تناقضات الامبريالية أكثر فأكثر .

وفى ظروف انحلال الرأسمالية المضطرد لابد أن تزداد حدة الصراع بين العمل ورأس المال وتتعمق التناقضات بين الدول الامبريالية نفسها

وتعتمد البرجوازية على زيادة الرجعية السياسية فى جميع المجالات وعلى التخلى عن الديمقراطية البرجوازية • وفى بعض البلدان تستولى على الحكم نظم فاشية مستبدة •

◆ ظهور النظام الاشتراكى العالمى وتحوله الى عامل حاسم فى التطور التاريخى :

خلال ثلاثين عاما تقريبا ظل الاتحاد السوفييتى يبنى الاشتراكية فى ظروف الحصار الرأسمالى • غير أن اندحار المعتدين الفاشيست فى الحرب العالمية الثانية مهد لخروج عدة دول أوربية وآسيوية من النظام الرأسمالى •

ولقد وجهت الثورات الاشتراكية فى هذه البلدان ضربة ساحقة للامبريالية • ويقول برنامج الحزب الشيوعى فى الاتحاد السوفييتى ان الثورة الاشتراكية فى عدد من بلدان أوربا وآسيا هى أعظم حدث فى تاريخ العالم بعد ثورة أكتوبر عام ١٩١٧ • فبانتصار الثورة الاشتراكية فى هذه البلدان تحولت الاشتراكية الى نظام عالمى • وفى عصرنا هذا يوجد نظامان عالميان : الاشتراكية والرأسمالية •

وعندما قامت ثورة اكتوبر فى روسيا بأول اختراق لجبهة الامبريالية العالمية أجابت الرجعية العالمية عليها بتدخل مسلح ضد الجمهورية السوفييتية الفتية • أما الاختراق الثانى الذى قامت به الثورة الديمقراطية الشعبية فى عدد من بلدان أوربا وآسيا التى تحولت الى طريق الاشتراكية ، فلم تستطع الامبريالية العالمية أن تجابهه بالطريقة السابقة •

والسبب فى ذلك هو وجود دولة اشتراكية كبرى هى الاتحاد السوفييتى الذى وضع قوته الاقتصادية والسياسية كلها الى جانب هذه الدول الاشتراكية الفتية التى ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية •

ان ظهور وتدعم النظام الاشتراكى العالمى قد قلب ميزان القوى بين الاشتراكية والرأسمالية فى العالم كله • ففى بلدان النظام الاشتراكى العالمى يعيش أكثر من مليار شخص ، أى أكثر من ثلث سكان العالم كله •

ان وحدة الدول الاشتراكية على النطاق العالمى تعتبر دعامة جبارة لكل القوى التقدمية فى العالم بأسره ، وهى تزداد يوما بعد يوم • وليس هناك أية قوة فى العالم تستطيع ارجاع الرأسمالية الى تلك البلدان التى خرجت من النظام الرأسمالى العالمى •

ان تحول الاشتراكية الى نظام عالمى قد أظهر بشكل واضح النهاية التاريخية المحتومة للرأسمالية • وقد بدأت مرحلة جديدة فى الصراع بين النظامين الاجتماعيين ، هذا الصراع الذى يعتبر أحد الملامح الرئيسية للأزمة العامة للرأسمالية •

ان التناقض الأساسى فى العصر الحديث هو التناقض بين الاشتراكية النامية وبين الرأسمالية المحتضرة وقد ارتفع هذا التناقض الى درجة عالية وقد امتد التنافس بين هذين النظامين فشمل مجالات أوسع ، وأصبح تنافسا بين نظامين عالميين • وعلى مدى فترة تاريخية كاملة أثبت النظام الاشتراكى تفوقه على النظام الرأسمالى • والآن أخذت تتضح بشكل ظاهر الميزات الحاسمة للنظام الاشتراكى العالمى بالنسبة للنظام الرأسمالى العالمى •

ان النظام الاشتراكى العالمى يتحول أكثر فأكثر الى عامل حاسم فى تطور المجتمع الانسانى • وميزان القوى بين الاشتراكية والرأسمالية يتغير باستمرار فى صالح الاشتراكية ، وضد الرأسمالية •

لقد دخل الاتحاد السوفييتى مرحلة تاريخية جديدة فى تطوره على أساس المنجزات الجبارة للاشتراكية ، وهذه المرحلة هى مرحلة بناء القاعدة المادية ـ التكنيكية للشيوعية • وقد أحرزت البلدان الاشتراكية فى أوربا وآسيا نجاحا ضخما ويجرى فى هذه البلدان بنجاح تشييد أسس الاشتراكية بل ان بعضها قد دخل مرحلة بناء المجتمع الاشتراكى الراقى • ويتدعم ويتسع التعاون الأخوى بين البلدان الاشتراكية فى مجال الاقتصاد والسياسة والثقافة •

ان كل هذه التحولات مرتبطة أوثق الارتباط بعضها بالبعض وبينها علاقة وثيقة متبادلة • وهى تعتبر عملية موحدة للتطور المستمر والنمو السريع للنظام الاشتراكى العالمى

ويتعاظم باستمرار

تأثير النظام الاشتراكى العالمى على خط سير التطور الاجتماعى فى صالح السلام والديمقراطية والاشتراكية •

والآن ليست الامبريالية ، وانما الاشتراكية هى التى تحدد الاتجاه

الرئيسى للتطور العالمى ٠ أن النظام الاشتراكى العالمى ، والقوى التى تناضل ضد الامبريالية من أجل اعادة بناء المجتمع اشتراكيا هى التى تحدد فى عصرنا هذا المضمون الأساسى والاتجاه الأساسى والخصائص الأساسية للتطور التاريخي للبشرية ٠

◆ أزمة الاستعمار :

في المرحلة الأولى من الأزمة العامة للرأسمالية اتسع نطاق أزمة النظام الاستعمارى للامبريالية ٠ وقد بدأت هذه الأزمة بتأثير مباشر من ثورة أكتوبر الاشتراكية فى روسيا ٠

وكان ظهور الاشتراكية يعنى بداية عصر تحرر الشعوب المضطهدة ، فقد أضعفت ثورة أكتوبر الرأسمالية العالمية ووجهت ضربة ساحقة للنظام الامبريالى ٠ وقد جاءت هذه الضربة فى الخطوط الخلفية للامبريالية ، وزعزعت سيادتها فى العالم المستعمر :

لقد حلت نهاية سيطرة الامبريالية فى المستعمرات ، هذه السيادة التى كانت قوية بهذه الدرجة أو بتلك ٠

وقد امتد صراع الشعوب المستعمرة ضد الاستعمار الى حدود لم يسبق لها مثيل ، وفى كثير من الأحوال برزت الطبقة العاملة وتصدرت الصفوف الأولى فى هذا الصراع تحت قيادة الاحزاب الشيوعية ٠ وقد استطاعت بعض الدول المتخلفة معتمدة على تأييد الاتحاد السوفييتى أن تطيح بالاستعباد الامبريالى أو تحافظ على استقلالها من اعتداء الامبرياليين (مثل أفغانستان وتركيا وايران) ٠ وقد استطاعت منغوليا بفضل المساعدة الأخوية للشعب السوفييتى أن تحصل على استقلالها ثم سارت فى طريق التطور الاشتراكى متخطية مرحلة الرأسمالية ٠ ولكن فى معظم الدول المستعمرة والتابعة استطاعت الامبريالية مؤقتا أن تحافظ على سيطرتها ٠ غير أنه بالرغم من الفظائع اللاانسانية التى ارتكبها الامبرياليون ٠ فانهم لم يستطيعوا أن يخنقوا حركة التحرر الوطنى ٠ بل لقد أخذت هذه الحركة تمتد بين جماهير أوسع فأوسع تكاتفت فى النضال

من أجل التحرر وضـــد الامبريالية والاقطاع ، ولم تذهب دماء الشهداء الذين سقطوا فى معارك التحرر من النير الاستعمارى ، لم تذهب هدرا ٠

◆ انهيار النظام الاستعمارى :

لقد فضحت الحرب العالمية الثانية مساوىء الاستعمار وعرتهـــا تماما ٠ وحتى فى أثناء سنوات الحرب قويت معـــركة التحرر الوطنى للشعوب المضطهدة ٠ وقد ساعد دحر قوى الفاشية على ايجاد ظروف ملائمة لنجاح هذه المعركة ٠

ودخلت معركة التحرر الوطنى للشعوب التى تضطهدها الامبريالية مرحلة جديدة ، فازداد دور البروليتاريا وطليعتها الاحزاب الشيوعية ٠

وقد أثر هذا تأثيرا كبيرا على مسار حركة التحرر الوطنية فى نضالها ضد الامبريالية ٠ وأنشئت فى عدة بلدان جبهة وطنية ديمقراطية موحدة ، كما نما تحالف الطبقة العاملة مع الفلاحين فى الصراع ضـــد الامبريالية والاقطاع ٠ وأدى النمو الهـــائل لمعركة التحرر الوطنى فى المستعمرات والدول التابعة الى انهيار النظام الاستعمارى للامبريالية٠

ان قوة الدول الاشتراكية قيدت القوى العدوانية للامبريالية وبذلك سهلت معركة الشعوب المستعمرة والتابعة ونضالها من أجل الحصول على الاستقلال وتدعيمه ٠

وخلال فترة ما بعد الحرب تحرر من التبعية الاستعمارية وشبه الاستعمارية أكثر سكان الكرة الأرضية ٠

وحلت فترة جديدة فى تاريخ العالم كان قد تنبأ بها لينين ، وهى الفترة التى أخذت فيها الشعوب المغلوبة على أمرها زمنا طويلا بواسطة قوى الاستعمار ، أخذت تشارك بفاعلية أكثر فى تقرير مصـير العالم كله ٠ ونتيجة لانهيار النظام الاستعمارى للامبريالية خرجت العلاقات العالمية من اطار علاقات بين دول يسكنها فى الغالبيـة العظمى الجنس الأبيض وأخذت تكتسب مزيدا من طابع العـلاقات العالمية الحقيقيـة ٠

وهبت الشعوب التى تحررت من نير الاستعمار لتبنى حياة جديدة سعيدة بوصفها قوى ثورية مدمرة للامبريالية ٠

ويتم انهيار النظام الاستعمارى للامبريالية فى صور مختلفة ٠ فبعد أن طرد الشعب الصينى الامبرياليين وأعوانهم سار فى الطريق الاشتراكى ٠ كما سارت فى الطريق الاشتراكى شعوب جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية وجمهورية فيتنام الديمقراطية ٠ وهناك بلدان متخلفة أخرى تحررت من النير الاستعمارى وحصلت على استقلالها السياسى ولكنها لم تتحرر بعد من قبضة الاقتصاد الرأسمالى العالمى مع أنها تتميز بوضع خاص فى هذا النظام ٠

وفى الفترة الحالية من الأزمة العامة للرأسمالية بلغ انهيار النظام الاستعمارى للامبريالية مرحلة جعلت قضية تصفيته نهائيا قضية مطروحة فى جدول الأعمال ٠ وتحت الضربات القوية ٠ لحركة التحرر الوطنى انهار فى الواقع النظام الاستعمارى ٠

وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وعلى أنقاض الامبراطوريات الاستعمارية المنهارة قامت أكثر من ٦٠ دولة مستقلة ٠ وقد حصلت غالبيتها على الاستقلال السياسى بعد عام ١٩٥٥ ٠ وتخلصت الغالبية العظمى لشعوب آسيا وأفريقيا من نير الاستعمار ٠

وقد أدى انتصار الثورة الشعبية فى كوبا الى خرق جبهة السيادة الاستعمارية للولايات المتحدة الامريكية فى أمريكا اللاتينية ٠ فبعد أن دعم الشعب الكوبى استقلاله سار فى طريق التطور الاشتراكى ٠

ان المثال الذى تقدمه كوبا الثورية يذكى حماس شعوب أمريكا اللاتينية كلها للنضال ضد طغيان رأس المال الامريكى الاحتكارى ومن أجل الحرية والاستقلال ٠

ان الشعوب التى مازالت ترزح تحت نير الاستعمار تشن نضالا صلبا ضد المضطهدين ٠ وقد كتب على آخر قلاع الاستعمار أن تنهار وستينات القرن العشرين سوف تدخل التاريخ بوصفها سنوات الانهيار النهائى للنظام الاستعمارى ٠

• النضال من أجل تصفية بقايا الاستعمار :

ان تصفية الاستعمار هو نتيجة معركة تحررية طويلة وعنيدة للشعوب المضطهدة من قبل الامبريالية · ومعركة الشعوب هذه تلقى كل الدعم من الدول الاشتراكية وجميع القوى التقدمية · ان الحصول على الاستقلال السياسى يضع أمام شعوب الدول المتخلفة اقتصاديا مهاما عظيمة الأهمية · فلكى تدعم الشعوب استقلالها السياسى لابد أن تتحرر من التبعية الاقتصادية لرأس المال الأجنبى · وبهذا الشرط فقط يمكن التغلب على التركة الثقيلة الموروثة من عشرات السنين وأحيانا مئات السنين من العبودية الاستعمارية ·

وتضم هذه التركة التخلف التكنيكي الاقتصادى الكبير وصور العلاقات الاجتماعية البالية التى ساندها الاستعمار بطريقة مصطنعة ومستوى الحياة المنخفض لانتاجية العمل والدخل القومى والفقر المدقع للجماهير الشعبية التى كان يهددها الجوع والموت وما لم تقض الشعوب المتخلفة على التبعية الاقتصادية للامبريالية فانها ستظل معرضة للاستغلال شبه الاستعمارى ·

ان الشعوب التى تحررت من نير الاستعمار تقف أمام قضية اختيار طريق تطورها فى المستقبل ·وطريق الرأسمالية يحمل لهم العذاب والحرمان وبقاء الفقر والتخلف · أما طريق الاشتراكية فيكفل نهضة سريعة للاقتصاد والثقافة والحرية الحقيقية وسعادة الجماهير الشعبية ·

ومن واقع خبرة الحياة تقتنع شعوب البلدان المتحررة بأن أفضل طريقة للتخلص من التخلف الذى استمر قرونا طويلة هو طريق التطور غير الرأسمالى · فبفضل هذا الطريق فقط تستطيع هذه البلدان أن تتخلص من الاستغلال وتحرز نجاحا فى تحسين ظروفها · وفى عدة بلدان ــ كالجمهورية العربية المتحدة والجزائر ومالى وغينيا والكونغو برازافيل (كينشاسا) وبورما ــ يجرى القيام بتغييرات اجتماعية جذرية وتصفى قواعد الاحتكارات الاجنبية ، وينمو القطاع العام فى المجال الاقتصادى وتتخذ الاجراءات لتحسين حياة الشعب العامل ·

◆ **الاستعمار الجديد :**

يحاول الامبرياليون تحريب حركة البعث القومي لشعوب آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية . والدعامة الاساسية للاستعمار الجديد المعاصر هي امبريالية الولايات المتحدة الأمريكية .

ان الوحوش الامبريالية الضارية اذ تجمع بين طريقة العنف والخداع تسعى الى استخدام أشكال جديدة من الاستعمار الجديد . فهي تحاول تكبيل الشعوب في الدول المتخلفة عن طريق ضمها الى الأحلاف العدوانية العسكرية وتقديم « المساعدات » لها بشروط مجحفة . كما تهدف الى المحافظة على المواقع القديمة مع اكتساب مواقع جديدة .

ويستغل الامبرياليون تعقد الوضع الطبقي الاجتماعي في البلدان التي حصلت على استقلالها والمصاعب الاقتصادية التي تعانيها وتغلغل النفوذ الاحتكاري الأجنبي في أحوال كثيرة من أجل الوصول الى أغراضهم. وفي البلدان المتحررة تدور رحى صراع بين القوى التقدمية والوطنية من جهة والدوائر الرجعية التي تعمل بصورة مكشوفة أو مستترة متحالفة مع الامبريالية من جهة أخرى . ان نيران القوى الحالي في المجال الدولي والمساندة الكبيرة من جانب قوى النظام الاشتراكي العالمي تتيح الامكانية للشعوب التي كانت مستعمرة أن تفسد مخططات الدول الاستعمارية وتقضي على دسائسها بالفشل الذريع .

٣ ــ ازدياد حدة تناقضات رأس المال العالمي

◆ **ازدياد تزعزع النظام الرأسمالي**

ان خروج عدد من الدول من النظام الرأسمالي قد وسع بصورة كبيرة تهلهل جبهة الامبريالية وأدى الى تضييق مجال سيطرة الرأسمالية. وقد أدى انطلاق الشعوب المستعمرة في طريق التطور المستقل الى تزعزع

نظام الاستغلال الاستعمارى وضيق الى حد كبير من مجاله · وأدى كل ذلك الى مزيد من تعميق تناقضات النظام الرأسمالى ·

وفى المرحلة الأولى من الأزمة العامة للرأسمالية حدثت زيادة حادة فى تعفن الرأسمالية وتزعزعها داخليا ·

وتتميز الامبريالية بالاتجاه نحو فرملة قوى الانتاج فى المجتمع · وفى المرحلة الأولى من أزمة الرأسمالية العالمية ظهرت بشكل واضح عدم امكانية البورجوازية فى استغلال قوى الانتاج استغلالا تاما · وقد تجلى ذلك فى عدم تشغيل المؤسسات الصناعية تشغيلا تاما وكذلك فى البطالة الجماعية · وقد زاد نمو استغلال الجماهير العاملة من تخلف القوة الشرائية عن السلع المعروضة · وقد خرجت من مجال الرأسمال العالمى دولة كبيرة مثل روسيا القيصرية والتى كانت مادة للاستغلال · ونتيجة لكل هـــذا أصبح جزء كبير من الجهاز الانتاجى بلا عمل · وكفت المؤسسات عن العمل بكامل طاقتها ·

وفى البلدان الرأسمالية الكبرى مثل الولايات المتحدة الامريكية وانجلترا وألمانيا وفرنسا وغيرها وخلال الفترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية كانت الصناعة فى هذه البلدان تعمل فى المتوسط بنصف أو بثلثى طاقتها الانتاجية · وبتعبير آخر فان الصناعة فى العالم الرأسمالى كان بوسعها أن تنتج من السلع أكثر مما كانت تنتجه مرة ونصـــف أو مرتين بنفس الجهاز الانتاجى الموجود · وابان الأزمات الاقتصادية انخفضت قوتها الانتاجية الى أكثر من ذلك بكثير ·

والنتيجة الحتمية لعدم تشغيل المؤسسات بكامل طاقتها هو البطالة الاجتماعية الدائمة · وهكذا بلغ عدد العاطلين تماما فى انجلترا فى الفترة من عام ١٩٢١ الى عام ١٩٣٦ حوالى ١ر٧ مليون شخص فى العام · وهذا يعنى أنه خلال الستة عشر عاما كان كل واحد من سبعة من العمال الانجليز متعطلا تاما · أما فى ألمانيا ففى الفترة من ١٩٢٩ الى ١٩٣٣ كان كل عامل من أربعة متعطلا وفى الولايات المتحدة الامريكية فى ١٩٣٦ كان كل واحد من ستة متعطلا ·

وفى البلدان الرأسمالية الكبرى فى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية كانت معدلات النمو الاقتصادى أعلى مما كانت عليـــه فى فترة ما بين الحربين · ومع ذلك فان الاقتصاد الرأسمالى يظل مزعزعا · ففى كثير من البلدان الرأسمالية يزداد التضخم المالى وتحل فترات الركود

محل النهوض الاقتصادى وتبلغ الديون الحكومية مبالغ كبيرة وتتضخم الصعوبات المالية ٠

◆ عسكرة الاقتصاد وآثارها :

يجرى تطور رأسمالية الدولة الاحتكارية متفقا مع نمو لم يسبق له مثيل للعسكرة ٠

وتسير حصة متزايدة دائما من الدخل القـــومى ـ ربعه الى ثلثه ـ عبر قنوات ميزانية الدولة ٠ ويرتفع باستمرار فى الميزانيـات الوزن النوعى للنفقات المباشرة وغير المباشرة على سباق التسلح ٠

وتحاول الاحتكارات المسيطرة والحكومات المنفذة لرغباتها أن توقف عملية انهيار النظام الرأسمالى الحتمية بقوة السلاح ٠ ويزداد استشراء العسكرية وتغلغلها فى جميع نواحى حياة الدول الرأسمالية ٠ ففى عام ١٩٤٩ أنشأت الولايات المتحدة الأمريكية حلف الأطلنطى العدوانى والذى يسمى حلف « ناتو » وهى الحروف الأولى لاســمه فى الانجليزية ٠ وقد بلغت النفقات التى خصصت لانشاء وتحسين الآلة العسكرية لهذا الحلف منذ انشائه مبلغا ضخما : أكثر من ألف مليار دولار ٠ وتظفر النفقات العسكرية بنصيب الاسد من الميزانيات الحكومية ٠ وفى الولايات المتحدة الاميريكية بلغت النفقات العسكرية المباشرة فى السنة المالية ١٩٣٨ ـ ١٩٣٩ حوالى مليــار دولار ، أما فى الســنة المالية ١٩٦٤ ـ ١٩٦٥ فبلغت ٥٥ مليار دولار ٠ وبالاضافة الى ذلك فان سباق التسلح ترتبط به نفقات ضخمة لأبحاث الطاقة الذرية فى الأغراض العسكرية و « للمساعدة » الاقتصادية والعسكرية للدول التى تعتبر صنائع أو أدوات للأعمـال العســكرية للامبرياليين الأميريكيين ٠ وفى الوقت الحاضر يذهب أكثر من ثلاثة أرباع النفقات فى الميزانية الفيدرالية للولايات المتحدة الاميريكيـة الى الأغراض الحربية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ٠

ان عسكرة الاقتصاد تجلب أرباحا طائلة لدوائر معينة من البرجوازية الاحتكارية ٠ وفى الوقت نفسه فهى تستنزف الاقتصاد الوطنى وتحمــل الخراب للجمــاهير الشــعبية التى ترزح تحت نير القروض وتؤدى الى

التضخم المالى المستمر وغلاء الأسعار · ان الاستعداد للحرب وكذا الخطط التى يضعها الامبرياليون لشن الحرب تهدد البشرية بخراب وهلاك لم يسبق له مثيل ·

◆ ازدياد عدم التناسق فى تطور البلدان الرأسمالية وتغير ميزان القوى فى معسكر الامبرياليين :

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية مباشرة نشب صراع حاد بين الدول الامبريالية على تقسيم الغنيمة · وهكذا ظهر خطر نشوب حرب عالمية جديدة وأخذ يتزايد بسرعة · وقد ولد مسار التطور بشكل حتمى مزيدا من التناقضات والصدامات الحادة فى المعسكر الرأسمالى ·

ان عدم التناسق فى تطور الدول الرأسمالية قد ازداد واتخذ طابع الطفرات ·

فبعد أن هزمت ألمانيا أصيبت بضعف شديد فى السنوات الأولى بعد الحرب · ولكن الركائز الاقتصادية للامبريالية الألمانية ظلت كما هى لم تمس · وقام احتكاريو الدول المنتصرة وفى المقام الاول عمالقة المال الأمريكيون وقد أعماهم العداء للاتحاد السوفييتى بتقديم القروض للتروستات الالمانية · ولم تمر عشر سنوات حتى عادت الصناعة الالمانية الى شغل المكان الثانى فى العالم الرأسمالى ·

كذلك فقد تغير جوهريا ميزان القوى الاقتصادى بين الولايات المتحدة الامريكية وانجلترا ، فقد أثرت الاحتكارات الامريكية بسبب الحرب · وفى عام ١٩٢٥ كانت انتاج الولايات المتحدة الأمريكية الصناعى يعادل انتاج بريطانيا وفرنسا وألمانيا مجتمعة · وفى عام ١٩٢٩ ازداد الانتاج الصناعى للولايات المتحدة الأمريكية بنسبة ٧٠٪ عما كان عليه عام ١٩١٣ ، أما فى انجلترا فان انتاجها الصناعى عام ١٩٢٩ كان بالكاد يعادل مستوى انتاج ما قبل الحرب ·

ونتيجة للحرب فقدت بريطانيا جزءا كبيرا من رءوس أموالها المستثمرة خارج الحدود · وأصبحت نيويورك هى المركز المالى الرئيسى فى العالم الرأسمالى بدلا من لندن ·

وكانت الحرب العالمية الثانية ثمرة لعدم التناسق فى تطور الرأسمالية وقد أدت بدورها الى ازدياد حدة عدم التناسق هذا فمن بين ست دول كانت تسمى بالدول العظمى منيت ثلاث بالهزيمة وهى ألمانيا وايطاليا واليابان . أما فرنسا فخرجت منهوكة القوى كمالحق ببريطانيا ضرر بالغ . وقد استغل الاحتكاريون الأميركيون ضعف منافسيهم الأوربيين الغربيين فاستحوذوا على المصادر الرئيسية للمواد الخام وعلى أسواق التصريف وميادين توظيف رأس المال .

وانتقل المركز الاقتصادى ثم بعد ذلك السياسى والحربى للامبريالية من أوربا الى الولايات المتحدة الأميركية .

وتغير ميزان القوى بين الدول الامبريالية فى صالح الولايات المتحدة الأميركية وضد الدول الرأسمالية فى أوربا . وزاد الانتاج الصناعى الأميركى فى عام ١٩٤٣ عن انتاج عام ١٩٣٩ بمقدار ٢/٢ مرة أما فى الدول الرأسمالية الكبرى فى غرب أوربا والتى لحقتها أضرار بالغة بسبب الحرب فقد انخفض الانتاج بعد الحرب بشكل ملموس .

ونتيجة لكل ذلك فقد ارتفعت حصة الولايات المتحدة الأميركية فى الاجمالى العام للانتاج الصناعى فى العالم الرأسمالى فى السنوات الاولى بعد الحرب عما كانت عليه قبل الحرب ارتفاعا ملحوظا . ولكن فيما بعد استطاعت الدول الأوربية لا أن تعيد المستوى الانتاجى السابق فقط بل وتتخطاه أيضا . وقد قفزت الى الامام بشكل خاص الدول المهزومة : ألمانيا الغربية وايطاليا واليابان . وانخفضت حصة الولايات المتحدة الأميركية فى الانتاج الصناعى للدول الرأسمالية كلها من ٥٣ر٩٪ عام ١٩٤٨ الى ٤٤ر٧٪ عام ١٩٦٤ وتبعا لذلك أصبحت الولايات المتحدة تشغل تقريبا نفس المكان الذى كانت تشغله بين الدول الرأسمالية قبل الحرب . ولكن السنوات الأخيرة شهدت عملية جديدة لتبادل المراكز والأدوار ، فقد ارتفعت معدلات النمو الاقتصادى فى الولايات المتحدة بينما انخفضت فى بلدان غرب أوربا واليابان .

ولكن الامبريالية الأميركية لا تزال تشكل القوة الاقتصادية والمالية والحربية الاساسية للمعسكر الامبريالى . وفى الوقت الحاضر تفوقت الولايات المتحدة تفوقا جبارا فى القوة الاقتصادية على أية دولة رأسمالية أخرى . وكل ذلك يوجد مجموعة من التناقضات الامبريالية الحادة .

لقد ازدادت مشكلة السوق حدة من جراء انحسار مجال السيادة

الامبريالية انحسارا شديدا • ولا تستطيع الامبريالية أن تحل هذه المشكلة وهى تعرقل التطور الصناعى فى البلدان المتخلفة وتزيد من استغلال الكادحين • وتشن الدول الرأسمالية حربا لا هوادة فيها من أجل أسواق التصريف وميادين الاستثمار المربح لرءوس الأموال ومصادر المادة الخام • وتحاول الدول الرأسمالية حل مشكلة السوق فتنشىء منظمات حكومية احتكارية تحت علم « التكامل الاقتصادى » •

ومثل هذا الطابع يتجلى بالذات فيما يسمى بالمنظمة الاقتصادية الأوربية « السوق المشتركة » • وهو تحالف أنشأته عام ١٩٥٧ احتكارات ست دول أوربية غربية هى : ألمانيا الغربية وفرنسا وايطاليا وبلجيكا وهولندا ولوكسمبورج • وقامت هذه الدول اولا بتخفيض الرسوم الجمركية فيما بينها ثم ألغتها بعد ذلك ولكنها فى الوقت نفسه أقامت حاجزا جمركيا مرتفعا فى تجارتها مع البلدان الخارجية عن نطاق المنظمة • وانشاء « السوق المشتركة » يعنى ازدياد أرباح وطغيان الاحتكارات واشتداد استغلال الطبقة العاملة وسرعة افلاس الجماهير العريضة من الفلاحين • ويسعى أساطين « السوق المشتركة » الى المشاركة فى استغلال الدول النامية والسيطرة عليها وخاصة الدول الافريقية الفتية وذلك عن طريق الاستعمار الجديد •

والأحلاق الاقتصادية المتميزة هى فى الواقع عبارة عن صور جديدة لاعادة تقسيم السوق الرأسمالية العالمية • فهى لا تقضى على التناقضات بين الدول بل تعتبر ميدانا للصراع الحاد بينها • وبازدياد تزعزع الاقتصاد الرأسمالى واشتداد المنافسة بين الاحتكاريين تحدث عملية خلخلة للأحلاف الاقتصادية والسياسية للدول الامبريالية •

◆ ازدياد استغلال جماهير العاملين :

ان تعمق الأزمة العامة للرأسمالية يؤدى الى ازدياد مستمر فى الاستغلال وانعدام الطمأنينة بين صفوف الجماهير العريضة من العاملين وبالدرجة الأولى الطبقة العاملة • فسباق التسلح يتم أساسا بالاعتماد على الضرائب الباهظة التى تتحملها الجماهير الشعبية • وفى جميع

الدول الامبريالية تزداد المعيشة غلاء وتتسع الهوة بين الأجر الاسمى والاجر الفعلى وتنخفض الدخول الحقيقية لجماهير الفلاحـــين الكادحين ، وتزداد حدة الصراع الأساسى فى المجتمع الرأسمالى وهو العداء بين رأس المال والعمل · وتظل الدخول الحقيقية لقطاع كبير من العاملين منخفضة حتى ولو حدثت بعض الزيادة فى الأجور الاسمية · ففى معظم الأحوال يلتهم غلاء المعيشة وارتفاع الأسعار أى زيادة تحدث فى الأجور الاسمية· وتحصل الاحتكارات وحدها على كل الارباح الناتجة عن زيادة انتاجية العمل بفضل التقدم التكنيكى الجبار · وهكذا نجد أنه فى ألمانيا الغربية خلال أحد عشر عاما (من ١٩٥٠ الى ١٩٦٠) تقاضى ٢٠ مليون عامل وموظف أجورا بلغت ٤٦٫٥ مليار مارك بينما حصل ٥٠ كونسرن كبير على أرباح صافية تقدر بمبلغ ٤٤٫٦ مليار مارك · وفى اليابان فى الفترة من ١٩٥٢ ــ ١٩٦٠ ازدادت أرباح الرأسماليين بنسبة ٣٥٠٪ بينما لم تبلغ الزيادة فى أجور العمال والموظفين الا ١٢٠٪ ·

وخلال الحرب العالمية الثانية انضم ملايين الناس الى صفوف الجيوش أو عملوا فى صناعة الأســلحة · واختفت البطالة مؤقتا · وفى تلك الظروف حاول حماة النظام البرجوازى أن يؤكدوا أنه بامكان الرأسمالية أن تؤمن تشغيلا كاملا للأيدى العاملة · ولكن هذه الوعود سرعان ما ظهر زيفها ، فالاحصائيات الرسمية تؤكد أنه فى البلاد الرأسمالية يوجد فى الوقت الحاضر حوالى سبعة ملايين عاطل تماما · ويجب أن نضيف الى هذا الرقم عددا كبيرا جدا من الناس الذين يعانون من البطالة الجزئية أو الموسمية ·

وليس بوسع الاقتصاد الرأسمالى أن يستخدم استخداما رشــيدا وتاما القوى الانتاجية ، وقبل كل شىء القوة الانتاجية الأســاسية فى المجتمع الا وهى الطبقة العاملة · والبطالة تؤدى لا محالة الى تفاقم وضع الجماهير العريضة من العاملين ·

وليست من الواقع فى شىء تلك المحاولات التى يبذلها المحرفون والمصلحون البرجوازيون فى تصوير الرأسمالية المعاصرة على أنها « دولة الرخاء العام « التى تؤمن ــ حسب مزاعمهم ــ الرخاء لجماهير العاملين العريضة · والواقع أن الرأسمالية المعاصرة هى صورة لتناقضات اجتماعية لم يسبق لها مثيل ، فهى تفقد ملايين العاملين الثقة بالغد والطمأنينة فى الحياة وتذيقهم مختلف الوان الحرمان ·

وبفضل معارك عنيفة وطويلة استطاعت الطبقة العاملة فى عدة بلدان

رأسمالية متقدمة أن ترغم البرجوازية على بعض التنازلات فى ميدان التأمينات الاجتماعية · ولكن فى كثير من البلدان الأخرى أما أن التأمينات الاجتماعية غير موجودة على الاطلاق وأما أنها غير ذات قيمة كبيرة · وهكذا نجد أن سن الاحالة على المعاش هو ٦٠ سنة فى حين أن متوسط حياة العامل أقل من هذه السن · وفى كثير من البلدان لا يوجد تأمين اجتماعى بالنسبة لفقدان القدرة مؤقتا على العمل · وبالاضافة الى ذلك فان جزءا كبيرا من نفقات التأمين الاجتماعى يغطى عن طريق الخصومات الاضافية من أجور العاملين ·

● ازدياد حدة الصراع الطبقى :

ترد الطبقة العاملة فى البلدان الرأسمالية على تفاقم حالتها بتشديد الصراع الطبقى ضد المستغلين ·

وتصل معارك الاضراب الى حدود كبيرة · لقد تميزت فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية بنمو كبير فى عدد الاضرابات وعدد المشتركين فيها من العمال · فمن عام ١٩١٩ حتى عام ١٩٣٩ حدث ١٧٧٤ ألف اضراب اشترك فيها ٨٠ر٨ مليون عامل · أما من عام ١٩٤٦ حتى ١٩٦٦ فقد وقع ٢٤٧٤ ألف اضراب اشترك فيها ٢٢٢ر٦ مليون عامل · وفى السنوات العشر الأخيرة ازداد عدد المشتركين مرتين حتى وصل الآن الى ٥٥ ـ ٥٧ مليون مضرب فى العام كما أن قسما كبيرا من الاضرابات أصبح يحمل طابعا سياسيا ·

ولا يلجأ العمال الى وسيلتهم المجربة أى الاضراب للدفاع عن مصالحهم الاقتصادية فحسب ، وانما كذلك لردع سياسة الاحتكارات المعادية للشعب ولدحر الرجعية والاعداد للحرب والمغامرات العسكرية ·

وبتطور الصراع الطبقى فى البلدان الرأسمالية يتسع نطاق المطالب الاجتماعية ـ الاقتصادية والسياسية للطبقة العاملة · وفى عدة بلدان تواصل الطبقة العاملة مطالبتها باصرار على المشاركة فى الرقابة على نشاط المؤسسات وتأميم المجالات الهامة فى الاقتصاد وتحديد سلطة الاحتكارات المطلقة · ويشتد صراع الطبقة العاملة والجماهير العريضة من الشعب العامل

ضد العدون الامبريالى وضد تهديد السلام الذى تنطوى عليه المغامرات الامبريالية . وتشدد البرجوازية عمليات القمع ومع ذلك فان تنظيم وتكاتف الطبقة العاملة يقوى ويزداد .

ان سلطة الاحتكارات المطلقة تكشف أكثر فأكثر عن جوهرها المعادى للشعب . وتطور الرأسمالية يزيد من تحول جماهير كثيرة من العاملين الى بروليتاريا . وتصبح جماهير ضخمة من الفلاحين وصغار المنتجين فى المدينة مهددة بخطر داهم هو الخراب والافلاس . والمؤسسات الصناعية والتجارية الصغيرة التى كانت من قبل مستقلة تقع فى قبضة التبعية الكاملة للاحتكارات . ويزداد طغيان الاحتكارات ثقلا على مختلف فئات الأمة وتتكاتف الجماهير الشعبية أكثر فأكثر حول الطبقة العاملة . واذ تتغلب البروليتاريا على مقاومة الاحتكارات وهى تخوض معارك الصراع الطبقى الضارية فانها تجتذب الى جانبها جماهير الفلاحين الاساسية وكذلك العاملين بالمجهود الذهنى . ولا شك أن تراص الجماهير يساعد على اتساع نضالهم من أجل اعادة بناء المجتمع ثوريا وعلى أسس اشتراكية .

• النهاية التاريخية للرأسمالية :

وهكذا تزداد أزمة الرأسمالية العامة استفحالا نتيجة لنمو قوى الاشتراكية وانهيار النظام الاستعمارى وازدياد حدة التناقضات الاجتماعية الداخلية فى المجتمع البرجوازى .

ويزداد تزعزع الرأسمالية اقتصاديا .

وتتجمع تناقضات الرأسمالية فتمهد لهزات جديدة . ويبرز بشكل حاد التناقض بين قوى الانتاج المنطلقة الى الأمام بسرعة خارقة وبين علاقات الانتاج الرأسمالية وهذا التناقض يظهر بشكل واضح النهاية التاريخية للنظام البرجوازى البالى .

وتحاول قوى الامبريالية العدوانية أن تجد مخرجا من هذا الوضع

عن طريق الاعداد لحرب عالمية جديدة · والمصدر الرئيسى لخطر الحرب هو السياسة العدوانية للدوائر الحاكمة فى الولايات المتحدة الأمريكية ، تلك السياسية التى تخطط لفرض سيادة الاحتكارات الأمريكية على العالم ·

لقد أصبحت الرأسمالية عائقا جبارا أمام تطور البشرية · وعصرنا هو عصر النمو الهائل لقوى الانتاج ، عصر التطور الذى لم يسبق له مثيل فى العلم والتكنيك · واذا لم يكن هذا العصر قد قضى على بؤس مئات الملايين من البشر ، واذا لم يكن قد وفر الرخاء المادى والروحى بعد لسكان كوكبنا كلهم فان الذنب فى ذلك يقع على عاتق الرأسمالية ·

ويشير برنامج الحزب الشيوعى فى الاتحاد السوفييتى الى أن « الصراع المتزايد بين قوى الانتاج وعلاقات الانتاج يضع أمام البشرية بحزم قضية نزع القشرة الرأسمالية المتعفنة وفك عبودية قوى الانتاج الهائلة التى شيدها الانسان واستخدامها لخير المجتمع كله » ·

وستحل هذه القضية بواسطة الثورة الاشتراكية ·

دليل للمناقشة

١ ــ لماذا تعتبر الامبريالية آخر مراحل الرأسمالية ؟

٢ ــ ماهو جوهر رأسمالية الدول الاحتكارية . وماهو دورها ؟

٣ ــ ما هى مميزات المرحلة الحالية من الازمة العامة للرأسمالية ؟

٤ ــ فيم تتجلى حدة تناقضات الرأسمالية العالمية ؟



الباب الثامن

الفترة الانتقالية من الرأسمالية الى الاشتراكية

١ ـ ضرورة المرحلة الانتقالية من الرأسمالية الى الاشتراكية

◆ خصائص ظهور أسلوب الانتاج الاشتراكى :

نحن نقول : الرأسمالية تظهر أما الاشتراكية فتبنى ، وهذا الاختلاف ليس مجرد اختلاف لفظى ولكنه يعكس اختلافا واقعيا . فلقد رأينا فيما سبق كيف نشأت الرأسمالية . ففى ظل سيطرة النظم الاقطاعية أنشأ الرعيل الأول من الرأسمالية مؤسسات كبيرة ألا وهى المصانع (المانيفاكتورة) وكانت هذه المصانع تشيد بغرض الحصول على الارباح ، ولم يكن أصحابها يفكرون فى تغيير النظام القائم واحلال نظام آخر محله . هكذا نجد أن الرأسمالية نشأت عفويا ولم تنشأ نتيجة خطة واعية موضوعة . وبنفس الطريقة نشأت النظم الاستغلالية السابقة للرأسمالية الا وهى النظام العبودى والنظام الاقطاعى .

ولكن نظام الانتاج الاشتراكى يولد بطريقة مختلفة تماما . فالطبقة العاملة تضع نصب عينيها هدف تصفية الرأسمالية واحلال الاشتراكية والشيوعية محلها .

ويتم تحقيق هذا الهدف بواسطة الثورة الاشتراكية وبناء المجتمع الجديد .

وتعتبر الثورة الاشتراكية أعمق تحول تاريخى فى تاريخ البشرية . وهى تختلف جذريا عن جميع الثورات السابقة .

فجميع الثورات السابقة كانت تؤدى الى استبدال صورة من صور الملكية الخاصة لوسائل الانتاج بصورة أخرى ، أما الثورة الاشتراكية فتؤدى الى القضاء على الملكية الخاصة لوسائل الانتاج واحلال الملكية الاشتراكية محلها .

ان كل الثورات السابقة كانت تؤدى الى تغيير صورة من صور الاستغلال بصورة أخرى . أما الثورة الاشتراكية فتؤدى الى تصفية أى

استغلال انسان لانسان آخر • ان تحرير العمل من ربقة الاستغلال والقضاء على العبودية الاقتصادية لجماهير العاملين يعنى فى نفس الوقت تصفية الطبقات المستغلة بما تتميز به من طفيلية واحتقار للعمل وأخلاق مزيفة • والثورات السابقة كلها لم تتطرق الى الطابع الفوضوى للانتاج الاجتماعى • ولكن الثورة الاشتراكية تؤدى الى تصفية فوضى الانتاج • انها تعنى التحول الى تنظيم الانتاج الاجتماعى عن طريق التخطيط • فالاقتصاد الوطنى القائم على الملكية الاجتماعية يتطور وفق خطة مرسومة•

وما دامت البورجوازية فى السلطة فان قيام الاشتراكية يعتبر مستحيلا ، ذلك لأن أدوات الانتاج تكون فى أيدى الرأسماليين ، بينما الاشتراكية كما تعرف تعنى الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج • ان بناء الاشتراكية لا يبدأ الا بعد أن تتحول سلطة الدولة من أيدى البورجوازية الى أيدى الطبقة العاملة •

ويتم هذا التحول عن طريق الثورة الاشتراكية • فبعد أن تستولى الطبقة العاملة على سلطة الدولة تنتزع وسائل الانتاج من أيدى البورجوازية وتحولها الى الملكية الاجتماعية • وفى هذه الحالة فقط تحل علاقات الانتاج الاشتراكية محل علاقات الانتاج الرأسمالية •

ومن هنا يتضح أن الاشتراكية خلافا عن كل النظم السابقة بما فيها الرأسمالية لا يمكن أن تنشأ بطريقة عفوية • انها تشيد بالمجهود الواعى لجماهير الشعب وبقيادة الطبقة العاملة • ولذلك فان بناء الاشتراكية لا يمكن البدء فيه الا بعد أن تنتقل سلطة الدولة من البورجوازية الى الطبقة العاملة التى ترص حولها جماهير الكادحين العريضة •

• دور ديكتاتورية البروليتاريا فى اقامة الاقتصاد الاشتراكى :

لكى تعاد صياغة المجتمع اشتراكيا لا بد من فترة ثورية انتقالية ويمكن أن تتميز هذه الفترة فى بلد عن غيره كما يمكن أن تطول أو تقصر• ولكنها فى جميع الأحوال تبدأ بانتصار الثورة الاشتراكية •

وللثورة الاشتراكية أشكال مختلفة •

ولكنها فى جميع الأحوال تؤدى الى انتقال سلطة الدولة من أيدى الأقلية البورجوازية فى المجتمع الى الطبقة العاملة التى تقود الجماهير الشعبية العريضة أى الغالبية العظمى فى المجتمع ٠

لقد كتب ماركس يقول : « بين الرأسمالية والشيوعية تقع فترة ثورية تتحول فيها الأولى الى الثانية ٠ وهذه الفترة توافقها فترة انتقال سياسية ٠ ولا يمكن لدولة هذه الفترة الانتقالية الا أن تكون **ديكتاتورية البروليتاريا الثورية** » ٠

فلماذا يجب أن تكون سلطة الدولة فى أيدى الطبقة العاملة فى فترة الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية ؟ لأن الطبقة العاملة تعتبر الطبقة الوحيدة فى المجتمع البورجوازى التى لاترتبط بأى صورة من صور الملكية الفردية لوسائل الانتاج ٠ ففى ظل الرأسمالية تكون البروليتاريا محرومة من ملكية وسائل الانتاج ولذلك فهى قادرة على قيادة التحول من الرأسمالية الى الاشتراكية ٠ ان هذا التحول يعنى التخلى التام عن الملكية الفردية واحلال الملكية الاجتماعية محلها ٠ والطبقة العاملة تمر بمدرسة قاسية تصقلها ألا وهى مدرسة العمل والنضال ٠ والطبقة العاملة تتميز بتلاحمها وتنظيمها ٠ كما أن أيديولوجية البروليتاريا وهى الماركسية اللينينية هى نظرية علمية تقدمية تكشف قوانين التطور الاجتماعى ٠

ان ديكتاتورية الطبقة العاملة تعتبر عاملا حاسما فى التغيير الاشتراكى للمجتمع ٠ ولكن هذا لا يعنى مطلقا أن بناء الاشتراكية هو قضية الطبقة العاملة وحدها ٠

ففى أثناء اعادة بناء المجتمع اشتراكيا يتكشف بوضوح لجماهير الكادحين العريضة أن مصالحهم الحيوية تتفق تماما ومصالح الطبقة العاملة ٠ وعلى هذا الأساس ينشأ تحالف صلب متين بين الطبقة العاملة والجماهير غير البروليتارية وبالدرجة الأولى الفلاحين بهدف بناء الاشتراكية وتطورها المقبل فى الطريق الى الشيوعية ٠ ان التحالف بين العمال والفلاحين هو المبدأ الأسمى لديكتاتورية البروليتاريا ٠ لقد ظهر أن هذا التحالف الذى تكون القيادة فيه للطبقة العاملة هو شرط ضرورى لبناء الاشتراكية فى بلادنا ٠ وقد أظهرت تجربة جميع الثورات الاشتراكية أنه فى أى بلد ينتقل من الرأسمالية الى طريق التطور الاشتراكى يعتبر التحالف بين العمال والفلاحين شرطا لا غنى عنه فى النضال المظفر من أجل الاشتراكية، وهو تحالف من نوع خاص ، انه لا يهدف الى الابقاء على الفروق الطبقية وانما يهدف الى القضاء عليها ٠

ويقول برنامج الحزب الشيوعى فى الاتحاد السوفيتى ان ديكتاتورية البروليتاريا هى ديكتاتورية الغالبية الساحقة ضد الأقلية وهى موجهة ضد المستغلين وضد اضطهاد الأمم والشعوب ومن أجل القضاء على كل استغلال من جانب انسان لانسان • وديكتاتورية البروليتاريا لا تعبر عن مصالح الطبقة العاملة وحسب بل ومصالح كل الشعب العامل • ومضمونها الأساسى ليس العنف وانما اقامة وبناء المجتمع الاشتراكى الجديد والدفاع عن مكاسبه ضد أعداء الاشتراكية •

ان ديكتاتورية الطبقة العاملة التى يتزعمها الحزب الماركسى اللينينى تقود جماهير الكادحين وتنظمهم من أجل النضال ضد قوى وتقاليد المجتمع القديم وبعد أن تتغلب ديكتاتورية البروليتاريا على مقاومة الطبقات المستغلة وبعد أن تحافظ على البلاد من الأعمال العدوانية الخارجية تنظم بناء اقتصاد اشتراكى جديد • وخلال عملية هذا البناء تصفى العلاقات الانتاجية البورجوازية القديمة وتقوم علاقات انتاج اشتراكية جديدة وخلال عملية هذا البناء أيضا تتطور قوى الانتاج الجديدة اللازمة لاقامة وتطوير أسلوب الانتاج الاشتراكى •

لقد كانت ثورة أكتوبر الاشتراكية العظمى أول خطوة تخطوها البشرية فى طريق لم تطرقه قدم نحو الاشتراكية • وقد وقعت على عاتق الشعب السوفيتى مهمة تاريخية ألا وهى شق الطريق نحو الاشتراكية • وقد ظهر أن السلطة السوفيتية هى أول صورة من صور دولة ديكتاتورية الطبقة العاملة المظفرة فى تاريخ البشرية •

وفى الوضع الذى نشأ بعد انتصار الاتحاد السوفيتى على الفاشية فى الحرب العالمية الثانية انتصرت فى مجموعة كبيرة من دول أوربا وآسيا الثورات الديموقراطية الشعبية التى فتحت الطريق الى الاشتركية •

وعندما أشار لينين الى أن جميع الشعوب ستتحول حتما الى الاشتراكية فقد تنبأ فى الوقت نفسه بأن التحول الى الاشتراكية فى كل بلد سيختلف عنه فى بلد آخر بمميزاته الخاصة وأن الحياة ستعطينا صورا مختلفة لديكتاتورية البروليتاريا •

وفى الوقت الحالى نجد الى جانب الشكل السوفييتى لاعادة صياغة المجتمع على أسس اشتراكية الشكل الديموقراطى الشعبى الذى جرى تجريبه من جميع النواحى أثناء التطبيق وأثبت وجوده تماما • ففى هذا الشكل من أشكال التنظيم السياسى انعكست الخصائص الذاتية لتطور

الثورة الاشتراكية فى الوضع التاريخى الراهن · ويتميز هذا الوضع بضعف الامبريالية وتغير ميزان القوى فى صالح الاشتراكية · كما انعكست فى شكل الديموقراطية الشعبية الظروف التاريخية للتطور الخاص فى كل دولة على حدة ·

◆ الدور القيادى للحزب الشيوعى فى بناء الاشتراكية :

تعتبر ديكتاتورية البروليتاريا شرطا ضروريا لبناء الاشتراكية وضمان النجاح فى ذلك هو الدور القيادى للحزب الشيوعى ·

ان الحزب الشيوعى هو طليعة الطبقة العاملة وجميع الكادحين ·وهو حزب مسلح بنظرية ثورية تقدمية هى الماركسية اللينينية التى تكشف قوانين تطور المجتمع وبالذات قوانين بناء الاشتراكية والشيوعية · ان قيادة الحزب الشيوعى تؤمن الخط السليم والقائم على أسس علمية لديكتاتورية البروليتاريا فى حل المهام المعقدة لبناء الاشتراكية أثناء الفترة الانتقالية وكذلك أثناء التطور المقبل للمجتمع الاشتراكى فى الطريق نحو الشيوعية ·

والحزب الشيوعى اذ يسير قدما على السياسة الطبقية البروليتارية انما يتلاحم تلاحما عضويا مع الجماهير الشعبية غير الحزبية · وقيادة الحزب الشيوعى تضمن جذب جماهير عريضة من الكادحين الى العمل المتعدد الجوانب لبناء الاقتصاد الاشتراكى ·

ان الحزب الشيوعى قوى بتراصه واخلاصه لقضية الطبقة العاملة وقضية الاشتراكية · وقيادة الحزب الشيوعى أمر ضرورى لضمان وحدة الارادة ووحدة العمل فى النضال ضد أعداء الاشتراكية وبناء المجتمع الاشتراكى ·

وقد أيدت تجربة بناء الاشتراكية فى الاتحاد السوفيتى والبلدان الاشتراكية الأخرى بشكل تام تعاليم الماركسية ــ اللينينية حول الدور الحاسم للحزب الشيوعى فى بناء وتطوير المجتمع الاشتراكى · وقد أظهرت الحياة أن الحزب المخلص للأفكار الثورية للماركسية اللينينية هو فقط القادر على تنظيم الشعب كله وقيادته نحو انتصار الاشتراكية ·

• الطبقات والهياكل الاجتماعية والاقتصادية فى المرحلة الانتقالية :

عندما تبدأ ديكتاتورية البروليتاريا فى التغيير الاشتراكى للمجتمع فإنها قبل كل شىء تحول ملكية وسائل الانتاج الرئيسية الى ملكية اجتماعية بعد أن كانت ملكا للرأسماليين والاقطاعيين • وبعد أن تستولى على الصناعة الكبيرة ووسائل النقل والبنوك والتجارة الخارجية تكون بذلك قد استولت على المواقع الأساسية الحاسمة فى الاقتصاد الوطنى • وبهذا تضع الأساس للهيكل الاشتراكى • ويحتل هذا الهيكل المركز القيادى فى الاقتصاد الاشتراكى فى المرحلة الانتقالية • ولكنه خلال مدة معينة لا يكون الهيكل الوحيد ولا حتى الهيكل الغالب •

وقد أشار لينين فى السنين الأولى للسلطة السوفيتية الى أنه توجد فى الاقتصاد السوفيتى مقومات خمسة هياكل اجتماعية ـ اقتصادية هى :

١ ـ الاقتصاد الفلاحى الأبوى •

٢ ـ الاقتصاد السلعى الصغير •

٣ ـ رأسمالية الاقتصاد الخاص •

٤ ـ رأسمالية الدولة •

٥ ـ الاشتراكية •

والاقتصاد الفلاحى الصغير كان فى أساسه اقتصادا طبيعيا ، فقد كان ينتج منتوجات بالدرجة الأولى للاستهلاك الذاتى •

والاقتصاد السلعى الصغير هو فى غالبيته اقتصاد الفلاحين المتوسطين• وكان ينتج القسم الأعظم من سلعة الخبز كما كان يضم أيضا الحرفيين الذين لا يستخدمون العمل المأجور •

أما رأسمالية الاقتصاد الخاص فكان يمثلها الكولاك وهم أكثر الطبقات المستغلة من حيث العدد • كما كان يدخل فى هذا المجال أيضا مالكو المؤسسات الصناعية الصغيرة الذين يستخدمون العمل المأجور •

وكانت رأسمالية الدولة موجودة بصفة أساسية فى صورة امتيازات ممنوحة للرأسماليين الأجانب ومؤسسات وحقول بترول وأراضى وغابات مؤجرة • وفى الواقع فان رأسمالية الدولة فى الاتحاد السوفييتى لم

تلق انتشارا واسعا على الاطلاق ، ولم تكن تشغل الا مكانا ضئيلا فى الاقتصاد القومى .

أما التركيب الاشتراكى فكان يمثله ما انتقل الى يد الدولة من فبارك ومصانع ووسائل نقل ومواصلات وبنوك وسوفخوزات . ونظمت فى القطاع الزراعى من الاقتصاد كولخوزات ، ولكنها ظلت عدة سنوات مجرد جزر صغيرة فى محيط الاقتصاد الفلاحى الفردى .

وفى البلدان الاشتراكية الأخرى فى أوربا وآسيا تميز اقتصاد الفترة الانتقالية أيضا بهياكل متعددة . كذلك فان عدد الهياكل والوزن النوعى لكل منها يتعلق بمستوى التطور الاقتصادى والخصائص التاريخية الأخرى فى هذا البلد أو ذاك .

ان الصور الأساسية للاقتصاد الاجتماعى فى المرحلة الانتقالية هى الاشتراكية ، والاقتصاد السلعى الصغير ، والرأسمالية . وهذه الصور الرئيسية الثلاث للاقتصاد الاجتماعى تناسبها ثلاث قوى طبقية أساسية هى : الطبقة العاملة ، والفلاحون ، والبرجوازية . ويعتبر الاقتصاد السلعى الصغير تربة لتغذية الرأسمالية ، فهو يلد باستمرار مقومات الرأسمالية .

وفى المرحلة الانتقالية يشتد الصراع بين البرجوازية والطبقة العاملة وتسعى الطبقة العاملة الى تحرير جماهير الفلاحين من تأثير البرجوازية ، فتعقد تحالفا صلبا لا يتزعزع مع الفلاحين من أجل النضال ضد البرجوازية والرأسمالية وبناء المجتمع الاشتراكى .

وتعتبر المرحلة الانتقالية من الرأسمالية الى الاشتراكية مرحلة صراع بين الرأسمالية التى هزمت ولكن لم يتم القضاء عليها وبين الاشتراكية الوليدة والتى لم تزل بعد ضعيفة ، وينشب هذا الصراع حول الاجابة عن السؤال الآتى : « من الغالب ؟ » .

ويتخذ هذا الصراع أشكالا مختلفة ، فذلك ما أظهرته تجربة الاتحاد السوفييتى والبلدان الاشتراكية الاخرى . غير أن تطور الاقتصاد المتعدد الهياكل يتكلل فى كل مكان بانتصار الاشتراكية فى جميع فروع الاقتصاد الوطنى .

◆ **المهام الرئيسية للفترة الانتقالية :**

بعد انتصار الثورة واستيلاء الدولة الاشتراكية على المواقع الرئيسية تبرز مهام كبيرة أمامها • وهى تتلخص فى اعادة صياغة الاقتصاد المتعدد الهياكل وتحويله الى نظام اشتراكى للاقتصاد الوطنى •

ان حل هذه المهام منوط بالسياسة الاقتصادية لديكتاتورية البروليتاريا •• وتتضمن هذه السياسة جميع الاجراءات الاقتصادية للدولة الاشتراكية التى تعتمد فى نشاطها على القوانين الاقتصادية للاشتراكية •

لقد قدم لينين تأسيسا علميا عميقا لسياسة ديكتاتورية لبروليتاريا فى الفترة الانتقالية من الرأسمالية الى الاشتراكية • وتتضمن الخطة التى وضعها لينين لبناء الاشتراكية ثلاث حلقات هى : تصنيع البلاد ، وتجميع الاقتصاد الزراعى ، والثورة الثقافية • وعن طريق هذه التغييرات تقوم القاعدة المادية التكنيكية للاشتراكية ويؤمن الانتصار التام لعلاقات الانتاج الاشتراكية فى الاقتصاد كله •

وهذه المهام الرئيسية نفسها للفترة الانتقالية تبرز أمام جميع البلدان التى تتحول الى الطريق الاشتراكى • ولكن حجم كل مهمة وطرق حلها المحددة ترتبط بالخصائص التاريخية ومستوى التطور فى كل بلد •

٢ ــ خطة لينين لبناء الاشتراكية وكيف تحققت

◆ **التصنيع الاشتراكى فى الاتحاد السوفييتى :**

قبيل ثورة أكتوبر طرح لينين مهمة الحصول أولا على السلطة السياسية ثم الاعتماد عليها فى اللحاق بعد ذلك بالدول الرأسمالية التى تقدمت كثيرا الى الأمام ومن ثم سبقها فى المجال الاقتصادى • وبعد ذلك ، وفى ظل السلطة السوفيتية أصبحت هذه المهمة تعرف باسم المهمة الاقتصادية الرئيسية للاتحاد السوفييتى •

فلكى تبنى الاشتراكية فى الاتحاد السوفييتى كان لا بد أولا من

التخلص من التخلف التكنيكي الاقتصادى للبلاد والتوصل الى مستوى أعلى من التطور فى قوى الانتاج بالمقارنة مع الرأسمالية • ومن أجل ذلك كان من الضرورى قبل كل شيء انشاء صناعة اشتراكية جبارة وهو ما سمى بالتصنيع الاشتراكى • وقد أكد لينين أن الدعامة المادية الوحيدة للاشتراكية هى الصناعة الآلية الكبيرة التى بوسعها أن تعيد تنظيم الاقتصاد الزراعى كذلك •

وتطوير قوى الانتاج يعنى توسيع الجهاز الانتاجى فى جميع مجالات الاقتصاد القومى وتحسينه على أساس من التكنيك المتقدم • والتكنيك المتقدم ـ الآلات والأجهزة والمعدات ـ تقدمها صناعة بناء الآلات • ولذلك فان تطوير صناعة بناء الآلات يعتبر شرطا ضروريا لاعادة التجهيز التكنيكى لجميع فروع الاقتصاد الوطنى سواء الصناعة نفسها أم الزراعة أم النقل• ولذلك فان صناعة بناء الآلات تعتبر بحق قلب التصنيع •

ولكى يتم انتاج الآلات والمعدات من الضرورى أن تتوفر المعادن والوقود والطاقة الكهربائية والمنتجات الكيميائية ومواد البناء • ومن هذا تتضح أهمية تلك المجالات مثل التعدين واستخراج الوقود (كالفحم والنفط والغاز) والصناعات الكيمائية والطاقة الكهربائية وانتاج مواد البناء (كالاسمنت والخرسانة المسلحة وخلافه) •

وجميع هذه المجالات بالاضافة الى صناعة بناء الآلات تشكل الصناعة الثقيلة • وتطور الصناعة الثقيلة يعتبر أساسا لتطور اقتصاد زراعى ناجح وزيادة مستمرة فى انتاج مواد الاستهلاك ورفع منتظم لمستوى معيشة السكان •

ان التصنيع ضرورى لضمان الاستقلال الاقتصادى ولتدعيم القوى الدفاعية للبلاد •وتطور الصناعة الثقيلة هو شرط ضرورى لتدعيم ديكتاتورية الطبقة العاملة وضمان للانتصار على العناصر الرأسمالية وتعزيز للدور القيادى للطبقة العاملة بالنسبة للملايين العديدة من الفلاحين •

ان الاتجاه نحو التصنيع الاشتراكى للبلاد كان الخط الأساسى العام للحزب الشيوعى والموجه نحو بناء المجتمع الاشتراكى فى الاتحاد السوفيتى •

لقد أملى الوضع الداخلى والخارجى ضرورة السير بمعدلات سريعة فى التصنيع الاشتراكى للاتحاد السوفيتى • فما دامت البلاد تسير على

الاقتصاد الفلاحى الصغير فانه تظل بها قاعدة اقتصادية راسخة للرأسمالية أكثر منها للشيوعية • لقد كانت قضية البناء الاشتراكى مطروحة على النحو الآتى : اما أن يصبح اقتصاد البلاد بما فى ذلك الزراعة قائمـا على أساس تكنيكى عال ، أى على أساس الانتاج الآلى الضخم ، واما أن تعود البلاد الى الرأسمالية •

ولم تكن المعدلات السريعة للتصنيع شرطا لانتصار الاشتراكية فى الاتحاد السوفيتى فحسب ، وانما أيضا شرطا للمحافظة على اسـتقلال البلاد •

لقد كان تصنيع بلاد كبيرة كالاتحاد السـوفيتى فى فترة تاريخيـة قصيرة جدا تمثل صعوبة بالغة • فبناء مؤسسات حديثة كبيرة يحتاج عادة الى عدة سنوات ، طوال هذا الوقت تستثمر مبالغ كبيرة ولكنها لا تعطى ثمارها الا بعد أن تبدأ هذه المؤسسات الجديدة فى العمل • ولذلك فان التصنيع يتطلب استقطاع موارد مالية كبيرة من الاقتصاد القـومى لفترة طويلة •

لقد تم تصنيع الاتحاد السوفيتى بدون أى موارد مالية من الخارج بل فقط بفضل المدخرات الداخلية • لقد حرر النظام السوفيتى الاقتصاد القـومى للبـلاد من دفع فوائد القروض الاجنبية للمرابين الأجانب أو المحليين ، كذلك حرره من نهب الرأسماليين والاقطاعيين والدولة المستغلة لثمار عمل العمال والفلاحين ، ومن القضاء على القيم المادية نتيجة لفوضى الانتاج والأزمات • وقد خاضت الدولة السوفيتية نضالا صلبا رفع انتاجية العمل وخفض تكاليف انتاج السـلع ، ومن أجل المحافظة على نظام دقيق فى التوفير والنفقات ، صراعا من أجل الضبط والربط فى العمـل • وقد وجهت السلطة السوفيتية مدخرات هائلة لتمويل خطط التصنيع •

ونتيجة لتنفيذ (الخطط الخمسية) الثلاث (١٩٢٩ ــ ١٩٤١) شيد الاتحاد السوفيتى صناعة آلية كبيرة • وبالنسبة لحجم الانتاج الصـناعى شغل الاتحاد السوفيتى عن جدارة المركز الأول فى أوربا والثانى فى العالم بعد الولايات المتحدة الامريكية • كما أمكن التوصل الى الاسـتقلال الاقتصادى التام عن الدول الرأسمالية ، وتمت بشكل جبار القوة الدفاعية للاتحاد السوفيتى • ان تصنيع الاتحاد السوفيتى هو مأثرة عظيمة للطبقة العاملة والشعب بأسره ، هذا الشعب الذى لم يبخل بجهد أو مال والذى تحمل بوعى كل صنوف الحرمان لكى ينتشل البلاد من براثن التخلف •

◆ **التحويل الاشتراكى للزراعة هو أصعب مهمة بعد استيلاء الطبقة العاملة على السلطة :**

لكى تبنى الاشتراكية فى المجتمع لا بد من أجراء تحويل اشتراكى للزراعة ٠

وتبرز أمام الطبقة العاملة بعد استيلائها على السلطة قضية حل المسألة الزراعية القديمة ٠ ان الفلاحين لا يشكلون طبقة متجانسة ، ففى أحد قطبيها فقراء الفلاحين وهم الحلفاء الطبيعيون للطبقة العاملة ، وفى القطب الآخر البرجوازية الزراعية والكولاك ، والقسم الأعظم هم الفلاحون المتوسطون ٠

وقد أشار لينين الى أنه بعد أن تنتصر الطبقة العاملة على البرجوازيه عليها أن تتبع تجاه الفلاح المتوسط سياسة يمكن أن تحدد وتفرق بين جانبين فى هذا الفلاح المتوسط : الفلاح العامل والفلاح المالك ٠ وقد أشار لينين الى أن جوهر الاشتراكية هو فى هذا التفريق ٠

وتتلخص مهمة الطبقة العاملة تجاه جماهير الفلاحين الكادحة فى أن تجذبهم للمساهمة فى البناء الاشتراكى عن طريق تحويلهم من خط الانتاج الاقتصادى الفردى الصغير الى خط الانتاج الجماعى الاشتراكى الكبير ٠ وفقط عن طريق تجميع الاقتصاد الفردى الصغير فى اقتصاد جماعى كبير يمكن استئصال جذور الرأسمالية التى تكمن فى الانتاج الصغير ٠ وفقط فى هذه الحالة سيفتح أمام جماهير الفلاحين العريضة الطريق من الفقر والحرمان الى العمل العالى الانتاجية والى الحياة الميسرة والمتحضرة ٠

ان التحويل الاشتراكى للاقتصاد الفلاحى الصغير المبعثر هو أصعب مهمة أمام الثورة الاشتراكية بعد استيلاء الطبقة العاملة على السلطة ٠ لقد كان مصير الاشتراكية متعلقا الى حد كبير بطريقة حلها فى بلد مثل الاتحاد السوفييتى ، وحل هذه المهمة له أهمية كبيرة بالنسبة لجميع البلدان التى تبنى الاشتراكية ٠٠

لقد تم التحويل الاشتراكى للزراعة وفق خطة وضعها لينين ٠ وهذه الخطة تتلخص فى الآتى : تقوم الدولة الاشتراكية بتشييد صناعة ضخمة تمد الزراعة بالآلات الحديثة ٠ ويدرب الفلاح بالتدريج على الخبرات الجماعية

وتكون فى البداية عن طريق انشاء صور بسيطة للتمويل والتصريف الجماعى . وبعد اعداد الظروف اللازمة يمكن التحول من الاقتصاد الفردى المبعثر الى الوحدات الانتاجية الاشتراكية الكبيرة وهى الكلخوزات . والشرط الأساسى لهذا التحول هو قيادة الطبقة العاملة وتطور الصناعة الاشتراكية الكبيرة القادرة على اعادة تجهيز الزراعة بوسائل تكنيكية حديثة .

ان الدولة الاشتراكية تقوم بتنظيم الاقتصاد الزراعى الاشتراكى الكبير فى القرية فتنشىء مؤسسات زراعية تابعة للدولة كالسوفخوزات فى الاتحاد السوفييتى ومزارع الدولة والشعب فى البلدان الاشتراكية الأخرى وتساعد الدولة أيضا على انشاء مؤسسات جماعية فى الزراعة كالكولخوزات فى الاتحاد السوفييتى والجمعيات الانتاجية من مختلف المستويات فى البلدان الاشتراكية الأخرى . وتقوم الدولة الاشتراكية بتقديم كل العون المادى لهذه المؤسسات . وتقتنع جماهير الفلاحين عن طريق المثال الذى تقدمه هذه المؤسسات بأفضلية الانتاج الاشتراكى الكبير .

لقد أوضح لينين أنه يجب تحويل الفلاح من طريق الاقتصاد الفردى الى الاقتصاد الجماعى بطريقة اختيارية وبواسطة الاقناع بأفضلية الاقتصاد الجماعى وتفوقه على الاقتصاد الفردى . ان مبدأ الطواعية والاختيار يستبعد أى عنف تجاه جماهير الفلاحين الكادحة ويعتبر من أهم مبادىء التجميع فى الزراعة . ان الدور القيادى والتنظيمى للحزب الشيوعى والدولة الاشتراكية بالاضافة الى التمسك التام بمبدأ الطواعية والاختيار عند توحيد الفلاحين فى تعاونيات يكفلان حلا سليما لمهام التحويل الاشتراكى للاقتصاد الزراعى . ان تطبيق خطة لينين للتجميع الزراعى يؤدى الى حل حقيقى للقضية الفلاحية المعضلة .

وفى الاتحاد السوفييتى أتاح أول نجاح كبير للتصنيع الاشتراكى امكانية الانتقال الى الانتاج الكبير فى الاقتصاد الزراعى وأخذت القرية السوفيتية تتلقى الآلات الحديثة كالجرارات والماكينات الزراعية المعقدة . وتم تنظيم شبكة سوفخوزات ومحطات للآلات والجرارات . وقد قدمت السوفخوزات أدلة مقنعة على تفوق الانتاج الكبير الآلى فى الزراعة . وكانت محطات الآلات والجرارات التى فى يد الدولة وسيلة هامة لتجميع مزارع الفلاحين الصغيرة وتقديم المساعدات للكولخوزات .

وتحت قيادة الحزب الشيوعى وبفضل المساعدة الواسعة من جانب

الطبقة العاملة تحول الفلاحون السوفيت الى طريق الاشتراكية . واتحدت ملايين المزارع الفلاحية الصغيرة بطريقة اختيارية وكونت كولخوزات .

ان تجميع الزراعة قد أنقذ القرية الى الأبد من قبضة الكولاك ومن التفتت الطبقى ومن البؤس والفقر . واختفى فى الكولخوزات تقسيم الفلاحين الى فقراء ومتوسطين . وكفت القرية عن دفع مئات الآلاف من البشر المتعطلين الى المدينة بحثا عن العمل . وهكذا أغلقت قناة هامة كانت فى الماضى تغذى البطالة . وما حل عام ١٩٣١ حتى كان الاتحاد السوفيتى قد تخلص نهائيا من البطالة .

ان تحويل القرية اشتراكيا يجعل الزراعة من حيث صورتها الاجتماعية مشابهة للصناعة .

واحدى خصائص الزراعة الاشتراكية هى أنها تستخدم منجزات العلم لصالح الجماهير . وينتشر استخدام الاساليب العلمية فى الزراعة كما يعم تطبيق الدورات الزراعية الصحيحة وتتحسن نوعية البذور وفصائل الحيوانات . ويؤدى نمو ميكنة الأعمال الزراعية الى ظهور عمال ذوى حرف لم تكن تعرفها القرية الفقيرة مثل سائقى الجرارات والآلات الزراعية المعقدة والميكانيكيين والسائقين والفنيين الزراعيين والبيطريين .

وبانتصار العلاقات الانتاجية الاشتراكية فى القرية ، ومع التوسع فى التطوير الآلى للزراعة ومؤسسات الثروة الحيوانية ، وكهربة القرية .. يقترب العمل الزراعى من حيث طابعه أكثر فأكثر من العمل الصناعى . وفى المنتجات الزراعية كالحبوب والقطن واللبن واللحوم يتجسد ليس فقط عمل الفلاح الكولخوزى بل وعمل العمال أيضا : عمال بناء الجرارات والنفط والكيميائيين وعمال السكك الحديدية .

وبانتصار الاشتراكية فى القرية يصفى الى الأبد التناقض الأزلى بين المدينة والقرية وتظهر مقدمات للتقارب المقبل بين الصناعة والزراعة.

◆ الثورة الثقافية :

ان التحويل الاشتراكى للمجتمع لا يتطلب اقامة صناعة آلية ضخمة

واقتصاد زراعى اشتراكى ضخم فحسب بل وأيضا ثورة شاملة فى مجال الثقافة ٠

فبناء الاشتراكية يتطلب نهضة ثقافية عامة وسط جماهير السكان ان الانتاج الاشتراكى الضخم الذى يستخدم المنجزات الحديثة للعلم والتكنيك يحتاج الى عمال مهرة ومهندسين وفنيين كذلك فان النمو السريع للصناعة والزراعة والتقدم المستمر للتكنيك فى جميع مجالات الاقتصاد لا يمكن أن يحدث دون بلوغ مستوى عال من تطور العلم ٠

ان هذه المقدمات الضرورية لازدهار الاقتصاد الاشتراكى تتكفل بها الثورة الثقافية ٠ والأهمية الاقتصادية الكبرى للثورة الثقافية تتلخص فى أن هذه الثورة تبعث الناس من جديد وهم القوة الانتاجية الأساسية فى المجتمع ٠

وتعنى الثورة الثقافية أول ما تعنى التصفية السريعة للجهل والأمية الموروثة عن الرأسمالية ٠ ففى فترة قصيرة يحدث نمو هائل فى المستوى التعليمى العام للسكان ويطبق نظام التعليم الالزامى العام فى حدود تختلف حسب الظروف المحددة لكل بلد ٠ وتقوم وتتدعم علاقة وثيقة بين المدرسة والواقع والتطبيق والانتاج ٠

وتعنى الثورة الثقافية بعد ذلك ايجاد امكانيات ملائمة للتثقيف السياسى وللتقدم الثقافى التكنيكى لجماهير واسعة من العاملين ٠ ويقوم ملايين من العمال والفلاحين برفع مستوى معارفهم العامة والمهنية بالاضافة الى نشاطهم الانتاجى ٠ ولهذا الغرض تقوم شبكة واسعة من التعليم بالانتساب ومدارس للكبار ومؤسسات تثقيفية وحلقات المحاضرات والمكاتب والنوادى ٠

وتعنى الثورة الثقافية أخيرا تقدما كبيرا فى التعليم العالى والمتوسط الفنى ، وتظهر كوادر جديدة للمثقفين الشعبيين الذين نشأوا فى غالبيتهم من الأوساط الكادحة ولهم علاقة وثيقة بالعمال والفلاحين ويعملون باخلاص فى خدمة القضية الاشتراكية ٠

ان تحقيق الثورة الثقافية ورفع المستوى التعليمى العام والمستوى الثقافى التكنيكى للجماهير الشعبية يخلق أفضل الظروف لجذب كل الكادحين نحو المساهمة الفعالة فى قيادة الحياة الاجتماعية ٠ وتزداد فاعلية الطبقة العاملة والفلاحين والمثقفين ويتسع نطاق مساهمتهم فى قيادة نشاط المؤسسات والمصالح والاقتصاد القومى ٠

ان التحويل الاشتراكي للمجتمع يؤدى الى سيادة ايديولوجية علمية واحدة وهى ايديولوجية الماركسية اللينينية التقدمية • وهذه الايديولوجية لا تتعايش مع أية غيبية أو رجعية وتفتح الايديولوجية الماركسية- اللينينية آفاقا غير محدودة لانتصارات جديدة للعلم ولكشف جميع أسرار الطبيعة وللسيطرة الناجمة على قواها الجبارة •

وتخلق الاشتراكية ظروفا مواتية الازدهار العلم ونمو دوره فى حياة المجتمع • وتزدهر الثقافة الاشتراكية ذات الطابع الشعبى الاصيل وتشترك جميع شعوب البلدان الاشتراكية فى تطوير ثقافة جديدة قومية الشكل اشتراكية المضمون •

ونتيجة للثورة الثقافية يصبح ملايين البشر مبدعين نشيطين للثقافة بعد أن كانوا من قبل محرومين من التعليم • وتتفتح أمام جماهير الكادحين أرحب آفاق الثقافة والعلم • وتكفل الاشتراكية للكادحين ضمانا ماديا وتطورا مستمرا فى مستوى حياتهم وتقصيرا فى يوم العمل • وكل هذا يتيح امكانيات لم يسبق لها مثيل لتطوير الحياة الروحية للمجتمع من جميع النواحى ولازدهار العلم والتكنيك والفن ولتفتح مواهب الشعب وطاقاته •

وهكذا فان التحويل الاشتراكي للمجتمع يقضى على التناقض بين العمل العضلى والذهنى • وتتيح الاشتراكية الظروف اللازمة للتقارب المستمر بين العمل الذهنى والعضلى •

• القوانين والخصائص العامة لاقامة الاقتصاد الاشتراكى فى مختلف البلدان :

تؤكد تجربة الاتحاد السوفييتى والبلدان الاشتراكية الأخرى أنه توجد قوانين معينة بالنسبة لجميع البلدان تكمن فى أساس بناء الاقتصاد الاشتراكى • ومن بين هذه القوانين العامة يمكن أن نذكر قبل كل شىء ضرورة الثورة الاشتراكية فى أى صورة من الصور فهى التى تنقل سلطة الدولة الى أيدى الطبقة العاملة التى تتزعم الجماهير الشعبية العريضة أى الغالبية العظمى من السكان • والوسيلة الأساسية للتحويل الاشتراكى

للمجتمع واقامة اقتصاد اشتراكى هى الدولة الاشتراكية ٠ فهى التى تنظم وترص الجماهير وتقود عملية البنـاء الاشتراكى القائم على التخطيط العلمى للتطور الاقتصادى والثقافى كما تؤمن الدفاع عن المكاسب الثورية للشعب٠

وفى الدولة الاشتراكية تقوم الطبقة العاملة بتنفيذ مهمتها التاريخية بوصفهـا خالقة للمجتمع الجديد متحـالفة مـع الجمـاهير الكادحة غير البروليتارية وبالدرجة الأولى مع الفلاحين ٠

ويتطلب بناء الاقتصـاد الاشـتراكى تحقيق تحويلات اجتمـاعية ٠ اقتصادية جذرية تتضمن انتقال الوسائل الأساسية للانتاج الى الملكية الاجتماعية وتصفية استغلال الانسان للانسان والقضاء على فوضى الانتاج والاسناد الى التخطيط ٠ بهـدف اشباع احتياجات المجتمع والأفراد ٠ ان التحول من الرأسمالية الاشتراكية يضمن تطورا سريعـا لقوى الانتاج ولمعدلات النمو الاقتصادى بالنسبة لماضى الرأسمالى لهذا البلد أو ذاك ٠

ان المبادىء العامة لبناء الاقتصاد الاشـتراكى تسـتخدم بواسـطة الأحزاب الماركسية اللينينية مع الأخذ بعـين الاعتبار للخصائص المحددة لهذا البـلد أو ذاك ولظروف التطور التـاريخى للبلد وطابع تركيبهـا الاقتصادى والسياسى والتركيب الطبقى للسكان وميزان القوى الطبقية ، كلَ هذا يحدد هذا الشـكل أو ذاك للثورة الاشـتراكية ولديكتاتورية البروليتاريا ، وهذه الوسائل أو تلك لاجراء التحولات الاشتراكية الهامة ٠ كذلك فان الظروف الطبيعية تؤثر على طابع واتجـاه تطور قوى الانتـاج وتمهد لاقامة ونمو مجالات معينة فى الانتاج ٠

٣ ـ انتصار الاشتراكية فى الاتحاد السوفييتى

◆ السيطرة التامة للنظام الاقتصادى الاشتراكى :

ان التصنيع الاشتراكى للبلاد وتجميع الزراعة فى القرية ، والثورة الثقافية لهى عوامل رئيسية فى احداث تغيير جذرى للاقتصـاد المتعدد الهياكل مما يؤدى فى النهاية الى حلول الاقتصاد الاشتراكى محل اقتصاد الفترة الانتقالية ٠

ويؤدى النمو السريع فى قوى الانتاج الى تشييد القاعدة المادية ـ التكنيكية للاشتراكية • وفى نفس الوقت تحدث تغييرات جذرية فى علاقات الانتاج فيتحول الهيكل السلعى الصغير ليصبح قائما على أسس اشتراكية • وتتلاشى تدريجيا عناصر الرأسمالية ثم تختفى بعد ذلك تماما• وتؤدى هذه العمليات الى الانتصار التام للاشتراكية على النطاق الاقتصادى كله • والى سيادة النظام الاشتراكى التامة فى جميع مجالات الاقتصاد القومى •

ان بناء المجتمع الاشتراكى يلغى الى الابد سيادة الملكية الخاصة التى تعتبر مصدر انقسام المجتمع الى طبقات متعادية • وتصبح الملكية الاشتراكية لوسائل الانتاج الدعامة الاقتصادية المتينة للمجتمع •

وتحل الاشتراكية المشكلة الاجتماعية الكبرى أى تصفية الطبقات المستغلة والقضاء على الاسباب التى تخلق استغلال الانسان للانسان • ويفترى أعداء الطبقة العاملة على الثورة الاشتراكية اذ يتهمونها بالافناء البشرى للطبقات غير العاملة • والحقيقة أن التحول الاشتراكى للمجتمع يؤدى الى تصفية للطبقات المستغلة من الناحية الاقتصادية ، فيقضى على تلك الظروف التى تمكن بعض الطبقات من العيش على حساب طبقات أخرى • أما الناس الذين كانوا من قبل ينتمون الى طبقات غير منتجة فيتحولون فى غالبيتهم العظمى الى أفراد منتجين فى المجتمع •

ان بناء الاشتراكية يعنى اقامة ديمقراطية واسعة الى حد كبير • فالديمقراطية الاشتراكية تتضمن الحريات السياسية والحقوق الاجتماعية أيضا : حرية الكلمة والنشر والتجمهر والتجمع وحرية الانتخاب والترشيح وحق العمل والراحة والتعليم والضمان المادى عند الشيخوخة أو فى أحوال المرضى أو فقدان القدرة على العمل • كما تعنى الاشتراكية المساواة بين مواطنى جميع الجنسيات والقوميات والمساواة فى الحقوق بين المرأة والرجل فى جميع مجالات الحياة الاقتصادية والثقافية والحكومية • وتتميز الديمقراطية الاشتراكية عن الديمقراطية البرجوازية بانها لا تعلن فقط حقوق الشعب وانما تضمن امكانية تحقيقها فى الواقع •

والمجتمع الاشتراكى يضمن حرية شخصية حقيقية • وأسمى مظهر لهذه الحرية هو تحرير الانسان من الاستغلال الذى يعنى ظلما اجتماعيا •

لقد بنى المجتمع الاشتراكى لأول مرة فى تاريخ البشرية فى الاتحاد السوفييتى • وحل الاقتصاد الاشتراكى محل اقتصاد الفترة الانتقالية

المتعدد الهياكل وحلت مسألة « من الغالب » لصالح الاشتراكية ٠ وبعد أن أتم الاتحـــاد السوفييتى بناء الاشتراكية أخذ يتطور الى الأمام نحـــو الشيوعيه ٠

لقد حلت مهام التحول من الرأسمالية الى الاشـــتراكية فى الاتحاد السوفييتى خلال عشرين عاما تقريبا ٠ وهذه القضايا يجرى حلها بشكل أسرع فى دول الديمقراطية الشـــعبية التى تعتمد على مساعدة الاتحـاد السوفييتى لها والمعونة المتبادلة بين جميع دول النظام الاشتراكى العالمى ٠

◆ التغييرات الجذرية فى التركيب الطبقى للمجتمع :

يؤدى انتصار الاشتراكية الى تغيرات جذرية عميقة فى البناء الطبقى للمجتمع ٠

ففى ظل الاشتراكية لم تعد الطبقة العاملة طبقة محرومة من وسائل الانتاج ، لقد أصبحت طبقة لها الدور القيادى فى المجتمع ٠ وبالنسبة للفلاح الكولخوزى لم تعد حياته وعمله قائمين على الاقتصاد الفردى الصغير وعلى تكنيك متأخر بل على أساس العمل الجماعى والملكية الجماعية لوسائل الانتاج وعلى أساس التكنيك المتطور ٠

كذلك

فان التشابه بين شكلى الملكية (ملكية الدولة والملكية الجماعية) يعمل على التقريب بين الطبقة العاملة والفلاحين ويدعم تحالفهم ويوثق عرى الصداقة بينهم ٠

كذلك تغير بشكل جذرى نشاط المثقفين سواء من حيث التركيب أو من حيث الطابع ٠ فهم يتكونون فى غالبيتهم العظمى من أناس خرجوا من صفوف الطبقة العاملة والفلاحين ٠ والمثقفون الاشـــتراكيون مرتبطون

أوثق الارتباط بالشعب وهم يخدمون قضية الاشتراكية · وهم بالتعاون مع العمال والفلاحين يشاركون بنشاط فى بناء الاشتراكية والشيوعية ·

ان انتصار الاشتراكية يضع نهاية لجميع صور الاضطهـــاد والظلم الاجتماعى التى تتميز بها الرأسمالية بما فى ذلك الاضطهاد العنصرى وعدم المساواة بالنسبة للنساء ·

والاشتراكية لا تعلن المساواة بين الامم فحسب وانما تخلق الظروف الاقتصادية التى تساعد على تحقيق هذه المساواة · وفى المجتمع الاشتراكى صفيت التفرقة العنصرية والقومية ·· وتتحول الأقاليم التى كانت تسكنها من قبل أمم مضطهدة الى أقاليم تضارع من حيث المستوى الاقتصادى أكثر أقاليم البلد تقدما وذلك فى فترة وجيزة ·

وتحرر الاشتراكية المرأة من كل تضييق فى الحقوق وتتيح لها من الامكانيات ما تتيحه للرجل · وفى ظل الاشـــتراكية تتقاضى المرأة نفس الأجر الذى يتقاضاه الرجل عن العمـــل الواحد ، بينما كانت فى ظل الرأسمالية تتقاضى أجرا أقل ·

◆ انتصار الاشتراكية التام فى الاتحاد السوفييتى :

فى المراحل الاولى لبناء الاشـــتراكية أشـــار لينين الى أن البلاد السوفييتية تملك جميع الامكانيات اللازمة لبناء مجتمع اشتراكى كامل · وقـــد قاد الحزب الشيوعى الشعب السوفييتى نحـــو الانتصار التـــام للاشتراكية بتطبيقه للخطة اللينينية لبناء الاشتراكية ·

ولكن الشعب السوفييتى بعد أن توصل الى انتصار الاشتراكية التام لم يكن يستطيع اعتبار هذا الانتصار انتصارا نهـــائيا ما دام الاتحـــاد السوفييتى هو البلد الاشتراكى الوحيد فى العالم · فقد كان يعيش فى

حصار من جانب الدول الرأسمالية التى كانت تتفوق عليه كثيرا من الناحية الاقتصادية العسكرية · وفى هذه الظروف لم يستطع الشعب السوفييتى أن يأمن جانب التدخل العسكرى وخطر اعادة الرأسمالية بالقوة بواسطة قوى الامبريالية العالمية ·

غير أن الوضع العالمى الآن تغير بشكل جذرى ، اذ يوجد الآن نظام اشتراكى عالمى ينمو باستمرار · ولذلك فلم تعد هناك حاجة للحديث عن الحصار الرأسمالى لبلادنا · ولكن الاتحـــاد السوفييتى بالطبع كأى بلد اشتراكى آخر لا يستطيع أن يضمن عدم وقوع عدوان عليه من جانب الدول الامبريالية · غــير أن ميزان القوى الفعلى فى العـــالم الآن يتيح للدولة السوفيتية العظيمة ولجميع الدول الاشتراكية امكانية صد أى هجوم من جانب العدو ·

◆ رسوخ المكاسب الاشتراكية فى اطار النظام الاشتراكى العالمى :

عندما كان الاتحاد السوفيتى الدولة الاشتراكية الوحيدة فى العالم كان النظـام الاشتراكى لا يزال محصورا فى اطار وطنى · ولـكن بتعدى الاشتراكية حدود الدولة الواحدة تحول النظام الاشتراكى الى نظام عالمى · ان نشوء النظام الاشتراكى العالمى يعتبر نتيجة أساسية للتطور التدريجى للمجتمع فى العصر الحديث ·

فيما يخص خطر العدوان الخارجى ، فان وجود الوحدة العالمية للدول الاشتراكية وتلاحمها يعتبر دفاعا منيعا ضد العدوان الامبريالى ٠

دليل للمناقشة

١ ـ ما هى ضرورة الفترة الانتقالية من الرأسمالية الى الاشتراكية ؟

٢ ـ ماهى الاشكال الاساسية للاقتصاد الجماعى فى الفترة الانتقالية؟

٣ ـ ما هو دور ديكتاتورية البروليتاريا فى بناء المجتمع الاشتراكى ؟

٤ ـ ماهو جوهر الخطة اللينينية لبناء الاشتراكية وكيف تم تحقيقها فى بلادنا ؟

الباب التاسع

النظام الاقتصادى الاشتراكى

١ ـ الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج • طابع العمل فى ظل الاشتراكية

◆ سيادة الملكية الاجتماعية الاشتراكية :

لكل أسلوب انتاج يوجد شكل معين للملكية وسائل الانتاج يناسب هذا الاسلوب • وفى ظل النظام الاشتراكى تسيطر تماما الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج •

وتتوطد الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج نتيجة لتصفية الملكية الفردية لهذه الوسائل • وتبرز أمام الثورة الاشتراكية بصور مختلفة مشكلة وجود شكلين للملكية الخاصة : ملكية الرأسماليين والاقطاعيين الخاصة التى تعتبر قاعدة لاستغلال البروليتاريا والفلاحين ، وملكية صغار المنتجين الخاصة وهى بالدرجة الاولى ملكية صغار الفلاحين التى تعتبر قاعدة لانتاجهم السلعى الصغير القائم على أساس العمل الفردى لهم • ونتيجة لذلك فان الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج تظهر بطريقتين مختلفتين •

وتقوم الدولة الاشتراكية بتحقيق ما نادى به من قبل مؤسسو الشيوعية العلمية ألا وهو نزع ملكية المستغلين • فهى تصادر الاراضى من الاقطاعيين ، والمصانع والفبارك والسكك الحديدية والبنوك من أيدى الرأسماليين وتجعلها ملكية عامة للشعب • وحسب الظروف المحددة للثورة فى كل بلد تقوم الدولة الاشتراكية بتصفية ملكية الرأسماليين والاقطاعيين اما بالمصادرة دون دفع تعويضات واما عن طريق الشراء بهذه الصورة أو تلك • ويجرى تحقيق هذه المهمة فى فترة زمنية قصيرة نسبيا •

ولكن الطريقة التى تتبعها الدولة الاشتراكية بالنسبة لملكية صغار الفلاحين تختلف تماما • والطريقة فى هذه الحالة هى تحويل الاقتصاد الزراعى الصغير المبعثر الى انتاج اشتراكى موحد كبير • ونتيجة لتوحيد

المزارع الفلاحية الصغيرة بطريقة اختيارية وتجميع وسائل الانتاج التى تعتبر ملكية لهم تنشأ ملكية اشتراكية للجمعيات الانتاجية فى القرية وهى الكلخوزات • ان تحقيق هذه المهمة يتم فى فترة طويلة نسبيا •

ان ظهور الملكية الاجتماعية بطريقتين مختلفتين قد تطلب وجود شكلين لهذه الملكية •

◆ شكلان للملكية الاشتراكية الاجتماعية :

تظهر التجربة التاريخية للاتحاد السوفييتى والبلدان الاشتراكية الاخرى أن الملكية الاجتماعية الاشتراكية لوسائل الانتاج توجد فى شكلين:

أولا : ملكية الدولة أى الشعب بأسره •

ثانيا : الملكية التعاونية الكلخوزية •

ففى الاتحاد السوفييتى فى نطاق ملكية الدولة أى ملكية كل الشعب طبقا للدستور السوفييتى تدخل الاراضى وما فى باطنها من ثروات والمياه والغابات والمصانع والفبارك والمناجم ووسائل النقل البرى والبحرى والجوى والبنوك ووسائل المواصلات والمؤسسات الزراعية الكبيرة (السوفخوزات) وكذلك المرافق العامة والمبانى السكنية الاساسية فى المدن والمراكز الصناعية • أما الملكية التعاونية الكلخوزية فتنطبق على المؤسسات الاجتماعية فى الكلخوزات والمنظمات التعاونية بما تضمه من أملاك حية أو جامدة والمنتجات التى أنتجتها الكلخوزات والمنظمات التعاونية وكذلك المبانى الاجتماعية فيها •

وهذان الشكلان للملكية يعتبران نمطين للملكية الاجتماعية الاشتراكية • والفروق الموجودة بينهما مرتبطة بالاختلاف فى نشأتهما وتنوع الطريق نحو الاشتراكية والشيوعية الذى تسير فيه الطبقة العاملة والفلاحين الكلخوزيين •

ان ملكية الدولة هى ملكية الشعب بأسره ممثلا فى دولته الاشتراكية• أما الملكية التعاونية الكلخوزية فهى ملكية جماعات الكادحين • وفى

مؤسسات الدولة تم جعل جميع وسائل الانتاجية ملكية اجتماعية . أما في الكلخوزات ـ في صورتها التعاونية ـ ثم تحويل الوسائل الرئيسية للانتاج الى ملكية اجتماعية ، فالانتـاج الاجتماعي للكلخوزات يعتمد على الارض التي هي ملكية الدولة تمنحها للكلخوزات لتستغلها بواسطة الآلات والجرارات التي يمتلكها الكلخوز ، كما يمتلك أيضـا الجزء الاكبر من الماشية . وفي نفس الوقت فان جزءا معينا من وسائل الانتاج (الماشية المنتجة في حدود نظام المزارع التعاونية والادوات اللازمة لاستغلال قطعة الارض الخاصة بالفلاح) تظل ملكية خاصة للفلاحين الكلخوزيين .

وهكذا فان الاختلاف بين شكلي الملكية الاشتراكية هو قبل كل شيء اختلاف في درجة نضجهما وفي درجة الطابع الاجتماعي لوسائل الانتاج .

فملكية الدولة هي أعلى شكل للملكية الاشتراكية ، لأنها تعبر عن انتماء وسائل الانتاج للشعب كله . وتلعب ملكية الدولة الدور القيادي في الاقتصاد الوطني . وفقط على أساس انتصار ملكية الدولة يمكن أن تنشأ الملكية التعاونية الكلخوزية . ان هذين الشكلين للملكية الاجتماعية الاشتراكية ليتطوران في علاقة تفاعل متبادلة وثيقة .

ولا تبقى الملكية الكلخوزية ثابتة دون تغيير ، ولكنها أثنـاء حركة تطورها أصبحت مختلفة كما وكيفا عما كانت عليه في الفترة الاولى لتجميع القرية . ففي ذلك الوقت وفي نهاية العشرينات وبداية الثلاثينات كانت الملكية الكلخوزية مجرد تجمع بسيط لأدوات الانتاج التي أصبحت ملكية اجتماعية : كالخيول والمحاريث والجراريف والمحاريث الخشبية ... الخ. ونتيجة لتطور الاقتصـــاد الاجتماعي للكلخوزات نمت الملكية الكلخوزية بطريقة جبارة . ولقد تأسست هذه الملكية بمجهود الكلخوزيين الجماعي تحت قيادة ومشاركة الطبقة العاملة الفعالة ومشاركة الشعب السوفييتي بأسره .

◆ نوعان للمؤسسات الاشتراكية :

ان وجود شكلين للملكية الاشتراكية يحدد وجود نوعين للمؤسسات الاشتراكية وهي :

اولا ـ مؤسسات الدولة كالفبارك والمصانع والمناجم ومصادر المعادن

والسكك الحديدية والسوفخوزات والمؤسسات التجارية والبنوك والمرافق العامة ٠

ثانيا ـ مؤسسات تعتبر ملكية كولخوزية تعاونية كالكلخوزات والتعاونيات الانتاجية والجمعيات الاستهلاكية ٠ وأهم هذه المؤسسات هى الكلخوزات ٠

وتشبه الكلخوزات مؤسسات الدولة من حيث أن هذه وتلك صورة اشتراكية للاقتصاد ٠ ولكن يوجد بينهما فى نفس الوقت فروق ٠ وهذه الفروق تتمثل فى نظام ادارة المؤسسات وشروط توزيع المنتجات وطرق حصول كل من الفلاحين والكلخوزيين على دخلهم ٠

ففى مؤسسات الدولة تقوم الدولة بتعيين رئيس المؤسسة ويعتبر ممثلا للدولة ومسئولا أمامهما عن تنفيذ الخطط ٠ أما فى الكلخوز فان الهيئة الادارية العليا هى الجمعية العمومية للكلخوزيين التى تنتخب مجلس ادارة الكلخوز ورئيس الكلخوز ٠

ومنتجات مؤسسات الدولة هى ملك للدولة وحدها ٠ وهى تباع عن طريق هيئات الدولة وبالأسعار التى تحددها الدولة ٠ أما منتجات الكلخوزات فهى ملك لها ٠ فبعد أن يؤدى الكلخوز واجبه بخصوص بيع ما تعهد به للدولة تصبح باقى المنتجات تحت تصرفه كيف يشاء فينشىء بقرارات من الجمعية العمومية للكلخوز ما يراه من اعتمادات أو يبيع جزءا من المنتوج فى السوق ٠٠٠ الخ٠

ويتقاضى العمال والفلاحون على السواء أجرهم على ما بذلوه من عمل بالنظر الى كمية ونوعية هذا العمل ٠ ولكن أجور العمال والموظفين تدفع من اعتمادات الاجور العامة فى الدولة ، ولكن الكلخوزيين يحصلون على دخلهم من دخل الكلخوز ٠ وخلافا عن العمال يحصل الفلاحون على دخلهم ليس فقط على شكل نقود وانما أيضا فى شكل عينى أى فى صورة جزء من منتجات الكلخوز ٠

ويمكن للكلخوزى أن يمتلك قطعة أرض صغيرة وماشية منتجة ودواجن وأدوات زراعية بسيطة ٠ وهذه الملكية الخاصة تعمل طابعا مساعدا وتعتبر مصدرا اضافيا لاشباع الاحتياجات المعيشية الخاصة لأعضاء التعاونية من الخضروات واللبن ٠٠٠ الخ ٠ وحدود هذه الملكية

(مساحة قطعة الارض وعدد الماشية) يحددها بدقة نظام المزرعة التعاونية الداخلي ٠

وللكلخوزيين الحق في بيع الجزء العيني من دخلهم الذي تقاضوه من المزرعة وكذلك انتاجهم الخاص وذلك بطرحه للبيع في السوق ٠ ولكن هذا البيع لا يعتبر مصدرا للتراكم الرأسمالي فالاموال التي يتحصل عليها لا يمكن استخدامها في شراء أدوات انتاج بهدف استغلال عمل الآخرين ، بل تستخدم في اشباع الحاجات الفردية للكلخوزيين ٠

ومع كل الفروق الموجودة بين مؤسسات الدولة والكلخوزات فان العامل الحاسم هو أن هذه وتلك تعتبر مؤسسات اشتراكية ٠ ووسائل الانتاج فيها ملكية اجتماعية ولا مجال فيها لاستغلال انسان لانسان ٠ والعمل يجرى بصورة جماعية ويدفع أجره حسب كميته ونوعيته ٠ كما أن هدف الانتاج هو اشباع احتياجات المجتمع ٠

ان انشاء وتدعيم النظام الكلخوزى هو من أهم مكاسب الشعب السوفييتي ٠ والشكل الكلخوزى للاقتصاد الزراعي يتفق تماما مع مستوى واحتياجات تطور قوى الانتاج المعاصرة في القرية ٠ ومع الادارة السليمة للاقتصاد يضمن هذا النظام استخداما فعالا للتكنيك الضخم ومنجزات العلم والاستخدام الرشيد للامكانيات البشرية ٠ والجمعية التعاونية الزراعية تسمح بمزج المصالح الفردية لأعضاء الجمعية بالمصالح الاجتماعية والشعبية ٠ ويقول برنامج الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفيتي ان « الكلخوز بوصفه شكلا اجتماعيا للاقتصاد وحسب طابع تنظيمه وأسسه الديمقراطية التي سوف تزداد تطورا يكفل ادارة الانتاج بواسطة جماهير الكلخوزيين وتدعيم مبادرتهم الخلاقة وتربية الكلخوزيين على الروح الشيوعية » ٠

ان قوة الكلخوز هي في تنظيمه الديمقراطي القائم على أساس المشاركة الواسعة للكلخوزيين في ادارة أعماله ٠ والطابع الديمقراطي العميق للكلخوز يكفل تطوير مبادرة الجماهير الموجهة نحو نهضة الانتاج ٠ فالكلخوز يعتبر مدرسة الشيوعية للفلاحين ٠ والمهمة الآن هي العمل على نطاق واسع على تطوير النشاط الذاتي والفعالية الخلاقة للكلخوزيين وتدعيم الديمقراطية الكلخوزية ٠

◆ الملكية الشخصية فى ظل الاشتراكية :

فى المجتمع الاشتراكى تسيطر تماما الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج · والملكية الاجتماعية تعتبر كذلك نتيجة للعمل · ولكن بعد أن يوزع جزء معين من المنتوج الاجتماعى بين أفراد المجتمع فى صورة مواد استهلاكية تصبح هذه المواد الاستهلاكية ملكية خاصة لأفراد المجتمع ·

ان الاشتراكية لا تعنى حرمان الشخصية الانسانية من احتياجاتها كما لا تعنى كذلك المساواة فى الفقر كما يفترى عليها أعداؤها · بالعكس انها فى المقام الأول تقوم بخلق الظروف المناسبة لاشباع الحاجات المتنوعة للكادحين على نطاق واسع · وعلى أساس العمل الجماعى والملكية الجماعية لوسائل الانتاج يزداد رخاء الكادحين وتزدهر الثقافة التى أصبحت فى متناول الشعب ·

ان المجتمع الاشتراكى يحمى ويدافع عن دخول أفراده الآتية عن طريق العمل · وفى نفس الوقت فهو يردع بحسم التطلعات الطفيلية لدى بعض أفراده الذين يريدون الحياة على حساب عمل الآخرين ·

◆ المساواة بين العاملين بالنسبة لوسائل الانتاج :

لقد أنهت الاشتراكية الى الأبد سيطرة الملكية الخاصة لوسائل الانتاج التى تعتبر مصدر انقسام المجتمع الى طبقات ذات مصالح متعارضة·

فالمجتمع الاشتراكى الذى يتكون من العاملين فى المدينة والقرية يشترك كله فى ملكية وسائل الانتاج · وليس فى المجتمع الاشتراكى بل ولا يمكن أن توجد طبقتان تمتلك احداهما جميع وسائل الانتاج بينما تحرم الاخرى منها · وهكذا تضمن الاشتراكية المساواة بين العاملين بالنسبة لوسائل الانتاج · وهذه المساواة تعنى حقا متساويا فى العمل كما تعنى حق الأجر طبقا لكمية ونوعية العمل الذى يبذله كل عامل · لقد أصبح استغلال الانسان للانسان مستحيلا لأنه من غير الممكن امتلاك وسائل الانتاج امتلاكا خاصا ·

ومن هنا يتضح أن وسائل الانتـاج فى ظـل الاشتراكية لا تعتبر رأسمال أى وسيلة للاستغلال • اننا نتحدث ونكتب عن توظيف رءوس الاموال وعن البناء الذى يتطلب رءوس أموال • ولكن هـذا لا يعنى على الاطلاق رأس المال بمعناه الاقتصادى السياسى أى بمعنى وسـائل انتاج تستخدم فى الاستغلال • بل اننا نعنى بتوظيف رءوس الاموال استخدام المدخرات المالية من أجل بناء أو توسيع المؤسسات وتشييد المبانى ومد الطرق الى آخره ، أى لتنمية الثروة الاجتماعية •

وتؤكد البرجوازية وحماتها أن الملكية الخاصة تعتبر أساسا للحرية الفردية • ولكن الغالبية العظمى للسكان فى ظل الرأسمالية محرومة من الملكية • وبالنسبة لهم فان ملكية الرأسماليين لوسائل الانتاج لا تعنى الحرية بل العبودية • وبالنسبة لصغار المنتجين فان الملكية تعتبر قيدا يربطهم بالبرجوازية الاحتكارية • ولكن بالنسبة لكبار الرأسماليين فان الملكية تعنى حرية استغلال جماهير العاملين والاثراء على حساب عملهم • ان التجربة الغنية لبلادنا وكذلك للنظام الاشتراكى العالمى كله تؤكد أن الملكية الاجتماعية وليست الفردية هى التى تحرر الانسان من جميع صور التبعية الاجتماعية وتتيح امكانيات كبيرة للتطور الحر للشخصية الفردية•

◆ التغير الجذرى لوضع الكادحين فى الانتاج :

سبق أن ذكرنا أن الانتاج فى ظل أى نظام اجتماعى يتطلب عنصرين: قوة العمل ووسائل الانتاج • ومن الضرورى بعد ذلك أن يتـحد هـذان العنصران ويتم هذا الاتحاد بطريقة مختلفة فى ظل المجتمعات المختلفة • وقد ظلت وسائل الانتاج خلال قرون عديدة فى أيدى الطبقات المستغلة وكانت تقف فى وجه الجماهير الكادحة كقوة عدائية غريبة عليهم • فالعامل الذى يعمل فى مصنع رأسمالى يرى أن الآلات والمادة الخام والسلع الجاهزة، كل هذا ليس ملكا له بل ملك للرأسـمالى الذى يحصل على كل أرباح الانتاج •

ولكن بعد القضاء على الملكية الخاصة لوسائل الانتاج واحلال الملكية الاجتماعية محلها لم تعد وسائل الانتاج تعادى العمال بل أصبحت ملكا لهم

ولصالحهم . فالعامل فى المؤسسة الاشتراكية والفلاح فى الكلخوز كل منهم يرى أن جميع وسائل الانتـــاج ملك لهم ولجميع الكادحين وأن الانتاج لصالح المجتمع كله ولصالح أفراده . ان هذه التغيرات الجذرية فى وضع العاملين تعنى أن اتحاد قوة العمل ووسائل الانتاج تتم على أساس جديد أرقى .

وهذا الأساس هو توحد الانتاج الكبير على النطاق الاجتماعى معتمدا على الملكية الاجتماعية لوسائل الانتـاج وعلى استخدام العلم الحـــديث والتكنيك ذى المستوى العالى .

ان تحويل الحياة الاجتماعية الذى تقوم به الاشتراكية قد غير جذريا وضع الكادحين فى المجتمع وكذلك نظرة الناس الى العمل . ففى المجتمع الاشتراكى لم يعد العمل قيدا ثقيلا . لقد أصبح عملا حرا تذهب ثماره كلها لصالح المجتمع الذى يتكون من عاملين أحرار .

وعلى هذا الاســـاس تتغير جذريا نظرة الناس الى العمل . فأفراد المجتمع الاشـــتراكى يتعلمون كيف ينظرون الى العمل باعتباره واجبهم الاجتماعى الاول . وكما جاء فى برنامج الحزب الشـــيوعى فى الاتحاد السوفييتى « فان وعى الكادحين بانهم لا يعملون لحساب المستغلين بل لصالح أنفسهم ولصالح المجتمع يولد الحماس الانتاجى وروح الابتـكار والمبادرة الخلاقة والتنافس الاشتراكى الجمـاهيرى . ان ازدياد فعـالية الجماهير الشعبية فى بناء الحياة الجديدة هو قانون عصر الاشتراكية » .

• علاقات الانتاج الاشتراكية ودورها فى تطوير قوى الانتاج :

ان الملكية العامة لوسائل الانتـــاج تعنى نوعا جديدا من علاقات الانتاج .. نوعا أرقى بالنسبة لعلاقات الانتـــاج الرأسمالية . فعلاقات الانتاج الاشتراكية تخلو من استغلال الانسان للانسان . انهـــا علاقات تعاون بين أفراد أحرار متساوين ، علاقات تعاون مشترك وتنافس رفاقى فى العمل المشترك . انها علاقات انسانية حقيقية وشتان ما بينها وبين علاقات الاستغلال وصراع التنافس الطاحن التى تسود فى ظل الرأسمالية.

ان الثورة الاشتراكية عندما تقيم الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج تحل بذلك الصراع بين قوى الانتاج وعلاقات الانتاج الذى كان موجودا فى ظل الرأسمالية • وكما سبق أن ذكرنا فان التناقض الرئيسى فى الرأسمالية هو التناقض بين الطابع الاجتماعى للانتاج وشكل الملكية الفردية لعائد الانتاج • انه تناقض عدائى أى تناقض لا يمكن حله طالما بقيت الرأسمالية قائمة • ولا يمكن القضاء عليه الا فى ظل الاشتراكية ، ففى المجتمع الاشتراكى تناسب الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج الطابع الاجتماعى للعمل •

ان علاقات الانتاج الاشتراكية تفتح آفاقا لم يسبق لها مثيل لتطوير قوى الانتاج • وهذا ينطبق فى المقام الاول على القوة الانتاجية الرئيسية فى المجتمع ألا وهى جماهير الكادحين • فتحررهم من نير الاستغلال يولد فيهم الشعور بالمسئولية تجاه الانتاج • ان جماهير العاملين العريضة فى المدينة والقرية الذين يبذلون مجهودا عضليا أو ذهنيا والذين يقومون بخلق الخبرات المادية والروحية لهم ذوى مصلحة فى نجاح وازدهار الاقتصاد الاشتراكى •

وتفتح علاقات الانتاج الاشتراكية الطريق أمام نمو النشاط الخلاق والطاقة والموهبة والقدرات لدى جماهير الكادحين العريضة • وتعتبر المنافسات التى تشترك فيها جماهير كبيرة من العاملين قوة محركة هائلة كما أن قوة المثال تلعب دورا عظيما فى نشر التجربة الطليعية وفى رفع مستوى المتخلفين الى مستوى الطليعيين •

وتتيح علاقات الانتاج الاشتراكية لأول مرة فى تاريخ البشرية امكانية الاستخدام الرشيد والمفيد لجميع الموارد الانتاجية البشرية منها والمادية • ولقد قضى النظام الاشتراكى على فوضى الانتاج وأصبح المجتمع الاشتراكى قادرا على ضمان تطور مخطط ومتناسق للاقتصاد الوطنى • ونتيجة لذلك فان الاشتراكية خالية من عيوب الرأسمالية مثل الأزمات الاقتصادية الطاحنة الناتجة عن تضخم الانتاج ، والبطالة ، المنافسة المدمرة • ويتميز النظام الاقتصادى الاشتراكى بالتطور السريع والمستمر للانتاج والتوزيع الرشيد لقوى الانتاج •

وتكفل الاشتراكية تطورا أسرع لقوى الانتاج بالمقارنة مع الرأسمالية ففى الاتحاد السوفيتى وفى جميع دول النظام الاشتراكى العالمى ينمو الانتاج بمعدلات تفوق معدلات نمو الانتاج فى البلدان الرأسمالية •

وتفتح الاشتراكية آفاقا واسعة لتطور سريع فى التكنيك وتخلق الظروف اللازمة لتطور أسرع لانتاجية العمل بالمقارنة مع الرأسمالية ، هذا التطور الذى يعتبر أهم شىء لانتصار النظام الاجتماعى الجديد الأرقى٠

غير أنه فى ظل الاشتراكية توجد تناقضات داخلية

وقد أشار لينين الى أنه فى ظل الشيوعية تختفى التناقضات العدائية وتبقى التناقضات غير العدائية ٠ والتناقضات العدائية هى تلك التناقضات التى لا تسوى ولا تحل الا عن طريق الثورة ٠ ومثال ذلك هو التناقض العدائى بين قوى الانتاج وعلاقات الانتاج فى المجتمع البرجوازى الذى لا يذهب الا عن طريق التصفية الثورية للعلاقات الانتاجية الرأسمالية ٠ وكذلك التناقض بين البرجوازية والبروليتاريا والذى لا يختفى الا نتيجة لثورة تطيح بسيادة البرجوازية وتصفى الطبقات المستغلة ٠

ان تطور المجتمع حتى فى ظل الاشتراكية يتم عن طريق ظهور وتطور ثم حل التناقضات ٠ ولكن هذا التطور عن طريق التناقضات لا يتسبب فى تدمير قوى الانتاج ، بالعكس انه يعنى نموا هائلا وسريعا لقوى الانتاج هذه ٠

وفى ظل سيطرة علاقات الانتاج الاشتراكية تصبح القوة المحركة الأساسية للانتاج هى الاشباع المستمر والمتزايد لاحتياجات المجتمع وأفراده ٠ ولا يبقى مستوى الاحتياجات ثابتا بل يتطور مع تطور الانتاج٠ وتوسيع نطاق الاحتياجات يتطلب بدوره زيادة مستمرة فى حجم الانتاج ونموا مطردا لقوى الانتاج فى المجتمع ٠ وهكذا فان علاقات الانتاج الاشتراكية تخلق الحافز الى التطور السريع لقوى الانتاج ٠

ان مزايا النظام الاقتصادى الاشتراكى لايمكن أن تتحقق بطريقة عضوية أو بطريقة ذاتية بل تتحقق خلال النشاط الهادف لبناة الاشتراكية والشيوعية خلال النضال بين الجديد والقديم وعن طريق التغلب على ماينشأ من صعاب فى الاقتصاد وعلى مخلفات الرأسمالية فى مختلف ميادين الحياة الاجتماعية ٠

• القاعدة المادية ـ التكنيكية للاشتراكية :

لكل نظام اجتماعي قاعدته المادية ـ التكنيكية • وتضم القاعدة المادية ـ التكنيكية لهذا المجتمع أو ذاك قبل كل شيء جهازه الانتاجي أي مجموع الوسائل التكنيكية التي يعمل بواسطتها أفراد المجتمع • ويرتبط مستوى تطور الجهاز الانتاجي ارتباطا وثيقا بمستوى تطور قوة العمل البشرية وكذلك ببناء معين لعلاقات الانتاج • ويلعب انتاج أدوات العمل كالخامات والمواد والوقود والطاقة دورا حاسما في تشييد وتطوير القاعدة المادية ـ التكنيكية للمجتمع •

وقد اعتبر ماركس أن القاعدة المادية للرأسمالية هي الصناعة الآلية الضخمة القائمة على العمل المأجور • وبتعبير آخر فهذه القاعدة هي الانتاج الآلي في ظل سيطرة علاقات الانتاج الرأسمالية التي تتطور وفقا للقوانين الاقتصادية للرأسمالية •

وبعد الاطاحة بالرأسمالية تصبح المهمة الرئيسية لتشييد مجتمع جديد هي بناء وتطوير القاعدة المادية ـ التكنيكية للاشتراكية التي تعني الانتاج الآلي الكبير في الصناعة والزراعة والتشييد والنقل وغيرها من فروع الاقتصاد الاشتراكي • وبصورة أخرى فهي الانتاج الآلي المتطور من جميع النواحي في ظل سيطرة علاقات الانتاج الاشتراكية التي تتطور وفقا للقوانين الاقتصادية للاشتراكية •

ويمكن للقاعدة المادية ـ التكنيكية للاشتراكية أثناء تطورها وتقدمها أن تتحول الى قاعدة مادية ـ تكنيكية للشيوعية •

ان المقدمات اللازمة للقاعدة المادية ـ التكنيكية للاشتراكية تظهر أثناء تطور الرأسمالية التي خلقت الصناعة الآلية الكبيرة • غير أن القاعدة المادية ـ التكنيكية للاشتراكية نفسها لا تشيد الا بعد انتصار الثورة الاشتراكية ، وهي تعتبر نتيجة للتصنيع الاشتراكي للبلاد وللتجميع الزراعي للقرية واعادة تجهيزها تكنيكيا ، وكذلك نتيجة للثورة الثقافية ذات الأهمية البالغة بالنسبة لتطور الانتاج المادي •

ان القاعدة المادية ـ التكنيكية للاشتراكية لا تتطلب تشييد وتطوير الصناعة الآلية الضخمة فحسب ، وانما أيضا اعادة بناء الزراعة • وتؤكد تجربة جميع البلدان الاشتراكية أن اقامة القاعدة المادية ـ التكنيكية

للاشتراكية فى صورة صناعة آلية حديثة كبيرة ، قادرة على اعادة صياغة الزراعة أيضا يشكل شرطا أساسيا لبناء المجتمع الاشتراكى ٠

لقد شيدت القاعدة المادية التكنيكية للاشتراكية فى الاتحاد السوفييتى نتيجة للتنفيذ الناجح للخطط الخمسية الاقتصادية ، وتم تنفيذ الخطة الخمسية الاولى ، والتى أقرت فى المؤتمر الخامس عشر للحزب ، خلال الفترة من ١٩٢٨ الى ١٩٣٢ ٠ وتلتها الخطة الخمسية الثانية (١٩٣٣ ـ ١٩٣٧) ثم الخطة الثالثة التى توقف تنفيذها عام ١٩٤١ من جراء العدوان الفاشيستى الهتلرى على الاتحاد السوفييتى ٠

لقد حققت الخطط الخمسية الاولى نجاحا باهرا فى عملية تشييد القاعدة المادية ـ التكنيكية للاشتراكية ٠ وقبيل الخطة الخمسية الاولى كان ما ينتج فى البلاد من الطاقة الكهربائية ٥ مليار كيلووات/ساعة ، ومن الصلب ٣ر٤ مليون طن ، ومن النفط ٦ر١١ مليون طن ، ومن الغاز ٣ر٠ مليار متر مكعب ، ومن الفحم ٥ر٣٥ مليون طن ، ومن الاسمنت ٨ر١مليون طن ومن آلات قطع الحديد ٢٠٠٠ آلة ، ومن السيارات ٨٠٠ سيارة ومن الجرارات الزراعية ١٣٠٠ جرار ومن الاسمدة الكيميائية ١٤ر٠ مليون طن (بأرقام تقريبية) ٠

وقبيل الحرب ، أى فى عام ١٩٤٠ بلغ انتاج البلاد ٣ر٤٨ مليار كيلووات / ساعة من الطاقة الكهربائية و ٣ر١٨ مليون طن من الصلب ، ١ر٣١ مليون طن من النفط و ٤ر٣ مليار متر مكعب من الغاز و ١٦٦ مليون طن من الفحم و ٤ر٥٨ ألف آلة قطع الحديد و ١٤٥ ألف سيارة و ٦ر٣١ ألف جرار و ٢ر٣ مليون طن أسمدة كيميائية (بأرقام تقريبية) ٠

ولكن الحرب التى أشعلها المعتدون الفاشيست أنزلت دمارا ضخما ببلادنا ٠ فلقد استشهد أكثر من ٢٠ مليون شخص ودمر حوالى ٣٠٪ من الثروة القومية ٠ وفى مساحة كبيرة من الجزء الاوربى من الاتحاد السوفييتى دمرت آلاف المدن والقرى وعشرات الآلاف من المصانع والمناجم والكلخوزات والسوفخوزات والمدارس والمساكن ٠

غير أن الشعب السوفييتى البطل أعاد فى فترة قصيرة للغاية تشييد اقتصاده الذى دمر ثم دفع به الى الأمام بسرعة ٠ وخلال الخطط السنوية فى فترة ما بعد الحرب ـ الخطة الرابعة والخامسة والسادسة ـ ثم الخطة السبعية ١٩٥٩ ـ ١٩٦٥ اتسعت وتوطدت القاعدة المادية ـ التكنيكية للاشتراكية ، ونمت القوة الاقتصادية للبلاد الى درجة عظيمة وازداد

بصورة كبيرة انتاج الانواع الاساسية من السلع الصناعية · وفى عام ١٩٦٥ بلغ الانتاج فى بلادنا ٥٠٧ مليار كيلووات/ساعة من الكهرباء و ٩١ مليون طن من الصلب و ٢٤٣ مليون طن من النفط و ١٢٩ مليار متر مكعب من الغاز و ٥٧٨ مليون طن من الفحم و ٧٢ر٤ مليون طن من الأسمنت و ١٨٥ ألف آلة قطع الحديد و ٦١٦ ألف سيارة و ٣٥٥ ألف جرار و ٣١ر٣ مليون طن من الاسمدة الكيميائية (بأرقام تقريبية) ·

وهكذا ازداد انتاج الكهرباء فى سنوات الخطط الخمسية ١٠١ مرة وازداد صهر الحديد واستخراج النفط ٢١ مرة واستخراج الفحم ١٦ مرة وانتاج الأسمنت ٣٩ مرة وانتاج آلات قطع الحديد ٩٣ مرة · كما ازداد بصورة ملحوظة انتاج مواد الاستهلاك فارتفع انتاج المنسوجات ٣ مرات والأحذية الجلدية ٨ر٤ مرة والسكر ٧ مرات · ونما متوسط انتاج السلع الزراعية تقريبا ٥ر٢ مرة ·

◆ التقدم التكنيكى فى المجتمع الاشتراكى :

تفتح الاشتراكية آفاقا واسعة أمام التقدم السريع للتكنيك · فالرأسمالية لا تستخدم الآلة دائما عندما يكون فى استخدامها توفير لمجهود المجتمع ، بل تستخدمها عندما يكون فى ذلك توفير فى نفقات التكلفة يذهب لجيب الرأسمالى · وفى بعض الاحوال يكون استخدام الآلات فى صالح المجتمع عموما ولكنه ليس فى صالح الرأسمالى ·

أما فى المجتمع الاشتراكى فالآلات تستخدم فى جميع الاحوال التى يعود فيها استخدامها على المجتمع بالمنفعة ، أى عندما يوفر ذلك ويسهل عمل الناس · وانتشار التكنيك الجديد فى ظل الاشتراكية يسهل عمل العمال ويوفر وقت العمل ويضاعف ثروة المجتمع · ويؤدى التقدم التكنيكى الى ازدياد انتاجية العمل الذى يؤدى بدوره الى نمو مستمر فى مستوى معيشة الشعب · ولذلك فجميع العاملين فى المجتمع الاشتراكى مهتمون بتطوير التكنيك · وتشارك جماهير عريضة بنشاط فى النضال من أجل التقدم التكنيكى وتحسين تنظيم الانتاج ·

ولكن ، هل يعنى ذلك أن المجتمع الاشتراكى يستطيع وفق هواه

أن يستخدم أى عدد من الآلات ؟ بالطبع لا · فعدد الآلات التي يمكن أن تستخدم يرتبط بمستوى الثروة الاجتماعية الموجود · وامكانيات التقدم التكنيكى متعلقة بحجم الانتاج ومستوى تطور العلم والتكنيك ومقدار المبالغ النقدية التى يمكن أن يخصصها المجتمع لأغراض اعادة الانتاج الموسعة ·

ولكن مع مستوى الثروة الاجتماعية المعين تتوقف معـدلات التقدم المقبل الى حد كبير على مدى استخدام الموارد المادية والبشرية المتـــاحة استخداما رشيدا · وتتوقف معدلات تطور قوى الانتاج على التوجيه الحكيم والهادف للاستثمارات وعلى فعالية الانتاج الاجتماعى · ان امكانيات تطور الانتاج بمعدلات سريعة فى ظل الاشتراكية لا تتحقق من تلقاءنفسها بل عن طريق النضال الشاق من أجل تحقيق مزايا الاشتراكية ·

٢ ـ القوانين الاقتصادية للاشتراكية

◆ خصائص تأثير القوانين الاقتصادية للاشتراكية :

بالانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية تحل القوانين الاقتصادية للاشتراكية محل القوانين الاقتصادية للرأسمالية ·

والقوانين الاقتصادية للاشتراكية كقوانين أى مجتمع آخر ذات طابع موضوعى ، ويعنى هذا أنها تعبر عن العـــلاقة الداخلية للظواهر تلك العلاقة الموجودة بغض النظر عن ارادة الناس ووعيهم · وفى نفس الوقت فان القوانين الاقتصادية للاشتراكية تختلف اختلافا جوهريا عن القوانين الاقتصادية لجميع صور المجتمعات السابقة ·

وقد كتب انجلز يقول :ان الفرق هنا هو نفس الفرق بين القوة المدمرة الناتجة عن الصاعقة وبين الكهـــرباء التى تعمل فى انقياد فى جهـــاز التلغراف أو المصباح الكهربائى ، هو الفرق بين الحريق ، والنار التى تخدم الانسان · ان هـــذا التشبيه يكشف جوهر الأمر بوضوح تام · فهناك قوة طبيعية معينة تعمل سواء فى الصاعقة أم فى المصباح الكهربائى · غير أن الصاعقة تنقض على الانسان عفويا ولا يستطيع أن يتحكم فيها ·

ولكن القوة الطبيعية الموجودة فى المصباح والتى خبرها الانسان هى قوة يستخدمها بوعى وتخضع لسيطرته ٠

والقوانين الاقتصادية للرأسمالية وجميع النظم الاجتماعية السابقة تعمل بطريقة عفوية ويصعب التحكم فيها مثلهـــا مثل الصاعقة وحتى عندما كشف العلم حقيقة الصاعقة ظلت مع ذلك قوة من قوى الطبيعة غريبة على الانسان ٠ وهذا هو الحال مع القوانين الاقتصادية للرأسمالية٠ ففى ظل سيطرة الملكية الخاصة لوسائل الانتاج يكون الناس محرومين من امكانية استخدام القوانين الاقتصادية لتطور المجتمع استخداما واعيا٠ وهذه القوانين ، مثلها مثل القوى الطبيعية تعمل بطريقة عشوائية قهرية مدمرة ٠ وحتى بعد كشف جوهرها الحقيقى تظل تسيطر على الناس مثل قوى الطبيعة الغريبة ٠

أما الاشتراكية القائمة على الملـكية العامة لوسائل الانتــاج فتكتل الاقتصاد الوطنى فى كل موحد ، ويصبح تطور الاقتصاد الوطنى كله مجالا لذلك النشاط الواعى الهادف الذى يمثله العمل البشرى فى اطار مؤسسة معينة ٠

وفى ظل النظـام الاشتراكى يعرف النـاس القوانين الاقتصـــادية الموضـــوعية ويسيطرون عليهـــا ويستخدمونهـــا فى التطبيق الاشـــتراكى ولصـــالح المجتمع كله ٠ ويستخدم المجتمع ممثـــلا فى الدولة الاشتراكية القوانين الاقتصادية للاشتراكية وهو عارف تماما بهـــا ٠ وهكذا يخضعها المجتمع لسيطرته مثلما تخضع القوة الـكهربائية فى المصـــباح لسيطرة الانسان ٠

وأثناء بنـــاء الاشتراكية يزداد المجتمع تعمقـــا فى معرفة القوانين الاقتصادية لهذا المجتمع ويضطرد نجاحه فى السيطرة عليها ٠ ويقوم بهذه المهمة الحزب الشيوعى المسلح بالنظرية الماركسية ـ اللينينية٠ والذى يهتم باســـتمرار بتطوير النظرية الثورية على ضـــوء الخبرة المـــكتسبة فى حل القضايا العملية ٠

ويساعد تجمع الخبرة العملية على التحسن المستمر لاستخدام القوانين الاقتصادية للاشتراكية ٠ والاستخدام السليم لهذه القوانين يكفل بدوره حلا ناجحا للقضايا العملية ، بينما يسبب الخطأ فى استخدمها ضررا للقضية ٠

ان الاشتراكية والشيوعية تظهران وتتطوران على أساس تأثير وعمل القوانين الاقتصادية الموضوعية لتطور المجتمع التى توجد بغض النظر عن وعى النـاس وارادتهم • وفى نفس الوقت فان الاشتراكية والشـيوعية تظهران وتتطوران كنتيجة للنشاط الواعى لملايين جماهير الكادحين •

◆ هدف الانتاج الاشتراكى • القانون الاقتصادى الأساسى للاشتراكية :

بالتحول من الرأسـمالية الى الاشتراكية يتغير بطريقـة جوهرية هدف الانتاج • فالهدف المباشر للانتاج بالنسبة للرأسـمالية هو الحصول على أرباح عن طريق اسـتغلال العمـل المأجور ويعتبر الجرى وراء الأرباح الحافز الوحيد لتطوير الانتاج وباختصار فان الرأسمالية تقوم على استغلال رأس المال للعمل المأجور •

أما المجتمع الاشتراكى فخـال من الرأسماليين كمـا قضى فيه على استغلال الانسان لأخيه الانسان • والكادحون فيـه يمتلكون معا وسائل الانتاج وينتجون بهدف اشباع احتياجات المجتمع وجميع أفراده • ويقول برنامج الحزب الشيوعى فى الاتحاد السوفييتى أن هدف الاشتراكية هو تحقيق الاشباع التـام لاحتياجات الشعب المادية والثقـافية المتزايدة عن طريق التطوير والتحسين المستمرين للانتاج الاجتماعى • وهذا هو مصدر القوة الجبارة للاقتصاد الاشتراكى ، مصدر القوة الخلاقـة التى لا تنفد للعمل الاشتراكى الحر •

وهكذا تحقق الاشتراكية التحول من فوضى الانتاج التى تهدف الى الحصول على الربح الى انتاج مخطط بهدف اشباع احتياجات المجتمع • وقد كتب لينين قبل اقامة السلطة السوفييتية يقول ان الثورة الاجتماعية اذ تحل الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج محل الملكية الخاصة فانها تستخدم تنظيما مخططا لعملية الانتاج الاجتماعية بهدف ضمان الرخاء والتطور الكامل لجميع أفراد المجتمع •

ان المجتمع الاشتراكى يوسع ويحسن الانتاج باستمرار لكى يزيد الرخاء المـادى والمستوى الثقافى للـكادحين • وفى هـذا يتجلى القـانون الاقتصادى الأساسى للاشتراكية . أن التطور المستمر والتحسين الدائب

للانتاج الاشتراكى الذى يعتبر شرطا للاشباع التام لاحتياجات الشعب ، ذلك هو الأساس الذى تسير عليه حركة المجتمع الاشتراكى وتطوره نحو الشيوعية ·

ان القانون الاقتصادى الرئيسى للاشتراكية يغير جوهريا تلك الظروف التى تحدد مستوى معيشة الجماهير الكادحة · فالقوانين الاقتصادية للرأسمالية بحركتها العفوية تضع اشباع الاحتياجات الحيوية للجماهير الشعبية فى حدود ضيقة · والرأسماليون سعيا وراء مزيد من الأرباح يعمدون الى الاستقطاع من مرتبات الكادحين بشتى السبل · ولذلك فان الطبقة العاملة فى المجتمع البرجوازى لا تستطيع أن تحصل على بعض التحسن فى وضعها الاقتصادى الا عن طريق صراع طبقى عنيف ضد الرأسمالية ·

ولكن تحسين حياة الكادحين فى المجتمع الاشتراكى يرتبط بمستوى تطور الانتاج الاجتماعى الذى تم التوصل اليه وبتطور انتاجية العمل الشعبى وبكمية السلع المنتجة · وكلما زاد المجتمع الاشتراكى انتاج مختلف الخيرات المادية زاد مستوى معيشة الشعب ·

وتكفل الثورة الاشتراكية لجماهير الكادحين تحسينا ملموسا فى ظروف معيشتهم · فالسلطة الشعبية تقصر يوم العمل وتحسن الظروف السكنية للعاملين · وهى تتخذ الاجراءات اللازمة للحد السريع من البطالة ثم تصفيتها تماما · وتفتح الاشتراكية الطريق نحو حياة ميسرة رغدة أمام جماهير الفلاحين ·

ولكن التحول الاشتراكى للمجتمع ينطوى على مهام ضخمة للغاية · ويتطلب حل هذه المهام ، خاصة فى البلدان المتخلفة تضحيات كبيرة من الشعب · والطريق الوحيد لرفع مستوى معيشة العاملين هو التطوير السريع لقوى الانتاج · ويعنى هذا توسيع المؤسسات القديمة وبناء أخرى جديدة فى مجال الصناعة والزراعة وغيرها من المجالات ، والتطوير الدائب لانتاجية العمل ·

ويستغل أعداء الجماهير الكادحة حقيقة أن الرفاهية الكاملة لم تتحقق بعد فى البلدان الاشتراكية · فهم عن قصد يطمسون الأسباب الحقيقية للصعاب التى قابلها الاتحاد السوفيتى والبلدان الاشتراكية الأخرى فى

طريق التنمية الاشتراكية . ومن بين تلك الأسباب التخلف الاقتصادى لروسيا والبلدان الاشتراكية الأخرى فى الماضى ، والأعمال العدوانية للامبرياليين والحروب المدمرة التى شنوها على الاتحاد السوفيتى ٠

ان بناء الاشتراكية والشيوعية هو عملية ثورية عميقة تتم بطرق جديدة لم يسر عليها أحد من قبل ٠ وينطلق الحزب الشيوعى من أن بناء اقتصاد اشتراكى على أساس علمى يعنى بناءه على أساس القوانين الاقتصادية للاشتراكية والتى كشف عنها العلم وعلى أساس تقدير واع الظروف الموضوعية والقدرة على الاستفادة من الخبرة الذاتية وخبرة الآخرين أيضا وتحسين أساليب ووسائل البناء الاقتصادى .

وفى مجال ادارة الاقتصاد القومى يتعمق الحزب الشيوعى فى جوهر العلاقات الاقتصادية فىالمجتمع لكىيستخدم قوانينه الاقتصادية استخداما سليما لصالح الشعب ٠

ويرشدنا الحزب الى أن تجاهل أو عدم فهم أو سوء تقدير القوانين الاقتصادية الموضوعية للاشتراكية يؤدى الىالذاتية والتخطيط فى التطبيق الاقتصادى٠ ولكى يجرى الاعتماد بالصورةاللازمة على القوانين الاقتصادية للاشتراكية يجب فهم طبيعتها وطابعها بعمق وطريقة تأثيرها وصور ظهورها ٠

٣ ـ الدور الاقتصادى للدولة الاشتراكية

• الدولة الاشتراكية منظمة الابداع التاريخى للجماهير الشعبية :

فى النظام الاقتصادى الاشتراكى القائم على الاستخدام الواعى للقوانين الاقتصادية الموضوعية لتطور المجتمع تلعب الدولة دورا مختلفا تمام الاختلاف عن دورها فى ظل الرأسمالية التى تقوم على القوانين الاقتصادية العضوية ٠

ويرتبط انهيار الرأسمالية وتشييد الاشتراكية بالقوانين الموضوعية لتطور المجتمع ويعتبران فى نفس الوقت نتيجة للأعمال الواعية الموجهة لجماهير ضخمة من الشعب تقودها الطبقة العاملة وطليعتها الحزب الماركسى ـ اللينينى ٠ ان بناء الاقتصاد الاشتراكى ثم الشيوعى يتم وفقا لقوانين اقتصادية موضوعية خاصة بالمجتمع الجديد وفى نفس الوقت يتم باعتباره عملية نشاط واع خلاق لملايين الكادحين موجه الى أغراض معينة ٠

ان الثورة الاشتراكية تخلق دولة من نوع جديد لم يسبق لها مثيل فى تاريخ البشرية ٠ وعلى عاتق هذه الدولة تلقى مهام لم تكن تواجه أى دولة من قبل ٠ ولا تنحصر هذه المهام فى تدمير النظام الرأسمالى البالى فحسب ولكنها أيضا تهدف الى بناء الاقتصاد الاشتراكى ٠

وتملك الدولة الاشتراكية امكانيات حقيقية لتنفيذ هذه المهام ٠ فالدولة الاشتراكية اذ تصفى استغلال الانسان لأخيه الانسان انما ترفع جماهير الشعب الى مستوى الابداع التاريخى وهذا هو مصدر قوتها الخلاقة ٠

وهنا تقوم الدولة الاشتراكية بدور منظم للابداع التاريخى والشعبى فتوجه طاقات الجماهير الى حل قضايا التغيير الثورى الكبيرة ·

وتضع الدولة الاشتراكية خطط الاقتصاد القصيرة والبعيدة المدى ، وتنظم كفاح الجماهير من أجل تنفيذها بل ومن أجل تخطى النسب المقررة فيها · كما تقوم الدولة بتعيين مفوضيها لادارة المؤسسات المنفردة أو مجموعات المؤسسات أوقيادة قطاع اقتصادى بأسره وتحديد أشكال وأسس أجور العمال والموظفين · وتقوم الدولة بتنفيذ سياسة معينة للاسعار بالنسبة لانتاج السلع الصناعية والزراعية وتضع تعريفة للنقل · أما الأهمية الكبرى فى حياة المجتمع الاقتصادية فهى بلا جدال لميزانية الدولة التى تعتبر الخطة المالية الأساسية للاقتصاد الاشتراكى القومى ·

واحتكار الدولة للتجارة الخارجية يعتبر حاجزا أمام رأس المال الأجنبى يمنعه من التسرب الى الدول الاشتراكية بهدف استغلالها ·

ومن أهم مجالات نشاط الدولة الاشتراكية توزيع الناتج الاجتماعى · ففى ظل الاشتراكية تذهب الغالبية العظمى من الناتج الاجتماعى الى أيدى الدولة وتتكفل الدولة بالتجديدات اللازمة لوسائل الانتاج المستهلكة فى جميع مجالات الاقتصاد كما تكفل تراكما اشتراكيا وهو الأمر اللازم لتوسيع الانتاج · وبواسطة عدة اجراءات تحقق الدولة الاشتراكية توزيع الدخل القومى للمجتمع الاشتراكى فى صالح قضية النمو المستمر والتحسين الدائب للانتاج على أساس تكنيك عالى المستوى ومن أجل رفع مستوى رفاهية الشعب ·

٩

ان المجتمع الاشتراكى يعيش ويتطور فى ظروف وجود القوى العدوانية للامبريالية فى الدول الرأسمالية ، ومن هنا تنبع مهام الدولة الاشتراكية الخاصة بتنظيم القدرة الدفاعية للبلاد والمحافظة عليها · وأهم قضية تقع على عاتق جميع الدول الاشتراكية هى تدعيم وحدة وتكاتف النظام الاشتراكى العالمى ·

◆ الأسس العلمية للســياسة الاقتصـــادية للحزب الشيوعى والدولة السوفيتية :

ان السياسة الاقتصادية للحزب الشيوعى وسياسته كلها بوجه عام تتطور على أســاس النظرية الماركســية اللينينية التى تكشــف القوانين الموضوعيــة لتطور المجتمع وبالذات القــوانين الموضــوعية الاقتصــادية للاشتراكية ·

وتشغل السياسة الاقتصادية عن جدارة مكان الصدارة فى النشاط السياسى الواسع للحزب وهى موجهة الى تطوير قوى الانتاج وعلاقاته فى المجتمع الاشتراكى · وعلى هذا الأساس فقط يمكن أن تنشأ وتحل بنجاح المهام السياسية الأساسية للحزب ·

ان السياسة العامة للحزب وبالذات السياسة الاقتصادية تعبر عن المصــالح الحيوية الجــذرية للشعب السوفيتى · ولا يمــكن أن يكون لدى الحزب الشيوعى أية أغراض أخرى غير رفاهية الشعب والعنــاية بتحقيق اشباع تام لاحتيــاجات المجتمع الســوفييتى المادية والثقــافية · وتهدف السياسة الاقتصادية للحزب الى تأمين حاضر الشعب السوفييتى ومستقبله أيضا · وتقوم سياسة الحزب الاقتصادية البعيدة النظر على أساس أن يضع التقدم فى الحاضر دعائم تقــدم أكثر رسوخا فى المستقبل وعلى أساس ألا يضحى بالحاضر من أجل المستقبل أو العكس · ومن وجهة النظر هذه يحل الحزب قضايا البناء الاقتصادى الجذرية مثل تحديد معدلات تطور الاقتصاد بوجه عام أو قطاعات معينة منه وكذلك تحديد نسب الانتــاج الاجتماعى واتجاهات التقدم التكنيكى وطرق رفع مستوى معيشة السكان · وتتفق مصالح الشعب وسياسة الحزب المعبرة عن هذه المصالح تماما مع الاتجاه الموضوعى لتطور المجتمع · ونتيجــة للقوانين الموضوعيــة لحركة المجتمع تتطور الاشتراكية الظافرة متجهة نحو الشيوعية · وتتجه سياسة الحزب الى تأمين حركة أكثر نجاحا لتقدم البلاد نحو الشيوعية · وليست الشيوعية هى المستقبل المشرق لبلادنا فحسب ولكن تبنيها فى الوقت الحاضر سواعد الشــعب السوفييتى الذى يضع الحجر فوق الحجر ليشيد أســاس المجتمع الشيوعى · أى القاعدة المادية التكنيكية لهذا المجتمع · ان السياسة العامة للدولة الاشتراكية يجب أن تقوم كما أرشدنا لينين على أساس تحالف متين بين الطبقة العاملة والفلاحين · وبتطور الاقتصاد الاشتراكى يتوطد هــذا

التحالف ويتحول الى قوة جبارة • وان الحزب الشيوعى فى جميع مراحل البناء الاقتصادى ليضع فى حسابه خصائص ذلك الطريق الذى تسير فيه جماهير الفلاحين نحو الاشتراكية ويوجه الأمور بحيث تتفق المصالح الاجتماعية للاقتصاد الكولخوزى الاجتماعى الكبير مع ضرورةاشباع المصالح الخاصة للفلاحينالكولخوزيين، وبحيث يتطور عاما بعد عامالحافز الاقتصادى المادى للعاملين فى الزراعة واهتمامهم بازدهار الاقتصاد الكولخوزى • ان السياسة الاقتصادية للحزب والدولة والاجراءات الاقتصادية التى تقوم بها السلطة السوفيتية تهدف الى تدعيم تحالف الطبقة العاملة والفلاحين لصالح بناء الشيوعية •

◆ المبادىء اللينينية لادارة الاقتصاد الاشتراكى :

أكد لينين بعد انتصار الثورة الاشتراكية مباشرة أن المهمة الأساسية للطبقة العاملة المنتصرة فى الثورة الاشتراكية هو العمل الخلاق لمد شبكة معقدة ودقيقة للغاية من العلاقات التنظيمية الجديدة تضم الاقتصاد المخطط وتوزيع المنتجات اللازمة لحياة ملايين البشر • كما أرشدنا لينين الى أنه بعد التوصل الى الانتصار السياسى على البرجوازية وتدعيم هذا الانتصار يجب أن تتوصل الى النصر أيضا فى مجال تنظيم الاقتصاد القومى •

ان تنظيم الاقتصاد الاشتراكى مدعو أن يكفل عملا واضحا ودقيقا للبناء الاقتصادى القومى كله • والمهمة تتلخص فى أن يعمل التركيب الاقتصادى المعقد كله بدقة الساعة • وبتطور الاقتصاد الاشتراكى ـ كما وكيفا ـ وبتعقد العمليات الانتاجية وشبكة العلاقات المتبادلة والتبعية المتبادلة داخل المؤسسات كل على حدة أو بين المؤسسات والمجالات الاقتصادية والمناطق الاقتصادية يكتسب تنظيم ادارة الاقتصاد القومى للبلاد أهمية متزايدة •

فالحزب الشيوعى اذ يطور طرق ادارة الاقتصاد فى البلاد انما يعتمد على المبادىء التى وضعها لينين للاقتصاد الاشتراكى • وقد أكد التطبيق تأكيدا مطلقا قوة هذه المبادىء وحيويتها • وفى قرارات الحزب الشيوعى تتطور هذه المبادىء وتزداد غنى كلما نما الاقتصاد الاشتراكى وازدادت

امكانيات تطوره وتعقدت مهامه • ان بناء الاقتصاد الاشتراكى وحل المهام المعقدة لتنظيم الحياة الاقتصادية لملايين البشر على أسس جديدة لم يسبق لها مثيل فى التاريخ يتطلب منهجا جديدا جريئا ، وقدرة على ملاحظة بوادر الجديد وتدعيمه فى الوقت المناسب ، هذا الجديد الذى يولد أثناء العمل والتطبيق اليومى لبناة الشيوعية •

وتقوم ادارة الاقتصاد الاشتراكى على المبدأ اللينينى وهو المركزية الديمقراطية • ويتطلب هذا المبدأ التزاما دقيقا لتعليمات القيادة على كافة مستويات العملية الانتاجية مع اشراك جماهير العمال والموظفين العريضة فى ادارة الاقتصاد • وبهذا يتحقق الجمع بين الامكانية الواسعة لتفجر الطاقة الابداعية والمبادرة الخلاقة لجماهير الكادحين العريضة وبين وحدة الهدف ووحدة الارادة التى لا يمكن بدونهما أن يعمل بصورة طبيعية الانتاج الكبير والجسم الاقتصادى العالى التطور •

ان نمو واتساع الأسس الديمقراطية فى قيادة وادارة الاقتصاد يدخل ضمن نطاق الاحتياجات الملحة للمجتمع الاشتراكى وضمن نطاق القوانين الموضوعية لعمله • وهذه القوانين مثلها مثل القوانين الموضوعية الأخرى لتطور المجتمع الاشتراكى لا تعمل بطريقة آلية وانما طريق نشاط البشر الواعى والهادف • وكلما نما الاقتصاد الاشتراكى وكلما اتسعت وتعقدت مهامه ازدادت الحاجة الى تطوير الأسس الديمقراطية للنشاط الاقتصادى وأصبحت أكثر الحاحا وضرورة •

وقد حذر لينين بحسم من خطرين يتهددان مبدأ المركزية الديموطية وهما تحول المركزية الديمقراطية الى مركزية بيروقراطية ، هذا من جهة ، ومن الجهة الأخرى الاخلال بالمركزية عن طريق الاتجاهات المحلية أو الفوضوية المختلفة •

ويتطلب البناء الشيوعى تطويرا كاملا للأسس الديمقراطية للادارة مع دعم وتطوير قيادة الدولة المركزية للاقتصاد القومى • وتتلخص أحد القوانين الهامة لأسلوب الانتاج الاشتراكى فى أن النشاط الخلاق للجماهير يعتبر قوة محركة ضخمة للنمو والتقدم الاقتصادى • لقد حررت الاشتراكية طاقة ملايين البشر، وان معدلات التطور الاقتصادى مرتبطة ارتباطا جوهريا بالاستخدام الأقصى لهذه الطاقة• وفى نفس الوقت فان تعاظم دور القيادة المركزية للاقتصاد القومى يدخل ضمن أهم قوانين أسلوب الانتاج

الاشتراكى ، وتعتبر القيادة المركزية للاقتصاد شرطا لتنظيمه الرشيد الذى يعتبر أحد المزايا الهامة للاشتراكية على الرأسمالية ٠

ان تحسين ادارة وقيادة الاقتصاد القومى يجرى عن طريق تطوير كلا الجانبين فى المركزية الديمقراطية فى وقت واحد أى عن طريق اشاعة الديمقراطية فى الادارة ومركزة القيادة ٠ والجمع الصيح بين هذين الركنين يعتبر أهم قضايا قيادة البناء الاقتصادى للاشتراكية والشيوعية ٠

ان تحسين ادارة الاقتصاد الذى حققه الحزب الشيوعى والدولة السوفييتية يعنى تطويرا مقبلا لتلك المبادىء اللينينية المجربة فى الاقتصاد الاشتراكى مثل مبدأ المركزية الديمقراطية ونظام التحويل الذاتى الاشتراكى والجمع بين الحوافز المعنوية والمادية للعمل وتطوير الانتاج ٠ ان المبادىء اللينينية للاقتصاد تعبر عن القوانين الاقتصادية الموضوعية للاشتراكية ٠ وتطوير مناهج الاقتصاد الاشتراكى يعنى التحكم أكثر فى هذه القوانين واستخدامها بمهارة أكثر لصالح المجتمع٠

وفى كل مرحلة من مراحل بناء الاشتراكية والشيوعية يحدد الحزب المهام التالية وفقا للموقف الداخلى والخارجى المتغير وعلى أساس حساب كامل لكل ظروف الواقع الحقيقى ٠ وفى هذا يسترشد الحزب بتعاليم لينين بشأن العلاقة الوطيدة بين المهام الاقتصادية والسياسية ووحدة الاقتصاد والسياسة فى عملية بناء الاشتراكية والشيوعية ٠

دليل للمناقشة

١ ـ ما هى الملامح المشتركة وأوجه الاختلاف بين شكلى الملكية الاشتراكية ؟

٢ ـ كيف تعمل القوانين الاقتصادية للاشتراكية ؟

٣ ـ ما هو جوهر القيادة العلمية للاقتصاد الاشتراكى ؟

٤ ـ ما هو جوهر المركزية الديمقراطية فى ادارة الاقتصاد ؟

الباب العاشر

التطور المتوازن للاقتصاد الاشتراكى

١ ـ التنسيق الاقتصادى أهم مزايا الاشتراكية

◆ امكانية وضرورة التنسيق الاقتصادى فى ظل الاشتراكية :

لكى يتطور الاقتصاد القومى بطريقة طبيعية لا بد من تنسيق معين بين أجزائه • فلا بد من أن يتم انتاج بعض أنواع المواد ـ كالفحم والآلات والمنسوجات والأحذية والحبوب واللحوم ـ بنسب عددية معينة • وهذا يتطلب توزيعا مناسبا للقوى العاملة ولوسائل الانتاج بين مجالات الانتاج المختلفة •

وكما سبق أن رأينا فان التناسق اللازم بين أجزاء وعناصر الانتاج فى ظل الرأسمالية يتم بطريقة عفوية ولا يتم التوصل اليه الا عن طريق تذبذبات وانحرافات عديدة • ومن هنا ينتج التدمير الهائل لقوى الانتاج أثناء المنافسة ونتيجة للأزمات والبطالة • وفى هذا تتلخص فوضى الانتاج الحتمية فى ظل الرأسمالية •

ان فوضى الانتاج تولد كما سبق أن ذكرنا من التناقض الأساسى للرأسمالية وهو التناقض بين الطابع الاجتماعى لعملية الانتاج وشكل الملكية الخاصة لوسائل الانتاج • ولكن الاشتراكية تقضى على هذا التناقض • ففى المجتمع الاشتراكى نجد أن الطابع الاجتماعى للانتاج يناسبه الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج وبالتالى لعائد الانتاج • وقد تنبأ ماركس وانجلز وهما يحددان الملامح العامة للمجتمع الاشتراكى بأنه فى ظل الاشتراكية سيحل الانتاج الاجتماعى القائم على أساس التخطيط الهادف الى اشباع احتياجات المجتمع بوجه عام وكل فرد من أفراده بشكل خاص محل الفوضى فى الانتاج الاجتماعى • وأكد لينين أنه أمام الثورة

الاشتراكية مهمة ضخمة هى تحويل ميكانيزم الدولة الاقتصادى الى كيان اقتصادى يعمل بحيث يسترشد ملايين البشر بخطة عامة ٠

وهكذا فان الاشتراكية تتيح الامكانية وفى نفس الوقت تدعو الى ضرورة ادارة الاقتصاد القومى على أساس التخطيط ٠ وكما أن الرأسمالية لا يمكن تصورها دون فوضى الانتاج كذلك الاشتراكية لا يمكن تصورها دون تطور منسق ومتوازن للاقتصاد الاجتماعى بشكل عام ٠ فالتخطيط الشامل أحد الملامح الاساسية للاقتصاد الاشتراكى ٠ وفى ظل الاشتراكية توجه الحياة الاقتصادية للبلاد وفق خطة اقتصادية عامة تهدف الى مضاعفة الثروة القومية ورفع المستوى المادى والثقافى للكادحين ٠ والتعاون الاقتصادى بين الدول الاشتراكية يتميز كذلك بطابع التنسيق ٠

وتعمل جميع المؤسسات التعاونية ومؤسسات الدولة وفق خطة عامة ومعدلات الخطة الاساسية لمؤسسات الدولة تضعها الأجهزة الأعلى ٠ أما الكلخوزات فتعمل وفق خطط يضعها مجلس الادارة وتقرها الجمعية العامة لأعضاء الكلخوز ٠ ان خطة الدولة الاقتصادية للتوحد بين الانتاج وتوزيع المنتجات على مستوى المجتمع كله ٠ ولا تعل وفق الخطط الصناعة والزراعة والنقل ومنظمات البناء والمؤسساتالتجارية فحسب ، بل وأيضا المعاهد العلمية والمؤسسات الثقافية وأجهزة التعليم الوطنى والصحة ٠ ويتلخص دور الخطة فى المجتمع الاشتراكى فى أنها تكفل وحدة الهدف والارادة فى البناء الاقتصادى والثقافى كله ، فى العملية الجبارة لبناء الاشتراكية والشيوعية ٠

ان التنسيق الاقتصادى يبرز المزايا الاقتصادية والاجتماعية الهامة للاشتراكية على الرأسمالية ٠ ذلك أن التخطيط الاشتراكى يخلص الاقتصاد من المنافسة المدمرة والأزمات والبطالة والشرور الأخرى التى تخلفها فوضى الانتاج الرأسمالى ٠ والى التخطيط بالذات يرجع الفضل فى تحقيق معدلات سريعة للتطور الاقتصادى لا يمكن أن تصل اليها الرأسمالية ٠

◆ قانون التطور المتوازن والمتناسق :

يعتبر التطور المتوازن والمتناسق للاقتصاد القومى قانونا اقتصاديا موضوعيا للاشتراكية ، وبسيطرة المجتمع الاشتراكى على هذا القانون ينجح فى بناء حياته الاقتصادية القائمة على التخطيط ٠

ويشترط قانون التطور المتوازن والمتناسق ضرورة تنظيم متوازن للاقتصاد القومى ٠ والتنظيم المتوازن للاقتصاد القومى هو مهمة جديدة لا تظهر الا فى المجتمع الاشتراكى ٠ أما فى ظل الرأسمالية القائمة على الملكية الخاصة لوسائل الانتاج لا يتم تنظيم الاقتصاد الا فى نطاق المؤسسات المنفردة أو الشركات أو الكونسرنات ٠ وتهدف الدولة البرجوازية وخاصة فى الظروف الراهنة الى ادخال بعض عناصر التنظيم فى تطوير الاقتصاد ، غير أن الاقتصاد القومى بشكل عام فى ظل الرأسمالية لا يمكن تخطيطه بل يظل تحت سلطان القوانين العفوية لأسلوب الانتاج الرأسمالى ٠ والحدود الضيقة للملكية الرأسمالية الخاصة تسد الطريق أمام محاولات ادخال الموازنة فى تطوير الاقتصاد القومى ككل ٠ ولكن الاشتراكية خالية من تلك الحدود والعقبات وهى تفتح أفقا رحبا أمام تنظيم أكثر حكمة وفعالية وتوازنا للاقتصاد القومى كله ٠

ان السيطرة على قانون التطور المتوازن والمتناسق للاقتصاد القومى تتحقق عن طريق التطوير المستمر للتخطيط الاقتصادى ، والقيادة المخططة للاقتصاد القومى تضم جملة الاجراءات الموجهة نحو تحقيق قانون التطور المتوازن والمتناسق ٠ ان الادارة المخططة للاقتصاد القومى مطالبة بأن تكفل العمل السليم لجميع حلقات المؤسسة ٠ وضمان النسب الضرورية فى الاقتصاد القومى يعتبر مهمة جديدة لم تظهر أبدا قبل الاشتراكية ٠ وهى مهمة معقدة للغاية ولكن المجتمع الاشتراكى يحرز نجاحا فى حلها كلما ازدادت سيطرته على قانون التطور المتوازن والمتناسق للاقتصاد القومى ٠

غير أن الأبعاد الكبيرة لهذه المهمة وصعوبة حلها تخلق امكانية الاخلال مؤقتا بهذه النسب أو تلك فى تطور الاقتصاد ٠ وفى مثل هذه الأحوال يجب الكشف بسرعة عن عدم التناسب الذى ظهر واتخاذ التدابير اللازمة للقضاء عليه ٠

ان التناسب الموجود بين أجزاء الاقتصاد له طابع موضوعى • فهذا التناسب يرتبط فى كل مرحلة بنمو الانتاج وتطور التكنيك واحتياجات المجتمع ووجود موارد بشرية ومستوى انتاجية العمل الذى توصل اليه • ولا يمكن وضع النسب بطريقة عشوائية دون عمل حساب لهذه الظروف •

ولكن هذا لا يعنى أن التناسب بين حلقات الاقتصاد القومى يبقى بلا تغيير ، فبتطور التكنيك ، وخاصة فى ظروف الثورة العلمية ـ التكنيكية المعاصرة ونتيجة للتطور السريع لفروع الانتاج المتقدمة تتغير حتما النسب فى الاقتصاد القومى •

ان القوانين الاقتصادية للاشتراكية تتيح الامكانية للتقدم التكنيكى السريع • وان تحول هذه الامكانية الى واقع هو احدى المهام الرئيسية للتخطيط الاقتصادى • وتفرض الثورة العلمية ـ التكنيكية المعاصرة ضرورة تطوير سريع لأكثر فروع الانتاج تقدما • والفروع المتقدمة تتميز بمستوى أعلى لانتاجية العمل • والاستثمارات الموظفة فى هذه الفروع تسترد فى فترة زمنية قصيرة نسبيا • ونتيجة لذلك فان تغيير التركيب الاقتصادى بفضل التطوير السريع لفروع الانتاج المتقدمة يعتبر أحد المصادر الهامة لضمان معدلات عالية وثابتة للنمو الاقتصادى • والتحسين الدورى لتركيب الانتاج الاجتماعى يعتبر مهمة هامة للغاية للتطور المتوازن والمتناسق للاقتصاد القومى ولبناء القاعدة المادية ـ التكنيكية للشيوعية • ولكن مع جميع التحولات فى مختلف قطاعات الاقتصاد القومى تظل قائمة ضرورة ضمان التناسب فى التطور وتجنب ظهور عدم التناسب •

ويقول برنامج الحزب الشيوعى فى الاتحاد السوفيتى انه : « أثناء تطور الاقتصاد القومى يجب المحافظة بدقة على التناسب وتجنب ظهور عدم التناسب الاقتصادى وضمان الاحتياطيات الاقتصادية الكافية كشرط لثبات المعدلات العالية للتطور الاقتصادى ولاستمرار عمل المؤسسات والنمو المتزايد لرخاء الشعب » •

◆ قانون توفير العمل :

ان التطور المتوازن للاقتصاد القومي يعني في نفس الوقت محاربة الاسراف . ان ضرورة وامكانية محاربة الاسراف تنبع من طبيعة النظام الاشتراكى الاقتصادى نفسه • وترتبط هذه الضرورة باتجاه الانتاج الاشتراكى الى اشباع احتياجات المجتمع ، كما تتحدد الامكانية بأن الاشتراكية خلو من تلك الأمراض الرأسمالية مثل فوضى الانتاج والمنافسة المدمرة والأزمات الاقتصادية والبطالة ... الخ • ان الاشتراكية اذ تقضى على مصادر تدمير القوى الانتاجية فى ظل الرأسمالية تسهل بعد ذلك استخدام جميع موارد المجتمع بشكل أكثر حكمة وتدبيرا •

لقد أكد مؤسسو الماركسية ـ اللينينية الأهمية الكبرى لمبدأ التدبير فى ظل الاشتراكية • وقد بحثوا هذا الأمر بعلاقته الوطيدة بالطابع المتوازن للانتاج الاشتراكى • وقد سمى ماركس توفير العمل بالاضافة الى توزيعه المتوازن بين مختلف فروع الانتاج ، سماه بالقانون الاقتصادى الهام لأسلوب الانتاج الاشتراكى •

وعلمنا لينين أن ندير الاقتصاد بتدبير ونحصى النقود بدقة ونستبعد بحزم كل أنواع الاسراف من حياة الدولة الاشتراكية وقد ربط ـ مثل ماركس ـ بين مهام الادارة المدبرة للاقتصاد وبين التخطيط الشامل لعملية بناء الاشتراكية كلها •

ان الادارة المدبرة للاقتصاد تشكل أحد الملامح الهامة للتطور المتوازن للاقتصاد الاشتراكى • ولا يمكن أن يكون التخطيط سليما مع الاخلال بمبدأ التدبير • ان التطور المتوازن للاقتصاد يعتبر ادارة رشيدة للاقتصاد قائمة على استخدام أكثر فاعلية واستهدافا للموارد المادية والبشرية والمالية والثروات الطبيعية التى يملكها المجتمع • ان التوصل الى نجاح أكثر لصالح المجتمع مع نفقات أقل ، هذا هو القانون الأكيد للبناء الاقتصادى فى المجتمع الاشتراكى •

• **تخطيط الاقتصــاد القومى على أساس الاســتخدام الواعى للقوانين الاقتصادية للاشتراكية :**

ان ادارة الاقتصاد القومى القائمة على التخطيط ليست هدفا بذاتها بل وسيلة للوصــول الى تلك الأهداف التى يســعى اليهــا الاقتصــاد الاشتراكى • فالتخطيط الشامل مدعو الى ضـمان نمو سريع ومســتمر للانتاج بهدف اشباع أكثر لاحتياجات المجتمع المتزايدة •

وهذه المهمة يتم حلها بفضل اعتماد التخطيط القومى على القوانين الاقتصادية الموضوعية للاشتراكية • ان التخطيط لا يطيق أية عشوائية فى حل المسائل الاقتصــادية • فالتخطيــط الاشتراكى يراعى تطوير الاقتصاد القومى على أساس أقصى استخدام للقوانين الاقتصادية للاشتراكية• ان وضع الخطة على أسس علمية هو الشرط الحاسم لنجاحها •

ان التخطيط الشامل للاقتصاد الاشتراكى ليعتمـد على الاستخدام الكامل للقوانين الاقتصادية للاشتراكية • وبالدرجة الأولى قانون التطور المتوازن والمتناسق وقانون القيمة الذى يحدد النسبة بين تكاليف وعائد الانتاج • وفى نفس الوقت فان التخطيط الشامل للاقتصاد لا بد أن يقوم باجراء حساب كامل بقدر الامكان للقوانين الاقتصادية الأخرى للاشتراكية•

ويقوم تخطيط الاقتصاد القومى على حساب دقيق للظروف الموضوعية لتطور الاقتصاد واتجاهاته وقواه المحركة • وكلما عمل حساب أكثر دقة فى الخطط للموقف الموضــوعى وللقوانين الاقتصــادية للاشــتراكية جرى تحقيق الخطط بنجــاح • فالخطة الاشتراكية تقوم على أســاس احتياجات المجتمع التى جرى تقديرها بطريقة علمية وعلى تقدير موضوعى للموارد والاحتياطيات الانتاجيــة • كذلك فان الخطة تحدد أكثر الطرق فعالية فى تطوير الاقتصاد القومى •

• **مهام الخطة :**

سبق أن عرفنا أن الهدف الأسمى للاشتراكية هو الاشباع الـكامل لاحتياجات الشعب المادية والروحية المتزايدة عن طريق تطوير وتحسين دائمين للانتاج الاجتماعى • وبالطبع فان مهام الخطط الاشتراكية تخضع

لهذا الهدف · ولكن تخطيط الاقتصاد القومى يضع أمامه فى كل مرحلة مهاما أكثر تحديدا تمليها الظروف الموضوعية ·

فمثلا خطة (جويلرو) أى خطة الدولة لكهربة روسيا التى وضعت سنة ١٩٢٠ وصفها لينين بأنها خطة عمل لتطوير الاقتصاد القومى كله على أساس تكنيك متقدم وعصرى ألا وهو كهربة البلاد كلها ·

لقد كانت الخطط الخمسية الأولى فى الاتحاد السوفيتى تستهدف وضع أسس الاقتصاد الاشتراكى واعادة تجهيز الاقتصاد القومى تكنيكيا وضمان تفوق العناصر الاشتراكية فى الاقتصاد القومى على العناصر الرأسمالية ثم بعد ذلك تصفية العناصر الرأسمالية تماما والقضاء على استغلال الانسان للانسان وازالة أسباب هذا الاستغلال · وفى نفس الوقت فان هذه الخطط كانت تهدف الى ضمان الاستغلال الاقتصادى للاتحاد السوفيتى وتدعيم قدرته الدفاعية ضد خطر الهجوم الامبريالى المسلح · ان كل هذه المهام وضعت وتم حلها بتسلسل معين أملته الظروف التاريخية ·

وبعد انتهاء الحرب العالمية العظمى كانت خطط الاقتصاد القومى فى الاتحاد السوفيتى تهدف الى اعادة بناء مادمرته الحرب بسرعة وكذلك الى نهضة تالية للاقتصاد الاشتراكى ·

◆ النسب الاساسية فى الاقتصاد الاشتراكى :

ان تخطيط الاقتصاد الاشتراكى مدعو لأن يضمن النسب الكمية الضرورية بين مختلف القطاعات الرئيسية فى الاقتصاد القومى ·

فما هى النسب الرئيسية فى الاقتصاد القومى ؟ انها قبل كل شىء النسب بين مختلف قطاعات الاقتصاد القومى · ومنها النسبة بين تطور الصناعة والزراعة ، بين نمو الانتاج الصناعى والزراعى وبين عمل وسائل النقل · وفى الصناعة ذاتها تلعب النسبة بين انتاج وسائل الانتاج وانتاج مواد الاستهلاك دورا هاما · وداخل هذين القطاعين توجد أيضا نسب معينة بين الفروع المختلفة · فحجم البناء مثلا يجب أن تكفله كمية مواد البناء (كالاسمنت والخرسانة المسلحة والمعادن وخلافه) ·

ان الحجم الكلى للمنتجات الصناعية والزراعية يعتبر ذلك المصدر الذى تؤخذ منه الأموال سواء للاستهلاك أو للتراكم . وتدخل النسبة بين الاستهلاك والتراكم (الادخار) ضمن نطاق النسب الهامة فى الاقتصاد القومى .

وترتبط هذه النسبة ارتباطا وثيقا بالنسبة بين انتاج وسائل الانتاج وانتاج مواد الاستهلاك . فمنتجات الفروع الاقتصادية التى تنتج مواد الاستهلاك تخصص لحاجات الاستهلاك الشعبى . أما منتجات الفروع الاقتصادية التى تنتج وسائل الانتاج فتخصص لتجديد وسائل الانتاج المستهلك وتوسيع وزيادة الطاقة الانتاجية .

ومن الضرورى للتطور العادى للاقتصاد القومى أن يوجد تناسب بين انتاج المواد وتصريفها . ومن المهم أن يناسب نمو القوة الشرائية نمو فى حجم السلع المخصصة للبيع . كما يجب أن يكون هناك تناسب بين نفقات الدولة ودخلها .

وهناك حاجة الى تناسب معين ليس فقط فى البناء الانتاجى وانما أيضا فى استخدام الموارد البشرية .

ان التناسب بين المناطق يكتسب أهمية كبيرة . فالاشتراكية تكفل تطورا سريعا لجميع المناطق الاقتصادية فى البلاد وتوزيعا رشيدا لقوى الانتاج وفى هذا المقام يتم تطوير الهيكل الاقتصادى لكل منطقة حسب تخصصها ومواردها الطبيعية . والتخصص يشترط ضرورة وجود علاقات بين المناطق تصبح مع مرور الزمن أكثر تنوعا .

كما يوجد تناسب معين ليس فقط بين قطاعات وفروع الاقتصاد القومى .

وانما أيضا داخل كل مؤسسة على حدة . ففى مصنع بناء الآلات مثلا من الضرورى أن يكون هناك تناسب بين عمل ورش التحضير وورش التجميع . فاذا لم تقدم ورش التحضير القطع المطلوبة فان عمل ورش التجميع سيتوقف ، واذا لم تنفذ ورش التجميع المهام الموضوعة لها فان القطع المجهزة ستتكدس فى الورش والمخازن وسيتعطل انتاج السلعة .

◆ الموازنات الاقتصادية :

ان احدى الملامح الرئيسية للتخطيط الاشتراكى هى التنسيق بين مختلف أجزاء الخطة على أساس اجراء موازنات اقتصـادية متعدده ، من أهمها موازنة الدخل القومى وتوزيعه ، وموازنة القوى العاملة وتشغيلها على مستوى الاقاليم الاقتصادية ، وموازنة ايراد ومصروفات المواطنين ، وموازنة الموارد المالية ، وموازنة الموارد المادية الرئيسية ، وان الدراسـة العلمية الدقيقة لهذه الموازنات لهى الشرط الأسـاسى لاختيار النسـب والعلاقات الصحيحة بين مختلف قطاعات الاقتصاد القومى ·

ان موازنة الدخل القومى وتوزيعه يمكننـا من الحـكم على تقسيم الدخل القومى الى أجزاء رئيسية تخصص للاستهلاك والادخار · وموازنة القوى العاملة تتيح لنـا امكانية الحكم على الاحتيـاجات فى القوى البشرية وطرق تأمين هذه الاحتياجات بفضل استخدام الموارد البشرية ·

أما بالنسبة لموازنة الايرادات والمصروفات النقدية للسكان فيجرى حساب دقيق لكافة الايرادات النقدية للسكان وأجور العمال والمستخدمين ودخول الكولخوزيين حسـب عملهم والمعاشـات والاعانات وغـيرها من الايرادات كما تحسب أيضـا القيمة الكلية للسلع التى يمـكن أن تباع للسكان وقيمة الخدمات ومصروفات السكان المختلفة · ان موازنة ايرادات ومصروفات السكان النقدية يعتبر أداة هامة لتخطيط التعامل المالى · أما ميزان ايرادات ومصروفات الدولة فهو ميزانية الدولة ·

ومن بين الموازنات المادية تبرز قبل كل شىء موازنة وسائل الانتاج كالطاقة الكهربائية والوقود والمعادن والمعدات ومواد البنـاء والمنتوجات الكيميائية والورق · وبفضل هذه الموازنات يتم التنسـيق بين انتـاج الفروع الاستخراجية والتحويلية فى الصناعة كما بين الفروع الصناعية المتداخلـة · ومن بين الموازنات المادية أيضـا موازنة مواد الاسـتهلاك (السلع الصناعية والغذائية) ·

ان الموازنات فى مجموعهـا تشمل الاقتصاد القومى بأكمله وتعطينا صورة للتناسب بين عناصره الأسـاسية ، وبفضل هـذه الموازنات يمكن تحقيق تناسب اقتصادى سليم كما يمكن اكتشاف الموارد والاحتياطيات الكامنة ·

◆ تحقيق الكمال فى التخطيط :

ان التوازن فى الخطة يعتبر شرطا لتحقيقهـا بينما يسـبب فقدان التناسب بين جميع عناصر الخطة اختلال النسب والتأزم الشديد ممـا يتطلب معهما ضرورة تصحيح الخطة أثناء تحقيقها ويمكن أن تكون هنـاك أشكال كثيرة للخطة المتوازنة القابلة للتطبيق عمليا ٠

ان التخطيط لا يهدف فقط الى تحقيـق التطور المتوازن للاقتصـاد القومى بما يتفق واحتياجات المجتمع الاشتراكى المتزايدة بل يهدف أيضا الى ضمان الزيادة المضطردة فى فعالية الانتاج ٠ فالحاجة ماسة الى خطة متوازنة تضمن معدلات عاليـة لنمو الانتـاج وجودة كبيرة للمنتجات وتوفيرا الى أقصى حد ممكن فى نفقات العمل الاجتماعى ٠

ان ضرورة اختيار الصورة المثلى للخطة مرتبطه بجوهر التخطيط الاشتراكى نفسه ٠ فبتطور الاقتصاد الاشتراكى وتعقد المهام الملقـاة على عاتقه تزداد أهمية تحقيق الكمال فى التخطيط على أساس حسابات دقيقة للعلاقات المتبادلة بين شتى قطاعات الاقتصاد القومى ٠ ان الوصـول الى الكمال فى التخطيـط يتم عن طريق اسـتخدام المناهج الرياضية ٠ فقد أنشأ التطور الحديث فىالرياضيات والآلات الحاسبة قاعدة مناسبة لحساب الصور المثلى للخطة ٠ والمعيـار الأكثر انتشارا لكمال الخطة الاقتصـادية بوجه عام هو معدلات نحو الدخل القومى معضمان مستوىالرخاء الشعبى اللازم والاستخدام التام للموارد البشرية ٠

أما فيما يخص الفروع المختلفة للاقتصـاد فهنـاك معايير مختلفة مرتبطة بالموقف المحدد كازدياد الانتاج أو تقليل النفقات ٠٠٠ الخ ٠

وقد أشار المؤتمر الثالث والعشرون للحزب الشيوعى فى الاتحاد السوفيتى الى أن تكنيك الآلات الحاسبة الالكترونية المعاصرة مدعو لأن يلعب دورا كبيرا فى التحديد العلمىلمهام التخطيط ٠ لأنالآلات الالكترونية الحاسبة تتيح لنا وبسرعة فائقة اجراء العديد من الحسـابات التى يعتبر القيام بها ضروريا لايجاد أفضل طرق تنفيذ المهام الاقتصادية ٠

٢ ـ تنظيم الاقتصاد القومي وطرق تخطيطه

◆ وضع الخطة :

لقد أوجدت خبرة البناء الاشتراكى تطبيقا معينا للتخطيط ·

ان خطط تطوير الاقتصاد القومى توضع على أساس القرارات التى يتخذها الحزب والحكومة · وهذه القرارات تحدد المهام السياسية والاقتصادية الأساسية للخطة وتحدد أيضا عدد المهام الرئيسية فى فروع الاقتصاد القومى والمناطق الاقتصادية فى البلاد · وفى التوجيهات الخاصة لوضع الخطة يحدد حجم واتجاه الاستثمارات وكذلك المهام المطلوب تنفيذها فى مجال التقدم التكنيكى وتطوير مناهج القيادة الاقتصادية ·

وعلى أساس توجيهات الحزب والحكومة تضع الأجهزة التخطيطية فى البلاد (الجوسبلان والوزارات) الخطط والمهام المحددة بالاعتماد على العمل الكبير فى وضع الخطط الذى تقوم به الوحدات الانتاجية الأساسية ألا وهى المؤسسات · وبناء على خطط المؤسسات توضع الخطط الخاصة بكل قطاع وبعد الموافقة على الخطة من الجهة الاقتصادية الأعلى تصبح معايير الخطة أساسا تلتزم به المؤسسات فى حياتها العملية ·

والاصلاح الاقتصادى الذى يجرى تطبيقه حاليا يراعى أن تضع الجهات العليا أمام المؤسسة فقط بعض المعايير الأساسية للخطة ·

أما باقى المعايير فتضعها المؤسسة ذاتيا آخذة بعين الاعتبار الظروف المحددة لعملها والامكانيات المتاحة لديها · وفى الخطة السنوية للمؤسسة ترتبط عضويا قضايا التكنيك والاقتصاد والمال · وتسمى هذه الخطة بالخطة التكنيكية ـ التنظيمية ـ المالية ·

وهى بمثابة برنامج للنشاط الانتاجى والتكنيكى والمالى للمؤسسة على مدار السنة · وهذا البرنامج يضم : البرنامج الانتاجى وخطة التطوير التكنيكى والتحويل المادى التكنيكى وخطط العمل والأجور وتكلفة المنتجات وخلافه ·

والحلقة الأساسية فى الخطة التكنيكية التنظيمية المالية هو البرنامج

---

* الجوسبلان هذا جهاز التخطيط المركزى فى الدولة ·

الانتاجى الذى يحدد انتاج وتصريف المنتجات كما يحدد أيضا حجم المنتجات ومواصفاتها وأنواعها ونوعيتها ٠

وتوجد علاقة عضوية بين مختلف أقسام المؤسسة ومن هنا تنبع ضرورة تجميع كل معايير الخطة فكل قسم من الخطة يتعلق ببعض جوانب النشاط الفرعى للمؤسسة ولكنه مع ذلك لابد أن ينطلق من المعايير الأساسية الموحدة وخلال عملية التخطيط داخل المؤسسة تتحدد هذه المعايير وتتحول الى خطط عمل لوحدات الانتاج الداخلية كالفروع والأقسام والفرق الانتاجية ٠

وتراعى خطة كل مؤسسة الحصول على خامات معينة ووقود وطاقة كهربائية ومعدات من المؤسسات الأخرى ٠ وهى كلها أمور تنعكس فى الاتفاقات الاقتصادية التى تنظم العلاقة المتبادلة بين المؤسسات الموردة والمؤسسات المستهلكة ٠ وتحدد فى هذه الاتفاقات بدقة أنواع المنتجات الموردة وزمن التسليم وسعر كل نوع من المنتجات وشروط المحاسبة ٠ وتنفيذ الاتفاق ضرورى لكلا الطرفين ٠ ويتحمل كل طرف مسئولية مالية فى حالة الاخلال بالاتفاق ٠

ان وضع الخطة ليس الا بداية للقيادة المخططة للاقتصاد القومى ٠ والمهم فى هذه القيادة هو النضال من أجل تنفيذ الخطط وتخطى معدلاتها وخلال هذا النضال تنكشف امكانيات جديدة كانت كامنة فى الاقتصاد الاشتراكى ، ويعاد من جديد تعبئة الاحتياجات المكتشفة والموجودة فى المؤسسات وفى فروع الاقتصاد القومى وفى المناطق الاقتصادية ٠

◆ التخطيط للحاضر والمستقبل :

يعتمد التخطيط الاشتراكى للاقتصاد القومى على الجمع العضوى بين الخطط السنوية والخطط الطويلة الأمد ٠

ان الصورة الأساسية للتخطيط العلمى فى الظروف الراهنة هى الخطة الخمسية ٠ وهى تحدد النشاط الانتاجى والاقتصادى المقبل للمؤسسة لفترة زمنية تسمح بتنفيذ المهام الكبرى فى تطوير الانتاج وزيادة فعاليته وتوزع المهام الأساسية للخطة الخمسية على سنوات الخطة

ثم يتم تحديد وتدقيق المهام فى الخطط السنوية على أساس التغييرات التى حدثت فى موارد واحتياجات المجتمع ومع ملاحظة المراحل الجديدة فى تطور التكنيك والاقتصاد .

ان الخطط الخمسية ـ انطلاقا من الدراسة العميقة للظروف التكنيكية والاقتصادية ـ مطالبة بأن تحدد المهمات المطروحة أمام الاقتصاد القومى فى مجالات تنمية الانتاج ، والاستفادة من منجزات العلم والتكنيك ، وادخال التعديلات الهامة على هيكل الانتاج الاجتماعى . ان كل ذلك يتيح امكانية التقدير السليم لفعالية الاجراءات الاقتصادية المزمع القيام بها على امتداد سندات الخطة (خاصة حين يتعلق ذلك بمشروعات استصلاح الأراضى او انشاء المحطات الكهربية أو المؤسسات الصناعية الضخمة).

وفى نفس الوقت فان الخطط السنوية ضرورية لضمان تنفيذ المهام المحددة فى الوقت المحدد ولتوحيد طاقات الجماهير الشعبية ومجموعات معينة من الكادحين فى النضال من أجل أهداف البناء الاقتصادى القريبة وتحقيق نمو متوازن ومنتظم للانتاج فى جميع مجالات الاقتصاد القومى .

◆ التخطيط المركزى للدولة ومبادرة المؤسسات :

أكدت قرارات المؤتمر الثالث والعشرين للحزب الشيوعى فى الاتحاد السوفيتي ضرورة الجمع بين القيادة المركزية والمبادرة الاقتصادية للمؤسسات. وقد قرر المؤتمر بأن تركز القيادة المركزية للاقتصاد جهودها على تطوير النسب الاقتصادية الأساسية وتحسين توزيع الانتاج والتطور المتكامل للمناطق الاقتصادية . ومن بين مهام التخطيط المركزى تحقيق معدلات عالية للانتاج وتوريد أهم أنواع المنتجات وعلى التخطيط المركزى أن يحقق اتباع سياسة موحدة للدولة فى مجال التقدم التكنيكي وتوظيف الاستثمارات والأجور والأسعار والأرباح والمالية والتسليف . وأخيرا فمن الضرورى وجود رقابة اقتصادية لضمان استخدام فعال للأرصدة الانتاجية والموارد البشرية والمادية والطبيعية .

ويشترط التخطيط الاشتراكى مشاركة فعالة للجماهير فى وضع الخطط وتنفيذها . ان التخطيط المركزى للاقتصاد لا يتجاهل بل على

العكس يتطلب ضرورة اطلاق المبادرة الخلاقة للجماهير والمؤسسات وجماعات الكادحين ٠

وقد سمى لينين مشروع (جويلرو) البرنامج الثانى للحزب ٠ ولكنه أشار الى أنه خلافا عن برنامج الحزب الذى لا يخضع للتغيير الا فى المؤتمرات الحزبية ، فان هذا البرنامج الثانى يجب أن يتطور باستمرار ويمحص ويتحسن ويتغير ٠

وأثناء تطبيق الخطة تبذل الجماهير فى المؤسسات طاقة ضخمة ومبادرة خلاقة فى البحث عن امكانيات جديدة لنمو الانتاج وتحسين معدلات جودة العمل ٠ كما تكتشف الاحتياطيات الداخلية والامكانيات غير المستخدمة الموجودة فى المؤسسة والورشة والقطاع والكلخوز والفرقة ٠ وتثار قضايا كبيرة تدور حول استصلاح مناطق جديدة واستخدام الموارد الطبيعية المكتشفة وتعميم أحدث ما وصل اليه التكنيك وتكنولوجيا الانتاج وتحسين تنظيم العمل ٠

وليست الخطة الاقتصادية مجرد أرقام بعيدة عن الواقع بل هى تعبير عن النشاط الحى للجماهير التى تبنى الاشتراكية والشيوعية ٠ وفى النضال من أجل تنفيذ الخطة وتخطى معدلاتها تظهر المنافسة الاشتراكية بين العاملين فى المؤسسات والفرق وبين العاملين فى كل وحدة انتاجية ٠ ان نجاح الخطة مرهون بارادة الجماهير ٠

ان التخطيط السليم يخلق الظروف اللازمة لنجاح عمل المؤسسات ولاستخدام أكثر كمالا للمعدات ولتجنب توقف العمل ولتنفيذ أهداف الخطة وتخطيها ٠ ولكن من الخطأ أن نفترض أن الخطة يمكن أن تنفذ بطريقة ذاتية دون مجهودات ضخمة من الشعب كله ودون عمل شاق فى جميع قطاعات البناء الاقتصادى والثقافى ٠ بل ان الخطة تتطلب تعبئة كل القوى والطاقات الخلاقة للجماهير الشعبية ٠

ان التخطيط الاشتراكى هو قيادة منهجية للاقتصاد القومى كله ٠ والخطط الاقتصادية تضع نصب أعينها المصالح العامة للدولة ٠ ومن هنا تتضح ضرورة النظام التخطيطى الصارم والمقاومة الحاسمة لأى اتجاهات محلية اقليمية تخل بمصالح الاقتصاد القومى بوجه عام ٠

◆ المركزية الديمقراطية فى البناء الاقتصادى :

يعتمد تخطيط الاقتصاد الاشتراكى على مبدأ المركزية الديمقراطية اللينينى • وهذا المبدأ يكفل الجمع بين الآفاق الرحبة لانطلاق الطاقة الابداعية ومبادرة جماهير الكادحين العريضة وبين وحدة الهدف والارادة اللازمة لأن تؤدى المؤسسات الاشتراكية والاقتصاد القومى بشكل عام عملهم بصورة طبيعية •

وبنمو الاقتصاد الاشتراكى تزداد أهمية الادارة المركزية للاقتصاد القومى ، وفى نفس الوقت تكتسب مبادرة الجماهير أهمية كبيرة • ان نمو وتوسيع الأسس الديمقراطية للاقتصاد الاشتراكى المخطط يعتبر قانونا اقتصاديا موضوعيا للنظام الاشتراكى •

ان الأشكال المحددة التى تتحقق فيها المركزية الديمقراطية فى البناء الاقتصادى لا يمكن أن تظل جامدة بينما الاقتصاد القومى يتطور • فتطوير طرق الادارة وقيادة الاقتصاد القومى يؤدى فى نفس الوقت الى تطوير مماثل فى طرفى المركزية الديمقراطية : سواء اشاعة الديمقراطية فى الادارة أو مركزية القيادة فى التخطيط •

• خصائص تخطيط الانتاج الكلخوزى :

يشكل الاقتصاد الزراعى الاشتراكى جزءا لا ينفصل من الاقتصاد القومى كله • وهو مرتبط ارتبـاطا وثيقا بالصناعة والبنـاء والنقل والتجارة • ولذلك فان الانتاج الكلخوزى لا يمكن أن يتطور دون خطة •

فان القيادة المخططة للاقتصاد الزراعى بشكل عام بما يضمه من اقتصاد اجتماعى كلخوزى يقوم على أساس الجمع السليم بين التخطيط المركزى وبين المبادرة الاقتصادية للكلخوزات فى استخدام الموارد الداخلية والبحث عن أفضل استخدام للموارد المتـاحة • ولكن تخطيط الانتـاج الكلخوزى له مميزات جوهرية • فالكلخوزات تضع خطط تطوير الانتاج على أساس ما يحدد لها من مهام بشأن بيعها للدولة أنواعا معينة من المنتجات الزراعية • ان نظام توصيل خطط مجددة للكلخوزات بشأن شراء المنتجات الزراعية لعدة سنوات يضمن للكلخوزات الظروف اللازمة لإدارة سليمة للاقتصاد • وأسـعار شراء السلع الزراعية المحددة على أسـاس اقتصادى واضافة زيادة فى السعر للمنتجات التى تباع للدولة زيادة عن المقرر المطلوب تخلق حافزا لدى الكلخوزات والكلخوزيين لكى تنظم الانتاج تنظيما هادفا وتزيد من فعاليته • وتوضع الخطط الانتـاجية فى المزارع مباشرة مع الأخذ بعين الاعتبار الموارد المادية والبشرية المتـاحة بغرض زيادة حجم الانتاج وضمان تنفيذ خطة بيع المنتجات للدولة ورفع مستوى رخاء الكلخوزيين وتوسيع الانتاج فى المستقبل • وفى هذا المجال تكون الأهمية الكبيرة للاسـتغلال السليم للأراضى والآلات والمعدات والمنشآت الانتاجية ، والنضال من أجل رفع انتـاجية العمل وخفض تكلفة السلع وزيادة الحافز المادى لدى الكلخوزيين •

ان خطة الدولة لتطوير الانتاج الزراعى تقوم على أساس تعميم الخطط المبدئية للكلخوزات والسوفخوزات وتحدد فى نفس الوقت أحجام واتجاهات الاستثمارات فى الزراعة وأمداد الكلخوزات والسوفخوزات بالآلات وأعمال اصلاح الأراضى وشروط تسليف الزراعة وتطوير العلاقات المباشرة بين الكالخوزات والسوفخوزات وبين الصناعة والتجارة .

• ضرورة وضع الخطط على أسس علمية :

يستند التخطيط الاقتصادى على أسس علمية وطيدة . ولقد أخذ علم التخطيط الاشتراكى يزداد تطورا وثراء باستيعابه لتجارب الحياة الجديدة .

والتخطيط الاقتصادى يحدد أهداف البناء الاقتصادى فى كل مرحلة وكذلك وسائل بلوغ الأهداف المرجوة . والتحديد العلمى لأهداف ووسائل النشاط الاقتصادى يشترط حسابا دقيقا لجميع الموارد والاحتياجات المتاحة وجميع ظروف تطور الاقتصاد القومى وجميع اتجاهات التطور التى ظهرت والتى ستظهر فيما بعد .

وفى المراحل الأولى لتطوره كان الاقتصاد السوفيتى يشمل فقط عددا محددا نسبيا من المنتجات الرئيسية مثل الفحم والمعادن والأسمنت .. الخ . وفى تلك الظروف لم يكن تحديد موارد واحتياجات الاقتصاد الوطنى عملا صعبا الى حد ما . ولكن بتطور الاقتصاد الاشتراكى الكبير حدث تعقد فى الظروف التى تحيط بتطور هذا الاقتصاد . وفى الوقت الحالى تنتج الصناعة الاشتراكية عددا ضخما من المنتجات لم يكن ينتج مثلها منذ عدة سنوات . ويتطور عدد الأنواع الجديدة للسلع على أساس التقدم العلمى التكنيكى بمعدلات ضخمة .

ان النمو الضخم للاقتصاد يعقد الى درجة كبيرة مهام التخطيط المركزى الشامل للاقتصاد القومى . فتظهر ضرورة تطوير القيادة المخططه للاقتصاد ورفع المستوى العلمى للتخطيط الحكومى . وهذا يعنى قبل كل شىء التأسيس العلمى لما يرد فى الخطط من معدلات نمو الانتاج والدخل القومى والنسب الأساسية فى الاقتصاد القومى . والمطلوب من الخطط هو ضمان استخدام أكثر فعالية للامكانيات والموارد

ومعدلات سريعة لاستخدام الصناعة لآخر ما وصل اليه العلم والتكنيك وحساب آفاق التقدم العلمى ـ التكنيكى . ونتيجة لما توصل اليه من مستوى قوى الانتاج وحدود المهام التى تواجه الاقتصاد القومى ظهرت ضرورة التحسين الجذرى لأسلوب التخطيط الاقتصادى . وينبغى أن يقوم هذا التخطيط على أساس علمى حقيقى وبتوافق مع القوانين الاقتصادية الموضوعية مع حساب واع للاحتياجات الاجتماعية والامكانيات الحقيقية المتاحة .

ويتم تحقيق رفع المستوى العلمى للتخطيط والقيادة المركزية للاقتصاد القومى جنبا الى جنب مع التقوية الحاسمة للمناهج الاقتصادية للادارة والحافز الانتاجى فى الصناعة أو فى الزراعة .

أن رفع المستوى العلمى للتخطيط يضع مهام كبيرة أمام الأجهزة التخطيطية . والمطلوب منها أن تحدد أسلم النسب لتطوير فروع الاقتصاد وأفضل بناء للاقتصاد القومى كله . كما تواجه هذه الأجهزة مهمة تحديد طرق زيادة فاعلية الانتاج الاجتماعى والبحث عن موارد للاسراع فى تنمية الدخل القومى ورفاهية الشعب .

ان تقوية الأسس العلمية ـ التكنيكية والاقتصادية للخطط تكفل قوتها وتعزيزها . وفى الوقت نفسه من الضرورى أثناء تنفيذ الخطط أن يحدث تدقيق وتصحيح لها وفقا للظروف المتغيرة .

• معايير الخطة :

تكتسب معايير أو معدلات الخطة أهمية كبيرة بالنسبة للتأسيس العلمى للخطة .

فالمعايير تضم استخدام الموارد المادية والبشرية وكذلك الامكانيات المالية . انها معدلات انفاق العمل والمواد والوقود والطاقة الكهربائية لانتاج الوحدات السلعية . ثم هى بعد ذلك معدلات عمل المعدات ومعدلات التجهيز (الانتاج الناقص) ومعدلات احتياطى المادة الخام والوقود ... الخ .

والمعدلات أو المعايير لا تبقى دون تغيير . فبتطور الاقتصاد وتقدم التكنيك وتحسن تنظيم العمل والانتاج تتحسن المعدلات . وتعطى

أهمية كبيرة لتحسن معدلات استخدام الآلات والمعدات مثل معامل استخدام الحجم الأفضل لأفران الصهر أو ناتج الصلب من المتر المربع من قلب أفران الصهر أو عدد ساعات العمل للمحطة الكهربائية أو استخراج الفحم بكومباين واحد ... الخ . والأهمية الكبرى بعد ذلك يكتسبها خفض معدلات نفقات العمل والمواد لوحدة السلعة .

وتكشف خبرة طليعيي الانتاج امكانيات جبارة لتحسين معدلات استخدام الآلات والمعدات وتوفير الخامات والمواد ونمو انتاجية العمل وخفض تكاليف السلعة . والتخطيط الاشتراكى يسترشد بخبرة المؤسسات الطليعية والعمال الطليعيين والمهندسين والفنيين . وتهدف الادارة المخططة للاقتصاد القومى الى الاستخدام المستمر للمعدلات التقدمية المؤسسة علميا فى جميع مجالات الاقتصاد .

وتعطى أهمية ضخمة للمعدلات التقدمية المخططه لاستخدام الآلات والمعدات والمادة الخام والمواد الأخرى وللطرق التكنولوجية وزمن تنفيذ الأعمال . وفي الزراعة تواجهنا أيضا مهمة وضع معدلات نفقات العمل بالنسبة لوحدة الوزن للسلعة فى مختلف المناطق الزراعية . والأساس الذى تربط عليه المعدلات هو المستوى الذى توصلت اليه الكلخوزات والسوفخوزات الطليعية .

٥ الخطة واتزان الانتاج :

ان التنظيم المخطط للاقتصاد القومى يتيح امكانية كاملة للعمل المتناسق لكل مؤسسة . والشرط الضرورى لنجاح تنفيذ الخطة هو العمل المنتظم للمؤسسة من يوم ليوم ومن فترة عشرة أيام لفترة عشرة أيام أخرى .

فمثلا اذا كانت المؤسسة تنتج خلال العشرة أيام من ٣٢٪ الى ٣٤٪ من انتاجها الشهرى كله من السلع فان هذا يدل على انتظام العمل . ولكن فى بعض الأحوال لا ينتج فى العشرة أيام الأولى الا ١٠ — ١٥٪ من الانتاج الشهرى ، ثم فى العشرة الثانية ١٥ — ٢٠٪ ثم فى الفترة الثالثة من ٦٥ — ٧٥٪ من الانتاج كله . فمثل هذه المؤسسة تعمل فى بداية الشهر بدون الطاقه الكاملة وكذلك فى منتصفه ثم تنتقل

الى وتائر عالية فى نهايته . والعمال يطلقون على مثل هذا التنظيم للعمل تعبيرا لاذعا فيقولون : فى البداية غفلة ، وبعد ذلك هزه ، وأخيرا لهفة !

ان عدم الانتظام فى انتاج السلع ينعكس سلبيا على جميع المعدلات الأساسية للخطة ، فيتعطل النظام الطبيعى للعمل ويظهر عدم تناسب فى استخدام طاقات الورش والأقسام الانتاجية ، ويتوقف العمال عن العمل ولا تستخدم المعدات بكل طاقتها وتقل جودة المنتجات وتزداد نسبة العادم .

ان انتظام الانتاج يكفل سير العمل حسب الجداول الزمنية . وتصل مهمة انتاج السلع الشهرية الى كل وحدة : أى الى كل ورشة وكل قطاع وكل فرقة ليس جملة واحدة فقط وانما مقسمة الى فترات معلومة (١٠ أيام) أيضا ، بل وأحيانا مقسمة على الأيام . ويتيح العمل حسب الجدول الزمنى امكانية التحقق باستمرار من سير تنفيذ المهام الشهرية واتخاذ الاجراءات اللازمة فى الوقت المناسب للقضاء على ما يحدث من تعطيل أو تأخير فى العمل .

• التخطيط والمحاسبة :

ان أهم أدوات التخطيط هى نظام المحاسبة الاقتصادى والاحصاء . وقد أشار لينين الى أن الاشتراكية هى المحاسبة ، والمحاسبة مستحيلة دون الاحصاء . وتكتسب كلمات لينين هذه أهمية أكبر خاصة فى فترة البناء الشيوعى .

وفى المجتمع الاشتراكى ترتبط المحاسبة وامساك الدفاتر بطريقة عضوية بالخطة الاقتصادية . وبما أن الخطة تتضمن معدلات نقدية وعينية كذلك تتم المحاسبة فى صورة مالية أو عينية .

والنظام الدقيق للمحاسبة وامساك الدفاتر يتيح امكانية مراقبة سير تنفيذ الخطة بوجه عام وتنفيذ بعض أقسامها أيضا ، وهو يسهل الكشف عن الأسباب التى تعطل تنفيذ الخطة وتحديد الاجراءات اللازمة لتحسين العمل ، والمعطيات التى يقدمها نظام المحاسبة عن تنفيذ الخطة تعتبر مادة ضرورية لوضع خطة الفترة التالية .

والشكلان الأساسيان للمحاسبة في الاقتصاد الاشتراكى هما الحساب الاحصائى وحساب امساك الدفاتر .

فالحساب الاحصائى هو تعميم معطيات الأرقام عن العمليات التى تجرى فى الاقتصاد القومى أو فى فروعه . ويكفل الاحصاء جمعا متوازنا وتجميعا للمعطيات الحسابية ووحدتها ومقارنتها ببعضها . ولذلك فان الاحصاء يعتبر بداية تنظيمية وقيادية لنظام المحاسبة الاشتراكى كله وبدون الاحصاء تستحيل قيادة الاقتصاد على أساس المعرفة بقوانين أسلوب الانتاج الاشتراكى .

ويرشدنا الاحصاء الى الحلقات الضعيفة فى تطور الاقتصاد القومى ويدلنا فى الوقت المناسب على امكانية ظهور عدم تناسب فى الاقتصاد القومى . ودقة الحساب الاحصائى وآنيته يكتسبان أهمية كبيرة بالنسبة للادارة المخططة للاقتصاد القومى .

أما حساب امساك الدفاتر فيعتبر حسابا يوميا وثائقيا لحركة الوسائل المادية والنقدية فى كل مؤسسة أو مصلحة حكومية . وهو يتم على شكل موازين ويحدد نتائج نشاط المؤسسة . وتعكس المعدلات النقدية للحسابات الدفترية جميع جوانب عمل المؤسسة ونجاحها أو فشلها فى الانتاج .

ويعتبر حساب الدفاتر وسيلة للرقابة على تنفيذ الخطط وعلى وضع وحركة القيم المادية والوسائل النقدية التى تضعها الدولة تحت تصرف المؤسسة . ويجب أن يكون هذا الحساب دقيقا للغاية وفى نفس الوقت سهلا بحيث يصبح فى متناول جماهير الكادحين العريضة ، ويعتبر التنظيم الجيد للحسابات الدفترية شرطا ضروريا للنضال ضد التبذير ولنجاح تنفيذ الخطة فى كل مؤسسة .

• المبدأ النوعى لادارة الصناعة :

أجرى الحزب الشيوعى تحليلا عميقا لخبرة تنظيم ادارة الصناعة، هذه الخبرة التى تجمعت خلال السنوات الأخيرة ، وكشف الحزب عن أوجه نقص خطيرة نتجت عن الابتعاد عن المبدأ النوعى . فاذا كان تنظيم ادارة الصناعة فى الفترات الأولى من خلال المجالس الاقتصادية

السوفيتية (السوفنارخوزات) (١) • كان له بعض الجوانب الايجابية فانه مع مرور الزمن أخذت تظهر بوضـــوح أوجه النقص الملازمة لهذا النظام من نظم الادارة . وكان للاخــلال بالمبدأ النوعى عــدة نتــائج سلبية .

فقد انخفض مستوى قيادة فروع الصناعة وأخل بوحدة السياسة التكنيكية وحدث تشتت للكوادر الماهرة • وظهر نظام الادارة المتعــدد المراحل بأجهزته العديدة الأمر الذى أدى الى ازدواج العمل وانعدام المسئولية . كما أدت المحاولات اللانهائية لتوفيق المسائل الى ضياع سرعة الانجاز .

ولكى يقضى على أوجه النقص هذه تقرر تنظيم ادارة الصناعة على أساس المبدأ النوعى (حسب الفروع فى الصنــاعة) وذلك بتكوين وزارات متخصصة على مستوى الاتحاد السوفيتى كما على مستوى الجمهوريات الاتحادية .

ولم يكن ذلك عودة الى الوزارات السابقة . فالوزارات الجديدة تعتبر تنظيما للادارة النوعية (الفرعية) للصناعة

والخطة الاقتصادية مدعوة لأن تزيد من أهمية فروع الانتــاج الصناعية ، وفى نفس الوقت تجمع بصورة صحيحة بين التخطيط على نطاق الفروع والتخطيط على نطاق الجمهوريات والمناطق الاقتصادية للبلاد .

---

(١) السوفنارخوز : هو تنظيم اقتصادى قائم على أساس اقليمى ويضم مؤسسات تنتمى الى مختلف القطاعات الانتاجية •

دليل للمناقشة

١ ـ لماذا يعتبر من الضرورى فى ظل الاشتراكية وجود تخطيط مركزى شامل للاقتصاد ، وماهى مزاياها ؟

٢ ـ ماهو الدور الذى تلعبه الخطط السنوية والخطط الطويلة الأمد فى تطوير الاقتصاد الاشتراكى ؟

٣ ـ ماذا تعنى المركزية الديمقراطية فى البناء الاقتصادى ؟

الباب الحادي عشر
الإنتاج السلعي الاشتراكي

١ ـ خصائص الانتاج السلعى فى ظل الاشتراكية

• الطابع المتوازن للعلاقات السلعية ـ النقدية :

بعد تصفية الملكية الخاصة لوسائل الانتاج وقيام الملكية العامة يتغير بصورة جذرية طابع الانتاج السلعى ودور العلاقات السلعية ـ النقدية .

ففى المجتمع الاشتراكى ينتج القسم الأعظم من السلع فى المؤسسات الاشتراكية ، والقسم الأعظم من السلع تنتجه المؤسسات الحكومية ويعتبر ملكا عاما للشعب . وينتج جزء معين من السلع بواسطة الكلخوزات ويعتبر ملكية عامة للعاملين فيها . وفى السلع الاشتراكية يتجسد مباشرة العمل الاجتماعى المنظم على مستوى الدولة وليس العمل الخاص لأفراد منتجين .

وهكذا نجد أن الانتاج السلعى فى الاشتراكية يعتبر انتاجا سلعيا مخططا . كما أنه يخلو من التناقضات المرتبطة بفوضى الانتاج فى ظل سيطرة الملكية الخاصة لوسائل الانتاج . انه انتاج سلعى اشتراكى جديد .

ويشير برنامج الحزب الشيوعى فى الاتحاد السوفيتى الى أنه من الضرورى فى عملية البناء الشيوعى أن نستغل الى أقصى حد العلاقات السلعية ـ النقدية بمحتواها الجديد الذى اكتسبته فى ظل الاشتراكية . والدور الحاسم فى ذلك يلعبه استخدام أدوات تطوير الاقتصاد مثل والنقود والأسعار والتكلفة والأرباح والتجارة والتسليف والتمويل .

• السلعة بوصفها ناتج الانتاج الاشتراكى • القيمة والقيمة الاستهلاكية للسلعة :

يتميز ناتج الانتاج الاشتراكى بعلاقات أشتراكية جديدة . والسلعة بوصفها ناتجا للانتاج الاشتراكى تعتبر قيمة استهلاكية من ناحية ، وقيمة من ناحية أخرى •

وليس هناك فى النظام الاقتصادى الاشتراكى مكانا لذلك التناقض الذى كان موجودا بين القيمة الاستهلاكية للسلعة وقيمتها فى ظل سيطرة الملكية الخاصة والذى كان يحمل فى طياته جنين التناقضات العدائية لاسلوب الانتاج الرأسمالى . ولكن هذا لا يعنى أنه لا توجد فى ظل الاشتراكية أية تناقضات بين القيمة الاستهلاكية للسلعة وقيمتها . فأحيانا لا يمكن تصريف بعض المنتجات بسبب رداءتها أو ارتفاع ثمنها .

ان امكانية ظهور تناقضات بين القيمة الاستهلاكية للسلع وقيمتها ، هذه السلع التى تعتبر نتاجا للانتاج الاشتراكى يؤخذ فى الاعتبار أثناء عملية تطوير طرق تخطيط الاقتصاد القومى • وعندما كان المعيار الأساسى فى الخطة بالنسبة للمؤسسات هو معيار كمية المنتجات ، كانت هذه المؤسسات وهى تنفذ الخطة تنتج سلعا تزيد عن حاجة الطلب فى السوق . وهذا يعنى أن تنفيذ الخطة يتطلب انتاج كمية من السلع تتناسب مع طلب أفراد المجتمع • وبهذا يمكن التخلص من امكانية تكدس السلع التى تنشأ نتيجة للتناقض بين القيمة الاستهلاكية للسلع وقيمتها .

أن مقدار قيمة السلع لا تحددها النفقات الفردية للعمل والتى بذلت فى الواقع لانتاجها ، بل يحددها كمية العمل اللازم اجتماعيا للانتاج واعادة الانتاج . وفى كل مرحلة من مراحل تطور المجتمع الاشتراكى وفى ظل مستوى التكنيك الموجود وتنظيم الانتاج وكذلك مستوى انتاجية العمل تتجسد فى كل من السلع كمية معينة من العمل اللازم اجتماعيا .

وعندما نتحدث عن تعويض النفقات فى الاقتصاد الاشتراكى فاننا نعنى بالذات تعويض النفقات اللازمة اجتماعيا . فمثلا اذا كانت هناك مؤسسة تنتج سلعة لا يحتاج اليها أحد ، فان تعويض نفقاتها سوف يعنى خصما مباشرا من المجموع الكلى للخيرات المادية التى يمتلكها المجتمع . ونفس هذا الأمر ينطبق على مؤسسة تنفق فى انتاج السلع عملا أكثر وموارد مادية أكثر مما يتطلبه الانتاج فى الظروف المعينة تلك .

وفى ظل الرأسمالية نجد أن تلك المؤسسات التى تزيد فيها النفقات الفردية للعمل عما هو لازم اجتماعيا يكتب عليها الخراب والافلاس أما فى المجتمع الاشتراكى فان مثل هذه المؤسسات تتطور حتى تصل الى مستوى المؤسسات الطليعية ، وذلك عن طريق تجديد المعدات وتطوير التكنولوجيا وتحسين تنظيم العمل والانتاج والقضاء على أسباب عدم انتاجية الموارد البشرية والمادية المستخدمة .

وبتغير ظروف الانتاج وبادخال آلات أكثر تطورا واستخدام تكنولوجيا انتاج أكثر تقدما وبازدياد انتاجية العمل تتغير كمية العمل اللازم اجتماعيا والمجسد فى السلعة .

ان هذه العوامل الموضوعية يراعيها المجتمع فى عملية التخطيط المركزى للاقتصاد وعند تحديد الأسعار ودفع الأجور وخلافه .

• السلعة : تكلفتها وتركيبها :

ان قيمة السلعة هى ما ينفقه المجتمع على انتاجها . ويجب التمييز بين قيمة السلعة وتكلفتها فى هذه المؤسسة أو تلك . ان تكلفة السلعة تساوى مجموع نفقات المؤسسة المعينة عند انتاجها سلعة معينة .

واذن فتكلفة السلعة لا تشكل غير جزء من قيمتها . ولا يدخل فى التكلفة ذلك الجزء من القيمة الذى يتجسد فيه فائض العمل . وتتكون النفقات المباشرة للمؤسسة على انتاج السلعة من عدة عناصر هى :

أولا : أجور العمال فى هذه المؤسسة .

وثانيا : نفقات شراء المادة الخام والوقود والمواد المساعدة .

وثالثا : نفقات اعادة تحديد الأرصدة الأساسية أى أدوات العمل التى استهلكت أثناء عملية الانتاج . فلكى تعمل المؤسسة دون توقف من الضرورى أن تجدد وسائل الانتاج المستهلكه بصورة منتظمة كاصلاح وتغيير المبانى وكل المنشآت التى تخدم الانتاج واصلاح وتغيير الآلات والمعدات وتغيير وزيادة الأدوات ... الخ .

والمبالغ التى تنفق على الأجور وثمن المادة الخام والوقود والمواد المساعدة تدخل كلها فى تكلفة السلعة التى تنتج خلال فترة معينة . ولكن الأمر يختلف بالنسبة لنفقات تجديد الآلات والمعدات والمنشآت .

ان هذه النفقات لا يمكن أن تنسب كلها الى عملية انتاجية محددة أو الى جزء محدد من السلعة المصنعة ، بل انها تدخل فى تكلفة السلع كلها التى تنتج بواسطة أدوات العمل الموجودة خلال فترة خدمتها كلها بنسب موزعة على صورة نسب استهلاك .

ان أموال الاستهلاك تعتبر تعويضا للأرصدة الأساسية المستهلكة التى تنقل قيمتها بالتدريج الى السلع الجديدة · ونسب الخصومات الاستهلاكية تشكل جزءا من نفقات انتاج السلعة . ومقدار هذه الخصومات يؤثر على تكلفة السلعة . ويجب أن يكون مقدار الخصومات الاستهلاكية طوال مدة خدمة الأرصدة الأساسية كافيا لتعويض جميع ما أنفق على انشاء هذه الأرصدة وعلى تجديدها جزئيا وتطويرها .

والى جانب نفقات الأجور والمادة الخام والمواد المساعدة والخصومات الاستهلاكية يدخل فى التكلفة أيضا عدة أنواع من النفقات مرتبطة بتنظيم الانتاج فى الورشة أو المؤسسة عموما ، مثل أجور الهيئة القيادية للمؤسسة وكادراتها من الفنيين والمهندسين والمستخدمين ، وكذلك نفقات اصلاح مبانى الورش أو المصنع ونفقات عمل أجهزة الطاقة فى المؤسسة والمواصلات الداخلية فيها . وهذه المجموعة من النفقات تسمى بالنفقات العامة للمصنع والورش .

وأخيرا يدخل فى التكلفة الكاملة نفقات تصريف السلع مثل نفقات التخزين والتعبئة والنقل ··· الخ ·

ان التناسب بين مختلف أجزاء التكلفه يشكل تركيبها . وتركيب التكلفة فى فروع الصناعة مختلف ، كما أنه يختلف أيضا من مؤسسة لأخرى داخل الفرع الواحد وذلك تبعا لحجم هذه المؤسسات ومستواها التكنيكى وموقعها الجغرافى ··· الخ ·

ففى فروع الصناعة الاستخراجية تشكل الأجور جزءا كبيرا من التكلفة وذلك لأن مواد العمل هنا (الفحم والمعادن) تقدمهما الطبيعة . وهذه الصناعات تستوعب عملا كبيرا . أما فى الصناعات التحويلية فبالعكس تشكل النفقات المادية الجزء الرئيسى من التكلفة ، فهذه الصناعات تستوعب مواد كثيرة . وفى بعض فروع الصناعة تزداد النفقات على الطاقة الكهربائية (صناعة المعادن) وهذه صناعات تستوعب طاقة كبيرة ، وأخيرا ففى بعض فروع الصناعة يزداد الوزن النوعى لنسب أستهلاك المعدات (كصناعة استخراج البترول) ، وهذه صناعات تستوعب رءوس أموال أو أرصدة كبيرة .

وفى الصناعة السوفييتية كلها عام ١٩٦٤ كان تركيب تكلفة السلع الصناعية فى المتوسط كالآتى : شكلت المادة الخام والمواد الأساسية ٦٣٫٦٪ والطاقة ٢٪ ونسب الاستهلاك ٤٫٩٪ والأجور والضمانات الاجتماعية ١٨٫٤٪ والنفقات الأخرى ٣٫٣٪ .

• المؤتمر الثالث والعشرون للحزب والتحسين الجذرى لجودة المنتجات:

يعتبر التحسين الجذرى لجودة المنتجات من أكثر مهام البناء الاقتصادى الحاحا فى المرحلة الحالية . ويكتسب أهمية خاصة نظرا لعدة ظروف .

فالتقدم التكنيكى المعاصر يتطلب تطويرا مستمرا للآلات والمعدات اذ أن الآلات القديمة تعوق الانتاج وتعرقل زيادة انتاجية العمل . والفروع التى تنتج وسائل العمل يجب أن تواكب تقدم التكنيك والعلم وأن تنتج مواد تناسب المستوى الذى وصل اليه التطور التكنيكى . ولا شك أن اطالة مدة عمل الآلات وزيادة متانتها ودقتها يكتسب أهمية كبيرة .

كما أن التقدم التكنيكى يظهر متطلبات أعلى أكثر فأكثر للمواد ، فكثير من الصناعات المعاصرة تتطلب مواد على درجة عالية من النقاء والقوة .. الخ .

أما فيما يخص مواد الاستهلاك الشعبية فان أفراد المجتمع السوفييتى مع ازدياد رخائهم يطالبون برفع مستوى جودتها . فالمستهلك يطالب بملابس جميلة وبأحذية وأثاث جميل مريح ... الخ .

وكلما ازدادت المنتجات جودة ازدادت فعالية وانتاجية العمل الاجتماعى . وقد أشار المؤتمر الثالث والعشرون للحزب الى أن أحد

المهام الرئيسية للخطة الحالية هى زيادة جودة المنتجات وذلك من أجل مد جميع فروع الاقتصاد القومى بوسائل انتاج أكثر تطورا أى بالآلات عالية الانتاجية ومعدات وأجهزة ومواد خام ومواد مساعدة عالية الجودة ، كذلك مد السكان بسلع مختلفة الأنواع تشبع احتيجات المواطنين السوفييت المتزايدة .

٢ ـ دور قانون القيمة فى الاقتصاد المخطط

الطابع الموضوعى لقانون القيمة فى الاقتصاد الاشتراكى :

تتطلب الادارة المخططة للاقتصاد القومى تنسيقا وموازنة بين نفقات الانتاج والعائد منه . ونفقات الانتاج تتكون من :**أولا** : نفقات العمل البشرى . **وثانيا** : نفقات العمل الاجتماعى فى صورة أدوات انتاج (مادة خام ووقود وآلات ومعدات) . وتتحقق فعالية الانتاج الاجتماعى فى أعلى درجة تعطى كل مؤسسة أفضل النتائج بأقل النفقات . ولا يمكننا الحكم على كيفية تحقق هذا القانون السليم للاقتصاد الاشتراكى للمؤسسات الا عن طريق موازنة جميع نفقات الانتاج مع عائده .

كما أنه فى أى نظام اجتماعى لكى تنتج سلع تشبع مختلف الاحتياجات من الضرورى وجود كميات معينة من العمل الاجتماعى . ولا يمكن أن يقضى على توزيع العمل الاجتماعى بنسب معينة فى أى نظام اجتماعى . ولا يمكن لأى مجتمع أن يمنع وقت العمل الموجود لديه من أن يتوزع على فروع الصناعة .

ان التوزيع المتوازن للعمل الاجتماعى ووسائل الانتاج على فروع الصناعة المختلفة والمؤسسات يتطلب موازنة دقيقة بين نفقات العمل والنفقات المادية وبين عائد الانتاج . ولكى يمكن مقارنة نفقات المؤسسة خلال فترة معينة بحجم الانتاج كله الذى أنتج خلال تلك الفترة فمن الضرورى رد نفقات الانتاج وكذلك عائده الى مضاعف مشترك . وهذا المضاعف المشترك لا يمكن أن يكون غير القيمة وما يترتب عليها من فئات .

وهنا يمكن أن يثار تساؤل : ألا يمكن أن نوازن بين نفقات الانتاج وعائده مباشرة بواسطة وحدات العمل كساعات العمل أو أيام العمل مثلا دون الحاجة الى تلك الفئات القيمية مثل السعر والتكلفة ... الخ؟

ولكن الجواب على هذا السؤال هو بالنفى . فالعمل الاشتراكى ذو طابع اجتماعى مباشر ولكنه فى نفس الوقت ليس متجانسا نوعيا . وهو بهذا يختلف عنه فى ظل الشيوعية الكاملة فهناك اختلاف بين العمل الذهنى والعضلى ، بين عمل العمال وعمل الفلاحين . وليست مهارة جميع العمال متشابهة . كما توجد كذلك درجات مختلفة من ميكنة الأعمال فى مختلف فروع الاقتصاد القومى وفى المؤسسات المختلفة .

وفى هذه الظروف فان موازنة نفقات الانتاج مع عائده لا يمكن أن تتم الا على أساس قانون القيمة . وهذا القانون يعمل فى ظل الرأسمالية على صورة قانون عفوى أعمى . ولكنه فى ظل الاقتصاد الاشتراكى يستخدم بوعى من قبل المجتمع الاشتراكى فى عملية التنظيم المتوازن للاقتصاد القومى .

وهكذا فان قانون القيمة هو قانون موضوعى اقتصادى ملتصق بالاشتراكية . وهو يعتبر قاعدة موضوعية لتطوير الطرق الاقتصادية للقيادة المخططة للاقتصاد القومى وللحافز الاقتصادى للانتاج .

وفى فترة بناء المجتمع الشيوعى يعتبر التمكن التام من قانون القيمة شرطا لحفز الإنتاج اقتصاديا ولادارة الاقتصاد بتدبير ومضاعفة الثروة القومية ورفع مستوى رفاهية السكان . والفئات القيمية تقدم للمجتمع الاشتراكى معايير موضوعية لفعالية ومدى فائدة وحكمة أى اجراء اقتصادى . وهى قاعدة للتعويض السليم لنفقات المؤسسات وفروع الاقتصاد القومى . وبفضل الفئات القيمية يتم تمهيد الظروف اللازمة للانتقال الى المرحلة الأعلى للشيوعية .

ان المجتمع الشيوعى سوف يسترشد مباشرة بمبدأ توفير العمل فى البناء الاقتصادى كله دون أن يرجع الى التعبير عن نفقات العمل بواسطة القيمة . وعند ذلك ، وبالانتقال الى شكل موحد للملكية الشيوعية الشعبية العامة ونظام التوزيع فان العلاقات السلعية ـ النقدية سوف تستهلك اقتصاديا ومن ثم تضمحل وتتلاشى .

● نظام علاقات القيمة فى الاشتراكية :

يرتبط عمل الاقتصاد الاشتراكى ارتباطا وثيقا بوجود نظام معين من علاقات القيمة المتبادلة تضم السـعر والأرباح والأجور والمكافآت والتجارة والمالية والتسـليف والايجار المتميز ونسـبة الفائدة المئوية والضرائب ... الخ . ولا يمكن أن يتطور الاقتصاد الاشتراكى بصورة طبيعية دون نظام علاقات القيمة وبدون أجزائها الرئيسية . فعليها تقوم الطرق الاقتصادية للقيادة المخططة

أن فئات القيمة فى الاشـتراكية تحمل مضمونا اجتمـاعيا ـ اقتصاديا مختلفا تماما عما فى الفئات المماثلة للرأسمالية .

فالسعر فى ظل سيطرة الملكية الخاصة يعتبر شكلا بظهور قانون القيمة العفوى الذى يعمل فى ظروف فوضى الانتاج والمنافسة المدمرة . بينما السعر فى الاقتصاد الاشـتراكى يعتبر أحد الأدوات الهامة فى الاقتصاد القومى المخطط باعتباره شكلا لظهور قانون القيمة الذى يعمل فى ظروف سيطرة الملكية العامة ..

والأجور فى ظل الرأسمالية تعتبر ثمنا لقوة العمل التى يبيعها العمال للرأسماليين . أما فى المجتمع الاشتراكى فان الاجور هى مقابل لعمل العمال الاحرار من الاستغلال والعاملين فى الانتاج الاجتماعى .

والأرباح فى ظل الرأسمالية هى نتيجة استغلال رأس المال للعمل ويتجسد فيها فائض القيمة الذى يخلقه عمل العمال غير المدفوع الأجر ، والذى تستولى عليه طبقة الرأسماليين المستغلين . أما فى الاقتصـاد الاشتراكى فان الأرباح تحدد الحصة التى تقدمها كل مؤسسة فى تطوير الانتاج الاجتماعى ومضاعفة الثروة القومية .

وبمثل هذه الصورة يتغير جذريا طابع ودور جميع فئات القيمة الأخرى التى تتحول من أشكال تعبر عن علاقات الانتاج الرأسمالية الى أشكال تعبر عن علاقات الانتاج الاشتراكية .

ان نظام علاقات القيمة الاشتراكية التى تنظم تبادل النشاط فى الاقتصاد الاشتراكى تعتبر أساسا للحـافز الاقتصـادى الفعـال . ففى

المجتمع الاشتراكى لا يوجد أساس موضوعى لظهور تناقضات بين مصالح الكادحين والعاملين فى المؤسسات من جهة وبين مصالح المجتمع ككل من جهة أخرى . ان مثل هذه التناقضات لا تعتبر حتمية فى المجتمع الاشتراكى . واذا ظهرت فى بعض الاحيان فانما يكون ذلك نتيجة لبعض النقص فى نظام الحوافز الاقتصادية . فهذا النظام بالذات يجب أن يكفل ظروفا يصبح فيها مايفيد المجتمع يفيد مجموعات العاملين وكل فرد منهم .

• وحدة الخطة وقانون القيمة :

يتلخص المضمون الجديد للعلاقات السلعية ــ النقدية فى المجتمع الاشتراكى فى أنها تعبر عن علاقات الانتاج الاشتراكية والانتاج الاشتراكى المنظم بطريقة متوازنة . ويتميز قانون القيمة فى المجتمع الاشتراكى جوهريا عن قانون القيمة فى ظل المجتمع الرأسمالى سواء من حيث شكله أو مضمونه .

ففى ظل الاشتراكية يتقاضى كل عامل من المجتمع بقدر مايقدم هو للمجتمع مع خصم ما يذهب للاحتياجات الاجتماعية ونفس كمية العمل التى قدمها هو للمجتمع فى صورة ما يستردها ثانية فى صورة أخرى . ولا ينطبق هذا على العاملين الافراد فحسب بل وأيضا على مجموعات بأسرها مثل المؤسسات وفروع الاقتصاد . ولكى يستطيع الفرع أو المؤسسة أن تنمو بصورة طبيعية يجب أن يعوض عن نفقاته . وعلى سبيل المثال اذا لم تعوض الزراعة عن التعويض الكافى عما انفقته من نفقات فلن تستطيع أن تتقدم . ان تعويض النفقات يعتبر حافزا ماديا للانتاج .

ومن هنا تنبع الخصائص الجذرية للانتاج السلعى الاشتراكى وقانون القيمة وكل مايتصل به من فئات فى ظل الاشتراكية .

فأولا : فى الاقتصاد الاشتراكى لا يعتبر قانون القيمة تلك القوة التى تعمل بطريقة عفوية عن طريق مختلف التذبذبات فى الأسعار . ان قانون القيمة الاشتراكى لا يمكن أن يؤدى الى فوضى الانتاج أو الأزمات وآثارها المدمرة .

وثانيا : بتصفية استغلال الانسان لأخيه الانسان تكف قوة العمل عن كونها سلعة ومادة للبيع والشراء . وبتحويل الزراعة اشتراكيا تكف الأرض كذلك عن كونها مادة للبيع والشراء . ولذلك فان قانون القيمة في ظل الاشتراكية لا يؤدى الى تلك العواقب التى يؤدى اليها حتما فى ظل سيطرة الملكية الخاصة . انه لا يمكن أن يؤدى الى خلق علاقات رأسمالية بكل ما يتعلق بها من تناقضات ، وذلك لأن وسائل الانتاج فى المجتمع الاشتراكى لا يمكن ان تتحول الى وسائل استغلال أو الى رأسمال . ولا يتحول الى ملكية شخصية الا مواد الاستهلاك وذلك عن طريق البيع والشراء .

وهكذا نجد أن قانون القيمة فى المجتمع الاشتراكى ومايترتب عليه من فئات — كالأسعار والأجور والأرباح ... الخ — تكتسب مضمونا جديدا . وهى تعتبر فئات اقتصادية للاقتصاد الاشتراكى المخطط الذى يمنع الاستغلال وفوضى الانتاج ... الخ .

وفى النظام الاقتصادى الاشتراكى لا يقف قانون القيمة فى وجه التطور المتوازن والمتناسب للاقتصاد القومى بل يرتبط به ارتباطا وثيقا . ويصبح قانون القيمة جزءا أساسيا لا يتجزأ من نظام القوانين الموضوعية للاشتراكية . والتخطيط الاشتراكى يقوم على معرفة أكثر اتساعا لهذه القوانين واستخدامها .

أن وحدة هذه القوانين وعلاقتها الوثيقة المتبادلة وتفاعلها تحدد الضرورة الموضوعية للقيادة المركزية المخططة للاقتصاد والاستقلال الاقتصادى الحيوى الكبير لحلقات الاقتصاد ألا وهى المؤسسات . ان هذا التداخل والتجانس يعنى تطويرا متكاملا وتدعيما للطرق الاقتصادية للقيادة المخططة بواسطة نظام فئات القيمة الاشتراكية مثل الأسعار والأرباح والأجور والمكافآت والتسليف والنسبة المئوية للربح والتجارة والمالية .

ان تجربة البناء الاشتراكى وهى تنطلق من التعاليم المبدئية للنظرية الماركسية اللينينية وباعتمادها على الخبرة الخلاقه للجماهير الشعبية قد وضعت نظاما لطرق النشاط الاقتصادى تعتبر فى مجموعها دليلا مضمونا لادارة الاقتصاد . وتعتمد هذه الطرق على الجمع العضوى بين القيادة المخططة للاقتصاد القومى وبين الاستخدام الواعى لقانون القيمة .

ان فئات القيمة للانتاج السلعى الاشتراكى تعتبر معايير موضوعية للحكم على نشاط المؤسسات ، والمجموعات الانتاجية للعاملين وعلى أفراد الشغيلة ، كما أنها تعتبر دليلا أكيدا عند حل المشاكل الاقتصادية والتكنيكية التى تواجه الأجهزة الاقتصادية بصفة مستمرة وتواجه أيضا المؤسسات الصناعية والزراعية ومنظمات البناء والتصميم ورسم المشاريع والطرق الاقتصادية تنظم بطريقة مثالية العلاقات بين الصناعة والزراعة ، وبين فروع الاقتصاد ، وبين المؤسسات وتكفل تعويض النفقات اللازمة اجتماعيا ودفع أجر العمل حسب كميته ونوعيته •

ان الاستخدام الواسع لنظام فئات القيمة الاشتراكية والحافز الاقتصادى يعتبر شرطا ضروريا هاما لتطوير تخطيط الاقتصاد القومى وموازنة وفاعلية الخطط الاقتصادية والتناسب بين الانتاج والاستهلاك والادخار وضمان نسب صحيحة فى الاقتصاد القومى •

◆ الأسعار فى الاقتصاد الاشتراكى :

ان سعر السلعة المصنوعة فى مؤسسة اشتراكية يعتبر الشكل النقدى لقيمتها • والدولة الاشتراكية اذ تسيطر على قانون القيمة تضع أسعار السلع منطلقة من النفقات اللازمة اجتماعيا للعمل الذى بذل فى انتاجها •

وقد أشار برنامج الحزب الشيوعى فى الاتحاد السوفييتى الى أنه ينبغى العمل باستمرار على تحسين نظام الأسعار وجعلها تناسب مهام البناء الشيوعى والتقدم التكنيكى ونمو الانتاج والاستهلاك وتقليل تكاليف الانتاج • ويجب أن تعكس الأسعار الى درجة كبيرة النفقات الضرورية اجتماعيا للعمل وتكفل تعويضا لتكاليف الانتاج والتعامل وربحا معينا لكل مؤسسة تعمل بصورة طبيعية •

واذن فأساس الأسعار هو قيمة السلع أى مجموع النفقات اللازمة اجتماعيا ونفقات العمل سواء العمل البشرى الحالى أو ما بذل من عمل سابق واللازمين لانتاج السلعة •

والأسعار تعتبر قبل كل شىء وسيلة عامة جامعة للحساب الاقتصادى

فى الانتاج السلعى الاشتراكى المتوازن • والى جانب ذلك تؤدى الأسعار عدة وظائف أخرى •

فالأسعار تتحدد بحيث تكون حافزا للتقدم التكنيكى وتوسيع الانتاج والتخفيض المستمر للتكلفة ، والأسعار أيضا تتحدد بحيث يتناسب طلب المستهلكين مع امكانيات زيادة انتاجها • وهذا هو ما يشترط ضرورة انحراف الأسعار المتوازن عن أساسها •

ان سياسة الأسعار التى تتبعها الدولة الاشتراكية تخدم قضية التطوير المستمر لتكنيك الانتاج ، وعلى الأسعار أن تشجع انتاج أنواع أكثر تقدما من الآلات والمعدات والأجهزة ، وفى نفس الوقت ينبغى أن تحث المؤسسات على ايقاف انتاج أنواع السلع المتخلفة تكنيكيا •

والجانب الهام فى سياسة الأسعار هو تشجيع التوفير فى استهلاك بعض المواد الخام التى لا تكون كافية وضمان استخدام مواد جديدة واستخدام الأنواع المحلية من الطاقة والخامات ، كما تعتبر سياسة الأسعار احدى وسائل الكفاح ضد نقل السلع البعيد وغير الحكيم والذى لا لزوم له • والتناسب بين أسعار معينة يتحدد بحيث تصبح حافزا على زيادة استهلاك هذه السلع أو تلك ، والتى يمكن مضاعفتها بسرعة (نتيجة وجود الخامات والقدرات الانتاجية •• الخ) •

ان الاتجاه الأساسى لسياسة الأسعار فى فترة البناء الشيوعى هو العمل على خفض الأسعار على أساس زيادة نمو انتاجية العمل وتخفيض تكلفة السلعة • والشرط الضرورى لخفض أسعار التجزئة هو تقليل تكاليف الانتاج والتعامل بالنسبة لوحدة السلعة •

٣ ـ النقود فى الاقتصاد الاشتراكى

• وظيفة النقود فى المجتمع الاشتراكى :

ان عمل قانون القيمة فى ظل الاشتراكية يشترط وجود نظام نقدى ، والفئات القيمية كالأسعار ، والتكلفة ، والأجور ، والربح ••الخ• يجد انعكاسا له فى النقود •

ان النقود فى المجتمع الاشتراكى تعبر عن العلاقات الانتاجية الاشتراكية وتعتبر أداة هامة للادارة المخططة للاقتصاد ، وهى تؤدى عدة وظائف ٠

فهى **أولا** : تعتبر مقياسا للقيمة ٠ فقيمة السلعة - أى جميع النفقات اللازمة اجتماعيا للعمل الحى أو العمل الذى تحول الى أشياء والذى بذل لانتاجها - لا يمكن أن تحصى أو تعد الا فى صورة نقدية ٠ وتجد قيمة السلعة تعبيرا لها فى مبلغ معين من النقود يشكل سعرها ٠ وبهذه المناسبة فالنقود تعتبر مقياسا للأسعار ، فهى تستخدم للمقارنة والموازنة بين أسعار السلع ٠

فالنقود باعتبارها مقياسا للقيمة تستخدم كوسيلة لرقابة المجتمع على مقياس العمل ومقياس استهلاك أفراد المجتمع ٠ والنقود تعبر عن نفقات العمل اللازمة لانتاج السلع وعن استهلاك المادة الخام والمواد الأخرى والوقود واستهلاك المعدات والمبانى .ونفقات ادارة الانتاج ونقل السلع وتوصيلها الى المستهلك عن طريق شبكة التجارة ٠٠ الخ ٠ ان النتيجة النقدية تعتبر أتم وأعم تعبير عن نتيجة عمل المؤسسة ٠

وثانيا : تستخدم النقود فى ظل الاشتراكية كوسيلة للتعامل ٠ فعمال ومستخدمو المؤسسات والمصالح الحكومية يشترون بمرتباتهم السلع ، ويشتريها الكلخوزيون بايراداتهم ٠ ان عملية البيع والشراء تتم عن طريق النقود ٠

ان وظيفة النقود كوسيلة للتعامل فى النظام الاقتصادى الاشتراكى تخلو من التناقضات التى تميزها فى ظل الرأسمالية فهى لا تتضمن خطر الأزمات ، والسلع التى تباع فى المجتمع الاشتراكى تعتبر فى جملتها نتاجا للعمل الاجتماعى المباشر ٠ ولذلك فان بيع السلع لا يصطدم بتلك العقبات التى تنبع فى ظل الرأسمالية من التناقض بين الطابع الاجتماعى للانتاج والملكية الخاصة لوسائل الانتاج ٠

واذا لم يمكن تصريف هذه السلع أو تلك ، أو اذا حدث فى أحوال معينة تكدس وتضخم سلعى فان السبب فى ذلك هو رداءة السلع أو عدم كفاءة المنظمات التجارية ٠٠ الخ ٠ ولا تنشأ هذه الأحوال من طبيعة الاقتصاد الاشتراكى ، كما يمكن القضاء عليها عن طريق تحسين القيادة الاقتصادية ٠

وثالثا : تستخدم النقود فى المجتمع الاشتراكى كوسيلة للدفع • وبهذه الصفة فالنقود تستخدم فى الحسابات بين المؤسسات الاشتراكية عند دفع أجور العاملين ودفع جوائز اليانصيب وأرباح قروض الدولة الخ •

وفى ظل الرأسمالية تعنى النقود بوصفها وسيلة للدفع ازديادا فى التناقضات الموجودة فى السلعة ، وهى تحمل فى داخلها تطويرا لامكانيات الأزمات • أما الاقتصاد الاشتراكى فخلو من هذه التناقضات الرأسمالية • أما عدم الدفع فى الوقت المناسب مقابل السلع أو الخدمات التى تقدمها المؤسسات الاشتراكية يمكن أن ينشأ من جراء عدم تنفيذ خطة البناء والانتاج أو رداءة السلع أو ارتفاع التكاليف أو ابطاء دورة الوسائل المادية • وحل مصاعب الدفع هذه يكفله تحسين عمل المؤسسات وزيادة مسئوليتها فى العقود والاتفاقيات التى تتعهد بها •

ورابعا : تستخدم النقود فى المجتمع الاشتراكى كوسيلة للتراكم (الادخار) الاشتراكى وكذلك لمدخرات الشغيلة • وتعبئة المدخرات التى تتجمع فى الاقتصاد القومى تتم فى صورة نقود : وتوجه هذه المبالغ لتوسيع الانتاج الاشتراكى وتدعيم القوّة الاقتصادية للبلاد ولخدمة الاحتياجات المادية والثقافية للكادحين •

وخامسا : وأخيرا فان النقود فى الدولة الاشتراكية تؤدى وظيفة النقود العالمية • وهكذا فان النقود السوفييتية تعتبر نقودا عالمية فى الدورة السلعية والعلاقات الاقتصادية الأخرى مع البلدان الاشتراكية وكذلك مع عدد من البلدان الأخرى ، ومثل هذا الدور تلعبه بهذه الصورة أو تلك نقود البلدان الاشتراكية الأخرى التى لها علاقات اقتصادية متطورة مع العالم الخارجى •

◆ قانون التعامل النقدى :

لا بد من ثبات النقود لكى يتطور الاقتصاد الاشتراكى بنجاح ، ويعتبر تنظيم التعامل النقدى من بين المهام الرئيسية للقيادة المخططة للاقتصاد القومى •

وثبات النقود فى الاقتصاد الاشتراكى يتأتى قبل كل شىء عن طريق الكميات الهائلة من السلع التى تتجمع فى أيدى الدولة ثم تطرحها للبيع

بأسعار محددة ، كما يتأتى ثبات النقود بفضل التطور الحالى من الأزمات للاقتصاد القومى والتنظيم المتوازن للعمل على نطاق المجتمع كله ٠

ومع نجاح البناء الاقتصادى يتدعم النظام النقدى للاشتراكية وفى الفترة الأخيرة فى الاتحاد السوفييتى ، فترة ما بعد الحرب تم تدعيم النظام النقدى ٠ وعلى أساس زيادة انتاج السلع الصناعية والزراعية ازدادت الدخول الحقيقية للسكان ٠

وفى الاقتصاد الذى توجد فيه علاقات سلعية ـ نقدية تتحدد كمية النقود اللازمة للتعامل بجملة أسعار السلع المتداولة وبسرعة دورة النقود. وكلما ازدادت جملة أسعار السلع المتداولة زادت الحاجة الى مزيد من النقود للتعامل ٠ وفى نفس الوقت كلما ازدادت سرعة دوران النقود قلت كمية المطلوب منها للتعامل ٠ ذلك قانون التعامل النقدى ٠ ومخالفة هذا القانون واصدار كمية كبيرة من النقود يؤدى الى ارتفاع الأسعار ٠ كما أن كمية النقود المتداولة تقل فى حالة التعامل بالشيكات ٠

ان القيادة المخططة للاقتصاد القومى مطلوب منها أن تكفل تناسبا بين كميات السلع المخصصة للبيع وكمية النقود المخصصة للتعامل ٠ ويمكن تحقيق هذا التناسب بواسطة نشاط نظام التمويل القرضى للاشتراكية وبواسطة زيادة انتاج السلع وتنشيط التجارة ٠

دليل للمناقشة

١ ـ ما هى خصائص الانتاج السلعى الاشتراكى ؟

٢ ـ ما هو الدور الذى يلعبه قانون القيمة فى الاقتصاد الاشتراكى ؟

٣ ـ ما هى أهمية الجودة العالية للسلعة بالنسبة لتطور الاقتصاد القومى ؟

الباب الثاني عشر

النظام المحاسبي والربحية

١ ـ المؤسسة الانتاجية الاشتراكية

• المؤسسة هي الوحدة الأساسية في الاقتصاد القومي :

يضم النظام الاشتراكي للاقتصاد القومي عشرات الآلاف من المؤسسات الحكومية فى الصناعة والزراعة والبناء والنقل وغيرها من فروع الاقتصاد . وبالاضافة الى المؤسسات الحكومية توجد مؤسسات كلخوزية تعاونية وبالدرجة الأولى الكلخوزات التى تنتج الجزء الأعظم من المنتجات الزراعية .

وتعتبر المؤسسة وحدة انتاجية ـ تكنيكية . وكل مؤسسة تنتج أنواعا معينة من السلع وتنشىء لذلك جهازا انتاجيا مناسبا وتستخدم أنواع الخامات والمواد المناسبة . ولكن المؤسسات تعتبر أيضا خلية اجتماعية ـ اقتصادية أى جماعة من العاملين بالانتاج فى هذه الوحدة المعينة من وحدات الاقتصاد القومى .

ان المؤسسة هى الحلقة الأساسية الأولية فى الاقتصاد القومى . ويرتبط بنشاط المؤسسة نجاح الاقتصاد الاشتراكى المخطط كله . وفى الوقت الحاضر تعتبر كثير من المؤسسات وحدات انتاجية ضخمة . وهناك فروع توجد فيها مؤسسة واحدة ضخمة تعطى انتاجا يماثل وأحيانا يزيد عن كل ما كان ينتجه هذا الفرع فى روسيا قبل الثورة .

وتخصص الدولة لكل مؤسسة موارد مادية ومالية مثل المبانى والآلات والمعدات واحتياطى الخامات والوقود .. الخ . وتبيع المؤسسة ما تنتجه أو ما تجهزه من المنتجات وتغطى بما تحصل عليه من نقود النفقات الخاصة بنشاطها . وتعتبر المؤسسة الاشتراكية وحدة اقتصادية ذات كيان قانونى وتتحمل مسئولية نشاطها .

والمؤسسة تعتبر الوحدة الأساسية فى الاقتصاد القومى فى الاتحاد السوفييتى • ويعتمد نشاطها على الجمع بين الالتزام بالخطة المركزية وبين الاستقلال الاقتصادى ومبادرة المؤسسة ذاتها • وهى اذ تعمل على أساس خطة وميزانية ذاتية يجب عليها أن تحقق أفضل النتائج لصالح الاقتصاد القومى وبأقل النفقات • وللوصول الى هذا الهدف ينبغى على المؤسسة أن تستغل الى أقصى حد الطاقات الانتاجية والاحتياطى الموجود لديها والأرض التى أعطيت لها والموارد الطبيعية الأخرى •

وينبغى على المؤسسة أن تراعى بدقة نظام التوفير وأن تطبق أحدث منجزات العلم والتكنيك والتجربة الطليعية والمعدلات الطليعية لاستهلاك الخامات والمواد والطاقة الكهربائية والوقود وأن تخفض تكلفة السلع وتزيد من ربحية الانتاج • والظروف الملائمة لتنفيذ هذه المتطلبات يكفلها اعطاء المؤسسة حقوقا واسعة وامكانيات لاظهار مبادرتها الاقتصادية •

ان انشاء الاتحادات النوعية (١) والتى تعمل وفقا لنظام محاسبى موحد هو أمر ذو أهمية عظيمة • انها شكل جديد لتنظيم الصناعة فرضته متطلبات الحياة • ان انشاء مثل هذه الاتحادات يتيح امكانيات أكبر للتخصص والتعاون ومركزه الانتاج ويسمح باستخدام أكثر حكمة للكادرات الماهرة وتنفيذ أفضل لقيادة المؤسسات اقتصاديا وتكنيكيا •

ان المؤسسة الاشتراكية التى تعمل وفقا لنظام محاسبى موحد تمتلك وسائل مادية ونقدية معينة تخصصها لها الدولة • وتعتبر هذه الوسائل أرصدة المؤسسة •

وتستخدم المؤسسة أرصدتها لانتاج السلع • وهى تصرف السلع المصنعة أى تبيعها مقابل نقود للمؤسسات الانتاجية الأخرى أو للمنظمات التجارية ، فتغطى النفقات اللازمة لمواصلة الانتاج • وهكذا تحقق الأرصدة المقدمة للمؤسسات دورة مستمرة •

ووسائل الانتاج فى المؤسسات الاشتراكية تشكل أرصدتها الانتاجية • وهم تقسم الى أرصدة أساسية وأرصدة دورية • والأرصدة الأساسية تضم وسائل العمل والأرصدة الدورية تضم مواد العمل •

والفرق بين الأرصدة الأساسية والأرصدة الدورية يتلخص فى الآتى :

---

(١) الاتحادات النوعية تشمل عددا من المؤسسات العاملة فى قطاع واحد •

الأرصدة الأساسية تخدم عدة دورات انتاجية وبالتالى فان قيمتها تنقل الى السلع المصنعة على أجزاء وخلال فترة زمنية طويلة ٠ وأثناء عملية الانتاج تحافظ الأرصدة الأساسية على شكلها الطبيعي ٠

أما الأرصدة الدورية فتستهلك تماما فى دورة انتاجية واحدة وتبعا لذلك فهى تنقل قيمتها الى السلعة المصنعة دفعة واحدة ٠ وفى أثناء عملية الانتاج تتغير الأرصدة الدورية من حيث الشكل وتصبح سلعا جديدة تشبع هذه الحاجة أو تلك من حاجات المجتمع ٠

وتضم الأرصدة الدورية للمؤسسة الآتى : **أولا** : مواد العمل التى لم تدخل بعد فى عملية الانتاج ، **وثانيا** : مواد العمل التى توجد بالفعل فى عملية الانتاج ٠ وتبعا لذلك تتكون الأرصدة الدورية من :

١ ـ الاحتياطيات الانتاجية (كاحتياطي الخامات والوقود ٠٠ الخ)
٢ ـ منتجات غير تامة الصنع ٠

وبالاضافة الى الأرصدة الانتاجية الأساسية تمتلك المؤسسة أيضا أرصدة أساسية غير انتاجية ، وهى تضم الأرصدة الأساسية للمساكن والنوادى والمدارس والمستشفيات الخاصة بالمؤسسة ٠

وبجانب الأرصدة غير الانتاجية تمتلك كل مؤسسة أرصدة معينة للتعامل ٠ وهى تلك الأرصدة الموجودة فى التداول ٠ وتضم المنتجات المجهزة للتصريف والأموال المعدة لدفع الأجور وشراء الخامات والمواد وغيرها من المدفوعات ٠

ان الأرصدة الانتاجية الدورية وأرصدة التعامل معا يشكلان الأرصدة الدورية للمؤسسة ٠ وتخصص الدولة جزءا من الأرصدة الدورية لتتصرف فيه المؤسسة ، وهذه تمثل الأرصدة الدورية الخاصة ٠ أما الجزء الآخر فعبارة عن سلفيات تحصل عليها المؤسسة على هيئة قرض من البنك ٠

ان المهمة الأساسية للادارة الفعالة للاقتصاد هى الاستخدام الرشيد لجميع أرصدة وأموال المؤسسة وهذا ما يتطلب الاستخدام الاقصى للأرصدة الأساسية كالمساحات الانتاجية والمبانى والمعدات والآلات ٠ ويتطلب أيضا التوفير فى استهلاك الأرصدة الدورية كخفض استهلاك الخامات والمواد والوقود بالنسبة لوحدة السلعة والاسراع بدورة الأرصدة الدورية عن طريق القضاء على الاحتياطي الفائض وغير اللازم والاسراع بتصريف السلع الجاهزة ٠

• العلاقات الاقتصادية بين المجتمع والمؤسسة وكل عامل :

توجد علاقات اقتصادية معينة بين كل من المجتمع والمؤسسة وكل عامل • فالمجتمع يقدم للمؤسسة حقوقا واسعة وهذا يلزم العاملين فى المؤسسة بواجبات معينة تجاه المجتمع الذى تمثله الدولة الاشتراكية •

وفى ظل الاشتراكية فان سيطرة الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج تعنى توافق مصالح جميع أفراد المجتمع الجذرية ، فجميع أفراد المجتمع الاشتراكى مهتمون **أولا** بوجود وتدعيم النظام الاشتراكى اجتماعيا وسياسيا ، **وثانيا** بنمو وازدهار الاقتصاد الاشتراكى لأن هذا يعتبر مقدمة وفى نفس الوقت أساسا لضمان ازدياد رفاهية الشعب • وبفضل هذا تلعب المصالح العامة فى ظل الاشتراكية الدور الأول •

وعلى العموم فهناك التقاء فى مصالح المجتمع ، وكل وحدة انتاجية (مؤسسة) ، وكل فرد عامل • ولكن هذا لا يعنى أن مصالحهم تتطابق بصورة آلية بالنسبة لكل قضية عملية أو فى كل حالة محددة •

ويشترط الاقتصاد الاشتراكى **أولا** : استقلالا اقتصاديا معينا للمؤسسة ، محددا بحدود معينة ، وبالتالى ضرورة التعويض المتكافىء لجهود العاملين فيها • ويشترط الاقتصاد الاشتراكى ، **ثانيا** : تطبيق مبدأ دفع أجر العاملين طبقا لكمية ونوعية العمل الذى بذلوه فى خدمة المجتمع • ان هاتين الصفتين فى الاقتصاد الاشتراكى تخلقان امكانية عدم تطابق مصالح المجتمع والمؤسسات والعاملين وتشترط ضرورة استخدام الطرق الاقتصادية للحوافز والتى تستطيع تجنب عدم التطابق هذا ••

ان التناقضات بين المصالح الاقتصادية المباشرة للمؤسسة من جانب ، وبين المجتمع بشكل عام من جانب آخر لا تظهر فى ظل الاشتراكية الا بسبب عدم الاستخدام التام لنظام الحوافز الاقتصادية • وبتطور الاقتصاد الاشتراكى وتعقد المهام الملقاة على عاتقه يصبح من المهم أكثر فأكثر التطبيق الكامل للمبدأ اللينى الخاص بالحوافز المادية والذى يتطلب الجمع السليم بين مصالح الأفراد من العاملين والمؤسسات والمجتمع • ان امكانية الحل السليم لهذه المهمة كامنة فى طبيعة النظام الاشتراكى ذاتها ، وفى أنه فى ظل
الاشتراكية يخدم الانتاج مصالح الشعب ويؤدى نمو الانتاج الى رفع مستوى معيشة الجماهير • ان الانتاج من أجل اشباع أكثر كمالا

لاحتياجات المجتمع كله وجميع أفراده ذلك هو حجر الزاوية فى البناء الاقتصادى للاشتراكية والشيوعية ٠

ان معدلات الخطط ومعايير تقييم عمل المؤسسات تهدف الى وضع المؤسسات ـ عن طريق الحافز الاقتصادى ـ فى وضع يجعلها تهتم بانتاج ما يحتاج اليه الاقتصاد القومى بوسائل أكثر فائدة من وجهة نظر الاقتصاد القومى ٠

◆ جوهر النظام المحاسبى ومهامه :

لقد عرفنا فيما سبق أن قانون البناء الاقتصادى المسلم به فى ظل الاشتراكية هو التوصل الى أفضل النتائج مع أقل نفقات فى العمل والوسائل المادية وذلك لصالح المجتمع والنظام المحاسبى هو الاداة الهامة للادارة المدبرة للاقتصاد فى المؤسسات الاشتراكية ٠

ان النظام المحاسبى هو طريقة للقيادة المخططة للمؤسسات الاشتراكية مبنية على المقارنة بين نفقاتها وعائد انتاجها فى صورة نقدية٠

ويشترط النظام المحاسبى موازنة مستمرة لنفقات المؤسسة مع نتائج نشاطها ٠٠ ان كل مؤسسة تعمل طبقا للنظام المحاسبى ، تضع لنفسها ميزانية مستقلة تضم بدقة جميع الايرادات والمصروفات والأرباح والخسائر ٠ ولهذه المؤسسة حساب خاص فى البنك الحكومى وتتصرف فى هذا الحساب حسب القواعد المالية الموضوعة ٠ وتعقد المؤسسة صفقات واتفاقيات تجارية مع غيرها من المؤسسات والمصالح والمنظمات وتتحمل مسؤلية تنفيذ هذه الاتفاقيات ٠ وللمؤسسة الحق فى الحصول على سلفة من البنك بالاضافة الى ما لديها من موارد ذاتية ٠

وبهذه الصورة فان النظام المحاسبى يعتبر صورة معينة للعلاقات بين الدولة الاشتراكية والمؤسسات ، وكذلك بين المؤسسات نفسها ٠ وهذه الصورة للعلاقات عليها أن تكفل استخداما حكيما واقتصاديا للوسائل التى تقدمها الدولة للمؤسسة ٠

ان التطبيق السليم للنظام المحاسبى يساعد على الكشف عن جميع موارد وامكانيات المؤسسة واستخدامها بطريقة أفضل ٠ والمطلوب من

النظام المحاسبى كذلك أن يقارن نفقات العمل لانتاج كل سلعة بالنفقات اللازمة اجتماعيا . ويساعد النظام المحاسبى على التخفيض المستمر لنفقات العمل اللازمة اجتماعيا .

ويرتبط النظام المحاسبى أشد الارتباط بنظام التوفير لأنه يشترط انفاقا حكيما ومدبرا للموارد البشرية والمادية والنقدية وتجنبا لضياع النفقات أو عدم جدواها فى جميع فروع الاقتصاد القومى .

وطبقا للنظام المحاسبى فان كل مؤسسة ممثلة فى قادتها مسئولة عن استغلال الوسائل والموارد وكذلك عن نشاط المؤسسة . كذلك فان النظام المحاسبى الموحد يفرض على كل مؤسسة نظاما ثابتا وحسابا دقيقا لجميع الموارد المادية والنقدية ورقابة على انفاقها .

وفى ظل الاشتراكية يصبح جميع الكادحين مهتمين اهتماما شخصيا بوجود ادارة حكيمة ومدبرة للاقتصاد فى كل مؤسسة وكذلك على نطاق اقتصاد البلاد بأسره . وكلما أدير الاقتصاد بطريقة أفضل ازداد انتاج السلع بنفس نفقات العمل والمواد ، وازداد تبعا لذلك اشباع احتياجات المجتمع وكل أفراده .

ويخلق النظام المحاسبى الموحد الى جانب هذا الاهتمام العام اهتماما ماديا مباشرا عند كل مجموعة من العاملين فى المؤسسات ، اهتماما بالنجاح فى تنفيذ الخطة وتخطى معدلاتها وتحقيق أفضل النتائج بأقل النفقات . ويتم الوصول الى هذا الهدف عن طريق نظام الحافز المادى للانتاج .

◆ النظام المحاسبى داخل المؤسسة :

ان نجاح الخطة الاقتصادية يتحدد فى المؤسسات ، أما نجاح خطة كل مؤسسة فيتحدد فى ورشها وأقسامها الانتاجية وفرق العمل فيها وفى كل موقع انتاجى .

ولا يمكن للنظام المحاسبى أن يكون كاملا ومحيطا بكل شىء اذا لم تتعدى العلاقات الاقتصادية بين المؤسسسات . الى العلاقات داخل كل

مؤسسة على حدة فتشمل الموازنة بين نفقات الانتـاج وبين عائده فى كل حلقة من حلقات المؤسسة • ويعتبر النظام المحاسبى الداخلى جزءا لا يتجزأ من نظام الحافز الاقتصادى للانتـاج • ونظرا لتطبيق النظام الاقتصـادى الجديد فان تطوير الميزانية الذاتية داخل المصنع يكتسب أهمية خاصة •

ان تطبيق النظام المحاسبى داخل المؤسسة يتطلب قبل كل شىء أن توزع مهام الخطة على كل حلقة انتاجية • ويشجع تنفيذ المهام وتخطيها عن طريق مكافآت لعمال هذه الورشة أو القسم أو الفرقة التى نفذت الخطة •

• النظام المحاسبى والقوانين الاقتصادية للاشتراكية :

يقوم النظام المحاسبى الاشتراكى على استخدام القوانين الموضوعية الاقتصادية للاشتراكية وبالدرجة الأولى قانون توفير العمل وقانون التطور المتوازن والمتناسق وقانون القيمة •

ويهدف النظام المحاسبى الى ضمان ادارة مدبرة للاقتصـاد فى كل مؤسسة وفقا لقانون توفير العمل كما تهدف أيضـا الى توجيه نشـاط المؤسسة كله الى أنجح تنفيذ لمهام خططها • وأخيرا تعتمد الميزانية الذاتية على الاستخدام الكامل لقانون القيمة •

٢ ـ المبادئ الأساسية للنظام المحاسبى

• ربحية الانتاج وطرق زيادتها :

ينتمى النظـام المحاسـبى الى مجمـوعة الملامح المميزة للاقتصـاد الاشتراكى ٠

ان القدرة على الاحصاء الدقيق لنفقات وعائد الانتاج وفعالية الاستثمارات والربحيـة النسـبية هذه أو تلك من العمليـات التكنولوجية أو استخدام هذا النوع أو ذاك من الخامات والمعادن للانتاج ، وباختصـار فان تأسيس الحلول الاقتصـادية يرتبط به فى كل صـغيرة وكبيرة خصـوبة العمل القـومى وبالتالى رفع المسـتوى المادى والثقافى لحياة الشعب ٠

ويهدف النظام المحاسبى الى ضمان عمل مربح للمؤسسات٠ وينبغى على كل مؤسسة ذات ألا تغطى نفقاتها بما حصلت عليـه نتيجة البيع من نقود فحسب ، وانما كذلك ينبغى أن تحقق ربحا ٠

لقد أكد لينين فى أولى سنوات البنـاء الاشـتراكى أهميـة النظام المحاسبى الدقيق والعمل المربح للمؤسسات ٠

وتزداد ربحية الانتاج عن طريق أفضل استخدام لجميع الموارد التى فى متناول المؤسسة والقضاء على كل الخسائر والرقابة الدقيقة بواسطة الروبل (النقدية) لجميع جوانب نشاط المؤسسة وتخفيض تكلفة السلعة مع ضمان جودة عالية لها . ويشير برنامج الحزب الشيوعى فى الاتحاد السوفييتى الى أنه من الضرورى العمل بدأب على تقوية النظام المحاسبى والتوصل الى خفض التكلفة وزيادة ربحية الانتاج ٠

ومن الضرورى لتدعيم وتطوير الميزانية الذاتية الحقيقيـة وبالتـالى

زيادة الربحية ، اتخاذ عدة اجراءات • فمن الضرورى **أولا** : ايجاد ظروف تتمكن فيها المؤسسات مستقلة من حل قضايا تطوير الانتاج وتكون مهتمة فى استخدام أفضل للأرصدة المخصصة لها وزيادة انتاج السلع وكمية الأرباح •

ومن الضرورى **ثانيا** : تدعيم مبدأ النظام المحاسبى فى العلاقات بين المؤسسات وضمان التقيد الشديد بالتعهدات بشأن التوريدات وزيادة المسئولية المالية عن تنفيذ التعهدات •

وثالثا : من الضرورى أن يكون هناك ــ على أساس النظام المحاسبى اهتمام مادى لدى العاملين فى المؤسسة بكل أقسامها وورشها ليس فقط فى تنفيذ مهامهم وانما كذلك فى تحسين النتيجة العامة لعمل المؤسسة ووضع وتنفيذ مهام أعلى فى الخطة ، واستخدام سليم للموارد الداخلية من أجل زيادة ربحية الانتاج •

٥ النظام المحاسبى وتحديد الأسعار :

ان تطبيق النظام المحاسبى الحقيقى يتطلب تطوير نظام تحــديد الأسعار ٠

ان دور الأسعار فى الاقتصاد الاشتراكى عظيم للغاية ٠ فالأســعار

قبل كل شيء تستخدم كمضاعف مشترك يمكن بواسطته توحيد ومقارنة نفقات الانتاج من جهة مع نتائج الانتاج من جهة أخرى • ويعتبر نظام الانتاج عدسة تتجمع فيها جميع خيوط القيادة المخططة للاقتصاد القومي• كما تتجمع فيها جملة العلاقات داخل الفرع وبين فروع الاقتصاد القومي. وفي الأسعار يظهر حساب نفقات وعائد الاقتصاد القومي بشكل عام والمؤسسة بشكل خاص • وترتبط تكلفة السلعة بسعر المادة الخام والمواد الأخرى وتعريفة الطاقة والنقل • كما أن الربح في المستوى المعين للتكلفة يرتبط بسعر السلعة التي تنتجها المؤسسة ••

ويعبر سعر السلعة الصناعية اما عن العلاقة بين مؤسسات الدولة التي تعمل طبقا للنظام المحاسبي (أسعار الجملة) ، واما عن العلاقة بين الدولة وأفراد المجتمع الاشتراكي في مجال توزيع مواد الاستهلاك (أسعار التجزئة) • أما العلاقات بين الدولة والكلخوزات فتجد تعبيرا عنها في سعر شراء المنتجات الكلخوزية الذي تحدده الدولة •

وقد أشار برنامج الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفييتي الى أن الأسعار ينبغي أن تعكس بصورة متزايدة نفقات العمل اللازمة اجتماعيا وأن تكفل تعويض تكاليف الانتاج والتعامل وربحا محددا لكل مؤسسة تعمل بصورة طبيعية •

ان أساس السعر هو متوسط تكلفة هذا النوع من السلعة في هذا الفرع من فروع الانتاج • ولكن السعر لا يمكن أن يتساوى مع التكلفة • ففي التكلفة لا يتجسد الا جزء من النفقات اللازمة اجتماعيا والتي بذلت لانتاج هذا النوع من السلع ، وهي بالذات نفقات الخامات والمواد واستهلاك الأرصدة الأساسية والأجور التي دفعت • ولكن في السلعة الى جانب ذلك يتجسد أيضا فائض عمل الكادحين في الاقتصاد القومي الاشتراكي ، ولكن قيمة منتوج فائض العمل هذا لا تدخل في تكلفة السلعة ، وهكذا لا تضم التكلفة كل النفقات اللازمة اجتماعيا والتي بذلت في انتاج السلعة ، وهي لذلك لا تكفل ربحا أو ادخارا •

ان سعر السلعة الذي يضم جملة النفقات اللازمة اجتماعيا والتي بذلت في انتاجها يتكون من متوسط تكلفة السلعة في الفرع المعين زائد ربح معين • وجملة الأرباح التي تدخل في أسعار جميع السلع التي ينتجها المجتمع تساوي قيمة جميع منتوج فائض العمل الذي بذل في الانتاج الاجتماعي • أما جملة أسعار سلع الانتاج الاشتراكي فتساوي جملة قيم هذه السلع •

ان تكلفة السلعة تعكس العمل والمواد المستوعبة فى انتاجها أما الربح فينبغى أن يعكس أيضا الأرصدة المستوعبة فى انتاجها ٠

ان السلعة التى يتطلب انتاجها من المجتمع استثمارات كبيرة (أى نفقات كبيرة على الأرصدة الانتاجية الأساسية والدورية) تساوى بالنسبة للمجتمع أكثر من السلعة التى يتطلب انتاجها استثمارات أقل ٠

والمجتمع مهتم بمدى استيعاب هذا الفرد أو ذاك للأرصدة ٠ ومن هنا يتضح أن سعر السلعة كقاعدة عامة ينبغى أن يضم الى جانب التكلفة جزءا معينا من صافى الدخل تبعا لمدى استيعاب السلعة للأرصدة ٠

◆ دور الربح فى الحافز الاقتصادى للانتاج :

لكى يمكن تحقيق التناسب الضرورى فى الاقتصاد القومى ينبغى على كل مؤسسة أن تنفذ المهام المحددة بالنسبة لحجم السلع المصرفة وبالنسبة لتسميتها ٠ وفى حالة تنفيذ هذه المهام فان المعيار الجامع لتقييم نشاط المؤسسة يعتبر الربح بوصفه الفرق بين نفقات انتاج السلعة وبين النقود التى حصلت عليها المؤسسة بعد البيع ، وكذلك الربحية بوصفها العلاقة بين جملة الأرباح وبين الأرصدة الانتاجية ٠

وهناك علاقة وثيقة بين معدلات حجم تصريف السلعة وبين جملة الأرباح وبين الربحية ٠ فالمهام الخاصة بتصريف السلعة ينبغى أن توثق الرابطة بين الانتاج والاستهلاك ٠ ومعدل الربح والربحية يتيح الحكم على فعالية الانتاج ومدى اسهام المؤسسة فى حصيلة موارد المجتمع الاشتراكى.

ان حجم تصريف السلع يوضح النتائج التى حققها الانتاج ولكن هذا المعدل لا يدلنا فى شيء عن النفقات التى بذلت على الانتاج ٠ ان جملة

النفقات التى بذلت على الانتاج تجد تعبيرا عنها فى تكلفة السلعة ، وهذا المعدل المهم جدا بالنسبة للخطة التكنيكية الصناعية المالية للمؤسسة لا يسمح لنا بالحكم على نتائج الانتاج • ان خفض التكلفة مسألة مهمة للغاية ، غير أن موارد المجتمع لا تنمو فقط بفضل خفض تكلفة السلعة ولكن أيضا بفضل نمو حجم السلع المنتجة والمصرفة وزيادة جودتها •

ان أهمية معدل الربح هى فى انه يعكس جميع جوانب النشاط الانتاجى للمؤسسة • وكل تحسين فى العمل - مثل توفير الخامات والاستخدام السليم للمعدات وزيادة انتاجية العمل •• الخ - يجد صدى له فى ازدياد جملة الأرباح •

وبالعكس فان كل فساد فى العمل لا بد أن يؤدى الى نقص جملة الأرباح • ان الارباح تزداد نتيجة لازدياد المبالغ المتحصل عليها بسبب توسيع الانتاج ونتيجة لنقص النفقات بسبب خفض تكلفة السلعة • ولذلك فان الأرباح تعتبر المعيار العام لتقييم نوعية النشاط الاقتصادى للمؤسسة •

ان معدل الربحية له أهمية خاصة ، فهو يوضح فعالية الانتاج التى تزداد كلما ازداد ربح الروبل الواحد من الأرصدة الانتاجية •

◆ رقابة الروبل :

من بين أهم مبادىء النظام المحاسبى الاشتراكى رقابة الروبل على نشاط المؤسسة •

ان جميع الموارد المالية للمؤسسة - المبالغ المتحصل عليها بعد البيع وجملة القروض المصرفية وتمويل الميزانية - تذهب الى حساب المؤسسة الخاص فى البنك المركزى •

وعن طريق الحسابات الخاصة تتم المعاملات الحسابية بين المؤسسات والمصالح والمنظمات •

ومن الحسابات الخاصة تصرف أجور العاملين كما ينفق على الأوجه الأخرى • ولا يتم خصم مبالغ من الحسابات الخاصة للمؤسسة بدون

موافقة رئاستها الا فى ظروف استثنائية للغاية ، الأمر الذى يطبق عادة على المؤسسات التى لم توف بالتزامات الدفع وأخلت بالنظام التخطيطى المالى ٠

ويعتبر الحساب الخاص للمؤسسة خزينة للايراد والمصروف الخاص بالمؤسسة والموجود فى البنك ٠ وورود نقود للحساب الخاص يعكس بدقة تنفيذ الخطة بالنسبة لانتاج وبيع السلع ٠ وحسب حالة الحساب الخاص للمؤسسة وعلى أساس حساباتها وموازينها يستطيع البنك أن يحكم على مدى تنفيذ الخطة٠ واذا تطلب الأمر فان البنك يجب أن يضع أمام الأجهزة المالية العليا فى الوقت المناسب قضية الوضع المالى للمؤسسة واتخاذ ما يجب من اجراءات لتحسين عملها ٠ وبهذه الصورة يحقق البنك رقابة الروبل على نشاط كل مؤسسة ٠

ان هذه الرقابة تعتمد على تبعية الوضع المالى للمؤسسة لنتائج نشاطها الخاص وتنفيذ التعهدات الواردة بالاتفاقيات التى تعقدها مع المؤسسات الأخرى المشترية والموردة ٠ وكلما كان عمل المؤسسة سليما وكلما استغلت بتدبير الخامات والمواد والطاقة والموارد المالية وكلما ازدادت سرعة دورة أرصدة المؤسسة تحسن وضعها المالى ٠

وفى نفس الوقت فان الوضع المالى حتى للمؤسسة التى تعمل بطريقة مرضية يمكن أن يكون فى حالة سيئة اذا تأخر المشترون عن الدفع وقدم الموردون الخامات والمواد والطاقة من نوع ردىء ٠٠ الخ ٠ ومن هنا تتضح ضرورة الرقابة المتبادلة بين المؤسسات والأجهزة الاقتصادية ٠

◆ الأرصدة التشجيعية للمؤسسات :

ان زيادة دور الأرباح فى الحافز الاقتصادى للعاملين فى المؤسسات مرتبط بانشاء أرصدة تشجيعية فى المؤسسات ٠ وعن طريق خصم جزء من الأرباح تنشأ فى المؤسسات أرصدة للتشجيع المادى وللاجراءات الاجتماعية الثقافية ولبناء المساكن ولتطوير الانتاج ٠ ويتم تحويل الخصومات الى تلك الأرصدة حسب معدلات ثابتة تحدد لعدة سنوات ٠ ويتوقف حجم الأرصدة على زيادة حجم تصريف السلع أو الأرباح وكذلك على مستوى الربحية التى تراعيها الخطة ٠

ان المقدار كالمكافآت التشجيعية التى تمنح لتخطى مقررات الخطة هى أقل نسبيا من المبالغ التشجيعية التى تصرف عند تنفيذ الخطة ، الأمر الذى يجب أن يحفز العاملين فى المؤسسة الى وضع مهام أكبر فى الخطة ·

ان رصيد التشجيع المادى يستخدم فى دفع مكافآت العمال · والمكافآت لا تصرف فقط عند تحقيق معدلات عمل عالية خلال السنة ، ولكن أيضا على صورة مكافأة دفعة واحدة فى آخر السنة ، وذلك تبعا للنتائج السنوية لعمل المؤسسة ·



ان رصيد الاجراءات الاجتماعية ـ الثقافية ورصيد بناء المساكن ينفق على اشباع الاحتياجات الماسة للعاملين فى المؤسسة · فبواسطة هذه الأرصدة يتم بناء المساكن ودور الثقافة والخدمة واصلاح المبانى وتحسين الخدمات الثقافية والمعيشية والصحية للعاملين والحصول على الأدوية للمؤسسات الطبية والعلاجية التابعة للمؤسسات وبطاقات دور الراحة ودور الاستشفاء واعطاء مساعدات للعاملين ·

ويستخدم رصيد تحسين الانتاج لتحقيق اجراءات تطوير التكنيك وتجديد المعدات وتوسيع الانتاج ·

وتستخدم الأرصدة التشجيعية لدفع المكافآت التشجيعية للعاملين المتعلقة ليس بالنجاح الفردى فى العمل فحسب وانما أيضا بفعالية عمل جميع العاملين فى المؤسسة · وبهذه الطريقة لا يتحقق اهتمام العاملين المادى المتزايد فحسب ، بل وأيضا تدعيم علاقتهم الاقتصادية بالانتاج وتعلقهم الشديد بمؤسستهم ·

وعلى نظام

الحوافز الاقتصادية أن يكفل اهتمام المؤسسات المادى والعاملين فيها ورئاستها بتعبئة جميع الاحتياطيات واستخدام جميع الموارد لرفع مستوى النشاط الانتاجى ومضاعفة مساهمتهم فى تنمية الثروة الاجتماعية ·

• خصائص النظام المحاسبى فى الكلخوزات :

يعتبر النظام المحاسبى أساسا للادارة الرشيدة للاقتصاد ليس فقط فى مؤسسات الدولة وانما أيضا فى الكلخوزات ·

ففى الكلخوزات وفى مؤسسات الدولة تتطلب الادارة الواعية

للاقتصاد حسابا دقيقا وصارما لجميع نفقات وعائد الانتاج وموازنة دقيقة للنفقات والعائد • ويجب أن يدار اقتصاد كل كلخوز على أساس النظام المحاسبى الصارم •

ان معيار عمل الكلخوز هو كمية ونوعية وتكلفة السلعة التى ينتجها وبصورة أدق هو نفقات العمل لانتاج وحدة السلعة • ان حساب تكلفة السلعة الكلخوزية له خصائصه الخاصة • وهى تنبع من أن جزءا معينا من السلع التى ينتجها الكلخوز تستخدم فى صورتها الطبيعية للانتاج المقبل فى نفس الكلخوز (كالحبوب والمواشى) بينما يوزع الجزء الآخر بين أفراد الكلخوز حسب عدد أيام العمل لكل منهم •

ان النتائج الاقتصادية العامة لنشاط الكلخوز تحددها كما فى مؤسسات الدولة موازنة نفقات وعائد الانتاج • ومن هنا ينبع اهتمام الكلخوز بالتخفيض المستمر لنفقات العمل الاجتماعى والوسائل المادية عند انتاج وحدة السلعة الزراعية والزيادة الدائمة للحجم الكلى للمنتجات فى الاقتصاد الاجتماعى • والمهمة تتلخص فى خفض القيمة والتكلفة لوحدة السلعة ، وهذا يتطلب الاستخدام الكامل لوسائل الانتاج وقوة العمل والتطبيق السليم للمبدأ الاشتراكى فى دفع الأجر والاستخدام المدبر لخيرات الكلخوز ومضاعفة ملكيته العامة •

ان المعاملة المدبرة للأرض تتطلب قبل كل شيء استغلالها استغلالا سليما لانتاج أفضل المحاصيل • وفى ظروف مساحات الأراضى الضخمة فى الاتحاد السوفييتى وتنوع الظروف الطبيعية لا يمكن أن يكون هناك نظام زراعى موحد لجميع المناطق • وقد أشير فى المؤتمر الثالث والعشرين للحزب الى أن القوالب الجامدة لا يمكن السماح بها فى هذا المجال وأن الكلمة الاخيرة يجب أن تكون للعلم الزراعى والأخصائيين والخبراء فى الزراعة • والعناية بالارض تتضمن استصلاح الأرض وتسميد التربة وتحسين ومعالجة الأراضى البور وتجفيف المستنقعات ومد القنوات وانشاء خزانات المياه وتطبيق دورات زراعية سليمة •

ان الاستخدام الاقتصادى لوسائل الانتاج يعنى الاستخدام الماهر للتكنيك والانتقال الى الميكنة الشاملة للانتاج • ومن هنا تنبع ضرورة امداد الكلخوزات والسفخوزات بالوسائل المادية والتكنيكية وضرورة تطوير الآلات الزراعية • وهناك أهمية خاصة للتقدم التكنيكى الذى يهدف الى تحقيق أكبر قدر من العمل باستخدام أقل عدد من الآلات •

ان الاستخدام الكامل للموارد البشرية للكلخوزات يتحقق عن طريق أكبر قدر ممكن من مساهمة الفلاحين القادرين على العمل فى الانتاج الاجتماعى للكلخوز • والشرط الهام لاستخدام قوة العمل استخداما كاملا فى الكلخوزات هو التطبيق الصارم للمبدأ الاشتراكى الخاص بدفع الأجر حسب كمية ونوع العمل ، والقضاء على مساواة الأجور والانتقال الى أشكال أكثر تقدما للأجر •

ان الاهتمام المدبر بثروة الكلخوز يتمثل فى الاستخدام الاقتصادى للآلات والمعدات والمنشآت ، والمبانى الكلخوزية والانفاق الحكيم للخامات والمواد والعناية الحسنة بالماشية • هناك أهمية كبيرة بالكفاح ضد « المفاصلة » حول أيام العمل وتصفية الأشياء التى لا لزوم لها فى الجهاز الادارى فى الكلخوز وتقليل نفقاته • ويجب مكافحة الخسائر فى جميع حلقات ومراحل الانتاج الكلخوزى والمحافظة على ممتلكات الكلخوز وتنظيم الحسابات والتقارير •

وقد جاء فى قرارات المؤتمر الثالث والعشرين للحزب الشيوعى أن الطريق الاساسى لزيادة انتاج المواد الزراعية والتنشيط الدائب للاقتصاد الزراعى على أساس متين من ميكنة وكهربة الانتاج ونشر الصناعات الكيميائية ، وكذلك التطوير الكبير لاستصلاح الأراضى فى المناطق ذات الظروف الطبيعية غير الملائمة •

ان مضاعفة انتاج السلع الزراعية وخفض تكلفتها يؤدى الى زيادة ايرادات الكلخوزات والفلاحين ، وفى الوقت نفسه يتيح امكانية خفض أسعار التجزئة لهذه السلع مما يؤثر تأثيرا طيبا على رفع مستوى معيشة الشعب السوفييتى بأسره •

◆ الايجار المتميز :

بتأميم الأرض اختفت ظروف نشأة الايجار المطلق • ولكن الأمر يختلف بالنسبة للايجار المتميز •

فان الايرادات الاضافية الناجمة عن الاختلاف فى الخصوبة الطبيعيه للأرض ، والاختلاف فى بعد الكلخوزات عن مراكز تصريف السلع الزراعية هى التى تكون الايجار المتميز •

فالكلخوزات التى تمتلك أراض أكثر خصبا تنفق على وحدة السلعة التى تنتجها عمـلا أقل مما تنفقـه الكلخـوزات التى تمتلك أراضى أقل خصوبة • وفى ظروف التساوى فى بذل العمل والتساوى فى المستوى التكنيكى ونفس النظام الاقتصادى •• الخ ، فان الكلخوزات الواقعة فى اراض جيدة تحصل على منتجات أكثر من الكلخوزات الواقعة فى أراض رديئة •

ويظهر الايجار المتميز أيضا نتيجة الاختلاف فى موقع الكلخوزات وبعدها أو قربها من محطات السكك الحديدية والموانى ومراكز التجهيز والمدن وغيرها من مراكز تصريف السلع الكلخوزية • فالكلخوزات الواقعة بالقرب من هذه المراكز تبذل عملا ووسائل أقل على نقل السلع • ونتيجة لذلك فان قيمة وحدة السـلعة فى هذه الكلخوزات أقل من سـلع تلك الكلخوزات الواقعة بعيدا عن مراكز التصريف •

ان الخطة الاقتصادية للدولة السوفييتية فيما يخص الايجار المتميز تنطلق من أن فائض الدخل المتحصل عليه من الخصوبة الطبيعية للقطع الجيدة من الأراضى وكذلك من قربها المريح من أسواق التصريف يجب ان يخصص للاحتياجات الاجتماعية •

• وهذا المبدأ يطبق عمليا قبل كل شىء عن طريق تحديد أسعار شراء متميزة للسلع الزراعية لمختلف مناطق البلاد التى تتميز بظروفها الزراعية المختلفة • وفى نفس الوقت يبقى جزء من الايجـار المتميز تحت تصرف الكلخوزات ويعتبر مصدرا لتوسيع الانتـاج وتحسـين ظروف معيشـة الفلاحين •

ويبرز برنامج الحزب الشيوعى فى الاتحاد السوفييتى مسألة ايجاد ظروف اقتصادية أكثر مساواة لرفع دخول الكلخوزيين الذين يحيون فى ظروف طبيعية ـ اقتصادية غير متساوية فى مختلف المناطق وكذلك داخل المنطقة الواحدة ، وذلك لكى يطبق مبدأ الاجـر المتسـاوى على العمـل المتساوى (الأجر الواحد على العمل الواحد) على نطاق النظام الكلخوزى كله •

٣ ـ زيادة فعالية الانتاج الاجتماعى

◆ الطرق الأساسية لزيادة فعالية الانتاج الاجتماعى :

أهم عوامل زيادة فعالية الانتاج الاجتماعى هى الوسائل التى تضاعف فى الظروف المعينة عائد الانتاج ، وهى : زيادة انتاجية العمل ، الاستخدام الاقتصادى للخامات والوسائل ، وتحسين جودة السلعة وخاصة زيادة حجم السلع بالنسبة لوحدة الأرصدة الانتاجية أى رفع طاقة الأرصدة على التعويض (ايراد الأرصدة) .

ان الاقتصاد القومى فى الاتحاد السوفييتى يملك قدرات اقتصادية تتيح امكانية التوصل الى زيادة مستمرة لفعالية الانتاج الاجتماعى • ولكن فى السنوات الأخيرة من الخطة السبعية حدث فى الاقتصاد السوفييتى بعض الابطاء فى معدلات نمو فعالية الانتاج وزيادة انتاجية العمل • وانخفضت فعالية استخدام الأرصدة الانتاجية والاستثمارات الضخمة • وفى بعض فروع الاقتصاد لم يبدأ تشغيل المؤسسات الجديدة فى الوقت المحدد ، وكثير من المؤسسات التى شيدت لم تصل الى كامل طاقتها الانتاجية • ونتيجة لذلك ـ كما جاء فى قرارات المؤتمر الثالث والعشرين للحزب الشيوعى ـ ظهر أن معدلات نمو الدخل القومى أقل مما كان محددا فى الخطة السبعية •

ان زيادة فعالية الانتاج الاجتماعى يدخل فى عداد القضايا الهامة للخطة الخمسية الحالية • وقد أكدت توجيهات المؤتمر الثالث والعشرين للحزب أهمية زيادة فعالية الانتاج على أساس التقدم التكنيكى وتطوير تنظيم العمل والانتاج، وتحسين استخدام الأرصدة الانتاجية والاستثمارات الضخمة ، وتحسين جودة المنتجات وتطبيق نظام توفيرى دقيق وصارم •

ان ضرورة زيادة المدخرات للاستثمارات الضخمة فى نفس الوقت مع رفع مستوى رخاء الشعب تتطلب زيادة مستمرة لفعالية الانتاج الاجتماعى، وتوفير اتفاق العمل الحى والعمل السابق وزيادة الايرادات من الاستثمارات الضخمة والأرصدة الانتاجية الأساسية •

ولزيادة فعالية الانتاج الاجتماعى من الضرورى النضال ضد أوجه النقص فى البناء الاقتصادى مثل تفتيت الاستثمارات الضخمة وما ينتج عن ذلك من اطالة مدة بناء واستخدام الطاقات والآلات والمعدات الجديدة ، وتجميد الوسائل عن طريق تكديس الاحتيــاطى فى المواد الخــام والمواد الأخرى وزيادة الانتاج غير التام وانعــدام الاهتمــام الكافى **بتوفير العمــل** البشرى والعمل السابق • وبتعبير آخر فمن الضرورى التعبئة القصــوى للموارد والاحتياطات التى يمتلكها الاقتصاد الاشتراكى والاستخدام الكامل لمزايا وامكانيات النظام الاقتصادى الاشتراكى •

ان حل هذه القضــية يتطلب **أولا** : التحسين المســتمر لاستخدام الطاقات الانتاجية وزيادة ايراد الأرصدة ومضاعفة انتاج السلع بكل روبل من الأرصدة الانتاجية الأساسية ، **وثانيا** : الخفض المستمر لنفقات العمل والمواد بالنسبة لانتاج وحدة السلعة •

وتلعب زيادة فعالية الانتاج الاجتماعى الدور الحاسم فى ضمان نمو سريع لرخاء الشعب • وفى المجتمع الاشــتراكى ينمو رصيد الاســتهلاك الشعبى أسرع كلما ازدادت انتاجية العمل الاجتمــاعى وكلما ازداد ايراد الأرصدة ، وكلما ازداد انتاج السلع من كل طن من المادة الخام • ومن هنا ينبع الاهتمام الخاص لدى الطبقة العاملة والفلاحين والمثقفين الســوفييت بزيادة فعالية الانتاج الاجتماعى وبجميع الاجــراءات التى تقــود الى هذا الهدف •

♦ طرق التوصل الى أفضل استخدام للآلات والقدرات الانتاجية :

يحتل التقدم التكنيكى المركز الأول بين وسائل زيادة فعالية الانتاج الاجتماعى • وتشييد القاعدة المادية ـ التكنيكية فى ظروف ثورة علمية ـ تكنيكية عميقة . وفى حيازة الاقتصاد الاشتراكى جميع الامكانيات للسير فى طليعة الثورة العلمية ـ التكنيكية وتحقيق نتائجها بأسرع وسيلة •

أن الاشتراكية تكفل ظروفا ملائمة لتطوير جميع فروع العلم . وفى الدول الاشتراكية يوجه اهتمام متزايد لمسألة اعداد الكادرات العلمية ، كما تخصص مبالغ كبيرة لاقامة وتجهيز معاهد البحث العلمى. لقد احتل العلم السوفييتى مواقع طليعية فى كثير من المجالات الهامة للمعرفة العلمية وأصبح يحتل المكان الأول فى العالم .

وفى الوقت الحالى تزداد ضرورة الاسراع بالتقدم التكنيكى . ومن المهم أن نكفل استخدام أنواع أكثر تطورا وانتاجية من المعدات والآلات ، ونكفل كذلك تطويرا حديثا للتكنولوجيا . ان مهام تشييد القاعدة المادية التكنيكية للشيوعية تتطلب زيادة دور العلم وضمان تطبيق سريع ودون عوائق لمنجزاته فى جميع مجالات الانتاج المادى . ويرتبط بالنجاح فى مجال التقدم العلمى ـ التكنيكى ازدياد رفاهية الشعب السوفييتى ومعدلات التقدم نحو الشيوعية . ومن الضرورى خلق ظروف تساعد على الاستخدام السريع لأحدث منجزات العلم والتكنيك فى الصناعة والزراعة والنقل والمواصلات والنمو المستمر للجهاز الانتاجى فى البلاد على أحدث قاعدة تكنيكية وزيادة نتائج استغلاله .

وبازدياد التجهيز التكنيكى للانتاج الزراعى والصناعى تزداد حصة النفقات الموجهة لصيانة وتجديد الآلات والمعدات . وتبعا لذلك يزداد الوزن النوعى لنسب الاستهلاك فى تكلفة السلعة . ولكن فى نفس الوقت تزداد انتاجية العمل وبالتالى عدد السلع التى تنتج فى ساعة العمل الواحدة أو يوم العمل الواحد . ومع الازدياد العام فى حدود نسب استهلاك الآلات وازدياد حجم هذه النسب فى تكلفة السلع تقل جملة النسب الاستهلاكية فى السلعة الواحدة .

وللاشتراكية مزايا كبيرة على الرأسمالية فى مجال الاستخدام الرشيد للطاقات والقدرات الانتاجية كالآلات والمعدات .. الخ .

وفى الاقتصاد الاشتراكى حيث لا توجد أزمات تضخم الانتاج ، وحيث يكفل سوق واسع للكميات المتزايدة من السلع لا يعانى الجهاز الانتاجى من الاضطرار الى العمل دون الطاقة الانتاجية الكاملة .

ان النظام الاقتصادى الاشتركى يكفل جميع الظروف اللازمة لأفضل استخدام للطاقات الانتاجية . ومهمة كل مؤسسة تتلخص فى أن تستغل الى أقصى حد آلاتها وأن تعبىء جميع الطاقات الانتاجية واحتياطيها .

وتلزم قرارات المؤتمر الثالث والعشرين للحزب الشيوعى المؤسسات الصناعية بأن تحسن استخدامها للمعدات تحسينا ملموسا وتزيد من انتاجية هذه المعدات وبهذه الطريقة تتوصل الى مضاعفة انتاج السلع ورفع مستوى الربحية بالنسبة لكل روبل من الأرصدة الانتاجية • وفى الخطة الخمسية الحالية روعى زيادة انتاج السلع بصورة منتظمة فى المؤسسات العاملة عن طريق تنشيط العمليات الانتاجية وتطوير التكنولوجيا وزيادة استخدام نظام الوردية والقضاء على توقف الآلات • ومن بين مهام الخطة الخمسية كذلك الاستمرار فى تحسين جودة السلع وتخفيض قيمة اصلاح المعدات •

• الاقتصاد فى استخدام الخامات والمواد والوقود والطاقة الكهربائية :

يعتبر الاقتصاد فى استخدام الخامات والمواد والوقود والطاقة الكهربائية شرطا ضروريا لزيادة فعالية الانتاج الاجتماعى • والمهمة تتلخص فى الخفض المنتظم لاستهلاك المواد والطاقة فى كل وحدة ، سلعة، أى خفض كمية المواد والطاقة المستخدمة فى انتاج السلعة •

ان صيانة المواد والخامات والطاقة الكهربائية يعنى استخدامها بحيث تعطى أكبر فائدة • وهذا يعنى كذلك خفضا مستمرا فى عادم الانتاج والخسائر الناتجة عن عدم التخزين الاقتصادى للمواد • وهو يعنى أيضا انتاج سلع عالية الجودة فان انتاج سلع رديئة الجودة يساوى تماما اتلاف المواد القيمة • وهناك أهمية كبيرة لتحديد معدلات مناسبة لاستهلاك الخامات والمواد والوقود والطاقة الكهربائية بالنسبة لكل سلعة تنتج • ويجب أن تكون المعدلات قائمة على أساس تكنيكى وتناسب المستوى المعاصر للتكنولوجيا وتنظيم الانتاج •

وتكشف تجربة العاملين الطليعيين والمبتكرين من المنتجين عن احتياطيات ضخمة بالنسبة لتوفير استخدام الموارد • وهذه الاحتياطيات موجودة فى الصناعة والزراعة والبناء والنقل والتجارة ومنظمات المشروعات والمنظمات التى تعمل فى البحث العلمى وفى المصالح السوفييتية • وفى كثير من الأحوال لا يزال استهلاك الخامات والوقود مرتفعا بالنسبة لكل سلعة يتم انتاجها • وبعض الآلات ثقيلة للغاية • وفى

صناعة بناء الآلات مثلا نحصل على متوسط ٤٠٠ ـ ٥٠٠ كيلوجرام مواد جاهزة من الطن الواحد . وفى صناعة بناء الآلات يضيع كل سنة أكثر من ٤ مليون طن من المعدن كبرادة .

وأشار المؤتمر الثالث والعشرين للحزب الشيوعى الى أن رفع جودة وأنواع المعادن الوارد ذكره فى التوجيهات بشأن الخطة الخمسية يعنى انتاجا اضافيا فى عام ١٩٧٠ يعادل أكثر من خمسة ملايين طن من المعدن المدرفل .

وأكدت قرارات المؤتمر العشرين للحزب الشيوعى أهمية تنظيم وتطبيق عمليات تكنولوجية عالية الفعالية ، عمليات طبيعية ـ كيميائية وكهربائية ـ طبيعية والكترونية وغيرها . وفى مجال تحسين استخدام المواد والخامات والوقود وضعت الخطة الحالية مهاما كبيرة ـ فقد تقرر تقليل استهلاك درفلة المعادن غير الحديدية فى صناعة بناء الآلات ومعالجة المعادن بنسبة ٢٠٪ الى ٢٥ ٪ تقريبا ، وتقليل الاستهلاك النوعى للصلب فى انتاج المعادن المدرفلة ، وتوسيع أحلال المواد الرخيصة والمعادن البديلة محل المعادن الحديدية . كذلك وضعت مهمة خفض معدلات استهلاك الوقود فى الصناعة خلال الخمس سنوات بنسبة لا تقل عن ٨٪ الى ١٠٪ ومن بينها توليد الطاقة بنسبة ١١٪ الى ١٤٪ ومعدلات استهلاك الطاقة الكهربائية بنسبة ٦٪ الى ٨٪ . وضرورة زيادة كمية السلع الجاهزة المستخرجة من وحدة الخامة واستغلال الموارد الثانوية للوقود والطاقة والمواد والخامات الثانوية .

♦ النضال من أجل التوفير والتدبير :

من الضرورى لكل مؤسسة اشتراكية أن تنظر نظرة توفير وتدبير لكل انفاق للعمل البشرى أو الذى بذل من قبل وأصبح الآن فى صورة آلات ومواد انتاج . ويتم التوصل الى هذا الهدف عن طريق نضال لا يكل من أجل عدم السماح بنفقات غير منتجة والقضاء على أى تبذير ، وتدعيم نظام الدولة المالى .

ويحوز الاقتصاد المخطط امكانيات كبيرة لتوفير النفقات الخاصة

بتصريف وتسويق السلع • ان أمكانية تقليل النفقات فى المواصلات تقليلا محسوسا تتلخص فى التوزيع المتوازن لقوى الانتاج فى البلاد •

ان التدبير الاشتراكى بعيد كل البعد عن التقتير الرأسمالى • فالرأسمالية تتميز من جهة بالتبذير الخالى من كل معنى ، ومن جهة أخرى بالتقتير فى كل ما من شأنه أن يسهل العمل ويحسن ظروفه • أما الادارة الاشتراكية للاقتصاد فتعنى بالعكس نضالا حاسما ضد كل تبذير لا لزوم له وفى نفس الوقت عناية لا تكل بتسهيل العمل وتحسين ظروفه •

وهكذا ، فان النضال ضد الانفاق الكبير للطاقة الكهربائية لا تعنى أبدا توفير الطاقة الكهربائية بأى ثمن أو تخفيض استهلاكها فى جميع الأحوال• بالعكس ، أن الاستهلاك الحكيم للطاقة الكهربائية يمكن بل ويجب ان يتفق وتزويد العمل بالطاقة وتحسين ظروفه مثلا عن طريق اضاءة أفضل للمبانى الانتاجية أو تكييف هوائها •• الخ •

ان النضال من أجل التدبير يسمى فى المجتمع الاشتراكى بحق قضية الشعب كله • ويتجسد التنافس من أجل التوفير والتدبير فى اجراءات تنظيمية ـ تكنيكية توضع بعناية ودقة ، وكذلك فى التعهدات الاشتراكية التى يتعهد بها العاملون • ولكى تكتشف الاحتياطيات وتستغل يجب استخدام أحدث ما وصل اليه التكنيك والتكنولوجيا وتعميم التجربة الطليعية والتنظيم العلمى للعمل والانتاج • بل وفى كثير من الاحوال يتجلى التدبير فى الأمور الصغيرة كرفع صامولة أو قطعة صغيرة من المعدن أو شريحة من لوح معدنى ، أو سد تسرب الهواء أو البخار أو اطفاء مصباح كهربائى فى الوقت المناسب • ان التدبير فى الكبيرة والصغيرة واجب على جميع العاملين السوفييت •

ويجب أن يكون التدبير حكيما • ولا يجب السماح « بتوفير » يؤدى الى الاضرار بجودة أو متانة أو طول عمر السلعة أو الاضرار بالاحتفاظ السليم بالمعدات • ان انتاج سلع رديئة الجودة يعتبر تبذيرا خطيرا •

دليل للمناقشة

١ ـ ماهو جوهر النظام المحاسبى ؟

٢ ـ ماهى طرق التوصل الى أفضل استخدام للأرصدة الانتاجية فى المؤسسة ؟

٣ ـ ما هو دور الربح والربحية فى الاقتصاد الاشتراكى ؟

الباب الثالث عشر

التنظيم الاشتراكي للعمل الاجتماعي

١ ـ الملامح الأساسية للتنظيم الاشتراكي للعمل

◆ الاشتراكية أعلى صور تنظيم العمل الاجتماعي :

لكل نظام اجتماعي معين تنظيم معين للعمل ، فالتنظيم الاقطاعي للعمل كان يقوم على نظام العصا فى ظل فقر مدقع وبؤس الفلاحين الذين كانت تستغلهم حفنة من الاقطاعيين .

أما التنظيم الرأسمالي للعمل الاجتماعي فيقوم على نظام الجوع ويظل قسم كبير من الكادحين فى وضع «عبيد» أجراء تستغلهم حفنة من الرأسماليين أما التنظيم الشيوعي للعمل الاجتماعي والذى تعتبر الاشتراكية الخطوة الأولى فيه يقوم كما أشار لينين وسيظل يقوم على تمسك الكادحين أنفسهم الواعي والحر بالنظام . هؤلاء الكادحون الذين أطاحوا بنير الاقطاعيين والرأسماليين .

وعندما تستولى الطبقة العاملة على السلطة فانها تقدم وتحقق نمطا أعلى فى تنظيم العمل الاجتماعي . وقد رأى لينين فى ذلك مصدر قوة الشيوعية وضمان انتصارها الحتمي . ان النمط الأكثر تقدما من أنماط تنظيم العمل الاجتماعي يسمح بتحقيق انتاجية أعلى للعمل بالمقارنة مع الرأسمالية ، وان انتاجية العمل هى أهم شيء لانتصار النظام الاجتماعي الأعلى الجديد .

◆ القضاء على الاستغلال وعلى الطابع السلعي لقوة العمل :

تعتبر نقطة الانطلاق فى التنظيم الاشتراكي للعمل الاجتماعي هى تحرير العمل من ربقة الاستغلال . فالاشتراكية تعنى ازالة العمل تحت

السخرة لصالح الطبقات المستغلة الذى كان سائدا طيلة آلاف السنين واقامة العمل من أجل النفس ولخير المجتمع كله ، العمل قائم على أساس كل منجزات التكنيك الحديث والحضارة المعاصرة ٠

ففى المؤسسات التى
تعتبر ملكا عاما للشعب يعمل الكادحــون فى خــدمة الدولة وهى التى تستأجرهم ٠ ولكن صورة الاستئجار هنا لا تعنى علاقة بين طبقات مختلفة بل علاقة بين العاملين كأفراد وبين المجتمع كــكل ، وليس فى المجتمــع الاشتراكى بل ولا يمكن أن تكون هناك طبقتان تبيع احداهما قوة عملها للأخرى ٠ وهكذا كفت قوة العمل عن كونها سلعة ولم تعد مادة للبيع والشراء ٠ ان الطبقة العاملة تستخدم قوة عملها فى المؤسسات التى تعتبر ملكا لها وللشعب كله ٠

وفى نفس الوقت فقد أدى القضاء على الاستغلال وعلى البطالة الى القضاء على تلك الظروف التى كانت فى ظل الرأسمالية تؤدى حتما الى صراع التنافس بين الكادحين ٠ ان العــلاقات الانتاجية الاشتراكية هى علاقات التنافس والتعاون الأخوى ومساعدة الرفيق لرفيقه فى العمل ٠

◆ العمل الضرورى وفائض العمل :

نتيجة للقضاء على بيع وشراء قوة العمل فى المجتمع الاشتراكى كف العمل عن كونه عملية انتاج فائض القيمة لصــالح الرأسماليين ٠ وتم القضاء على الدخول الاستغلالية والآتية عن غير طريق العمل ، وكذلك على من يتقاضى هذه الدخول ألا وهى الطبقات المستغلة ٠

وقبل ظهور الماركسية كان بعض الاشتراكيين الخياليين يؤكدون أن الاشتراكية يجب أن تطبق « الحق فى كل ناتج العمل » ٠ وقد حاول بعد ذلك بعض المفكرين من صغار البرجوازيين أن يحددوا معنى الاشتراكية كلها بهذا « الحــق » ٠ ولكن الواقع أن القضــاء على استغلال الانسان للانسان لا يعنى أبدا أن كل عامل يستطيع أن يحصــل على كل ناتج عمله ٠

ان عمل كل فرد من أفراد المجتمع الاشتراكى ، هذا العمل الذى تخلص من الاستغلال ، يضم اولا : العمل الضرورى ، الذى يذهب ناتجه الى اشباع احتيـاجات الكادحين المبـاشرة الى المأكل والملبس والمسكن و الخيرات الثقافية ، وثانياً : فائض العمل الذى يذهب ناتجه الى اشباع جميع الاحتياجات الاجتماعيه ٠

ان فائض العمل ، بوصفه عمـلا زائدا عما يحتـاج اليه لاشباع احتياجات الكادحين المباشرة ، يجب أن يظل موجودا فى ظل أى نظام اجتماعى ٠ وبدون فائض العمل ، وبدون فائض الناتج لا يمكن أن تتطور مستقبلا قوى الانتاج وبالتالى تقدم المجتمع ٠

وفى المجتمع الاشتراكى يكون فائض المنتوج ضروريا : أولا لأغراض الادخار ٠ فبفضل ادخار جزء معين من فائض المنتوج تم ويتم فى البلدان الاشتراكية بناء ضخم ٠ وثانيا يذهب جزء من فائض المنتوج الى الانفاق على الجهـاز الادارى والتعليم والصـحة وعلى تأمين الدفاع عن الدولة الاشتراكية ٠ وثالثا : يلزم جزء معـين من فائض المنتوج لاعالة أفراد المجتمع غير القادرين على الانتاج وهم الشيوخ ، والأطفال ؛ والمرضى ٠ ورابعا : يذهب جزء معين من فائض المنتوج لانشاء رصيد تأمين احتياطى ضرورى لمواجهة الكوارث الطبيعية وبعض الأخطاء التى قد تحدث فى التخطيط ٠

وقد أشار لينين الى أنه فى المجتمع الاشـتراكى لا يذهب فائض المنتوج الى طبقة المالكين وانما الى جميع الكادحين ؛ واليهم فقط ٠ ويصبح فائض المنتوج تحت تصرف المجتمع ككل ويستخدم فى سد احتياجات المجتمع كلها ٠ واذن ففى ظل الاشـتراكية ليس هناك عداء بين العمل الضرورى وفائض العمل ٠ فكلا العمل الضرورى وفائض العمل يعتبران عملا من أجل النفس ومن أجل المجتمع كله ٠

وفى المجتمع الاشتراكى يؤدى تطور قوى الانتاج وزيادة انتاجيـة العمل الاجتماعى الى زيادة حجم كل من فائض المنتوج الذى يوجه لاشباع احتياجات المجتمع ككل وكذلك حجم الأرصـدة التى تسـتخدم لسد احتياجات الكادحين المباشرة ٠

◆ **حق العمل :**

يضمن التنظيم الاشتراكى للعمل الاجتماعى حق العمل • ولأول مرة فى تاريخ البشرية تحقق حلم الاجيال العديدة من الكادحين بنظام اجتماعى خال من البطالة والأزمات الاقتصادية التى تدمر ثمرات ضخمة للعمل فى ظل النظام الرأسمالى وتذرو للرياح كميات ضخمة من الخيرات الاجتماعية • لقد قضى فى المجتمع الاشتراكى الذى يقوم على التخطيط على تلك الآفات الرأسمالية •

وفى المجتمع الاشتراكى تخرج الأجيال الفتية الى الحياة دون أن تخشى الغد ودون أن تعــرف معنى خطر تحولهم الى « أناس بلا فائدة » و « أفواه لا مجدية » •

ولا يمكن تحقيق حق العمل فى ظل الرأسمالية ؛ فان الرأسمالية تعترف « بحق » مختلف تماما ؛ « حق سلب عمل الغير » بواسطة الطبقات المستغلة • ان استغلال العامل الأجير تقوم على أساس خطر الجوع الذى يتهدد باستمرار البروليتاريا • ولذلك فان « حق سلب عمل الغير » لا يعنى بالنسبة للرأسماليين الا انعدام حق العمل بالنسبة للطبقة العاملة •

ان الاشتراكية اذ تقضى على « حـــق ســلب عمل الغــير » من قبل الرأسماليين تؤكد حق العمل لجميع الكادحين أى حق الحصول على عمل مضمون مدفوع الأجر تبعا لكميته ونوعيته ؛ والذى يضمن حق العمل هو التنظيم الاشتراكى للاقتصاد القومى المخطط والتطور المستمر لقواه الانتاجية ؛ والقضاء على امكانية نشوب الأزمات وتصفية البطالة •

ويتم تحقيق مبدأ حق العمل عن طريق التطوير السريع للجهاز الانتاجى فى المجتمع الاشتراكى • ولقد كانت هناك فى بعض البلدان قبل نشــوب الثــورة الاشتراكية بطالة عامة وتضــخم ســـكانى كبــير فى الريف • كان ذلك فى روسيا وبولندا وفى بعض البلدان الأخرى ، وكان كثير من أهالى تلك البلاد يضطرون الى الهجرة خارج بلادهم بحثا عن عمل •

لقد تم القضـــاء على البطالة فى الاتحـــاد الســوفييتى قبل بداية الثلاثينات • فقد أدت الانتصارات الكبيرة الأولى للتصنيع الاشتراكى الى اجتذاب أعداد ضخمة من العمال الى الانتـــاج • وفى نفس الوقت فان

تجميع الزراعة بقضائه على الاستغلال الكولاكى من جذوره قد قضى على معيار الفقر فى القرية ٠

ان تحرير الطبقة العاملة من ربقة البطالة هو نتيجة حتمية للقضاء على التناقض بين الطابع الاجتماعى للانتاج ، وبين الملكية الخاصة لوسائل الانتاج ، هذا التناقض الكامن فى أساس حتمية الأزمات والبطالة فى ظل الرأسمالية ٠ ولذلك فقد قضى النظام الاقتصادى الاشتراكى على البطالة ،

◆ **شمول ووجوب العمل :**

يرتبط التنظيم الاشتراكى للعمل الاجتماعى ارتباطا وثيقا بشمول ووجوب العمل ٠

ويعنى حق العمل فى نفس الوقت ضرورة العمل بشرف وضمير لخير المجتمع كله ٠ ان الاشتراكية تصفى الطبقات الطفيلية التى لا تشارك فى العمل ، وهى اذ تقضى على البطالة والأزمات فانها فى الوقت نفسه تخلص الكادحين من الخمول رغما عن ارادتهم ٠

وفى هذه الظروف فليس من المعقول أن يكون هناك جزء من المجتمع أو بعض من أفراده القادرين على العمل معزولا عن المشاركة فى عملية الانتاج ٠ فلا يمكن أن يترك أحد نصيبه فى العمل لغيره يؤديه عنه ؛ هذا العمل الذى يعتبر شرطا طبيعيا للوجود الانسانى ٠ ان جميع أفراد المجتمع القادرين على العمل يجب أن يبذلوا كمية معينة من العمل لصالح المجتمع كله ؛ وفى نفس الوقت يتمتع جميع العـــاملين بحق الراحة والترفيه والرقى الثقافى ٠٠ الخ ٠ وفى نفس الوقت يتحول العمل من أداة لاستعباد الانسان الى وسيلة لتحريره وتطويره وترقية شخصيته ٠

ان شمول ووجوب العمل فى ظل الاشـــتراكية ينعكس فى المبدأ القائل : « من لا يعمل لا يأكل » ٠ وقد أكد لينين أن هذا المبدأ هو البداية الأولى والأساسية والجذرية للاشتراكية ، وهو مصدر قوتها التى لا تنفد وضمان انتصارها التام ٠ ففيه تتجسد آمال وأحلام أجيال عديدة من الكادحين والمستغلين ، وطموحهم وتطلعهم الى نظام اجتماعى عادل وحكيم ٠

ان الغاء العمل تحت السخرة لصالح الطبقات المستغلة وتمكين العمل من أجل النفس ولصالح المجتمع كله يسبب نهضة جبارة لطاقات الجماهير الخلاقة وحماسهم الانتاجى ، ولكن هذا التغيير فى نفس الوقت لا يمكن أن يتم دون نضال شاق ضد بقايا الرأسمالية التى بقيت فى وعى الفئات المتخلفة من الكادحين •

ومازال هناك فى المجتمع الاشتراكى أناس يريدون أن يعيشوا على حساب المجتمع دون أن يقدموا له أى شىء • ومن هنا تنشأ ضرورة النضال ضد الكسالى والخاملين وكل من يريد الهروب من العمل الاجتماعى النافع وضد بقايا العناصر الطفيلية ومن أجل اتباع صارم لمبدأ : « من لا يعمل لا يأكل » •

ان شمول ووجوب العمل هو أحد الملامح الأساسية للمجتمع الاشتراكى والشيوعى •

لقد جاء فى برنامج الحزب الشيوعى فى الاتحاد السوفييتى أن المجتمع الشيوعى القائم على أساس انتاج عالى المستوى وتكنيك متطور يغير طابع العمل • ان هذا المجتمع لن يكون أبدا مجتمع الفوضى والتسكع والخمول ، فكل انسان قادر على العمل سوف يشارك فى العمل الاجتماعى ويكفل تنمية متزايدة لخيرات المجتمع المادية والروحية •

● الأساليب الاشتراكية لزيادة الحافز على العمل :

ان احدى الملامح الهامة للتنظيم الاشتراكى للعمل الاجتماعى هى خلق حوافز جديدة للعمل •

فكل نظام اجتماعى له أساليبه الخاصة لحفز الناس على العمل واجتذابهم الى دائرة النشاط الانتاجى • وان السخرة المباشرة فى ظل المجتمع العبودى والاقطاعى وخطر الموت جوعا فى ظل الرأسمالية تجبر الكادحين على العمل لصالح المستغلين •

لقد قضت الاشتراكية على تلك الوسائل التى تدفع الناس الى العمل والتى تعتبر من خصائص الرأسمالية مثل خطر الجوع الذى يتهدد

الغالبية وشهوة الكسب لدى الأقلية • وغيرت تصفية البطالة جذريا شروط وأساليب اجتذاب الناس الى العمل • وهكذا وضع السير الموضوعى لأحداث التاريخ مهمة خلق طرق وأساليب جديدة لم تعرف من قبل لاجتذاب الناس الى العمل •

ومن بين الاختلاقات البرجوازية على الاشتراكية تلك الأكذوبة التى تدعى أن الاشتراكية تقضى على كل الحوافز على العمل • ومنذ أمد بعيد وخدم البرجوازية يؤكدون أن القضاء على الملكية الخاصة سينشر الكسل الشامل • وفى هذه الحالة — أجاب ماركس وانجلز على هذه الأكذوبة فى « البيان الشيوعى » — من المفروض أن يكون المجتمع البرجوازى قد هلك منذ زمن بعيد من جراء الكسل ، وذلك لأن الذى يعمل فيه لا يملك شيئا ، والذى يملك لا يعمل •

ويحاول حماة الرأسمالية أن يؤكدوا أنه فى ظل الاشتراكية ، حيث قضى على امكانية الكسب على حساب عمل الغير ، لا يمكن أن تكون هناك أية حوافز على العمل • كما أنهم يحاولون طمس تلك الحقيقة • وهى أنه فى ظل سيطرة الملكية الخاصة تعتبر الغالبية العظمى من الشعب من الكادحين الذين لا يملكون شيئا ، بينما امكانية الكسب لا توجد فى الواقع الا بالنسبة لحفنة ضئيلة من المستغلين •

لقد أثبتت تجربة البناء الاشتراكى فى الاتحاد السوفييتى وفى البلدان الاشتراكية الأخرى أنه بالقضاء على الرأسمالية فان عمل الناس لا يعانى من الكسل المدمر على الاطلاق ، بل على العكس يكتسب صفات جديدة لم يكن من الممكن أن يكتسبها فى ظل الرأسمالية • ان الاشتراكية تخلق وسائل جديدة أرقى وأكثر فاعلية بمراحل لجذب الناس الى العمل •

ان الرأسمالية قد خلقت الوسائل والطرق الخاصة بها لجذب الناس الى العمل على مدى مئات السنين • وفى حقيقة الأمر لاتزال الرأسمالية الى أيامنا هذه تخلق كل سبل النهب الممكنة لامتصاص أكبر قدر ممكن من العمل من عبيد رأس المال الأجراء • ومن الطبيعى أن ايجاد سبل جديدة لجذب الناس الى العمل فى ظل الاشتراكية ليس عملا سهلا ، بل يتطلب عملا كبيرا شاقا •

وبالقضاء على استغلال الانسان لأخيه الانسان تصبح جميع ثمرات العمل ملكا للمجتمع ، أى تذهب لصالح الكادحين أنفسهم • وهذا هو

أساس اهتمام العاملين الكبير بنتائج عملهم ، الأمر الذى لا يمكن أن يوجد في ظل الرأسمالية • ولكن من الضرورى في ظل الاشتراكية أن تكون العلاقة بين العمل الذى بذل وبين المكافأة عليه علاقة محسوسة من كل عامل • ويتحقق هذا بتطبيق المبدأ الاشتراكى : « من كل حسب قدرته ، ولكل حسب عمله » •

ان المعادلة « من كل حسب قدرته ولكل حسب عمله » ذات مضمون غنى ، فهى تشـــترط **أولا :** وجـوب أن يعمل كل أفراد المجتمع بكل طاقاتهم ، **وثانيا :** حق كل عامل فى أن يحصل من المجتمع على مكافأة تبعا لكمية ونوعية العمل الذى بذله .

ان الاشتراكية تقضى على تلك الهوة بين الحقوق والواجبات التى توجد فى ظل الرأسمالية وفى ظل أى نظام استغلالى آخر • ففى المجتمع البرجوازى لا يتمتع بجميع الحقوق الا أقلية ضئيلة فى المجتمع ممن يملكون وسائل الانتاج • أما جميع الواجبات فتقع على عـاتق الغالبية العظمى من السكان المحرومين من ملكية تلك الوسائل . أما فى المجتمع الاشتراكى فان جميع أفراد المجتمع القادرين على العمل يتساوون فى ملكية وسائل الانتاج التى تعتبر ملكية اشتراكية اجتماعية ، وفى هذه الظروف يعتبر عمل كل فرد عملا لنفسه ولكل المجتمع ، وعندما يعمل الانسان لنفسه فعليه أن يعمل بكل قواه وطاقاته •

◆ النظام الاشتراكى للعمل :

ان التنظيم الاشتراكى للعمل يتطلب نظاما صـــارما أثناء عملية الانتاج وأثناء العمل وترتيبا وتنسيقا .

فانهيار الرأسمالية يؤدى حتما الى انهيار نظام العمل الرأسمالى المكروه لدى العمال والقائم على التهديد بالجوع وعلى العبودية الاقتصادية للكادحين • ولكن الانتاج الاجتماعى الكبير لا يمكن أن يتم دون نظام عمل متين • ولذلك فقـــد أكد لينين أن نظام العمـــل هو عامود كل البنـاء الاقتصادى للاشتراكية •

ان نظام العمل الاشتراكى يختلف اختلافا جذريا عن أنماط نظم العمل السابقة سواء من حيث جوهره أو من حيث طرق انشائه وتدعيمه. انه نوع من نظام العمل أرقى بالنسبة للرأسمالية . وهو يعتبر نظاما واعيا للعاملين الذين تحرروا من نير الاستغلال . ان انشاء وتدعيم النظام الاشتراكى للعمل يعتبر بالنسبة للغالبية العظمى من الكادحين عملهم الشخصى القريب الى نفوسهم والمحبب اليهم .

ان تنشئة العاملين على النظام الاشتراكى للعمل تعتبر احدى صور الصراع الطبقى للبروليتاريا بعد استيلائها على سلطة الدولة . وقد قال لينين ان انشاء نظام عمل جديد وانشاء صور جديدة للعلاقات الاجتماعية بين الناس وانشاء صور وطرق جديدة لجذب الناس الى العمل هو عمل سنوات بل وعشرات السنوات . كما أشار الى أن هذا العمل هو أنبل وأجل عمل .

فاعادة صياغة سيكولوجية جميع الكادحين على أساس الانتاج الاشتراكى الكبير وتربيتهم على التمسك بنظام العمل الموحد تقوم به الطبقة العاملة وفى نفس الوقت تعيد تربية نفسها . وفى النضال من أجل تدعيم نظام العمل تعمل الدولة الاشتراكية الممثلة للمجتمع الاشتراكى بوسائل الاقناع وكذلك بوسائل القهر الموجهة ضد المتراخين والكسالى الذين يريدون أن ينهبوا من المجتمع الكثير ويعطوه القليل .

والنظام الانتاجى للعمل ضرورى فى المجتمع الشيوعى أيضا . فالانتاج الشيوعى يتميز بتنظيمه العالى ودقته البالغة . ولكن النظام والتنظيم فى ظل الشيوعية لا يكفلهما القهر وانما فهم جميع العاملين لواجبهم الاجتماعى .

٢ ـ انتاجية العمل الاجتماعى

◆ الزيادة المضطردة لانتاجية العمل قانون أكيد من قوانين الاشتراكية :

يهدف التنظيم الاشتراكى للعمل الاجتماعى الى تحقيق انتاجية أعلى للعمل بالمقارنة مع الرأسمالية وذلك لاشباع احتياجات المجتمع الاشتراكى وأفراده المتزايدة .

والنظام الاشتراكي في نهاية المطاف ينتصر على النظام البالي بفضل انتاجية أعلى للعمل • لقد خلقت الرأسمالية انتاجية عمل لم يصل اليها المجتمع الاقطاعي ، والاشتراكية تخلق انتاجية عمل أعلى مما هي عليه في ظل الرأسمالية • ويتحقق هذا نتيجة لتحرير قوى الانتاج في المجتمع التي كانت تكبلها من قبل قيود الاستغلال وكذلك بفضل الطاقة الخلاقة والمبادرة لجماهير العاملين •

ويتم التوصل الى زيادة انتاجيـــة العمل عن طريق احلال العمل بالآلات محل العمل اليدوى ، واحلال آلات جديدة وحديثة محل الآلات والمعدات القديمة •

وفي نفس الوقت فان الشرط الضرورى لزيادة انتاجية العمل هو التطوير المستمر لتنظيم العمل والانتاج • وقد اعتبر لينين أن أهم مقومات زيادة انتاجية العمل هي ــ الى جانب ضمان تقدم تكنيكى ــ زيادة النظام لدى العاملين والقدرة على العمل وزيادة وتيرته وتنظيمه بطريقة أفضل •

ان زيادة انتاجية العمل تعنى في ظل الرأسمالية تشديد استغلال الطبقة العاملة وانتشار البطالة وازدياد وضع الكادحين سوءا • ولاشك أن فوضى الانتاج الرأسمالي والمنافسة والأزمات ، كل ذلك يسبب تبذيرا وتبديدا للموارد الطبيعية وقـــوة العمل الحى وناتج العمل الاجتماعى ، ولذلك فانه بالنسبة للرأسمالية ــ كما أشار ماركس ــ لا يعتبر لقانون الازدياد المضطرد لانتاجية قوة العمل أهمية مطلقة ، وهذا يوضح عدم الثبات في طابع زيادة انتاجية العمل في ظل الرأسمالية •

أما بالنسبة للاشتراكية فان قانون الازدياد المضطرد لانتاجية العمل له أهمية مطلقة • فالاشتراكية تكفل أفضل الظروف لتطوير واستخدام جميع منجزات العلم والتكنيك لصالح المجتمع ككل • وشمول ووجوب العمل تتيح امكانية استخدام موارد العمل البشرى التي في حوزة المجتمع استخداما كاملا ومتوازنا • ويسمح عدم وجود فوضى الانتاج والمنافسة والأزمات باستخدام الموارد الطبيعية ووسائل الانتاج في محيط الاقتصاد القومى كله استخداما رشيدا متوازنا •

ان تطوير الاقتصاد الاشتراكي مرتبط بالعناية الشعبية بالزيادة المستمرة لانتاجية العمل في جميع فروع الاقتصاد القومى • ان زيادة انتاجية العمل أساس لزيادة رخاء المجتمع الاشتراكي •

◆ عوامل زيادة انتاجية العمل الاجتماعى :

تتطلب مصلحة البنـــاء الشيوعى زيادة مستمرة لانتاجية العمل الاجتماعى ، فان هذه الزيادة تؤدى الى خفض كمية العمل المبذول لانتاج وحدة السلعة ٠

ان انتاجية العمل مفهوم واسع الى حد كبير ٠ ويقوم أساسا على المقطوعية التى ينتجها العامل الواحد فى العمليات الانتاجية الأساسية ٠ ويمكن أن تقاس هذه المقطوعية (الحصة) بالأطنان أو الأمتار أو القطع التى تنتج خلال ساعة العمل أو يوم العمل أو أسبوع أو شهر العمل بواسطة عامل واحد ، أو تقاس بالنقود (بالأسعار الثابتة) اذا كان الانتاج متنوعا ٠

غير أن مقطوعية العامل الواحد فى العمليات الانتاجية الأساسية لا تعطينا مفهوما كاملا عن حركة انتاجية العمل فى المؤسسة كلها ٠ فقد لا تؤدى زيادة مقطوعية العامل الواحد الى زيادة انتاجية العمل فى المؤسسة ككل ، بل وقد تؤدى أحيانا الى خفض هذه الانتاجية ٠ وهذا يحدث فى تلك الأحوال التى يصـــاحب فيهـــا زيادة المقطوعية زيادة عدد العمال المســـاعدين وترتفع نفقـــات العمل غير المنتجة ويتضـــخم الجهـــاز الادارى ٠٠٠ الخ ٠ وعلى العكس ، اذا مازادت مقطوعية العامل وصاحبها انكماش فى الجهاز الادارى وخفض فى عدد العمال المساعدين والتخلص من نفقات العمل غير المنتجة فان المقطوعية بالنسبة للعامل الواحد يمكن أن تزداد أسرع من المقطوعية الخاصة بكل عامل فى العمليات الانتاجية الأساسية ٠

ولكن مستوى انتاجية العمل بالنسبة لكل عامل لا يعطينا كذلك تصورا تاما لحركة انتاجيـة العمل الاجتماعى ٠ فلزيادة انتاجية العمل الاجتماعى من المهم جدا الاختيار السليم القائم على أساس اقتصادى لاتجاه التطوير سواء بالنسبة لمؤسسات منفردة أو فروع صناعية كاملة أو مناطق اقتصادية بأسرها ٠ وبتعبير آخـــر فان زيادة انتاجية العمل الاجتماعى تتطلب زيادة فعالية الانتاج الاجتماعى ٠

ويجرى الكفاح من أجل الزيادة المستمرة لانتاجية العمل فى ظل الاشـــتراكية بوســـائل تختلف جذريا عن تلك التى يســـتخدمها الرأسماليون ٠

ففى المجتمع الرأسمالى يتم تحقيق زيادة انتاجية العمل عن طريق تشديد وتيرة العمل التى ترهق العامل . أما فى المجتمع الاشتراكى فان زيادة انتاجيــة العمل تتحقق قبـــل كل شيء بواسطه تطوير التكنيك واستخدام آلات أكثر انتاجية ، ووسائل انتاج أكثر انتاجية تخفف عمل العامل وترفع انتاجيته ، وكذلك بواسطة تحسين تنظيم العمل والانتاج .

ان الوسيلة الأساسية لزيادة انتاجية العمل هى التقدم التـكنيكى السريع والمستمر وتجديد المعدات وتطوير التكنيك وتحسين الانتاج . وفى ظل المستوى التكنيكى والتكنولوجى المعـــين تزداد أهمية التنظيم العلمى للعمل والانتاج والاستخدام الأقصى لوقت العمل عن طريق القضاء على التعطل والكفاح ضد النفقات غير المنتجة (الخسائر) فى وقت العمل .

ويعتبر رفع مهارة العاملين من أهم العوامل التى تؤدى الى زيادة انتاجية العمل . فالتقدم العلمى ـ التكنيكى الحديث يتطلب تنمية مستمرة للمستوى الثقافى ـ التكنيكى للكادرات التى تعمل فى الاقتصاد القومى . وان تطبيق تكنيك جديد أكثر تطورا فى الانتاج لا يعطى التأثير المناسب الا حين يقوم بالعمـل عليه عمال مهـرة فى جميـع قطـاعات الانتـاج الاشتراكى .

ونتيجة لزيادة انتاجية العمل فى الاقتصـــاد الاشتراكى يتناقص باستمرار نصيب الأجور فى تكلفة السلعة ؛ ولكن نقص الوزن النوعى للأجور فى تكلفة السلعة الصناعية لا يعنى انخفاضا فى الأجور ؛ بل بالعكس يصاحبه ارتفاع مستمر فى رصيد الأجور بشكل عام وزيادة فى الحجم المطلق للأجر الذى يتقاضاه كل عامل . والمزية الأساسية الكبيرة للنظام الاشتراكى هى أنه يحقق توفيرا فى نفقات العمل البشرى وفى نفس الوقت ارتفاعا مستمرا لمستوى رفاهية الكادحين .

وقد ازدادت انتاجية العمل فى الاتحـــاد السوفييتى للعاملين فى الصناعة مع خفض وقت العمل بدرجة ملموسة ، ازدادت فى عام ١٩٦٤ أكثر ١١ مرة على ما كانت عليه عام ١٩٢٨ .

ونتيجة للمعدلات السريعة قل بكثـــير الفرق فى مستوى انتاجية العمل بين الولايات المتحدة الامريكية وبين الاتحاد السوفييتى . ففى عام ١٩١٣ كانت انتاجية العمل فى الصناعة فى بلادنا تســـاوى ١١٪ من انتاجية العمل فى الصناعة الأمريكية ؛ وفى الوقت الحاضر تساوى ٤٠٪ الى ٥٠٪ .

وفى فترة بناء الشيوعية على نطاق واسع تعتبر زيادة انتاجية العمل الاجتماعى مقدمة ضرورة لخلق الوفرة فى الخيرات المادية اللازمة للتحول الى المبدأ الشيوعى فى التوزيع ألا وهو « لكل حسب حاجته » ٠

◆ المؤتمر الثالث والعشرون للحزب والاسراع بالتقدم العلمى ـ التكنيكى :

أكدت توجيهات المؤتمر الثالث والعشرين للحزب بشأن الخطة الخمسية ضرورة الاسراع بالتقدم العلمى ـ التكنيكى على أساس تطوير واسع للأبحاث العلمية والاستخدام السريع لنتائجها وتطبيقها فى الانتاج ٠ ان الاسراع بالتقدم العلمى ـ التكنيكى يعتبر شرطا ضروريا لتنفيذ مهام الخطة الخمسية ٠

لقد راعت الخطة الخمسية أن يكون هناك نمو هائل واتساع كبير للأبحاث فى جميع مجالات العلوم التى تكفل التطور التكنيكى : فى مجال الرياضة البحتة والتطبيقية والطبيعة الذرية وبعض أقسام علم الطبيعة الأخرى والكيمياء والبيولوجيا والجيولوجيا والطب والعلوم الاجتماعية ٠ ولزيادة فعالية الأبحاث العلمية وزيادة استخدام نتائجها فى عملية الانتاج راعت الخطة أن تركز القوى العلمية والموارد المالية لحل أهم مشاكل العلم والتكنيك التى تعطى أكبر فعالية اقتصادية ٠

ان الاسراع بالتقدم التكنيكى يعتمد الى حد كبير على التطوير السريع لأكثر فروع صناعة بناء الآلات وبناء الأجهزة تقدما ؛ وهى التى تمد الاقتصاد القومى بوسائل الانتاج الحديثة ؛ كما يعتمد أيضا على تقديم الانتاج سلعا حديثة تكنيكيا وأكثر تقدما ؛ وعلى زيادة جودة السلع فى جميع فروع الاقتصاد القومى ٠

ومن أهم مميزات الخطة الخمسية الحالية الاهتمام باعادة تجهيز الاقتصاد القومى كله تجهيزا سريعا بالآلات ، وتغيير تركيبه تغييرا تقدميا ، واحلال المنتجات الحديثة محل المنتجات القديمة فى الوقت المناسب ٠ ولابد أن يؤدى كل ذلك الى الاسراع بالتقدم التكنيكى ٠

كما أشار المؤتمر الثالث والعشرون للحزب الشيوعى الى أن أهم

مصدر لزيادة انتاجيــة العمل يجب أن يكون رفع المســـتوى التكنيكى للانتاج على أساس تطوير وتطبيق تكنيك حـــديث وعمليات تكنولوجية تقدمية والاستخدام الواسع للميكنة المركبة ولأنظمة التشغيل الأتوماتيكية ؛ والتعميق المستمر للتخصيص والتعاون فى الانتاج ٠

♦ تطور التخصص والتعاون فى الانتاج وفعاليتهما الاقتصادية :

من المهم جدا لزيادة انتاجية العمل الاجتماعى زيادة مضطردة نشر أكثر الوسائل تقدما والخاصة بالانتاج الكبير والتى تساعد على الاسراع بالتقدم العلمى ـ التكنيكى ٠ ومن بين هذه الوسائل التخصص والتعاون بين المؤسسات ، والانتاج بالجملة ؛ وتوحيد الانتاج ٠

ويعنى التخصص أن يتركز فى المؤسسات انتاج نوع متجانس من السلع ٠ والتخصص يعتبر أحد صور التقسيم الاجتماعى للعمل ٠

ويؤدى التقدم التكنيكى الى زيادة عدد الفروع الصناعية المستقلة ويظهر انتاج نوع معين من السلع ويتمركز فى بعض المؤسسات ٠ ان التخصص يفتح آفاقا واسعة لتنمية تقسيم العمل بين المؤسسات وكذلك داخل المؤسسة الواحدة بين الوش والقطاعات ، وهذا يساعد على استخدام معدات عالية لانتاجية وتطوير الآلات والأجهزة وتحسين تكنولوجيا الانتاج٠ وفى نفس الوقت فان التخصص يساعد على تجمع الخبرة الانتاجيــة لدى العمال والفنيين ٠

وهناك ثلاثة أنواع مختلفة من التخصص هى **أولا** : التخصص فى انتاج منتجات جاهزة مختلفة التركيب وهو مايسمى بالتخصص فى المادة (كمصانع انتاج السيارات مثلا) ٠ **وثانيا** : التخصص فى انتاج أجزاء معينة من المنتجات الجاهزة ؛ وهو مايسمى بالتخصص الفرعى (المصانع الخاصة بانتـــاج أجزاء معينة من الســـيارة كالموتورات أو الهياكل أو الاطارات) ٠ **وثالثـــا** : التخصص فى بعض العمليـــات أو المراحـــل التكنولوجية وهو مايسمى بالتخصص المرحلى أو التكنولوجى (كمصانع الصهر والسباكة ٠٠٠ الخ) ٠

وبتطور التخصص تزداد العلاقة المتبادلة بين الفروع والمؤسسات • وتبعا لذلك يتطور التعاون أى تنظيم علاقات انتاج طويلة المدى بين المؤسسات وفروع الاقتصاد التى تشترك فى انتاج نوع معين من المنتجات ، ويتطلب التعاون مستوى أرقى فى التخطيط والتنظيم من مجرد علاقات الامداد والتمويل بين المؤسسات •

ان النظام الاقتصادى الاشتراكى يتيح امكانية تطور التخصص والتعاون فى الانتاج فى حدود لا يمكن أن تصل اليها الرأسمالية • فان سيطرة الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج والتطور المتوازن للاقتصاد القومى وانعدام الأزمات الاقتصادية يسمح بتطوير الانتاج على أساس التقسيم الاجتماعى الكبير للعمل •

ويخلق التخصص والتعاون بين المؤسسات قاعدة للانتاج بالجملة ، كما أنه يتحقق توفير كبير للعمل والموارد المادية وتوسيع حدود الانتاج تتيح الفرصة لاستخدام معدات أتوماتيكية وخطوط الانتاج وخطوط التجميع التى ترفع وتزيد الى حد كبير من انتاجية العمل •

وتراعى الخطة الخمسية الجديدة تحقيق تخصص تال للانتاج وبالذات توسيع الانتاج المتخصص لقطع الغيار وأجزاء الآلات وأجهزة التجميع • وهذا سيساعد على اصلاح الآلات باقتصاد ، علما بأنه ينفق على هذا الأمر كل عام ١٠ مليارات روبل •

◆ توحيد الانتاج :

يعتبر توحيد الانتاج أحد عوامل زيادة انتاجية العمل الاجتماعى • والتوحيد هى عملية تركيز عمليات انتاجية ذات علاقة متبادلة داخل مؤسسة واحدة •

وللوهلة الأولى قد يبدو أن التوحيد متعارض مع التخصص ؛ ولكنها فى الواقع أمران متصلان • انهما وسيلتان مختلفتان لتركيز الانتاج تعطيان فى ظروف معينة فعالية اقتصادية كبيرة •

وهناك صور ثلاث للتوحيد : **أولا** : التوحيد على أساس الجمع بين

المراحل المتوالية لمعالجة المنتجات • ويمكن أن نأخذ صناعة المعادن الحديدية مثالا على ذلك • ففيها تتم جميع مراحل الانتاج التعدينى ابتداء من استخراج خام الحديد حتى انتاج المعدن المدرفل • وهناك أيضا يتم حرق الكوك اللازم لانتاج المعادن • ومثل هذه الصورة من التوحيد تتميز بها أيضا صناعة النسيج • **وثانيا :** التوحيد القائم على أساس الاستخدام المركب للخامات • ومثل هذه الصورة من التجميع منتشرة فى الصناعات الكيميائية عند معالجة الخامات العضوية (الفحم والنفط) ؛ والخامات المركبة للمعادن النقية وعند معالجة المنتجات الزراعية فى الصناعات الغذائية • **وثالثا :** التوحيد على أساس استخدام الفضلات • والمثال على ذلك هو تلك المصانع المركبة التى تعالج الخشب التى يدخل ضمنها معالجة النشارة والقطع الخشبية الصغيرة •

وهكذا ينتشر التوحيد فى تلك الفروع الصناعية التى تتم فيها معالجة الخامات خلال عدة مراحل تشكل دورة واحدة ، وأيضا فى تلك الفروع التى يقوم الانتاج فيها على الاستخدام المركب للخامات والوقود •

وهناك عدة عوامل تحدد فاعلية التوحيد الاقتصادى ، وهذه العوامل هى قبل كل شىء تطوير التكنيك وتكنولوجيا الانتاج ؛ كما أن التوفير يتحقق بفضل ازالة النفقات غير المنتجة على نقل المنتجات ، وذلك لأن جزءا كبيرا من الخامات والمواد نصف الجاهزة لا تنقل خارج المؤسسة فى نظام التوحيد • كما أن الاستخدام المركب للموارد يعطينا فائدة كبيرة ، اذ يصبح استخدام المعدات والمباني أكثر حكمة وجدوى •

وفى بعض مجمعات صناعة المعادن لكى يتم انتاج مليون طن من المعدن ينبغي نقل حوالى ٤٠ مليون طن من الخامات والمنتجات نصف الجاهزة والفضلات وغيرها من الأجمال • ولو كانت أفران الصهر وأفران المارتن ووحدات الدرفلة موزعة على مؤسسات مختلفة لكانت نفقات النقل مرتفعة جدا •

وفى عديد من الفروع الصناعية يؤدى التقدم التكنيكى الى انتشار التوحيد • والمثال على ذلك هى صناعة البناء • فمجمعات بناء المنازل التى تعتمد على الميكنة الواسعة الحدود تحقق تخفيضا ملموسا فى زمن البناء وتقليلا للنفقات •

ان الاستخدام المركب للخامات يتيح امكانيات كبيرة لزيادة فعالية الانتاج • ولذلك فقد أشار المؤتمر الثالث والعشرون للحزب الشيوعى

فى الاتحاد السوفييتى الى أنه فى أحوال كثيرة فى صناعتنا يستخرج من المتر المكعب الواحد من الخشب منتجات أقل بثلاث الى خمس مرات مما يستخرج فى المؤسسات ذات التكنولوجيا الحديثة لمعالجة الخشب • وان الاستغلال الكامل للخامات يعتبر احتياطيا كبيرا لزيادة انتاجية العمل فى الصناعة •

• المنافسة الاشـــتراكية ودورها فى تطوير الاقتصـــاد وفى التربية الشيوعية للعاملين :

تلعب المنافسة الاشتراكية دورا كبـــيرا فى زيادة انتاجية العمل الاجتماعى • وتؤكد البرجوازية ومن يدافع عنها أن المنافسة الرأسمالية هى وحدها التى تعطى الفرصة لكل انسان لكى يظهر مواهبه وقدراته • والحقيقة أنها تسحق بطريقة وحشية قدرات الغالبية العظمى من الكادحين• انها مرتبطة بغش وخـداع وافلاس الجمـــاهير واثراء حفنة قليـلة من الاستغلاليين •

لقد فتحت المنافسة الاشتراكية لأول مرة الطريق أمام اظهار الطاقات والقدرات اللامحدودة التى كان يخنقها ويسحقها النظام البرجوازى • ان المنافسة الرأسمالية تعكس صراع الكل ضد الكل ، أما المنافسة الاشتراكية فهى تعبير عن تعاون الشغيلة الرفاقى ونضالهم المشترك من أجل نهضة الجميع • والمنافسة الرأسمالية تعكس تشتت المنتجين وعدائهم بعضهم ببعض ، أما المنافسة الاشتراكية فتعبر عن العلاقة بين الناس فى مجتمع رفاقى •

وتعتبر المنافسة الاشـــتراكية فى جميع صـورها حـركة واسعة للكادحين تقوم على مبدأ : الحق بالمتفـوق ، وسـاعد المتخلف ، وحقـق نهضة عامة للانتاج • وتجرى المنافسة من أجل تحقيق الخطط وتخطى معدلاتها ، ومن أجل زيادة انتاجية العمل وتحسين جودة المنتجات وتخفيض تكلفتها ، ومن أجل توفير الخامات والمواد والوقود والطاقة الكهربائية •• وفى المنافسة الاشتراكية تظهر بجـلاء النظرة الجديدة الى الانتاج والى العمل لخير المجتمع • ان العمل من أجل خير الجميع يعتبر المحتوى الأساسى للعمل الشيوعى •

وفى المنافسة الاشتراكية ينعكس تطوير النشاط العملى للجماهير ومبادرتهم ، وهى خاصية تنفرد بها الاشتراكية وحدها • ان المنافسة هى تلك القوة التى تسارع بتطوير التكنيك وتحسين تنظيم الانتاج وتحطم معدلات انتاجية العمل القديمة وتقدم معدلات تقدمية جديدة • ولقد أصبحت المنافسة الاشتراكية فى الاتحاد السوفييتى وفى الدول الاشتراكية الأخرى قضية الشعب كله ، أصبحت تؤثر تأثيرا ضخما على تطوير الاقتصاد بأسره وتقوم المنافسة الاشتراكية على القوة التربوية والتنظيمية الضخمة للقدرة . ان قوة القدرة فى الاشتراكية تؤثر تأثيرا جماهيريا يعتبر وسيلة لتحسين الانتاج ومحركا للتقدم الاجتماعى • وقد اعتبر لينين أن المبادىء الأساسية لتنظيم المنافسة الاشتراكية يجب أن تكون : ضمان العلنية الواسعة ؛ ومقارنة النتائج ؛ وتعميم التجارب الطليعية ؛ والحفز المادى والمعنوى للعمل •

وفى المجتمع البرجوازى لا يجرى أى تطوير للعمليات الانتاجية الا نتيجة لصراع المنافسة ، فتطوير الانتاج فى مؤسسة ما يعتبر خطرا يهدد المؤسسات الأخرى التى تنافسها • وكل تجديد يتم فى سرية صارمة اذ هو « سر المهنة » بالنسبة للمؤسسة ، أما بالنسبة للجماهير فتظل قضية الانتاج غريبة عليهم •

وبالعكس فى المجتمع الاشتراكى حيث العاملون مهتمون أشد الاهتمام بتطوير الانتاج تجد مبادرة الطليعيين صدى واسعا يوقظ روح المبادرة لدى الجماهير ويثير التنافس الرفاقى بينهم ، ويعتبر وسيلة جبارة للتقدم العام •

وأثناء الخطط الخمسية الأولى اتسع نطاق حركة طليعيى الانتاج ثم حركة مجددى الانتاج • وقد لعبت المنافسة بين العاملين فى المؤخرة دورا كبيرا فى سنوات الحرب الوطنية العظمى • وفى فترة مابعد الحرب ساعدت هذه المنافسة على سرعة تشييد الاقتصاد المخرب •

وقبيل بداية الخطة السبعية الماضية فى الاتحاد السوفييتى ولدت وأخذت تنمو بسرعة حركة فرق وطليعيى العمل الشيوعى • فكان المشتركون فى المنافسة يضعون أمامهم مهمات كبيرة : أن ينظروا الى العمل نظرة واعية خلاقة ، وأن يزيدوا انتاجيته زيادة كبيرة ؛ وأن يكونوا أناسا على مستوى عال من الثقافة ؛ وأن يرفعوا على الدوام من مستواهم الفكرى والسياسى ؛ وأن يساعدوا رفاقهم فى العمل وفى الحياة اليومية • وكان شعارهم : تعلم واعمل وعش بطريقة شيوعية •

ان تطوير ونشر المنافسة الاشتراكية التى أصبحت تعبيرا حيا عن الابداع الثورى للجماهير وأحد الصور الهامة لمشاركتهم فى بناء الشيوعية لها أهمية اساسيه فى نجاح تنفيذ مهام الخطه الحالية ونجاح تقدم المجتمع السوفييتى نحو الشيوعيه وذلك حسب ماجاء فى قرارات المؤتمر الثالث والعشرين للحزب الشيوعى فى الاتحاد السوفييتى ٠

◆ **مهام زيادة انتاجية العمل فى الخطة الخمسية الجديدة :**

تراعى الخطة الخمسية زيادة انتاجية العمل فمتوسط المعدلات السنوية لزيادة انتاجية العمل بالنسبة لكل عامل ستصل الى ٦٪ مقابل ٤ر٦٪ فى عام ١٩٦١ ــ ١٩٦٥ فى الصناعة ٠ أما فى البناء فستكون ٦ر٦٪ مقابل ٣ر٥٪ ٠ وفى القطاع العام الزراعى ستكون حوالى ٧٪ مقابل ٣ر٧٪ ٠ وقد روعى فى الخطة الخمسية الجديدة أن تزيد انتاجية العمل فى الخمس سنوات كلها الى ٣٣٪ ــ ٣٥٪ فى الصناعة و٣٥٪ ــ ٤٠٪ فى قطاع البناء ، ٤٠٪ ــ ٤٥٪ فى السفخوزات والكلخوزات ٠

ان الاسراع بمعدلات زيادة انتاجية العمل يجب أن يتحقق عن طريق الاسراع بالتقدم العلمى ــ التكنيكى والاستخدام الواسع لمنجزات العلم والتكنيك فى الانتاج وتطوير التخصص فى الانتاج والتنظيم العلمى فى العمل ورفع مهارة الكادرات وزيادة الحوافز الاقتصادية ٠

ان من أهم الدلائل على درجة التجهيز التكنيكى للعمل هو مدى تجهيزه بالطاقة الكهربائية ٠ وان تجهيز العمل بالطاقة الكهربائية خلال الخمس سنوات سيرتفع فى الصناعة بمعدل مرة ونصف وفى الزراعة بمعدل ثلاث مرات ٠

◆ **ارتفاع المستوى الثقافى ــ التكنيكى للكادحين ومهارة الكادرات :**

ان الارتفاع المستمر للمستوى الثقافى ــ التكنيكى للكادحين يلعب دورا كبيرا فى زيادة انتاجية العمل ٠ ويرتبط والتقدم العلمى ــ التكنيكى

ارتباطا وثيقا بنمو وازدياد مهارة العمال والمهندسين والفنيين • ويكفل النظام الاشتراكى لجميع الكادحين أفضل الظروف الملائمة لرفع مستواهم العام والمهنى •

ويؤدى تطوير التكنيك وزيادة المستوى الثقافى ـ التكنيكى لجماهير العاملين الى التقارب التدريجى بين العمل الذهنى والعضلى • وعاما بعد عام يرتفع المستوى التعليمى للطبقة العاملة والفلاحين • ففى عام ١٩٣٩ كان هناك من بين كل ١٠٠٠ شخص يعملون فى الانتاج ١٢٣ شخصا ذوى مستوى تعليمى عال وثانوى واعدادى . أما فى عام ١٩٥٩ فقد ارتفع الرقم الى ٤٣٣ ، وفى عام ١٩٦٥ أصبح الرقم ٥٢٢ من بين كل ١٠٠٠ شخص • ونتيجة لانتشار التعليم الثانوى العام والتعليم الفنى أصبح غالبية الشباب المنخرطين فى الحياة العملية فى الوقت الحالى يتمون ٨ فصول دراسية بل ان جزءا كبيرا منهم يعملون بعد أن يتموا ٩ أو ١٠ فصول فى المدرسة الثانوية • *

وفى كثير من المؤسسات المجهزة بآلات حديثة يصل عدد العمال الذين أنهوا ١٠ـ١١ * صفا فى المدرسة الثانوية الى ثلث عدد جميع العاملين فى المؤسسة • وفى القرية ينخفض عدد الفلاحين غير المتخصصين فى حرفة معينة ويزداد عدد الميكانيكيين والعاملين فى المزارع وغيرها من الحرف التى تتطلب معرفة عامة واعدادا خاصا •

وفى نفس الوقت يزداد باستمرار عدد العاملين من المهندسين والفنيين وتزداد كفاءتهم المهنية •

(*) يعتبر الصف العاشر فى المدارس السوفيتية نهاية المرحلة الثانوية حيث يستطيع الطالب بعدها الالتحاق بالجامعات أو المعاهد اذا نجح فى امتحانات القبول التى تجريها هذه الجامعات والمعاهد • (المترجم)

(*) انتهى نظام الأحد عشر صفا وعادت المدارس الثانوية تضم ١٠ صفوف • (المترجم)

٣ ـ التنظيم العلمى للانتاج والعمل

◆ أهمية التنظيم السليم للانتاج والعمل بالنسبة لزيادة انتاجية العمل وتحسين ظروفه :

فى السنوات الاولى للبناء الاشتراكى أكد لينين على ضرورة تطبيق مبادىء التنظيم العلمى للعمل والانتاج ، وقد نظر الى التنظيم العلمى للعمل فى ظل الاشتراكية باعتباره عاملا جبارا فى زيادة انتاجية العمل وتخفيفه الى أقصى حد ٠

يكتسب التنظيم العلمى للانتاج والعمل أهمية خاصة فى الظروف الراهنة ٠ وقد أشار المؤتمر الثالث والعشرون للحزب الشيوعى الى أن تحسين تنظيم العمل والانتاج يعتبر أحد الأسس فى تطوير وزيادة فعالية الانتاج ، وأن النجاح الذى حققه التقدم التكنيكى واعادة تجهيز المؤسسات وتطبيق عمليات تكنولوجية أكثر تقدما ، كل هذا قد أثار بدرجة حادة قضية التحسين الجذرى لتنظيم العمل على أسس علمية حقيقية ٠

لقد احتلت الصناعة السوفييتية مراكز طليعية بين الصناعات العالمية من حيث المستوى التكنيكى للانتاج ومن حيث مهارة الكادرات بين العمال والخبراء ٠ ولكن مازال هناك الكثير من المؤسسات المتخلفة بشكل خطير بالنسبة لتنظيم العمل والانتاج ، هذا التنظيم الذى يجب أن يجمع بين التكنيك والكادرات فى عملية انتاجية موحدة ، وذلك ما أشار اليه المؤتمر الثالث والعشرون للحزب الشيوعى ٠ ولذلك فان مهمة تطبيق تنظيم علمى للانتاج والعمل فى جميع المؤسسات تتمشى مع المتطلبات الحديثة للتقدم العلمى ـ التكنيكى وتعتبر من المهام الأولى فى الاقتصاد القومى ٠

◆ تجربة المؤسسات والورش والقطاعات الطليعية فى تطبيق التنظيم العلمى للعمل :

ان الصور والأشكال المحددة للتنظيم العلمى للعمل ترتبط بخصائص هذا الانتاج أو ذاك ، ولكن كل المؤسسات الطليعية تتميز ببعض الملامح

المشتركة ، فان تطوير تنظيم العمل يصاحبه تطبيق تكنولوجيا جديدة وميكنة الأعمال الأساسية والثانوية وتشغيلها أتوماتيكيا ، والتخفيض المتوازن لاستهلاك المنتجات يعتبر أساسا لاعادة النظر فى معدلات المقطوعية ٠

والى جانب تطبيق مبادىء التنظيم العلمى للعمل فى العمليات الانتاجية يتم تنفيذ اجراءات لتحسين ادارة الانتاج بصورة جذرية كما تتم ميكنة العمل الادارى والزيادة المستمرة فى مهارة العاملين الفنيين والمهندسين والعمال والمستخدمين ٠ ان تطوير تنظيم العمل يعطى أفضل النتائج فى تلك الأماكن التى يتم فيها هذا التنظيم مع مراعاة خصائص واحتياجات الانتاج وحيث اختير بنجاح الاتجاه الأساسى للتنظيم ٠

وفى هذا المجال تعتبر تجربة مصنع جوركى للسيارات جديرة بالنظر ٠ لأن نقاط الضعف فى هذا المصنع كانت خدمات النقل والتشوين ، لذا فقد وضعت قبل كل شىء مهمة تقصير خطوط النقل وميكنة أعمال النقل والتشوين ، وقد أحرز فى هذا المجال نجاح بارز ٠ وفى مؤسسات هذا الفرع من فروع الصناعة (صناعة السيارات) يعمل فى عمليات النقل والتشوين وعمليات الشحن والتفريغ حوالى ٢٠٪ الى ٤٤٪ من عدد العمال فى المتوسط ، أما فى مصنع جوركى للسيارات فيعمل ١٥٪ فقط ٠ وقد أنشىء فى المصنع قسم مستقل لتنظيم الانتاج والادارة أخذ يعمل فى اعداد طرق وضع معدلات العمل بالنسبة للمستخدمين والمهندسين والفنيين ٠

وفى مؤسسة أخرى – هى مصنع بناء الآلات الكيميائية فى الأورال – كانت المهمة الرئيسية هى وضع خطط التنظيم العلمى للعمل فى كل موقع انتاجى وتطبيقوسائلالعمل الطليعية واستخدام وسائل أكثر فعالية للأجور ٠ وقد أدى التحليل العميق لعمل المصنع الى أن تطوير تنظيم الانتاج هو فقط الذى سيساعد على التوصل الى انتاجية عمل مرتفعة وربحية واقتصاد فى العمل ٠ وقد تضمن برنامج تطوير تنظيم الانتاج تجهيز الانتاج والتخطيط داخل المصنع والتدعيم المادى للورش والقطاعات ونظاما دقيقا للادارة ، وتطبيق وسائل رشيدة لعمل العمال والمهندسين والفنيين ٠

ان تجربة مصنع بناء الآلات الكيميائية فى الاورال ومصنع جوركى للسيارات وعديد من المؤسسات الأخرى التى تصدرت حركة التنظيم العلمى للانتاج اجتذبت اهتماما كبيرا على نطاق البلاد كلها ٠ وأخذت

تنشأ فى كثير من المؤسسات أقسام بحوث لتطبيق التنظيم العلمى للانتاج ولوضع الخطط والنظم المناسبة • ويشترك فى هذا العمل المهندسون والفنيون والعمال ، وقد أتت الاجراءات الاولى بنتائج محسوسة •

◆ المؤتمر الثالث والعشرون للحزب والانتقال الى نظام العمل خمسة أيام فى الأسبوع :

ان ما جاء فى توجيهات المؤتمر الثالث والعشرين للحزب الشيوعى بشأن الانتقال المتوازن للمستخدمين والعمال فى المؤسسات والمصالح والمنظمات الى نظام خمسة أيام عمل فى الاسبوع يعتبر ذا أهمية كبيرة بالنسبة لتنظيم الانتاج والعمل • فالعمل والمستخدمون الذين سينتقلون الى نظام العمل خمسة أيام فى الاسبوع سيكون لديهم يومان للراحة مع بقاء نفس عدد ساعات العمل الأسبوعية الحالى •

وتؤكد تجربة كثير من مؤسسات النسيج وبناء الآلات ومؤسسات الصناعات الكيميائية والتعدينية التى انتقلت الى نظام خمسة أيام عمل فى الاسبوع تؤكد فائدة هذا الاجراء • فقد زادت فى تلك المؤسسات انتاجية العمل وانخفضت تكلفة السلعة • ان وجود يومى راحة فى الاسبوع يتيح امكانية تحسين تنظيم اصلاح الآلات والمعدات ويقلل من فترات التعطل ويوفر استهلاك الوقود والطاقة الكهربائية •

وفى نفس الوقت فان الانتقال الى نظام الخمسة أيام عمل فى الأسبوع يعطى مزايا هامة للعاملين ، اذ تصبح ظروف العمل أسهل وتزداد فرصة التعليم ورفع المهارة وتحسين تنظيم وقت الفراغ والراحة •

دليل للمناقشة

١ ـ ما هى نوايا التنظيم الاشتراكى للعمل ؟
٢ ـ ما هى أهمية زيادة انتاجية العمل بالنسبة لانتصار الشيوعية؟
٣ ـ بأى وسيلة تزداد انتاجية العمل ؟
٤ ـ ما الذى نستفيده من التنظيم العلمى للانتاج والعمل ؟

الباب الرابع عشر

التوزيع حسب العمل وارصدة الاستهلاك الاجتماعية

١ ـ التوزيع حسب العمل قانون اقتصادى فى الاشتراكية

◆ رقابة المجتمع على حدود العمل وحدود الاستهلاك :

ان تطبيق مبدأ : « من كل حسب قدرته ولكل حسب عمله » يعنى أن المجتمع يجب أن يراعى ويراقب حدود العمل وحدود الاستهلاك لكل فرد عامل • وقد اعتبر لينين ذلك أهم شرط لنجاح بناء الاشتراكية • ان هذا الحساب وهذه الرقابة ضرورية لعدة أسباب هامة :

أولا : لأن المجتمع لم يحقق بعد وفرة فى المنتجات تتيح اشباعا كاملا ومتنوعا لاحتياجات جميع أفراد المجتمع التى تتزايد باستمرار •

وثانيا : لأن العمل لم يصبح بعد حاجة أولية وحياتية هامة بالنسبة للانسان ، ونتيجة لذلك يجب ضمان حافز واهتمام مادى لدى كل عامل فى أن يعمل للصالح العام بكل طاقته •

وثالثا : لأنه مازالت موجودة فروق محسوسة جدا بين القرية والمدينة ، بين العمل الذهنى والعضلى • ونتيجة لذلك فان عمل البعض يختلف عن عمل البعض الآخر ليس من حيث كميته فحسب ، بل ومن حيث نوعيته كذلك •

لقد خلف النظام الاستغلالى آثارا عميقة فى وعى الناس ، وخلال العهد الاشتراكى يجرى نضال ضد بقايا الرأسمالية • ومن بين تلك البقايا ما أكدته القرون الطويلة من العمل تحت السخرة فى نفوس الناس من تطلع الى أخذ أكثر ما يمكن من المجتمع واعطائه أقل ما يمكن • وان رقابة المجتمع على العمل والاستهلاك لذات أهمية كبيرة فى النضال من أجل نظرة جديدة اشتراكية الى العمل •

وان هذه الصورة من صور حفز الناس الى العمل لا تتشابه مطلقا مع الوسائل الرأسمالية لاجبارهم على العمل · ففى ظل الرأسمالية تجبر الطبقة المستغلة الناس على العمل تحت التهديد بالجوع · أما فى ظل الاشتراكية فالمجتمع كله يقوم بالتأثير على أعضائه وذلك بواسطة رقابة على حدود العمل والاستهلاك لكل فرد ، فتصبح حصة كل فرد فى الناتج الاجتماعى مرتبطة بمشاركته فى العمل الاجتماعى ·

ان توزيع الخيرات المادية يرتبط بأسلوب الانتاج السائد فى المجتمع والتوزيع الذى يناسب أسلوب الانتاج الاشتراكى هو التوزيع حسب العمل ·

ان التوزيع حسب كمية ونوعية العمل تعتبر حافزا كبيرا على زيادة انتاجية العمل ونهضة الاقتصاد ورخاء الشعب · وهذا المبدأ يحفز العاملين على رفع مهارتهم واظهار اهتمامهم بتحسين تنظيم العمل والمشاركة بنشاط فى التقدم التكنيكى · وبهذا يكفل التوزيع حسب العمل تطويرا سريعا لقوى الانتاج فى المجتمع ·

اذن فالتوزيع حسب العمل يعتبر قانونا موضوعيا من القوانين الاقتصادية للاشتراكية · ويطبق المجتمع الاشتراكى هذا القانون بنجاح ويضعه فى أساس نظام الأجور حسب العمل فى جميع مجالات النشاط البشرى · ويرتبط التوزيع حسب العمل ارتباطا وثيقا بالنظام الاقتصادى الاشتراكى كله الذى وضع سواء فى الاتحاد السوفييتى أو فى البلدان الاشتراكية الاخرى ·

ويحاول أعداء الاشتراكية تشويه صورتها فى أذهان بعض الناس ذوى الوعى المتخلف · وذلك بزعمهم أن مبدأ الحافز المادى هو تنازل من الاشتراكية وعودة الى علاقات الانتاج الرأسمالية · ولكن هذا مجرد افتراء على الاشتراكية . فان مبدأ التوزيع حسب العمل ليست له أية صلة بالركض الرأسمالى وراء الارباح ، بل ان هناك هوة عميقة تفصل بين المبدأ الاشتراكى القائل بدفع أجر أعلى للعمل الأكثر فعالية وبين الركض الرأسمالى وراء الكسب ·

ان الدفع حسب العمل توضح للشغيلة تلك العلاقة التى توجد فى المجتمع الاشتراكى بين نتائج العمل وبين مستوى رخاء الشعب . فبفضل ذلك يصبح التوزيع حسب كمية ونوعية العمل أداة هامة لتربية نظام عمل اشتراكى واع جديد والشعور بالجماعة وتدعيم علاقات التعاون والمساعدة الرفاقية المتبادلة والتى تعد أحد الملامح المميزة لعلاقات الانتاج الاشتراكية ·

ان التوزيع حسب العمل يخلق اهتماما ماديا مباشرا لدى العاملين بنتائج عملهم • وهو يظهر لملايين الناس بوضوح أنه لكى تحيا حياة ميسرة عليك أن تعمل جيدا • والتشجيع المادى يحفز طليعيى الانتاج الى التقدم الى الامام دون كلل ، ويعتبر وسيلة فعالة لجذب جماهير العاملين وحثهم على اللحاق بالطليعيين •

والدفع حسب العمل يتيح امكانية الجمع السليم بين المصالح الفردية والمصالح الاجتماعية للعاملين ووضع المصالح الذاتية فى خدمة مصالح المجتمع ككل • لقد صمم نظام الاهتمام المادى على الأسس اللينينية للادارة الاقتصادية المدبرة والمخططة للاقتصاد وتطبيق النظام المحاسبى وتجنب كل مظاهر الاسراف والتبذير • ان تدعيم النظام المحاسبى والادارة المدبرة للاقتصاد لا يمكن أن يقوما بدون الاهتمام المادى لدى كل عامل بنتائج عمله واهتمام العاملين فى المؤسسات والورش والأقسام والفرق المختلفة •

• الجمع بين المصالح الاقتصادية للمجتمع وبين مصالح جماعات العاملين فى المؤسسات والعاملين الأفراد :

تتميز جميع الأنظمة الاجتماعية القائمة على أساس استغلال الانسان لأخيه الانسان بعدة تناقضات جذرية وعدائية بين مصالح بعض الجماعات والطبقات • وفى المجتمع الرأسمالى يصبح العداء فى المصالح حادا بدرجة كبيرة • ويرى مفكرو البرجوازية أن احدى مهامهم الرئيسية هى أن يطمسوا بأى شكل من الأشكال العداء بين المصالح فى ظل الرأسمالية • غير أن تأكيدات علماء البرجوازية المزيفين حول انسجام المصالح فى المجتمع الرأسمالى تعتبر افتراء معاديا للعلم ليس له أية صلة بالواقع وان الحياة لتفضحه وتكشفه فى كل خطوة .

وان جوهر الحافز الاقتصادى هو العمل على أن تتناسب تماما مصالح

كل جماعة من العاملين فى المؤسسات وكل فرد من أفراد المجتمع مع مصالح هذا المجتمع عموما • وزيادة الحفز الاقتصادى للانتاج أن تحل التناقضات التى تظهر أو التى يمكن أن تظهر بين مصالح المجتمع ومصالح المؤسسات وأفراد العاملين •

ان الطريقة الاقتصادية لحل هذه التناقضات تتطلب استخداما كاملا ووعيا لنظام فئات القيمة كله • واستخدام معدلات مثل تصريف المنتجات والارباح والربحية والخصومات من أرباح المؤسسة للتحويل الى أرصدة خاصة والأجور والمكافآت ••• الخ •• فبواسطة الاستخدام السليم لهذه الوسائل الاقتصادية وغيرها يمكن تحقيق الوحدة بين مصالح المجتمع ومصالح الجماعات الانتاجية فى المؤسسات وأفراد العاملين •

♦ الجمع بين حوافز العمل المادية والمعنوية :

كتب لينين فى السنوات الأولى للسلطة السوفيتية يقول ان الجسور القوية التى تقود الى الاشتراكية والشيوعية يجب ألا تبنى على الحماس مباشرة ، وانما بواسطة الحماس الذى خلقته الثورة العظمى ، وعلى أساس المصلحة الخاصة والاهتمام الخاص وعلى النظام المحاسبى وفى هذه الوصية اللينينية تعبير عن ضرورة الجمع السليم بين الحوافز المادية والمعنوية على العمل •

وتؤكد تجربة البناء الاشتراكى أنه بدون الاهتمام المادى للعاملين بنتائج عملهم لا يمكن رفع قوى الانتاج فى البلاد أو انشاء اقتصاد اشتراكى وتوصيل عشرات الملايين من الناس الى الشيوعية • وفى نفس الوقت فان الاشتراكية تخلق حوافز معنوية هائلة تتضاعف فعاليتها باستمرار • ومصدر حوافز العمل المعنوية هى التغير الجذرى لوضع العامل فى المجتمع ، فهذا التغير يوجد لدى العامل المسعى الى العمل بصورة أحسن وأكثر انتاجية ولخير المجتمع • وان اعتراف المجتمع بالخدمات الانتاجية التى يؤديها أفراده يصبح الى جانب التشجيع المادى قوة محركة ضخمة تدفع المجتمع الى الامام •

وقد أشار لينين الى أن الاهتمام الخاص يزيد الانتاج · ووجه لينين اهتماما كبيرا للحافز المادى واهتمام العاملين وجماعات العاملين بالعمل الجيد الناجح لخدمة المجتمع · واعتبر أن التشجيع المادى للعمل الجيد عاملا فعالا فى النهضة الاقتصادية ودافعا قويا للتقدم فى البناء الاقتصادى يعمل الى جانب حوافز العمل المعنوية التى يخلقها النظام الاشتراكى ·

وفى برنامج الحزب الشيوعى للاتحاد السوفييتى أعطيت أسس لضرورة الاعتماد على الحوافز المادية والمعنوية للعمل · وان الجمع السليم بين الحوافز المادية والمعنوية للعمل هو قوة خلاقة فعالة فى الكفاح من أجل الشيوعية ، وكلما ازداد التقدم الى الشيوعية ازدادت أهمية الحوافز المعنوية للعمل واعتراف المجتمع بأعمال أفراده وشعور كل فرد بالمسئولية تجاه القضية العامة ·

ان زيادة الحوافز الاقتصادية للمؤسسات والتطوير المطرد لمبدأ الاهتمام المادى يجب أن يكفلا الجمع السليم بين حوافز العمل المادية والمعنوية · وفى كثير من الاحوال لاتجد أثناء التطبيق الوحدة المطلوبة بينهما · بينما وحدة الحوافز المادية والمعنوية لها أهمية كبرى ليس من الناحية الاقتصادية فحسب ، بل وأيضا من وجهة نظر خلق نظرة شيوعية حقيقية الى العمل وتربية بناة المجتمع الشيوعى ·

ويجب أن يقوم التشجيع المادى بطريقة تسمح بزيادة الحافز المادى على العمل · ويجب أن يخلق نظام حساب العمل ونتائجه سعيا لدى العاملين للعمل بطريقة أفضل وأكثر انتاجية وللمحافظة على مصالح المجتمع والعناية بالخيرات العامة والتوفير فى العمل والموارد المادية ·

وأثناء بناء الاشتراكية والشيوعية تدعم الحوافز المادية والمعنوية بعضها البعض وتتجهان نحو هدف واحد · ان العمل الفكرى التربوى الهادف الى تطوير حوافز العمل المعنوية ، وتدعيم اهتمام العاملين المادى بتطوير الانتاج أمران مرتبطان ببعضهما · وان أى تضاد بين الحوافز المادية والمعنوية لا يؤدى الا الى الاضرار بقضية بناء الشيوعية ·

◆ ضرر المساواة فى الأجور :

فى فجر الرأسمالية ، عندما هبت البرجوازية للنضال ضد الاقطاع جذبت اليها جماهير الشعب بشعار المساواة · ولكن سيطرة البرجوازية

تخفى تحت ستار المساواة الشكلية بين المواطنين عدم مساواة بين المستغل والمستغل ، بين الجائع والشبعان ٠

وقد وضعت الطبقة العاملة فى مقابل المساواة الشكلية فى المجتمع البرجوازى مطلب المساواة الفعلية ٠ والمضمون الحقيقى لهذا المطلب بالمساواة يتلخص - كما وضح ماركس وانجلز - فى القضاء على الطبقات ٠

فبعد القضاء على الاستغلال تصفى الاشتراكية عدم المساواة الطبقية ، ولكن الاشتراكية لاتعنى التسوية المطلقة فى الاستهلاك وتوحيد الاذواق الخاصة والاحتياجات ٠

ان التوزيع حسب كمية ونوعية العمل يتحقق خلال الصراع مع الاتجاه البرجوازى الصغير الرامى الى تسوية الأجور ٠ فان الدفع المتساوى مقابل العمل بغض النظر عن كميته ونوعيته ودرجة المهارة والانتاجية والاخلاص فيه لا يمكن أن يتفق مع الاشتراكية ، والمساواة فى الأجور تلغى التشجيع المادى لمن يعمل بكفاءة وتلغى اهتمام العاملين بتحسين الانتاج وزيادة انتاجية العمل ورفع مستوى مهارتهم ٠

◆ التوزيع حسب العمل وبناء الشيوعية :

ان التوزيع حسب العمل يلعب دورا كبيرا فى خلق المقدمات المادية والروحية للمرحلة الاعلى ألا وهى الشيوعية وان هذا الاسلوب فى التوزيع ضرورة للتوصل الى أسرع تطوير لقوى الانتاج فى المجتمع الاشتراكى ٠

ويجب أن يعتمد بناء الشيوعية على مبدأ الاهتمام المادى ٠ وابان مرحلة بناء الاشتراكية كلها يظل الدفع حسب العمل هو المصدر الرئيسى لاشباع احتياجات العاملين المادية والثقافية ، وفى نفس الوقت كلما تقدمنا نحو الشيوعية سوف تشبع الاحتياجات الخاصة - كما جاء فى برنامج الحزب الشيوعى - على حساب أرصدة الاستهلاك الاجتماعية بصورة متزايدة ٠ وسوف تزيد معدلات هذه الارصدة بصورة أسرع من معدلات زيادة الأجر الفردى ٠ وسوف يتم التوصل الى المبدأ الشيوعى فى التوزيع حسب الحاجة بعد أن يستنفد المبدأ الاشتراكى فى التوزيع حسب العمل

تماما ، أي عندما يتم التوصل الى وفرة الخيرات المادية والثقافية ويتحول العمل بالنسبة لجميع أفراد المجتمع الى ضرورة لاغنى عنها فى الحياة .

ان دياليكتيك الحياة هو أن تحقيق مبدأ التوزيع حسب العمل يخلق الظروف المناسبة لتطبيق المبدأ الشيوعى فى التوزيع حسب الحاجة . وليس هناك بين هذين المبدأين حائط ما مثلما لايوجد هذا الحائط بين مرحلتى المجتمع الشيوعى : الاشتراكية والشيوعية .

٢ — الأجور فى مؤسسات الدولة

• المبادىء الأساسية لتنظيم الأجور فى المؤسسات الاشتراكية :

ان الاجر فى ظل الاشتراكية ينظم طبقا للقانون الاقتصادى للتوزيع حسب العمل . فبتطبيق هذا القانون يطور المجتمع الاشتراكى صور وطرق دفع الأجور .

ففى المؤسسات الاشتراكية والتى تعتبر ملكا للدولة يتقاضى العمال والمستخدمون أجورا . ويعبر الأجر فى ظل الاشتراكية عن العلاقة بين المجتمع ككل تمثله الدولة وبين الفرد العامل أو الموظف الذى يقيم عمله على أساس كميته ونوعيته .

ان أجور الطبقة العاملة كلها هى ذلك الجزء من الدخل القومى الذى يوجه الى الاستهلاك الشخصى للعمال والموظفين ويوزع حسب العمل . ويسلم الأجر فى صورة نقدية .

وليس هناك فى المجتمع الاشتراكى مجال لقوانين القيمة الخاصة لسوق قوة العمل والتى تحدد مستوى الأجور فى ظل الرأسمالية . وليس هنا أيضا صراع بين الطبقة العاملة والرأسماليين من أجل مقدار الأجور ، وذلك لأنه لا توجد طبقة الرأسماليين ، وليس هناك تنافس بين العمال . فالطبقة العاملة من خلال أجهزة الدولة تحدد فى نظام مخطط حجم الأجور واضعة نصب عينيها مصالح المجتمع ككل .

ويحدد مستوى الأجور بطريقة تسمح بأن يكون هناك لدى المجتمع

فائض من المنتوج الاجتماعى يكفيه لسد احتياجاته وفى نفس الوقت يراعى زيادة مستوى رخاء العاملين باستمرار . ان سياسة الأجور يجب أن تكفل اهتمام العمال والموظفين والاخصائيين ورؤساء مؤسسات الدولة المادى بنتائج عملهم .

وفى الوقت الحالى تعتبر المهمة الأساسية لسياسة الأجور هى — كما أشار المؤتمر الثالث والعشرون للحزب الشيوعى — زيادة دور الحافز فيها بالنسبة لحل أهم المسائل الانتاجية للخطة الخمسية الحالية ، وسوف يكون هناك جمع بين الزيادة المستمرة فى الأجور وبين مزايا التشجيع المادى لأولئك العمال الذين يسهمون بنصيب كبير فى قضية تطوير وتحسين الانتاج . ويجب ان تنظم الأجور بطريقة تسمح لكل عامل ومهندس وفنى أن يعرف كيف يزداد أجره كلما تحسنت معدلات انتاجه ، وما هو نصيبه من الدخل الاضافى للمؤسسة .

وفى المجتمع الاشتراكى يرتبط مقدار الأجر بمدى ما وصلت اليه انتاجية العمل ، ويجب أن تنمو انتاجية العمل أسرع مما تنمو الأجور . وبهذا فقط سيكون فى وسع المجتمع أن يدخر أموالا لسد احتياجاته المتزايدة ومن أجل توسيع الانتاج .

وفى ظل الاشتراكية يدفع للعمل الماهر أجر أكبر مما يدفع للعمل غير الماهر ، الأمر الذى يتناسب مع المبدأ الاشتراكى فى التوزيع حسب كمية ونوع العمل . أن العمل الماهر هو عمل راق من حيث نوعه ، وهو يخلق قيمة أعلى . والأجر الأعلى للعمل الماهر يشجع ويحفز على التعليم وزيادة مستوى المهارة .

وفى نفس الوقت وفى ظل الاشتراكية يدفع أجر أكبر لأنواع العمل الشاق بنوع خاص وكذلك لعمال الحرف الأساسية (مثلا فى صناعة الفحم : لسائقى الكومبينات وفى صناعة المعادن : للعاملين على أفران الصهر ولصاهرى الصلب ولعمال الدرفلة) . وفى الخطة الخمسية الجديدة سوف تزداد المزايا للعاملين فى قطاعات ذات ظروف عمل صعبة وضارة أو فى أعمال المناجم أو فى الأعمال التى تتطلب وتيرة مشددة ، وذلك كما أشار المؤتمر الثالث والعشرون للحزب الشيوعى .

وتراعى سياسة الأجور أيضا الخصائص المختلفة لمختلف مناطق البلاد وظروفها الجوية والطبيعية ودرجة الاستغلال الاقتصادى للمنطقة ومستوى أسعار التجزئة الموجودة فى هذه المنطقة أو تلك .

• وضع معدلات للعمل :

يشترط تنظيم الأجور طبقا للقانون الاقتصادى للتوزيع حسب العمل وضع معدلات سليمة للعمل ونظام تعريفة دقيق .

فلكى تدفع للعامل أجره حسب كمية ونوع عمله عليك أولا أن تحدد كمية العمل الذى يتطلبه تنفيذ عمل ما . وهذا يتحقق بواسطة وضع معدلات تكنيكية ، أى معدلات للزمن أو معدلات للمقطوعية .

ان معدل الزمن هو تحديد الوقت اللازم لتنفيذ عمل معين . أما معدل المقطوعية فهو تحديد كمية المنتجات أو القطع أو العمليات التى يجب أن ينفذها العامل خلال زمن محدد معلوم أى خلال ساعة عمل أو يوم عمل أو شهر عمل . ويتحدد معدل المقطوعية عن طريق تقسيم ساعة العمل (أو يوم العمل أو المجموع الكلى لساعات العمل خلال شهر) الى معدلات زمنية لانتاج وحدة السلعة .

وتستخدم المعدلات الزمنية بشكل خاص فى الانتاج الصغير أو الانتاج المحدد ، أما معدلات المقطوعية فتستخدم فى الانتاج بالجملة .

وتحديد معدلات المقطوعية يجب أن ينبع من ظروف الانتاج القائمة ولكن يجب فى نفس الوقت مراعاة الاحتياطيات الموجودة : كامكانية استخدام أفضل للمعدات وتطوير مناهج العمل . كما تحدد اجراءات تنظيمية تكنيكية تضمن أكثر الطرق انتاجية لتنفيذ كل عمل ، وبهذه الطرق توضع معدلات على أساس تكنيكى .

ان التجهيز التكنيكى للصناعة الاشتراكية ينمو باستمرار وتتطور طرق الانتاج ويتحسن تنظيم العمل وتسن العديد من الاجراءات الرشيدة ، وكل هذا يساعد العمال على مضاعفة مقطوعية الانتاج بنفس نفقات العمل السابقة . ولذلك فان النظر يعاد باستمرار فى المعدلات كلما جرت اصلاحات تكنيكيه وتنظيمية ، ولكى لا تحدث اعادة نظر غير قائمة على أساس سليم ، ولكى نضمن مساهمة العاملين فى المؤسسة فى هذا العمل يجب أن توافق اللجنة النقابية فى المصنع على اعادة النظر فى المعدلات .

ويجب أن تتناسب المعدلات دائما مع المستوى التكنيكى الموجود وكذلك مستوى التكنولوجيا وتنظيم الانتاج . وفى هذه الحالة فقط ستقوم المعدلات بدورها التنظيمى فى الانتاج .

ويجرى دفع أجور العمال على أساس نظام تعريفات . ويتكون هذا النظام من : شبكة تعريفات وفئات الأجور وأدلة التعريفات والمهارات .

وشبكة التعريفات تحدد النسب فى دفع أجور الأعمال المختلفة تبعا لمدى تعقدها وصعوبتها . وتتكون شبكة التعريفات من عدد معين من المجموعات والدرجات .

أما فئات الأجور فتحدد حجم الأجر عند تنفيذ المعدل المحدد للمقطوعية ، والأساس فى تحديد فئات الأجور للدرجات العالية هى فئة الأجر للدرجة الأولى ، وتحدد فئات الدرجات الأخرى بواسطة ضرب فئة الدرجة الأولى فى معامل فئة الدرجة المطلوب تحديد فئتها .

أما أدلة التعريفات والمهارات فتضم وصفا تكنيكيا للأعمال التى تنفذ فى المؤسسة المعينة ، وهى تعتبر أساسا لتحديد مهارة العمال ووضعهم على الدرجة المطلوبة .

• أشكال ونظم الأجور :

هناك شكلان للأجور فى مؤسسات الدولة الاشتراكية : الأجر بالقطعة والأجر بالساعة . ويمكن لكل شكل من هذين الشكلين أن يكون شكلا فرديا أو جماعيا .

وأكثر الشكلية انتشارا هو الأجر بالقطعة حيث يتعلق أجر العامل بعدد المنتجات التى يصنعها أو الأجزاء التى يجهزها أو العمليات التى يقوم بها . وفى الصناعة فى الاتحاد السوفييتى يتقاضى أكثر من ثلثى العاملين أجرهم بالقطعة . والأجر بالقطعة يحفز العاملين على زيادة المهارة وعلى حسن استخدام المعدات والنضال ضد تضييع وقت العمل والتعطيل والأخطاء التنظيمية فى المؤسسة .

وفى ظل نظام الأجر بالقطعة مباشرة يتلقى العامل أجره على أساس تسعيرة معينة للقطعة التى ينتجها . وتتحدد تسعيرة القطعة على أساس الدرجة الواردة فى التعريفة وعلى أساس معدل الزمن أو المقطوعية .

وفى بعض الأحوال يستخدم نظام الأجر المتزايد للقطعة والذى يدفع على أساسه أجر أعلى لكل قطعة تنتج زيادة عن المعدل المقرر . ولكن هذا النظام لا يمكن أن يكون نظاما دائما أو على مستوى واسع ، وذلك لأنه يمكن أن يسمح لأجر العامل أن يزداد أسرع من ازدياد انتاجية العمل . ولكن فى بعض الأحوال عندما يكون هذا فى صالح المؤسسة ، مثلا عندما تريد القضاء على نقاط الضعف بسرعة ، يستعمل نظام الأجر المتزايد للقطعة .

وفى الصناعة أيضا يستخدم نظام الأجر بالساعة حيث يتم دفع الأجر عن العمل تبعا للمدة الحقيقية من الزمن الذى تبذل فى العمل . وفى الاتحاد السوفييتى يتقاضى ثلث عمال الصناعة أجرهم بالساعة .

ان نظام الأجر بالساعة يطبق فى تلك الأماكن التى يتعذر فيها التحديد الدقيق لمقطوعية العامل مثل عمال الاصلاح والتوضيب والسباكين والكهربائيين ... الخ . ويستخدم نظام الأجر بالساعة كذلك فى قطاعات الانتاج الذى يعمل أتوماتيكيا حيث تكون مهمة العامل توضيب أو اصلاح الآلة أو المحافظة عليها فى حالة تشغيل . ان نظام الأجر بالساعة يستخدم بنجاح فى تلك الفروع والمؤسسات التى تطبق النظام الأتوماتيكى ونظام التشغيل المنظم .

◆ تطوير تنظيم الأجور :

بتطور قوى الانتاج فى المتجمع الاشتراكى وازدياد التجهيز التكنيكى للعمل تتطور أيضا أشكال الأجور ، وخلال السنوات الأخيرة جرى تنظيم أجور العمال والموظفين . وتم الانتقال الى نظام تعريفى موحد فى جميع فروع الانتاج . وتطبيق فئات الأجور الجديدة وشبكات التعريفة والمرتبات فى فروع الانتاج بغض النظر عن الجهة الادارية التى تخضع لها المؤسسة ونتيجة لذلك انخفض عدد شبكات التعريفة من ألفين الى ١٠ شبكات . وعدد فئات الأجور للدرجة الأولى من عدة آلاف الى ٣٠ وعدد جداول المرتبات من ٧٠٠ الى ٣٠ ـ ٣٥ جدول . وهكذا تم انشاء قاعدة متينة لتطبيق معدلات عمل موحدة فى جميع الفروع . وزاد الوزن النوعى لمعدلات المقطوعية فى فروع الصناعة الأساسية .

ونتيجة لتنظيم الأجور قل الفارق الـكبير فى أجور مختلف فئات العاملين الذى نشأ بعد الحرب العالمية الثانية • فخلال سنوات الخطة السبعية زيدت الحدود الأدنى لأجور العمال والموظفين ، وكذلك فئات الأجور والمرتبات بالنسبة للعـاملين ذوى الاجور المنخضة والمتوسـطة كذلك زيدت أجور العاملين فى الفروع التى تخدم السـكان مباشرة : كالعاملين فى قطاع الثقافة والتعليم والصحة والتجارة والمساكن والمرافق• وفى الخطة الخمسية الحالية روعى زيادة الحد الأدنى للأجور فى الاقتصاد القومى حتى يصل الى ٦٠ روبل *

◆ رصيد التشجيع المادى :

فى الوقت الذى سـوف تزداد فيه فئات الأجور ومرتبات العمال والموظفين بطريقة مركزية سيكون لدى المؤسسات الى جانب رصيد الأجور رصيد للتشجيع المادى • ويستخدم هذا الرصيد لتشجيع العاملين ليس فقط لنجاحهم الفردى وانما أيضا لنجاح عمـل المؤسسة ككل •

(*) الجنيه المصرى يساوى ١٥ر٢ روبل •

(المترجم)

يجرى

حاليا تخصيص الأرصدة التشجيعية عن طريق استقطاعات من أرباح المؤسسة ، ومن هذه الأرصدة تدفع للعاملين والعمال مكافآت تشجيعية لما أحرزوه من معدلات عمل عالية خلال العام وكذلك مكافآت آخر العام ، والاستقطاعات التى تحول الى رصيد التشجيع المادى على أساس المعدلات السائدة لعدة سنوات ويرتبط مقدار هذا الرصيد بنمو حلم تصريف السلع أو حجم الأرباح أو مستوى الربحية الواردة بالخطة ، ولابد أن يكون المبلغ المدفوع كمكافأة على تخطى معدلات الخطة أقل من المبلغ المدفوع كتشجيع على تنفيذ معدلات الخطة • وبهذه الطريقة ستكون المؤسسة مهتمة بوضع مهام أكبر فى الخطة وبتعبئة جميع مواردها •

وسيستمر رصيد التشجيع المادى فى الزيادة كلما زاد الوزن النوعى للانتاج الجديد وكذلك نتيجة لحصول المؤسسة على دخل اضافى بفضل زيادة السعر على السلع التى تتحسن جودتها • وبهذه الطريقة يزداد اهتمام المؤسسات بانتاج أنواع جديدة من السلع وتحسين جودة السلع • وفى نفس الوقت فان تكوين رصيد للشئون الثقافية الاجتماعية ولبناء المساكن على حساب الأرباح التى تحصل عليها المؤسسة سيزيد من امكانية المؤسسات فى توسيع التشجيع المادى للعاملين ، والأموال المخصصة فى هذا الرصيد تستخدم الى جانب الأرصدة المركزية للدولة فى بناء المساكن وتنظيم دور للأطفال ومعسكرات ترفيه للطلائع ولتنظيم أفضل لدور الراحة والعلاج •

وهكذا تخلق الظروف التى تساعد على تقوية

الحافز المادى لدى العاملين لكى يهتموا بالنتائج العامة لعمل مؤسستهم ، ولكى يعنى جميع الكادحين بزيادة الانتاج وبتنظيم أفضل للعمل وبتحسين المعدلات الكمية والكيفية لعمل المؤسسة •

٣ ـ الأجور فى الكلخوزات

◆ خصائص الأجور فى الكلخوزات :

يتقاضى العمال والفلاحون أجورهم ويحصلون على دخولهم على أساس عملهم الجماعى فى المؤسسات الاشتراكية حسب المبدأ الاشتراكى « من كل حسب طاقته ، ولكل حسب عمله » • ومع ذلك فان الأجور تختلف فى المؤسسات التعاونية ـ الكلخوزية عنها فى مؤسسات الدولة •

ففى المؤسسات التى تملكها الدولة يتقاضى العمال والموظفون أجورهم التى تحددها الدولة ، ولكن الأجور فى الكلخوزات تدفع فقط من دخل العمل الجماعى ويحددها العاملون فى الكلخوز ، وان زيادة دخول الكلخوزيين نتيجة نمو حجم المنتجات وتقليل نفقات انتاجها تؤدى الى نمو رجاء العاملين فى الكلخوز •

والشكل الأساسى للأجور فى الكلخوزات هو الدفع بالقطعة ، فتقوم ادارة الكلخوزات بوضع معدلات المقطوعية وتسعيرة كل عمل حسب ظروف كل كلخوز وتبعا للمهارة المطلوبة فى العامل وصعوبة وتعقد العمل ، ثم تقوم الجمعية العمومية للكلخوز باقرار تلك المعادلات •

ان زيادة ميكنة الانتاج الزراعى ورفع مستوى مهارة الكلخوزيين وتحسين تنظيم العمل يستدعى ضرورة اعادة النظر باستمرار فى معدلات المقطوعية وتسعيرة الأعمال ووضع أخرى أكثر تقدما وذلك مثل مايحدث فى الصناعة ، وهذا ما يكفل نموا مستمرا فى انتاجية العمل وزيادة المدخرات لاعادة الانتاج الموسعة للاقتصاد الاجتماعى • ورفع المستوى المادى للكلخوزيين • ان تطوير العلاقات داخل الكلخوزات يتطلب أن

يقترب وضع معدلات العمل وتنظيم الانتاج ورفع الأجور فى مستواه وشكله من الأشكال والمستويات الموجودة فى مؤسسات الدولة الصناعية •

وخلال فترة طويلة كان دفع الأجور فى الكلخوزات يتم على أساس أيام العمل ، وكان يوم العمل هو المقياس العام لأنواع العمل المختلفة فى الكلخوز والذى يستخدم لتنظيم الانتاج الكلخوزى •

وفى ظل نظام الأجور حسب أيام العمل كان دخل كل فـــرد فى الكلخوز والذى يحصل عليه من مشاركته فى الاقتصاد الجماعى يتوقف على أمرين :

١ ـ عدد أيام العمل التى اشتغلها •

٢ ـ زيادة الدخل الاجتماعى للكلخوز •

وعدد أيام العمل يحددها عمل كل فرد ، ولكن وزن يوم العمـــل أى عدد المنتجات وكمية النقود التى يحصل عليهما الككلخوزى فى يوم عمل واحد يحددهما عمل الكلخوز كله وحالة الاقتصاد الجماعى فيهـــا وحالة الايرادات والدخل •

وفى ظل نظام الأجر حسب يوم العمـــل يوزع جـــزء من الناتج الكلخوزى فى صورة عينية أى فى صورة منتجات ، ثم يوزع الجزء الآخر من دخل الكلخوز على صورة نقود طبقا لعدد أيام العمـــل • ويقـــوم الكلخوزيون ببيع الجزء المعين من المنتجات الذى تلقوه فى صورة عينية ، وكذلك ما أنتجته قطع الأرض الصغيرة الخاصة بهم فى السوق العام •

ان نظام الأجر حسب يوم العمل جاء ليحل محل نظام التوزيع الذى يسوى بين الجميع وهو التوزيع حسب عدد الأفراد ، ولذلك فان الأجر حسب يوم العمل كان انتصارا كبيرا للمبدأ الاشتراكى فى التوزيع حسب العمل ، ولكن نظام يوم العمل فى حد ذاته لا يراعى الفروق فى نتائج عمل الفرق المختلفة ، وبتطوير الكلخوزات ظهرت ضرورة دفع أجر اضـــافى يدفع لجودة العمل : لزيادة المحصول فى الزراعة وانتاجية المـــواشى فى مزارع تربية المواشى •

وفى ظل نظام الأجر حسب يوم العمل ظل الفلاحون الكلخوزيون مدة طويلة يحصلون على دخلهم كله فى آخر العام فقط وفى صورة عينية فى معظم الأحوال ، ثم طبق بعد ذلك بالتدريج نظام صرف سلف شهرية مقدما لأعضاء المزرعة • وبتطور الاقتصاد الـــكلخوزى بعد ذلك ونمـــو

العلاقات السلعية ـ النقدية أصبحت الـكلخوزات تعطى أجورا نقـدية طبقا للمعدلات والتسعيرات المحددة ، وفى نفس الوقت يدفـع جزء من الأجر فى صـورة منتجات زراعية فى حدود تحددها الجمعية العـامة للكلخوز ٠

◆ زيادة دخل الكلخوزات والكلخوزيين على أساس نمو الاقتصاد الجماعى:

على أساس من قرارات دورة اللجنة المركزية فى مارس (١٩٦٥) وقرارات المؤتمر الثـالث والعشرين للحزب الشـيوعى فى الاتحـاد السوفييتى ، يقوم الحزب والحكومة بتنفيذ برنامج عمل واسع يهـدف الى زيادة دخول الكلخوزات والكلخوزيين من الاقتصاد الجماعى ٠

لقد أصبحت خطط شراء الدولة للمحاصيل الزراعية أكثر ثباتا ورسوخا لعدة سنوات : بالنسبة للحبوب أصبحت ست سنوات ، ولبقية المواد خمس سنوات مع توزيعها على كل سنة ٠وأصبح لدى الكلخوزات ، بعد أن تنفذ خطة الدولة المحددة لشراء المحاصـيل ، امكانية أن تقـوم هى بنفسها بالتخطيط للانتاج وتوجهه الى أكثر الاتجاهات ربحية وعلى أساس من التـكنيك الزراعى المتطـور ٠ وفى نفس الوقت فقد خفضت الكميات المطلوبة من الكلخوزات توريدها ورفعت الأثمان التى تشترى بها الدولة هذه المحاصيل ، وبذلك أصبح انتاج المنتجات الزراعية أكثر ربحية للكلخوزات التى تعمل بصورة طبيعية ٠ واذا ماتوفر لدى الـكلخوزى محصولات زراعية بعد توريدها للحصة المقررة فيمكنها أن تبيعها للدولة بأسعار أعلى من أسعار شراء الحصة المقررة ، وقد حددت هذه الأسعار بهدف التشجيع على زيادة المحصول ٠

ان التغيير فى نظام التخطيط ورفع أسعار شراء المنتجات الزراعية يخلق الظروف الملائمة لزيادة الاهتمـام المادى لدى الكلخوزيين بزيادة الاقتصاد الجماعى وتنميته ، ويصبح فى وسع الكلخوزات أن تخصص مبالغ أكبر للأجور٠ وهكذا يتحقق ما جاء فى برنامج الحزب بشأن ضرورة أن تعمل الكلخوزات على زيادة دخول الكلخوزيين من الاقتصاد الجماعى ورفع مستواهم المادى بما يتناسب مع زيادة انتاجية العمل ٠

وتلعب المعونة التى تقدمها الدولة للكلخوزات لتطوير وتدعيم القاعدة المادية • التكنيكية للزراعة دورا كبيرا فى زيادة دخول الكلخوزيين من الاقتصاد الجماعى ، وتراعى الخطة الخمسية زيادة استثمارات الدولة فى الزراعة بما يعادل مرتين تقريبا ، وقد خصص ٤١ مليار روبل لأغراض البناء الانتاجى والحصول على آلات خلال السنوات الخمس للخطة ، وخلال هذه السنوات ستحصل الزراعة على مليون و٧٩٠ ألف جرار زراعى ومليون و ١٠٠ ألف سيارة نقل وسيارة صغيرة • و ٥٥٠ ألف ماكينة جمع المحاصيل • وسيزداد عاما بعد عام تقديم الأسمدة الكيميائية للزراعة وستتسع أعمال كهربة الكلخوزات والسوفخوزات ، ان زيادة تزويد الزراعة بالآلات والأسمدة والطاقة الكهربائية مع زيادة الاهتمام المادى للعاملين فى قطاع الزراعة تهدف الى ايجاد معدلات كبيرة لتطور الزراعة ، فزيادة المنتجات الغذائية والمواد الخام اللازمة للصناعة ستساعد على سد حاجة البلاد بطريقة أشمل ، وان ميكنة الزراعة وكهربتها ونشر الكيمياء فيها ستتيح امكانية زيادة انتاجية العمل وستقرب بالتدريج الزراعة من الصناعة من حيث التجهيز بالآلات وتنظيم العمل •

ان نمو اقتصاد الكلخوزات يعتبر أساسا لرفع المستوى المادى ورفاهية الكلخوزيين ولتقريب مستوى أجورهم من مستوى أجور العمال والموظفين •

◆ تطبيق نظام الاجر المضمون فى الكلخوزات :

ان تطبيق نظام الأجر المضمون فى الكلخوزات يعتبر من الأمور الكبيرة الأهمية بالنسبة لتدعيم الاقتصاد الكلخوزى وتحسين ظروف المعيشة فى القرية •

وقد ذكر تقرير اللجنة المركزية للحزب الشيوعى فى المؤتمر الثالث والعشرين للحزب أن التطبيق الذى كان يمارس عند دفع الأجور أى توزيع الدخل فى الكلخوزات كان يؤدى فى كثير من الأحوال الى حدوث ذبذبة فى دفع الأجور ، وفى كثير من الكلخوزات لم يكن هناك أجر ثابت للعمل الذى نفذ • ونظرا لذلك فقد اقترح الحزب والحكومة على الكلخوزات أن تطبق نظام الأجر المضمون فى الكلخوزات على أساس

فئات أجور تتناسب مع فئات العاملين الذين يعملون فى السوفخوزات (مزارع الدولة) على أن توضع معدلات المقطوعية بما يتناسب والظروف المحددة فى كل كلخوز ومع معدلات المقطوعية فى الكلخوزات نفسها ·

ان تطبيق نظام الأجر المضمون يصبح ممكنا بفضل تطورالاقتصاد فى الكلخوزات : فقد زاد الدخل الآتى عن طريق بيع المنتجات فى ١٩٦٥ عما كان عليه عام ١٩٦٤ بأكثر من ٢ر٥ مليار روبل ، مع العلم بأن نصف هذا المبلغ خصص لزيادة أجور الكلخوزيين · وانخفض الى حد كبير عدد المزارع ذات أجر العمل المنخفض ، وخلقت ظروف تساعد هذه المزارع على النهوض

ان تطبيق نظام الاجر الشهرى المضمون للكلخوزيين يعنى تطويرا جذريا لكل نظام توزيع الدخول فى الكلخوزات ·

وكانت أرصدة الأجور سابقا تتكون مما يتبقى بعد الاستقطاعات التى تحول الى الأرصدة الاجتماعية والأرصدة غير القابلة للتقسيم فى الكلخوز ، أما الآن وعند توزيع دخل الكلخوز فستخصص مبالغ بالدرجة الأولى لدفع أجور الكلخوزيين ، وفى نفس الوقت فقد اقترح انشاء رصيد عينى مضمون للتوزيع حسب العمل ويخصص لهذا الغرض جزء معين من محصول القمح وغيره من المحصولات · ويتقاضى الكلخوزيون هذه المنتجات من ضمن الأجر المضمون طبقا لنظام تضعه الجمعية العمومية للكلخوز ·

أن تطبيق نظام الأجر المضمون للكلخوزيين ومضاعفة حدوده يتم على اساس زيادة انتاج المواد الزراعية وزيادة انتاجية العمل فى الكلخوزات واتباع نظام توفيرى وعناية متزايدة بنهضة اقتصاد الكلخوز ، وبهذا تتحقق خطوة كبيرة فى تنفيذ أحد المهام الأساسية للخطة الخمسية ألا وهى تقريب مستوى المعيشة بين القرية والمدينة .

٤ ـ أرصدة الاستهلاك الاجتماعية

◆ أهمية أرصدة الاستهلاك الاجتماعية فى رفع مستوى معيشة الشعب :

بالاضافة الى زيادة دخول العاملين نتيجة لتطبيق نظام الأجر حسب العمل يحتل نمو أرصدة الاستهلاك الاجتماعية مكانة هامة فى رفع مستوى رفاهية الشعب · وهذه الارصدة تضم ما تنفقه الدولة على التعليم والصحة

والتأمين والمعاشات ودور الأطفال ثم الانتقال فى المستقبل الى نظام الاستخدام المجانى للمرافق العامة ٠٠ الخ ٠ وتلعب أرصدة الاستهلاك الاجتماعية فى المجتمع الاشتراكى دورا كبيرا فى اشباع احتياجات الشعب الثقافية والاجتماعية ، وتكتسب هذه الأرصدة أهمية كبيرة خاصة بالنسبة للعائلات العديدة الأفراد ٠

وبالنسبة للشعب السوفيتى أصبح واقعا عاديا وجود نظام مجانى للتعليم وخدمة صحية مجانية وانعدام البطالة وغيرها من مزايا الاشتراكية٠ تلك بعض منجزات الشعب السوفيتى الراسخة الذى سبق فى هذا المجال جميع الدول الرأسمالية وخلفها وراءه ، وهذه المنجزات تكفلها أرصدة الاستهلاك الاجتماعية التى نمت بصورة كبيرة فى الفترة الأخيرة ، وقد ازدادت المبالغ والامتيازات التى يحصل عليها المواطنون من هذه الأرصدة من ٦ر٤ مليار روبل فى عام ١٩٤٠ الى ٥ر٤١ مليار روبل فى عام ١٩٦٥ ٠

وتؤثر زيادة الأرصدة الاجتماعية تأثيرا حاسما على ارتفاع مستوى معيشة الشعب ، وهذا يبدو واضحا من الدلائل التالية : ازداد متوسط أجر العمال والموظفين الشهرى من ٧٨ روبل سنة ١٩٥٨ الى ٩٥ روبل عام ١٩٦٥ ، ولو أضفنا اليها الامتيازات والمبالغ التى يتقاضونها من أرصدة الاستهلاك الاجتماعية لكانت الزيادة من ١٠٤ الى ١٢٨ روبل ٠ ومنذ عام ١٩٦٥ بدأ تطبيق نظام المعاشات بالنسبة للفلاحين الكلخوزيين وزاد عدد الذين يتقاضون معاشات من الدولة من ٢٠ مليون الى ٣٢ مليون شخص ، وتم فى المدن والقرى تشييد ١٧ مليون وحدة سكنية (شقة) ومنزل خاص وهو ما يشكل ٢/٥ من المساكن كلها التى كانت فى البلاد عند بداية تنفيذ الخطة السبعية ٠

◆ أنواع أرصدة الاستهلاك الاجتماعية :

يظل الأجر حسب العمل هو أساس اشباع احتياجات السكان خلال فترة بناء الشيوعية كلها ، وفى نفس الوقت تحدث زيادة للأرصدة الاجتماعية لا تتعارض مع مبدأ الاهتمام المادى لدى العاملين ، بل تساعد على الحل الشيوعى لعدة قضايا اجتماعية ـ اقتصادية هامة ٠ وهذه القضايا هى :

أولا : الانفاق على تربية الجيل الصاعد ٠ فالمجتمع يأخذ على عاتقه تدريجيا وبصورة متزايدة النفقات الخاصة بهذه القضية ٠

وثانيا : رفع المستوى التعليمى للشعب وتنمية الثقافة والعلم ، وهو يتضمن انفاق الدولة على بناء المدارس والجامعات والمعاهد العلمية والمسارح ودورالسينما ... الخ .

وثالثا : تأمين صحة الشعب ، ويتضمن تأمين الخدمة الصحية على نطاق واسع وتنظيم الراحة والعلاج .

ورابعا : تحسين ظروف معيشة الشعب اليومية وتتضمن حل مشكلة الاسكان وتقديم مساكن مريحة للشعب وتحسين المرافق العامة ... الخ .

وخامسا : اهتمام المجتمع ورعايته للأفراد غير القادرين على العمل ، وتتضمن ضمان معاشات للشيخوخة والمرض .

ان زيادة أرصدة الاستهلاك الاجتماعية تخفف الى حد كبير الاختلاف فى التمتع بالمزايا ، الأمر الذى يعتبر حتميا فى المجتمع الاشتراكى نتيجة للضرورة الموضوعية لتطبيق نظام الأجر حسب العمل .

٥ ــ الطرق الأساسية لرفع مستوى معيشة الشعب مستقبلا

◆ معدلات مستوى معيشة الشعب :

ان مستوى معيشة الشعب لا يحدده معدل ما واحد ، بل مجموعة كاملة من المعدلات لمختلف جوانب عمل وحياة الشعب .

ومعدل الرخاء المادى للشعب هو قبل كل شىء مقدار الدخول الحقيقية للعاملين . ويتوقف مقدار الدخول الحقيقية على ثلاثة عوامل : **أولا** : حجم الدخول النقدية ، **وثانيا** : مستوى أسعار سلع الاستهلاك الشعبى والخدمات الشعبية **وثالثا** : حجم أرصدة الاستهلاك الاجتماعية .

وفى نفس الوقت تكتسب ظروف عمل العمال والفلاحين : مدة يوم العمل والاجازات ودرجة ميكنة العمل ودرجة وتيرته ، مدى صعوبة وأضرار العمل وحالة الأمن الصناعى ... الخ تكتسب أهمية كبيرة فى

مسألة مستوى معيشة الشعب ، وعند مقارنة مستويات المعيشة في بلدان ذات أنظمة اجتماعية مختلفة يجب مراعاة درجة العمالة بالنسبة للطبقة العاملة التي ترتبط بوجود البطالة وحجمها ، أما بالنسبة لسكان القرى فترتبط بوجود تضخم سكاني وحجم هذا التضخم ، ويعتبر أهم جانب من جوانب مستوى معيشة الشعب هو تركيب المصروفات في الميزانية ونسبة المنصرف على اشباع مختلف أنواع الحاجات ٠

كذلك تكتسب ظروف المسكن والمعيشة والتأمين الصحي ومتوسط العمر وظروف النمو الثقافي أهمية كبيرة ٠

ان نمو الاقتصاد الاشتراكي مرتبط أوثق الارتباط بالتخفيف الكبير في ظروف العمل ٠ وقد أدى التقدم التكنيكي في صناعة الاتحاد السوفييتي الى اختفاء كثير من المهن التي تقوم على العمل العضلي الشاق ؛ أما التطور السريع في العلم والتكنيك فيؤدى الى زيادة تخفيف ظروف العمل ٠ وفي الزراعة اختفى في طيات الماضي والى الأبد عمل الفلاح الفرد الشاق واللا انساني والذى كان يفلح الأرض بأدوات بدائية ٠

وخلال سنوات السلطة السوفييتية انخفضت بشكل محسوس مدة يوم العمل في الصناعة من ٩ر٩ ساعة في عام ١٩١٣ الى ٩٣ر٦ ساعة في عام ١٩٦٤ أى بما يعادل ٩٧ر٢ ساعة ؛ ويجب أن نلاحظ أن يوم العمل في روسيا القيصرية كان يصل أحيانا الى ١٢ ــ ١٤ ساعة ٠ أما في الوقت الحالى فالعمال والموظفون يعملون سبع ساعات وست ساعات في اليوم ؛ وتم تقصير يوم العمل مع المحافظة على نفس الأجر بل وزيادته ؛ ويوم العمل بالنسبة للفلاح الكلخوزى أقصر بمقدار الثلث تقريبا من يوم عمل الفلاح الفرد ؛ ويتم تنفيذ الأعمال الأساسية في الزراعة بواسطة الآلات ٠

ان زيادة دخول السكان الحقيقية تؤدى الى زيادة مستمرة في الاستهلاك الشعبي ٠ وقد زاد حجم دورة التجارة بالقطاعي الخاضعة للدولة والمزارع الجماعية ويدخل ضمنها التغذية العامة في عام ١٩٦٥ بمقدار ٣٦ر٤ مرة عما كانت عليه عام ١٩٤٠ ؛ كما زادت مبيعات السلع الغذائية والتموينية في هذه الفترة ٦ر٣ مرة والسلع غير التموينية ٦٧ر٥ مرة ٠

وفي روسيا القيصرية كانت ظروف العمال السكنية شاقة لدرجة كبيرة ، وفي الاتحاد السوفييتي يجرى بناء المساكن بسرعة عملاقة ، وخلال الفترة من عام ١٩١٨ ــ ١٩٦٥ تم في المدن والقرى بناء مساكن تبلغ

مساحتها المستغلة ١١٩٠ر٩ مليون متر مربع ؛ ومن هذه المساحة تم بناء ٥٥٦ر٥ مليون متر مربع خلال الخطة السبعية (١٩٥٩ ـ ١٩٦٥) . وفي نفس الوقت انخفض الوزن النوعي لايجار الشقق في ميزانية العاملين . وفي روسيا القيصرية كان ايجار المسكن يشكل ٢٠٪ من ميزانية الأسرة في المتوسط وكانت تصل أحيانا الى ثلث المرتب . وفي الوقت الحالي تشكل النفقات على تأجير الشقة ، والخدمات العامة في المتوسط ٤٪ ـ ٥٪ من ميزانية أسرة العامل .

والدليل الساطع على ازدياد رخاء الشعب السوفييتي هو زيادة متوسط عمر الفرد مرتين أكثر مما كان عليه في روسيا القيصرية .

وفي المجتمع الاشتراكي تنمو رفاهية الشعب المادية ؛ كلما نما الانتاج الاجتماعي ؛ وكلما نمت قوى الانتاج ؛ وكلما زادت انتاجية العمل وفعالية الانتاج الاجتماعي ؛ وهذا القانون مرتبط بأن هدف الانتاج في ظل الاشتراكية هو اشباع احتياجات المجتمع المتزايدة .

ان الرفع المستمر لمستوى حياة الشعب يعتبر قانونا اقتصاديا للاشتراكية ، وهذا القانون ، كغيره من قوانين الاشتراكية الاقتصادية، لا يعمل ذاتيا وآليا . فالشرط الضروري للزيادة المستمرة في مستوى الرخاء المادي للشعب هو العمل العنيد وبنكران للذات وزيادة انتاجية وتحسين تنظيمه والكفاح ضد كل نفقات غير انتاجية وكل تبديد .

والمصدر الوحيد لرفع مستوى حياة الشعب هو مجموع الخيرات المادية التي ينتجها الشعب . وفي المجتمع الاشتراكي يعرف العاملون أنه اذا أنتجت اليوم كثيرا فهذا يعني أنك ستملك غدا كثيرا .

◆ مهام الخطة الخمسية بشأن زيادة رخاء الشعب :

تفتح الخطة الخمسية (١٩٦٦ ـ ١٩٧٠) آفاقا واسعة لنهضة مقبلة لرخاء الشعب ، لأن رفع مستوى معيشة العاملين يعتبر أكبر مهام الخطة الخمسية من الناحية الاقتصادية ـ السياسية ، ويساعد على تنفيذ هذه المهمة عدة اجراءات وضعت على أساس علمي دقيق وعميق وتمس جميع جوانب البناء الاقتصادي والثقافي .

وفى الخطة الخمسية الحالية يقوم الحزب الشيوعى بدأب بتنفيذ سياسة تهدف الى الاسراع بمعدلات نمو رخاء الشعب ، وهذه احدى المهام الأساسية للسياسة الجديدة . وقد جاء فى توجيهات المؤتمر الثالث والعشرين للحزب الشيوعى فى الاتحاد السوفيتى بشأن الخطة الخمسية أنه « انطلاقا من أن الهدف الأساسى للانتاج الاشتراكى هو الاشباع المتكامل لاحتياجات الشعب المادية والثقافية المتزايدة . فلقد تقرر فى الخمس سنوات القادمة العمل على زيادة الرخاء الشعبى زيادة جوهرية على أساس زيادة انتاجية العمل ومضاعفة حجم انتاج القيم المادية والاسراع بمعدلات زيادة الدخل القومى » .

وسوف يتم التوصل الى زيادة الرخاء المادى للشعب بواسطة عدة اجراءات من بينها :

أولا : رفع أجور العمال والموظفين ودخول الكلخوزيين من الاقتصاد الجماعى .

ثانيا : زيادة أرصدة الاستهلاك الاجتماعية .

ثالثا : مضاعفة انتاج مواد الاستهلاك الشعبى .

رابعا : التوسع المقبل فى بناء المساكن .

خامسا : التحسين الملموس فى الخدمة العامة والمعيشية والخدمة الثقافية للسكان سواء فى المدينة أو فى القرية .

♦ زيادة الأجور :

ان الحلقة الأساسية فى زيادة رخاء الشعب هى زيادة الأجور فزيادة الأجور هى أهم حافز لتطور الانتاج ، وهى فى نفس الوقت المصدر الأساسى لزيادة دخول العاملين . ولذلك فان زيادة الأجور تظل هى الطريق الرئيسى لرفع المستوى المعيشى للشعب فى مرحلة بناء الشيوعية .

وتراعى الخطة الخمسية الجديدة نموا ملموسا لهذا المصدر الأساسى لزيادة دخول السكان . فخلال سنوات الخطة سيزداد متوسط الأجر

الشهرى للعمال والموظفين بما لا يقل عن ٢٠ ٪ فى المتوسط ، وفى نهاية الخطة سيصل متوسط المرتب الشهرى الى حوالى ١١٥ روبل · واذا ما راعينا المبالغ والامتيازات التى يحصل عليها العاملون من أرصدة الاستهلاك الاجتماعية فان متوسط الأجر الشهرى للعامل الواحد سيصل الى ١٥٥ روبل · أما دخول الكلخوزيين من الاقتصاد الجماعى فسترتفع فى المتوسط بنسبة ٣٥/ ــ ٤٠٪ ونتيجة لذلك سيزداد رصيد أجور العمال والموظفين والكلخوزيين خلال الخطة بنسبة ٤٠ ٪ تقريبا ·

وسيصاحب زيادة الأجور تخفيض الضرائب ثم الغاؤها بالنسبة لبعض فئات العمال والموظفين · وبالنسبة لزيادة رخاء الكلخوزيين ، فهناك أهمية كبيرة تعلق على التطبيق التدريجى لنظام الأجر الشهرى المضمون الذى يحدد على أساس الأجر الشهرى للعمال فى السوفخوزات (مزارع الدولة) بالنسبة لأنواع العمل ومعدلات المقطوعية المماثلة ، وسوف يزداد دخل الكلخوزيين من الاقتصاد الجماعى على أساس زيادة انتاجية العمل والاستخدام الأمثل لموارد الكلخوز البشريةخلال السنة كلها ، كما ستكون فلاحة قطعة الأرض الخاصة بالفلاح مصدرا من مصادر زيادة دخله ·

◆ زيادة أرصدة الاستهلاك الاجتماعية فى الخطة الخمسية الجديدة :

راعت الخطة الخمسية الجديدة زيادة المبالغ والامتيازات التى تقدم للسكان من أرصدة الاستهلاك الاجتماعية بما لا يقل عن ٤٠ ٪ · وتخصص الأرصدة الاجتماعية للانفاق على الضمان الاجتماعى والمعاشات واعانات الطلبة وغيرها من الاعانات ،ــ كذلك على دفع أجور الاجازات * ، وعلى التعليم المجانى والخدمة الصحية المجانية ، وعلى تقديم تذاكر مجانية أو مخفضة للعلاج فى المصحات أو الاستجمام فى دور الراحة ، وكذلك للانفاق على دورالحضانة ورياض الأطفال وغيرها منأنواع الخدمة الاجتماعية والثقافية ·

وتراعى الخطة الخمسية تحسينا تاليا فى المعاشات وخاصة زيادة الحد الأدنى لمعاشات العمال والموظفين والكلخوزيين فىحالة الشيخوخة ، وتطبيق

(*) حيث يطبق نظام الاجازات المدفوعة الأجر · (المترجم)

شروط الاحالة على المعاش حسب السن على الكلخوزيين مثلما هى مطبقة على الموظفين والعمال ، وتحسين نظام مد جميع العاملين بالاعانات طوال فترة فقدانهم القدرة على العمل ٠

ومن بين الظروف التى تحدد المستوى المادى والثقافى لمعيشة الشعب يمكن أن نعد تطوير التعليم الشعبى والخدمة الصحية ٠ وتراعى الخطة الخمسية الانتهاء تقريبا من تطبيق تعميم التعليم الثانوى (المتوسط) العام على جميع الشباب ، وزيادة عدد الدارسين فى المدارس الثانوية الفنية وفى دور التعليم العالى ، وكذلك فى دور التعليم الحرفى ــ التكنيكى ٠ وكذلك روعى توسيع رياض الأطفال الحكومية بحيث يمكن سد احتياجات سكان المدن اليها من الناحية الأساسية ، ثم زيادة توفيرها لسكان الريف زيادة ملموسة كما تراعى الخطة الخمسية تحسين الخدمة الصحية لسكان المدن والقرى تحسينا كبيرا ، ولهذا فقد تقرر التوسع بصورة كبيرة فى بناء المستشفيات ودور العلاج الأخرى وزيادة انتاج مستحضرات صناعة الأدوية وتطبيق اجراءات لتحسين العلاج فى المصحات ودور الاستشفاء وتنظيم راحة واستجمام العاملين ٠

◆ زيادة الاستهلاك الشعبى :

ان زيادة دخول السكان فى الخطة الخمسية سوف تصاحبه زيادة فى الاستهلاك الشعبى ٠

وتراعى الخطة الخمسية زيادة محسوسة فى استهلاك الشعب للمواد الغذائية والسلع الصناعية ٠ وسوف تزداد المبيعات فى سلع الاستهلاك الشعبى خلال شبكة التجارة الحكومية والتعاونية بما لا يقل عن ١/٤ مرة . وفى نفس الوقت سوف تزداد أنواع السلع وستتحسن جودتها .

ولهذا الغرض راعت الخطة الخمسية قبل كل شىء تحسين تركيب استهلاك السلع الغذائية ٠ وسوف يزداد الاستهلاك (بالنسبة للفرد من السكان) فى اللحوم والسلع اللحومية بنسبة ٢٠٪ ــ ٢٥ ٪ فى المتوسط واللبن ومنتجات الألبان بنسبة ١٥٪ ــ ١٨٪ والسكر بنسبة ٢٥٪ تقريبا، والخضروات والبطيخ والشمام بنسبة ٣٥٪ ــ ٤٠٪ ، والدهون النباتية

بنسبه ٤٠٪ ــ ٤٦٪ ، والفواكه والعنب بنسبة ٤٥٪ ــ ٥٠٪ ، والاسماك ومنتجات الاسماك بنسبة ٥٠٪ ــ ٦٠ ٪ ٠

وسيزداد بيع الملابس والمنسوجات ومصنوعات التريكو بمقدار ١ر٤ مرة وبما فى ذلك تريكو الملابس الخارجية والداخلية بمقدار ١ر٩ مرة ٠

وستوجه عناية كبيرة بتحسين طرق التجارة ومراعاة أكثر شمولا لمطالب المستهلكين وتطويع أنواع السلع لرغبة السكان ورفع مستوى الخدمة التجارية وتحسين جودة السلع الاستهلاكية ٠

وستزداد الدخول الحقيقية للسكان عن طريق خفض أسعار التجزئة على بعض المنتجات الزراعية والسلع الصناعية وبالدرجة الأولى على سلع الأطفال ، وسيتم خفض الأسعار على أساس زيادة انتاج السلع الاستهلاكية وكلما توفرت الامكانيات السلعية الضرورية ٠

وبنمو قوى الانتاج وزيادة الرخاء سيزداد بصورة تالية دور مجالات الخدمة بالنسبة لقضية رفع مستوى معيشة الشعب ٠ وقد راعت الخطة الخمسية الحالية تحقيق نمو كبير لمجال الخدمة ، فخلال خمس سنوات سيزداد حجم الخدمات المعيشية للسكان بمقدار مرتين ونصف تقريبا وذلك مع زيادة الدخول الحقيقية (بالنسبة للفرد من السكان) حوالى ٣٠ ٪ ، وحجم دورة سلعالتجزئة بنسبة ٥ر٤٣٪ ، ودورة مؤسسات التغذية العامة بما يساوى ٥ر١ مرة تقريبا ٠ وقد وضعت فى الخطة الخمسية مهمة تحويل الخدمة المعيشية الى فرع مميكن كبير من فروع الاقتصاد القومى ، ورفع مستوى خدمة الجمهور ونوعية الأعمال مع تقصير من تنفيذها ٠

◆ تأمين المساكن للشعب :

تعتبر قضية الاسكان من أهم القضايا الاجتماعية واكثرها حدة ، وخلال سنواتالسلطة السوفييتية بذل الكثير منالجهد لحل هذه المشكلة ٠ ومع ذلك فمازال هناك الكثير لتحقيقه فى هذه الخطة ٠

ان الخطة تراعى تحقيق توسع كبير فى بناء المساكن ٠ فقد تقرر أن يتم بناء مساكن تبلغ مساحتها ٥٠٠ مليون متر مربع خلال سنوات الخطةفى المدن والقرى ، وذلك على حساب استثمارات الدولة والاستثمارات

التعاونية . والى جانب ذلك سيتم بناء مساكن تبلغ مساحتها ٨٠ مليون متر مربع يقوم ببنائها العمال والموظفون لحسابهم الشخصى بمساعدة من الدولة فى صورة قروض ، كما تقرر بناء ٢ ــ ٢ر٥ مليون مسكن فى الريف بقوى الكلخوزيين الذاتية ، وسيزداد الحجم الكلى لبناء المساكن بمقدار ١ر٣ مرة . وكل هذا يعتبر خطوة هامة نحو تحقيق تأمين المساكن للشعب .

وسيتطور بناء المساكن تطورا كبيرا على حساب رصيد الاجراءات الاجتماعية ــ الثقافية وبناء المساكن الذى يخصص فى المؤسسات التى تنتقل الى ظروف التخطيط الجديدةوالحفز الاقتصادى . وتقدم الدولة معونة كبيرة للعمال والموظفين والكلخوزيين فى بناء مساكن خاصة بقواهم الذاتية وبواسطة القروض الحكومية .

ان تنفيذ برنامجبناء المساكن المقرر فى الخطةالخمسية سيتيح امكانية تحسين ظروف السكن واسكان حوالى ٦٥ مليون شخص فى مساكن جديدة بالاضافة الى تحسين الظروف السكنية لحوالى ٥٤ مليون شخص فى الخطة الخمسية الماضية . ومع كل ذلك فلن تحل القضية السكنية تماما . وقد أشار المؤتمر الثالث والعشرون للحزب الشيوعى فى الاتحاد السوفيتى الى أن تأمين المساكن للشعب هو من بين المعدلات الدالة على مستوى معيشة الشعب والتى لاترتبط بالانتاج الحالى للدخل القومى فحسب ، بل وأيضا بمستوى الثروة المدخرة ؛ وذلك لأن رصيد المساكن يتكون خلال عشرات السنين . ان نمو الثروة القومية للمجتمع الاشتراكى تعتبر ضمان الحل الناجح لمشكلة الاسكان .

◆ تقريب مستويات دخول الأفراد :

ان زيادة الرخاء المادى فى المجتمع الاشتراكى المتطور الى الشيوعية يصاحبها تقلص تدريجى فى التفاوت بين الدخولالعالية والدخول المنخفضة نسبيا .

وبتطور قوى الانتاج فى المجتمع وتقدم التكنيك يرتفع مستوى العاملين الثقافى ــ التكنيكى وتتحول أعداد أكثر فأكثر من العاملين من قليلى المهارة الى عاملين ذوى مهارة . ونمو المهارة وزيادة انتاجية العمل

يصاحبها تقلص طبيعي في التفاوت بين الأجور • وكلما ازداد رخاء الشعب كله ستتقارب الدخول المنخفضة من العالية ، وبالتدريج سيقل التفاوت بين دخول الفلاحين والعمال وكذلك بين دخول العاملين في مختلف مناطق البلاد •

ان تقليـل الفوارق بين الأجور لا تعني أبدا المساواة بينهـا ، بل ان هذا التقليل يتم على أساس تقليل الفارق بين المهارات ومستوى انتاجية العمل ولذلك فان تقريب مستويات الدخول لا يتعارض مع مبدأ اهتمام العاملين المادى ، ليس هذا فحسب ، بل انه على العكس يزيد أكثر من فعالية هذا المبدأ •

وفى الخطة الخمسية الجديدة وضعت مهمة تحسين وضع العاملين ذوى الأجر المنخفض تحسينا حاسما • وهؤلاء هم العمال غير المهرة والموظفون وطاقم المستخدمين الجدد وستقلل الميكنة الواسـعة للأعمال المساعدة والعمليات الحسابية المختلفة وكذلك تشغيل الانتاج أتوماتيكيا ، سيساعد على تقليل الحاجة الى عاملين غير مهرة • وسيزيد كثيرون منهم مهـارتهم ويتحولون الى أعمال ذات أجر مرتفع • وقد أشار المؤتمر الثالث والعشرون للحزب الشيوعى فى الاتحاد السوفيتى الى أن هذه تعتبر عملية مقننة سواء من وجهةنظر زيادة فعالية الانتاج أم منوجهة نظر حل قضية رفع مستوى معيشة الشعب •

وتتضمن مهام الخطة الخمسية التقريب المتوالى بين مستوى معيشـة السكان فى القرية والمدينة والتغلب على الفروق الاجتماعية الاقتصـادية والفروق المعيشـية ــ الثقافية بين المدينة والقرية وتدعيم تحالف الطبقـة العاملة مع الفلاحين أكثر فأكثر • وخلال الخطة سيرتفع بصورة محسوسة مستوى الجماهير التعليمى العـام وكذلك مستواهم الثقـافى ــ التكنيكى وستقل الاختلافات الجوهرية بين العمل الذهنى والعضلى •

ان الزيادة الكبيرة الجديدة فى رخاء الشـعب والتى حددتهـا الخطة الخمسية لا يمكن أن تتحقق الا اذا ازدادت باستمرار فعالية الانتاج الاجتماعى • والنجاح فى ذلك رهن بمجهودات الشـعب السوفيتى كله ومبادرته ونظرته الى واجباته نظرة اقتصادية حقيقية .

دليل للمناقشة

١ ـ ما معنى المبدأ الاشتراكى ، « من كل حسب طاقته ، ولـكل حسب عمله » ؟

٢ ـ ما هى الصلة بين زيادة انتاجية العمل وزيادة الأجور ؟

٣ ـ ماهى أرصدة الاستهلاك الاجتماعية وما هو الدور الذى تلعبه بالنسبة للدخول الحقيقية للعاملين ؟

٤ ـ ما هى مهام الخطة الخمسية بالنسبة لزيادة الرخاء المادى للشعب السوفييتى ؟

الباب الخامس عشر

إعادة الإنتاج الاشتراكية وعمليات التداول

١ ـ اعادة الانتاج الاشتراكية

• خصائص اعادة الانتاج الاشتراكية :

تتميز الاشتراكية بوصفها أكثر النظم الاجتماعية تقدمية بالطابع الموسع لاعادة الانتاج .

وتضم اعادة الانتاج الاشتراكية ثلاث عمليات ذات علاقة متبادلة .

فأولا : اعادة انتاج العلاقات الانتاجية الاشتراكية التى تتطور باستمرار أثناء عملية اعادة الانتاج الموسعة .

وثانيا : اعادة انتاج الناتج الاجتماعى والتى تتحقق عاما بعد عام فى حدود تتزايد باستمرار .

وثالثا : اعادة انتاج قوة العمل والتى يرتفع أثناءها مستوى مهارة وثقافة العاملين وتزداد انتاجية عملهم .

ان اعادة الانتاج لها طابع موسع أيضا فى ظل الرأسمالية كما رأينا من قبل . غير أن الاقتصاد الاشتراكى ينمو بمعدلات عالية لا تستطيع الرأسمالية أن تجاريه فيها . ان الاشتراكية لاتعرف أزمات تضخم الانتاج التى توقف اعادة الانتاج بطريقة دورية فى ظل الرأسمالية . كما لا تعرف الاشتراكية أيضا عدم التناسق فى التطور والذى يعتبر قانونا أساسيا للرأسمالية . وبفضل هذه المزايا فان نمو الانتاج المستمر والسريع فى جميع فروع الاقتصاد القومى يعتبر قانونا لاعادة الانتاج الاشتراكية الموسعة .

والاشتراكية لا تعرف تناقضات النظام الرأسمالى والتى فى ظلها

تجتمع الثروة فى أحد قطبى المجتمع ، والفقر والبؤس فى القطب الآخر ٠ ان الثروة التى تنمو بنمو قوى الانتاج فى المجتمع الاشتراكى تعتبر ملكيــة اجتمــاعية ، وهى غير قــابلة للنهب والتبذير من قبــل بعض الرأسماليين أو نتيجة لفوضى الانتاج والتنافس المدمر ٠

ان الزيادة المســتمرة فى الثروة الاجتمــاعية فى ظل الاشــتراكية تصاحبها زيادة متوالية فى الرخاء المادى الثقافى للعاملين ٠ ان اعادة الانتاج الاشتراكى تعنى من جهة نمو للثروة الاجتمــاعية ، ومن جهــة أخرى ارتفاعا فى مستوى معيشة العاملين المادى والثقافى ٠

◆ اعادة انتاج العلاقات الانتاجية الاشتراكية :

بعد انتصار الاشتراكية فى جميع مجالات الاقتصاد تتم تنمية قوى الانتاج فى اطار السيطرة التامة للنظام الاقتصادى الاشتراكى ٠ وبينما تؤدى اعادة انتاج العلاقات الانتاجية الرأسمالية الى زيادة حدة التناقضات الخاصة بالرأسمالية ، فان اعادة انتاج علاقات الانتاج الاشتراكية تؤدى الى تصفية مستمرة للتناقضات والقضاء على بقايا الرأسمالية فى الاقتصاد وفى وعى الأفراد ٠

وأثناء عملية الاعادة الموسعة للانتاج تتطور باستمرار عــلاقات الانتاج الاشتراكية ٠

وخلال مرحلة بناء الشيوعية ، يحدث تطور تدريجى للمقــدمات المادية والروحية الخاصة بالمرحلة العليا من الشيوعية ٠ ويؤدى تقدم جميع جوانب علاقات الانتاج الاشتراكى الى التذويب التدريجى للفوارق بين المدينة والقرية ، وبين الطبقات والفئات الاجتمــاعية فى المجتمــع الاشتراكى ، كما يؤدى الى تدعيم الأسس الشيوعية للعلاقات المتبادلة

وكما جاء فى تقرير اللجنة المركزية فى المؤتمر الثالث والعشرين فان مهام الخطة الخمسية الحالية تمتزج فى وحدة عضوية بتطوير القاعدة

المادية ــ التكنيكية ، وبرفع مستوى معيشة العاملين ، وبالزيادة الكمية للانتاج بالتحولات الكيفية فى الاقتصاد القومى ، وبتنمية قوى الانتاج وتطوير العلاقات الاجتماعية ــ الاقتصادية ·

ونتيجة لتنفيذ الخطة الخمسية ستتحقق خطوات كبيرة نحو حل القضايا الاجتماعية ــ الاقتصادية الكبرى · وسيحدث تقارب للفوارق الجذرية بين المدينة والقرية وبين العمل الذهنى والعضلى · وسوف تتدعم أكثر فأكثر القاعدة السياسية والمادية لتحالف الطبقة العاملة مع الفلاحين كذلك ستتطور مستقبلا الوحدة الأخوية بين شعوب الاتحاد السوفيتى · وسوف تنمو أكثر فأكثر العلاقات الاقتصادية بين الاتحاد السوفيتى وبين البلدان الاشتراكية الشقيقة والبلدان النامية ·

◆ الناتج الاجتماعى الاجمالى :

نتيجة لدوران عجلة الانتاج خلال فترة معينة ولنقل مثلا سنة يتم انتاج منتجات مختلفة على مستوى الاقتصاد القومى للبلد الاشتراكى · وهذا هو الناتج الاجتماعى الاجمالى للبلد ·

ويعتبر الناتج الاجتماعى فى ظل الاشتراكية فى مجمله ملكا للشعب، وفى بعض منه ملكا لمجموعات من الشغيلة · ويعتبر نمو الناتج الاجتماعى دليلا عاما على تطور جميع فروع الانتاج الاجتماعى ، والمعدلات السريعة للتطور الاقتصادى فى ظل الاشتراكية تجد تعبيرا عنها فى الزيادة السريعة للناتج الاجتماعى ، فقد ازداد الناتج الاجتماعى الاجمالى فى الاتحاد السوفييتى فى سنة ١٩٦٥ بمقدار ٦٤ر٥ مرة عنه فى عام ١٩٤٠ · وفى عام ١٩٦٥ كان الناتج الاجتماعى الاجمالى فى الاتحاد السوفييتى يساوى ٦٢٪ من الناتج الاجتماعى الاجمالى للولايات المتحدة الامريكية .

وتشترك فى تكوين الناتج الاجتماعى جميع فروع الاقتصاد القومى التى تعمل فى انتاج ونقل وحفظ الخيرات المادية للمجتمع ، والنسبة بين فروع الاقتصاد المختلفة فى الجملة العامة للناتج الاجتماعى تشكل التركيب النوعى (الفرعى) للانتاج . وفى الاتحاد السوفييتى كان تركيب الناتج الاجتماعى عام ١٩٦٤ كالتالى : أعطت الصناعة ١ر٦٤٪ من مجمل الناتج

وأعطى قطاع البناء ٩ر٥ ٪ والزراعة ١٦ر٤ ٪ والنقل والمواصلات ٤ر١ ٪ والتجارة والتجهيز والامداد المادى التكنيكى وغيرها ٩ر٥ ٪ ٠

وتراعى الخطة الخمسية ١٩٦٦ - ١٩٧٠ تحقيق معدلات تطور عالية للناتج الاجتماعى الذى سوف يزداد كل عام بنسبة ٧٪ فى المتوسط مقابل ٦٪ أو ما يزيد قليلا فى العام فى السنوات الخمس السابقة ، وسيبلغ النمو السنوى المطلق للسلع الصناعية حوالى ٢٢ - ٢٣ مليار روبل مقابل ١٥ر٨ مليار روبل فى السنوات الخمس الماضية ٠ وقد تقرر زيادة حجم السلع الصناعية خلال الخمس سنوات بحوالى ١ر٥ مرة والسلع الزراعية بحوالى ١ر٢٥ مرة ٠

◆ **الشكل العينى والنقدى (القيمى) للناتج الاجتماعى :**

للناتج الاجتماعى السنوى فى المجتمع الاشتراكى شكل عينى (شيئى) وشكل قيمى (نقدى) ٠

ومن حيث الشكل العينى تنقسم جملة الناتج الاجتماعى الى قسمين كبيرين ٠

هما **أولا :** وسائل الانتاج المخصصة للاشتراك فى عملية الانتاج من جديد ٠

وثانيا : مواد الاستهلاك المخصصة لاشباع الحاجات الفردية والجامعية لأفراد المجتمع ٠

وتنقسم وسائل الانتاج بدورها الى قسمين : القسم الأول هو الأرصدة الأساسية للاقتصاد القومى : كالمبانى والمعدات وقاطرات السكك الحديدية والآلات الزراعية٠٠الخ ٠ والقسم الثانى هو الأرصدة الدورية : كالخامات والسلع النصف جاهزة والوقود والطاقة الكهربائية ٠

ان نمو الأرصدة الأساسية والدورية للاقتصاد القومى يعنى توسيع مجال العمل الاشتراكى ، وزيادة ثروة المجتمع كله وتخفيف ظروف العمل وزيادة انتاجيته ورفع المستوى المادى - الثقافى للجماهير العاملة ٠

وتشكل وسائل الانتاج أى الأرصدة الانتاجية والدورية القسم الأعظم من ثروة المجتمع الاشتراكى القومية ٠ أما القسم الآخر من الثروة المادية فلا تشارك مشاركة مباشرة فى عملية الانتاج ، وهى الأرصدة السكنية والمبانى والمنشآت المخصصة للأغراض الاجتماعية ـ الثقافية : كالمسارح والمتاحف والنوادى والمدارس والحدائق العامة ٠٠ الخ ٠٠ كل هذا يعتبر أرصدة غير انتاجية للاقتصاد القومى ٠

ومن حيث الشكل القيمى فان الناتج الاجتماعى هو جملة قيم السلع التى تنتجها جميع فروع الاقتصاد القومى ٠ وجملة القيم هذه تتضمن ٠

أولا : قيمة وسائل الانتاج المستهلكة .

وثانيا : القيمة الجديدة التى خلقها عمل العمال والفلاحين والمثقفين فى جميع مجالات الانتاج المادى . والقسم الأول من هذه القسمين يعوض وسائل الانتاج المستهلكة ، والقسم الثانى ملك للمجتمع يشبع به جميع حاجاته ، والقسم الثانى هو الذى يشكل الدخل القومى للمجتمع الاشتراكى وهو ما سنتحدث عنه فيما بعد ٠

ان الادارة المخططة للاقتصاد يجب أن تكفل تناسبا بين الأجزاء المختلفة للاقتصاد القومى بحيث يتناسب تركيب الناتج الاجتماعى بشكله المادى مع الأغراض الاجتماعية لأجزائه المختلفة أثناء عملية اعادة الانتاج الاشتراكية الموسعة ٠

ولكى تسير اعادة الانتاج الاشتراكية سيرا طبيعيا يجب أن يكون هناك تصريف سريع وبلا عوائق لسلع جميع فروع الاقتصاد القومى ٠

ومن هنا يتضح مدى الدور الذى يلعبه السوق فى الانتاج السلعى الاشتراكى . أن السوق الاشتراكى يعتبر سوقا منظما ومتوازنا تعمل فيه المؤسسات الاشتراكية وتصرف فيه سلع الانتاج الاشتراكى ٠ ان مراعاة ظروف السوق وما يطرأ عليه من تغييرات كذلك مراعاة التغييرات فى مطالب السكان كل ذلك يعتبر من المهام الكبيرة للقيادة المخططة للاقتصاد الاشتراكى ٠

◆ تعويض وسائل الانتاج :

لكى تتم عملية الانتاج الاجتماعى فان من الضرورى اســتهلاك جزء معين من جملة وسائل الانتاج : الآلات والمعدات والخامات والوقود ٠ ولكى يستمر الانتاج دون توقف أو عوائق فى حدوده المعهودة يجب أن تعوض جملة وسائل الانتاج من الناتج الاجتماعى السنوى ٠

ولنفرض انه استهلك خلال العام ١٢٥ ألف آلة معالجة المعادن ، ٤٥٠ مليون طن من الفحــم ٠ فى هذه الحالة يجب أن يرد مثــل هذا العدد من الآلات ومثل هذه الكمية من الفحم الى أرصدة الاقتصاد القومى الأساسية والدورية فى صورة تعويض وسائل الانتاج المستهلكة ٠

ان تعويض وسائل‌الانتاج المستهلكة يجب أن يتحقق أيضا فى‌صورة قيمية (نقدية) ٠ ولنقل انه خلال السنة استهلكت وسائل الانتاج بما قيمته ١٠٠ مليار روبل ٠ اذن على المجتمع أن يكون فى امكانه أن يعوض وسائل الانتاج بمثل هذه القيمة ٠ ان تجديد الارصدة المادية للانتاج فى المجتمع الاشتراكى يتم بطريقة منظمة ومتوازنة ٠

◆ الزيادة المتقدمة لانتاج وسائل الانتاج :

ان اعادة الانتاج الاشتراكية الموسعة تفترض تناســبا عدديا معينا بين فروع الاقتصاد القومى وبالدرجة الأولى بين انتاج وسائل الانتاج ، وانتاج مواد الاستهلاك ٠

ولقد رأينا سابقا أنه فى ظل الرأسمالية تتطلب‌اعادة الانتاج الموسع أن تكون جملة الناتج الضرورى وفائض الناتج فى المجموعة الأولى (انتاج وسائل الانتاج) أكبر من حيث القيمة من الرأسمال الثابت فى المجموعة الثانية (انتاج مواد الاستهلاك) ان هذه النسبة العددية تحتفظ بفاعليتها فى المجتمع الاشتراكى أيضا مع فارق أن الكلام فى ظل الاشتراكية لا يدور عن رأس المال الثابت ، بل عن أرصدة الانتاج الاساسية والدورية ٠

وبتعبير آخر فان القانون الاقتصادى لاعادة الانتاج الاشتراكية هو

الزيادة المتقدمة لانتاج وسائل الانتاج والتى يجب أن تتقدم دائما على زيادة مواد الاستهلاك ٠

ولكن هذا لا يعنى أن النسبة بين معدلات زيادة المجموعتين تبقى ثابتة فى جميع مراحل بناء الاشتراكية والشيوعية ٠ ففى الاتحاد السوفييتى فى المراحل الأولى الحاسمة للتصنيع عندما كان من الضرورى فى فترة قصيرة اقامة أساس قوى للصناعة الثقيلة كان لابد أن يكون الفرق كبيرا بين معدلات تطور كلتىالمجموعتين الصناعيتين : انتاج وسائل الانتاج وانتاج مواد الاستهلاك ، ففى الفترة من ١٩٢٩ حتى ١٩٤٠ كان متوسط معدلات زيادة انتاج وسائل الانتاجالسنوى أكبر بحوالى ٧٠٪ من متوسط معدلات زيادة انتاج مواد الاستهلاك السنوى ونتيجة لتشييد قدرات صناعية هائلة للبلاد وقوى انتاج متطورة ظهرت امكانية الاسراع بتطوير تلك الفروع فى الانتاج الاجتماعى التى تشبع احتياجات الشعب المباشرة ان النجاح فى تنمية الصناعة الثقيلة يمكننا فى الوقت الحالى من توجيه موارد كبيرة لتنمية تلك الفروع التى تنتج مواد الاستهلاك ٠

◆ المؤتمر الثالث والعشرون وتقريب معدلات زيادة انتاج وسائل الانتاج وانتاج مواد الاستهلاك :

تراعى الخطة الخمسية تحسينا جوهريا فى التناسب بين الصناعة والزراعة وفى داخل الصناعة بين الفروع التى تنتج أدوات الانتاج (المجموعة أ) وبين الفروع التى تنتج مواد الاستهلاك (المجموعة ب) ٠

وفى فترة ما بعد الحرب واجهت الزراعة مهاما صعبة تعقد حلها نظرا للأخطاء التى وقعت فى قيادة البناء الكلخوزى ٠ وكانت النتيجة لهذا كله هى التأخر المعروف فى تطور الزراعة التى لم يكن بمستطاعها أن تسد احتياجات الصناعة والسكان ٠ وفى الخطة السبعية الماضية ازدادت السلع الصناعية بنسبة ٨٤ ٪ ، بينما لم تزد السلع الزراعية الا بنسبة ١٤ ٪ ٠ وكان التخلف فى تطور الزراعة أحد الأسباب الرئيسية فى اختلال التناسب بين انتاج وسائل الانتاج وانتاج مواد الاستهلاك مما انعكس أثره سلبيا على نمو رصيد الاستهلاك فى الدخل القومى للبلاد ٠

وقد وضع الحزب برنامجا كبيرا يتضمن اجراءات عاجلة لتطوير الانتاج الزراعي مستقبلا والقضاء على التخلف في هذا الفرع الهام من فروع الاقتصاد القومي . ان القضاء على اختلال التناسب في تطور الزراعة والصناعة ، وضمان نهضة الانتاج الزراعي يشكلان أحد المهام الأساسية للخطة الخمسية ١٩٦٦ - ١٩٧٠ . وسوف يتحقق هذا الغرض بواسطة التكنيك الضخم الذى سيوجه الى الزراعة وبواسطة ما تم ١٩٦٥ من رفع لأسعار السلع التى تشتريها الدولة من الكخلوزات . وكذلك وضع خطط ثابتة لشراء المحاصيل ودعم الحافز المادى والتخلص من الصعاب التى تشل مبادرة الكلخوزيين والعاملين فى السفخوزات والاخصائيين الزراعيين والميكانيكيين ورؤساء الكلخوزات ومديرى السفخوزات .

ان تحسين التناسب داخل الصناعة وتحسين النسبة بين تطور مجموعتيها الأساسيتين هو أحد المهام الأساسية للخطة الخمسية . ولقد كان التطور المتقدم للفروع التى تنتج وسائل الانتاج ، وسوف يظل شرطا ضروريا للنجاح فى حل مهام بناء القاعدة المادية - التكنيكية للشيوعية وشرطا للتقدم التكنيكى المستمر ، ورفع المستوى التكنيكى للانتاج فى الاقتصاد القومى بأسره ، ولكن من الضرورى فى نفس الوقت القضاء على التخلف الكبير فى تلك الفروع التى تنتج مواد الاستهلاك الشعبى .

وتراعى الخطة الخمسية ١٩٦٦ - ١٩٧٠ التقريب بين معدلات نمو سلع فروع الصناعة التى تنتج وسائل الانتاج ومواد الاستهلاك ، كما تقرر الاسراع بتطوير الصناعة الخفيفة والصناعات الغذائية ومدها بالمعدات الحديثة والمتطورة . وفى الخطة الخمسية السابقة تطورت المجموعة « أ » بنسبة ٥٨ ٪ والمجموعة «ب» بنسبة ٣٦ ٪ . أما فى الخطة الخمسية الجديدة فقد تقرر زيادة انتاج وسائل الانتاج بنسبة ٤٩ ٪ - ٥٢ ٪ ، أما انتاج مواد الاستهلاك فسوف تزيد بنسبة ٤٣٪ - ٤٦ ٪ . وفى الخمس سنوات الماضية تقدم انتاج وسائل الانتاج على انتاج مواد الاستهلاك بأكثر من ١ر٥ مرة فى المتوسط . أما فى الخمس سنوات الحالية فلن يتعدى هذا التفوق ١٠ ٪ - ١٢ ٪ ، وسوف يكون ذلك متاحا بالذات بفضل الاسراع بمعدلات نمو انتاج مواد الاستهلاك بواسطة جميع فروع الصناعة بما فيها فروع الصناعة الثقيلة .

وقد أشار المؤتمر الثالث والعشرون للحزب الى أن الاسراع فى نمو انتاج مواد الاستهلاك يعتبر مقدمة ضرورية للتطور الناجح مستقبلا للاقتصاد القومى كله ، وذلك لأنه بهذا الشرط فقط سيكون من الممكن استخدام الحوافز المادية لنهضة الانتاج ٠

◆ اعادة انتاج قوة العمل :

لا يمكن تصور اعادة الانتاج الاشتراكية الموسعة بدون نمو مستمر فى عدد الطبقة العاملة وارتفاع منتظم فى مستوى العمال الثقافى — التكنيكى ٠

لقد قضت الاشتراكية على مصادر تمويل قوة العمل التى كانت تلعب دورا حاسما فى ظل الرأسمالية، ألا وهى حلول الآلة محل العمال وافلاس صغار المنتجين فى القرية ووجود جيش المتعطلين الاحتياطى ٠ ان مصادر تمويل الطبقة العاملة فى ظل الاشتراكية هو قبل كل شىء النمو الطبيعى فى عدد السكان ٠ كذلك يتم تمويل الصناعة بفائض قوة العمل التى تكونت بصورة طبيعية فى الزراعة نتيجة لميكنة العمليات الانتاجية فيها ٠ وأخيرا فانه بتحرر المرأة من نير العمل المنزلى غير المنتج أصبح من الممكن أن تشترك فى عملية الانتاج ٠

وخلال سنوات السلطة السوفييتية ازداد عدد الطبقة العاملة بشكل ملحوظ ، وفى نفس الوقت تحققت زيادة سريعة ومنظمة لمهارة العمال ، وفى المجتمع الاشتراكى يجرى اعداد مخطط للكادرات الماهرة بواسطة شبكة كاملة من المعاهد الدراسية ، وكذلك بواسطة تعليم العمال دون انقطاعهم عن الانتاج ٠

وأثناء عملية بناء الشيوعية فان التحولات الهامة فى استخدام قوة العمل تساعد على النمو السريع للانتاج وتطويره٠ ويؤدى تطبيق التكنيك الجديد الى تحرير أولئك العمال الذين يؤدون أعمالا مساعدة٠ وان تخفيض الجهاز الادارى والميكنة المستمرة للانتاج الزراعى ، وتحرير عدد كبير من النساء من العمل المنزلى ، كل هذا يتيح امكانية زيادة عدد العاملين زيادة كبيرة ٠ وفى نفس الوقت فان نشر الوقاية الصحية والتعليم والثقافة يتطلب زيادة كبيرة فى عدد العاملين فى مجالات العمل الاجتماعى هذه ٠

وهذه الزيادة تفرضها ضرورة توسيع أرصدة الاستهلاك الاجتماعية ومهام التطور الكبير للتعليم القومى ، وكذلك الخدمة العامة والمعيشية ٠ وفى المجتمع الاشتراكى يكفل النمو فى المجالات غير الانتاجية اشباعا أكثر لاحتياجات العاملين وتحسين ظروف عملهم ومعيشتهم ٠

ان التحولات فى استخدام الموارد البشرية للمجتمع تضع مهاما كبيرة فى قضية التعليم الجماهيرى للعمال ورفع مهـارتهم والتوزيع المخطط لقوة العمل ٠ وفى هـذا المجال تجب مراعاة مبدأ الطواعية والاهتمام المـادى مراعاة دقيقة ، وخلق الظروف الحضارية والمعيشـية اللازمة فى المناطق الجديدة ٠

٢ ـ الدخل القومى

◆ نمو الدخل القومى فى الاقتصاد الاشتراكى :

ان الدخل القومى هو الناتج الاجتماعى الاجمالى باستثناء ذلك الجزء الذى يخصص لتعويض أدوات الانتاج المستهلكة٠ وبتعبير آخر فان الدخل القومى هو كل القيمة الجديدة التى أنتجها عمل أفراد المجتمع خلال سنة معينة ، والدخـل القومى فى ظل الاشتراكية يصبح تحت تصرف المجتمع مباشرة ونموه يعتبر أساسا لنهضة الاقتصاد الاشتراكى وزيادة الرخـاء الشعبى ٠

والدخل القومىمثله مثل الناتج الاجتماعىالاجمالى يوجد فى المجتمع الاشتراكى فى صورة طبيعية (شيئية) وصورة قيمة (نقدية) ٠

والدخل القومى للمجتمع الاشتراكى فى صورته الطبيعيـة يتضمن **أولا :** جملة مواد الاستهلاك الشعبى التى تم انتاجها خلال سنة ، **وثانيا :** جملة وسائل الانتاج التى أنتجت من جديد ، هـذه الجملة التى تبقى بعد خصم تعويض وسـائل الانتاج المستهلـكة خلال السنة ، والتى تخصص بالتالى لتوسيع الانتاج مستقبلا ٠

والدخل القومى للمجتمع الاشتراكى فى صورته القيمية (النقدية) يعتبر جملة القيمـة التى تم انتاجها **أولا :** عن طريق العمـل الضرورى ،

وثانيا : عن طريق فائض عمــل العمال والــكلخوزيين والمثقفين فى مجال الانتاج المادى · وهذه الجملة كلها مخصصــة لاشباع الاحتياجات الخاصة والجماعية لأفراد المجتمع ولتغطيــة احتيــاجات الدولة العــامة ولتوسيع الانتاج ·

ان نمو الدخل القومى يتم بفضل عاملين أساسيين هما **أولا :** زيادة عمل العاملين فى مختلف مجالات الانتاج المادى . **وثانيا :** زيادة انتاجية العمل ·

ان نمو عدد العاملين له حدوده الضيقة جدا خاصة وأن قسما كبيرا من الزيادة فى العمالة يذهب الى المجال غير الانتاجى وبالدرجة الأولى قطاع التعليم والصحة ، ولذلك فان المصــدر الرئيسى لنمو الدخل القومى هو زيادة انتاجية العمل ·

وفى ظل الاشتراكية فان التوســع السريع فى الانتــاج الزراعى والصناعى وانتاج فروع الاقتصاد الأخرى يحقق معــدلات كبيرة لزيادة الدخل القومى لا يمكن أن تحققها الرأسمالية · والأرقام التالية تبين لنا معدلات نمو الحجم المطلق للدخل القومى فى الاتحــاد الســوفيتى · فاذا اعتبرنا أن جملة الدخل القومى للبلاد فى عام ١٩١٣ تساوى ١٠٠ ، فانه فى عام ١٩١٧ كان الدخل القومى يساوى ٧٥ ، وفى عام ١٩٢٨ يساوى ١١٩ ، وفى عام ١٩٤٠ يساوى ٦١١ ·· واذا اعتبرنا أن الدخل القومى للاتحاد السوفيتى عام ١٩٤٠ يساوى ١٠٠ فان جملة هذا الدخل فى عام ١٩٤٥ كانت تساوى ٨٣ ، وفى عام ١٩٥٠ يساوى ١٦٤ ، وفى عام ١٩٦٠ يساوى ٤٣٥ ، وفى عام ١٩٦٥ يساوى ٥٩٣ · وتراعى الخطة الخمسية الجديدة تنميةالدخل القومى بنسبة ٣٨٪ – ٤١٪ · وسوف يزداد الدخل القومى خلال السنة بنسبة ٧٪ فى المتوسط ، بينما كانت نسبة هذه الزيادة فى الســنوات الخمس الســابقة ٦٪ فى الســنة · ان الاسراع بمعدلات نمو الدخل القومى فى الخطة الخمسية الحالية سيتحقق بفضل زيادة انتاجية العمل ومضاعفة فعالية الانتاج الاجتماعى · وكلما ازدادت فعالية اســتخدام الموارد الانتاجيــة أى كلما زاد ايراد الأرصــدة وكلما استهلكت الخامات والمواد باقتصاد ، وكلما زادت انتاجية العمل ازدادت بالتالى معدلات نمو الدخل القومى ·

ان الخطة الخمسية الجديدة ستخلق جميــع الظروف اللازمة للاسراع

بنمو الدخل القومى • ومن بين هذه الظروف نمو وتطور الجهاز الانتاجى للاقتصاد القومى • وخلال السنوات الخمس ستزداد الارصدة الانتاجية الاساسية للاقتصاد القومى بأكثر من ١ر٥ مرة أو فى الصناعة بالذات ستزداد بأكثر من ١ر٦ مرة أما فى الزراعة فستزداد ١ر٩ مرة • ان الادارة الاقتصادية الجديدة يجب أن تكفل زيادة فعالية الانتاج الاجتماعى• وهكذا توجد المقدمات اللازمة لتنفيذ مهام الاسراع بمعدلات الدخل القومى والتى حددتها الخطة •

◆ توزيع الدخل القومى • رصيد الاستهلاك ورصيد الادخار •

ان الدخل القومى هو جملة الامكانيات ـ العينية والنقدية ـ التى يمتلكها المجتمع الاشتراكى ويستخدمها لسد حاجة أفراده :

ويمكن تقسيم احتياجات المجتمع الاشتراكى الى أربع مجموعات هى

أولا ـ دفع أجور العمال والكلخوزيين والمثقفين • وفقا للقانون الاقتصادى للتوزيع حسب العمل •

وثانيا ـ احتياجات السكان التى يمكن اشباعها بواسطة الارصدة الاجتماعية ويتمثل ذلك فى الانفاق على تطوير التعليم القومى والعلم والثقافة والصحة وتحسين ظروف معيشة وعمل العاملين كذلك الانفاق على معاشات الشيخوخة وفقدان القدرة على العمل ، ومساعدات الدولة للأمهات الوحيدات والأمهات اللاتى أنجبن أطفالا كثيرين ••• الخ •

وثالثا ـ الانفاق على الجهاز الحكومى وأجهزته المركزية والمحلية وسد احتياجات الدفاع •

ورابعا ـ احتياجات توسيع الانتاج ، وكذلك زيادة الارصدة غير الانتاجية للاقتصاد القومى وانشاء الارصدة الاحتياطية •

وتبعا للاحتياجات الاساسية للمجتمع الاشتراكى يقسم الدخل القومى الى رصيدين أساسيين : رصيد الاستهلاك ورصيد الادخار • وتغطى الاحتياجات الثلاثة الاولى من رصيد الاستهلاك • أما المجموعة الرابعة فتغطى من رصيد الادخار • وفى الاتحاد السوفييتى خلال سنوات طويلة كان رصيد الاستهلاك يشكل تقريبا ثلاثة أرباع الدخل القومى بينما رصيد

الادخار يشكل الربع ٠٠ وتؤدى زيادة فعالية الانتـاج الاجتماعى الى نمو الادخار الاشتراكى من جهة والى زيادة رخاء العاملين من جهة أخرى ٠

ان نمو الدخل القومى يعتبر أساسا لرفع مستوى معيشة السكان فى المجتمع الاشتراكى ٠ وفى البلدان الاشتراكية يزداد نصيب الفرد من الدخل القومى بمعدلات أكبر بكثير مما فى الدول الرأسمالية ٠ ويعتبر النمو السريع فى الدخل القومى شرطا أساسيا لزيادة الرخاء فى المجتمع الاشتراكى

وفى المجتمع الرأسمالى يذهب نصيب الأسد من الدخل القومى الى أيدى الطبقات المستغلة التى تبذره بطريقة طفيلية ، بينما الوضع المادى للعاملين فى هذا المجتمع لا يرتبط بنمو الدخل القومى ٠ أما فى المجتمع الاشتراكى فتوجد علاقة مباشرة وحتمية بين نمو الدخل القومى وزيادة رفاهية الشعب ، اذ كلما زاد الدخل القومى زادت رفاهية الشعب ٠

ان زيادة الدخل القومى خلال الخطة الخمسية الحالية سيتيح امكانية زيادة أجور العمال والموظفين بما لا يقل عن ٢٠٪ فى المتوسط وستزداد دخول الكلخوزيين من الاقتصـاد الاجتماعى بنسـبة ٣٥٪ ـ ٤٠٪ فى المتوسط ، وستزداد بصورة ملموسة حصة المكافآت والمنح فى المرتبات مما يساعد على الجمع بين مصلحة كل عامل ومصالح الجماعات والمجتمع بشكل عام ٠ وسوف تزداد بما لا يقل عن ٤٠٪ الامتيازات والمبالغ التى تدفع للسكان على حساب أرصدة الاستهلاك الاجتماعية ممـا سيؤدى فى النهاية الى زيادة الدخل الحقيقى لكل فرد بحوالى ٣ر١ مرة ٠

وعلى أساس نمو الدخل القومى سيزداد رصيد الاستهلاك فى الخطة الخمسية الحالية بالنسبة للخطة الخمسية السابقة بحوالى ٣٦٪ ـ ٣٩٪، وستبلغ الزيادة السنوية لرصيد الاستهلاك ١١ مليار روبل مقابل ٥ر٦ مليار روبل فى الخطة الخمسية السابقة ٠

◆ الادخار الاشتراكى :

يعتبر الادخار الاشتراكى شرطا ضروريا لاعادة الانتـاج الاشتراكية الموسعة ٠ وهذا الادخار هو توجيه مستمر لجزء معين من الدخل القومى لتوسيع الأرصدة الانتاجية للمجتمع ، ولانشاء مؤسسات جديدة وتوسيع وتطوير وتعديل المؤسسات الموجودة ٠

ان الادخار الاشتراكى يختلف جذريا عن الادخار الرأسمالى من حيث مصادره وطرق تحقيقه ونتائجه الاجتماعية ٠

فالادخار الاشتراكى **أولا:** مصدره فائض عمل العاملين الذين تحرروا من الاستغلال ويعملون لصالح أنفسهم ولصالح المجتمع ، بينما الادخار الرأسمالى (التراكم الرأسمالى) يتحقق على حساب فائض القيمة التى يمتصها الرأسماليون من العمال الذين يستغلونهم ٠

والادخار الاشتراكى **ثانيا :** يتم بطريقة متوازية وبهدف مضاعفة الثروة الاجتماعية وزيادة رخاء العاملين ، بينما الادخار الرأسمالى يحدث بطريقة عضوية ، وخلال المنافسة وبهدف زيادة أرباح الرأسماليين ٠

والادخار الاشتراكى **ثالثا :** نتيجته زيادة الملكية الاجتماعية بينما الادخار الرأسمالى يؤدى الى نمو الملكية الرأسمالية الخاصة ٠

ان الادخار الاشتراكى يعتبر شرطا ضروريا لزيادة رخاء العاملين ، بينما يؤدى الادخار الرأسمالى الى شقاء العاملين وبؤسهم ٠ والادخار الاشتراكى يؤدى الى تدعيم النظام الاقتصادى الاشتراكى الذى يضمن حق العمل لجميع المواطنين ، ويكفل تطورا خاليا من الازمات للاقتصاد ، بينما يؤدى الادخار الرأسمالى زيادة تناقضات الرأسمالية العدائية والى البطالة والازمات ٠

وعلى حساب الادخار الاشتراكى يتم أولا تحقيق نمو سريع ودائم لأرصدة الانتاج فى البلاد ، فقد نمت أرصدة الانتاج الاساسية فى الاتحاد السوفييتى فى عام ١٩٦٥ أكثر من ٥ مرات عما كانت عليه عام ١٩٤٠ ، وكانت الزيادة فى الصناعة أكثر من ٧ مرات ٠ وفى عام ١٩٠٨ كان فى روسيا ٧٥ ألف آلة قطع معادن و ١٨ ألف وحدة صهر الحديد ، وفى بداية عام ١٩٦٥ كان فى الاتحاد السوفييتى ٢٧٦٠ ألف آلة قطع معادن (أكبر ٣٦ر٨ مرة من عام ١٩٠٨) و ٥٨٠ ألف وحدة صهر الحديد (أى أكبر ٣٢ر٢ مرة من عام ١٩٠٨) ٠

وتراعى الخطة الخمسية ١٩٦٦ ـ ١٩٧٠ أن يكون الجزء الاكبر من الزيادة فى المنتجات عن طريق الوحدات الانتاجية التى ستنشأ خلال سنوات الخطة ٠

◆ اعادة الانتاج الموسعة والبناء الكبير :

تشيد القاعدة المادية لاعادة الانتاج الموسعة بواسطة الاستثمارات الكبيرة التي بواسطتها ينفذ برنامج البناء لخطة التنمية الاقتصادية ٠

فحسب الخطة الخمسية ١٩٦٦ - ١٩٧٠ ستشكل الاستثمارات الكبيرة في الاقتصاد القومي للاتحاد السوفييتي حوالى ٣١٠ مليار روبل أى أكبر ١ر٥ مرة مما كانت عليه في الخمس سنوات الماضية ٠

وستكفل هذه الاستثمارات امكانية تطوير جميع فروع الاقتصاد القومي وجميع الجمهوريات الاتحادية والاسراع بنمو القطاعات الهامة وتلاشي الاخلال بالنسب سواء داخل القطاعات أو بينها والذى حدث في السنوات الاخيرة ٠

وخلال الخطة الخمسية الحالية ستبنى مئات المصانع والفبارك والمناجم ومحطات الكهرباء ومدن وقرى جديدة ومزارع في الكلخوزات والسفخوزات ومحطات رى وخطوط كهربائية ، وملايين الشقق الجديدة والمساكن وآلاف المدارس والمستشفيات ودور الحضانة ورياض الاطفال ٠

تتحقق اعادة الانتاج الاشتراكية
المؤسسة ليس فقط على أساس الاستثمارات المركزية الكبيرة ، ولكن أيضا عن طريق توسيع وتطوير وتحسين الانتاج بالارصدة المخصصة لذلك في المؤسسات التى تتكون من نسب الاستهلاك والاستقطاعات من الارباح والتى تخصص لتطوير الانتاج ، وسوف يتيح هذا للمؤسسات أن تقدم مساهمة ملموسة في قضية التطوير المخطط والمنسق والمتوازن للاقتصاد الاشتراكى وتطوير تركيبه عن طريق استخدام أكثر طرق الانتاج تقدما ٠

وقد أشار المؤتمر الثالث والعشرون للحزب الشيوعى الى ضرورة تحقيق اجراءات تهدف الى تطوير تخطيط وحفز البناء الكبير والى تقصير فترات التنفيذ وتحسين نوعية البناء وخفض قيمته ، والمعدل الاساسى لتخطيط وتقييم نشاط مؤسسات البناء يجب أن يكون التشغيل السريع للطاقات الانتاجية مع ضمان جودة عالية للبناء ٠ ان الاتجاه الرئيسى لانتاج البناء هو تصنيعه ، وهذا التصنيع ضرورى لضمان تقصير مدد التنفيذ وخفض قيمة البناء ٠

ان المهمة الاساسية للخطة الخمسية هى الاسراع بتطوير البناء وتحسين نوعيته وزيادة فعالية الاستثمارات الكبيرة ، ولهذا يجب تجنب تفتيت الاستثمارات على مواقع ومشاريع متعددة مما يؤدى الى اطالة مدد التنفيذ وتجميد الوسائل والابطاء بتشغيل القدرات ويسبب ضررا كبيرا للاقتصاد القومى ٠

٣ ـ عمليات التداول فى الاقتصاد الاشتراكى

◆ خصائص عمليات التداول فى ظل الاشتراكية :

ان عمليات التداول هى الجانب الهام لاعادة الانتاج الاشتراكية الموسعة ٠ وهذه العمليات هى :

أولا ـ تداول السلع المنتجة (دورة السلع) والتجهيز المادى ـ التكنيكى لجميع فروع الاقتصاد القومى ٠

وثانيا ـ مجال العلاقات المالية والقرضية كله ٠

وثالثا ـ التداول النقدى ٠

وفى المجتمع الاشتراكى تحمل عمليات التداول طابعا متوازنا ، ويتم التداول على أساس الملكية العامة وهدفه ليس الكسب الرأسمالى الخاص ، بل اشباع احتياجات العاملين وضمان الدوران المستمر لعجلة الانتاج الاشتراكى ٠ وعملاء التداول هم المؤسسات الصناعية والتجارية أو جماعات العاملين (فى المؤسسة أو الكلخوز والجمعيات النوعية الانتاجية والاستهلاكية) التى تعمل تحت رقابة الدولة ، وبالاضافة الى ذلك يشترك فى التداول الكلخوزيون الذين يبيعون منتوجات عملهم الشخصى ٠

ان القسم الأعظم من الناتج الاجتماعى ـ الجزء الاساسى من وسائل الانتاج ـ يدخل فى نطاق نظام التمويل المادى ـ التكنيكى ٠ فان التمويل المستمر بوسائل الانتاج ـ سواء بالمعدات أم الخامات والوقود والطاقة الكهربائية ٠٠٠ الخ ٠ يعتبر أحد الشروط الهامة لسير عملية اعادة الانتاج الاشتراكية سيرا طبيعيا ٠

• أنواع التجارة ومهامها :

في الاقتصاد الاشتراكي ليس الانتاج وحده هو الذى يتطور وفق خطة ، بل ودورة السلع كذلك • والتخطيط يشمل أهم جزء فى دورة السلع وبالذات كل نشاط التجارة الحكومية والتعاونية • ان التجارة هى جزء أساسى لا يتجزأ من الاقتصاد الاشتراكى المخطط •

وتوجد فى الاتحاد السوفييتى ثلاثة أنواع من التجارة :

التجارة الحكومية ، والتعاونية ، والكلخوزية •

والتجارة الحكومية والتعاونية هى التى تشغل الجانب الاكبر من دورة السلع فى الاتحاد السوفييتى ، وهذان النوعان من التجارة السوفييتية يعتمدان على الانتاج الاشتراكى فى الصناعة والزراعة ، ومن خلال التجارة الحكومية والتعاونية يتم تسويق السلع الصناعية لمؤسسات الدولة والقسم الاعظم من السلع التموينية التى يتم انتاجها فى الكلخوزات، وهذا يشكل الجزء الأعظم من السلع التى تخصص للاستهلاك الشخصى ، والدولة هى التى تحدد بطريقة مخططة أسعار التجزئة لسلع التجارة الحكومية والتعاونية •

وبالاضافة الى التجارة الحكومية والتعاونية تلعب التجارة الكلخوزية دورا معينا فى دورة السلع • ان وجود التجارة الكلخوزية مرتبط بطابع الملكية الكلخوزية ـ التعاونية • فالكلخوز هو الذى يتصرف فى منتجات الانتاج الكلخوزى •

والتجارة الكلخوزية تلعب دورا ملحوظا فى تمويل سكان المدن والمناطق الصناعية بسلع غذائية مثل الخضروات والبطاطس واللحوم

ومنتجات الألبان ، وهى تتيح تصريفا اضافيا للسلع الفائضة من استهلاك القرية لكى تستهلك فى المدينة · وبذلك توسع قاعدة التداول بين المدينة والقرية ·

وفى الأسواق الكلخوزية يكون الباعة هم :

أولا ـ الكلخوزات التى تبيع جزءا من منتجات اقتصادها الجماعى ،

ثانيا ـ بعض الكلخوزيين الافراد الذين يبيعون جزءا من المنتوجات التى تقاضوها لقاء أيام العمل وجزءا من منتوجات قطعة الارض الخاصة بكل منهم ، وتحدد الأسعار فى الاسواق الكلخوزية وفقا للنسبة بين العرض والطلب ، وكلما تحسنت وازدادت التجارة الحكومية والتعاونية تنخفض أسعار الأسواق الكلخوزية تحت التأثير المتزايد للأسعار المخططة التى توجد فى هذين النوعين من التجارة ·

ان التجارة تعتبر وسيلة لموازنة الانتاج والاستهلاك ، وأداة لدراسة الطلب المتزايد والمتغير · والتجارة المتطورة فى ظل الاشتراكية يجب أن تراعى باهتمام طلبات المستهلكين وتؤثر باستمرار على المؤسسات المنتجة للسلع المطلوبة ، وكذلك على فروع الصناعة وتحثها على اشباع متزايد لهذه الطلبات من حيث تنويع السلع وكميتها ونوعيتها · ان التحسين المستمر لعمل المؤسسات التجارية والقضاء على أوجه النقص فى عملها يعد شرط ضروريا لسير اعادة الانتاج الاشتراكية دون عوائق والزيادة المستمرة لرضاء العاملين ، والعمل السيىء للمنظمات التجارية يضعف اهتمام العاملين المادى بزيادة انتاجية العمل ·

ويتطلب عمل المنظمات التجارية المرونة والمناورة ، فمثلا مع وجود كفاية انتاجية فى هذا النوع أو ذاك من السلع فى البلاد · فقد يؤدى التخطيط الخاطىء للمنظمات التجارية والتوزيع الخاطىء للسلع على المناطق والمقاطعات دون مراعاة خصائصها الى خلق نقص فى اشباع رغبات المستهلكين بل ويؤدى اليه فعلا فى بعض الاحيان · ان المهمة الاساسية للتجارة هى تعبئة الموارد المحلية من السلع واستخدام الامكانيات المحلية لتوسيع كمية السلع المستخدمة فى الدورة السلعية ·

وفقط عن طريق تنشيط التجارة وتحسين عمل المنظمات التجارية سوف يكون من الممكن انشاء جهاز متكامل للتوزيع حسب الحاجة وهو ما تحتاج اليه الشيوعية ·

◆ احتكار التجارة الخارجية :

ان السوق الداخلية فى البلدان الاشـــتراكية مؤمن ضد العدوان الاقتصادى للدول الرأسمالية عن طريق حاجز احتكار التجارة الخارجية ، والدولة الاشتراكية وأجهزتها هى صاحبة الحق الوحيد فى عقد الصفقات التجارية مع الدول الاجنبية ٠

ان التجارة الخارجية للاتحاد السوفييتى والتى تعتبر شكلا هاما لعلاقات الاتحاد السوفييتى الاقتصادية مع الدول الاجنبية يعتبر احتكارا للدولة ، ولقد أفسد احتكار السلطة السوفييتية للتجارة الخارجية والذى كان من اجراءاتها الاولى، أفسد محاولة الالتحام الاقتصادى بين الرأسمالية العالمية والعناصر الرأسمالية داخل البلاد ، وقد مكن هـذا الاحتكار من اخضاع جميع العلاقات التجارية الخارجية لمصالح البناء الاشتراكى ٠

وقد لعب احتكار التجارة الخارجية دورا هاما فى تنفيذ التصنيع الاشتراكى للبلاد وتجميع الزراعة ، وقد وضع تطوير التجارة الخارجية فى خدمة تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية ٠ وفى المرحلة الاولى من اعادة بناء المجتمع جلب الاتحاد السوفييتى كثيرا من الآلات التى زودت بهـا باكورة الصناعة السوفييتية ، جلبها من الخارج ٠

وتلعب التجارة الخارجيةدورا هامًا فى اقتصادالبلدان الاشتراكية، فهى تعتبر قبل كل شىء وسيلة لتطوير وتوسيع دورة السلع بين بلدان النظام الاشتراكى العالمى ، وهى فى نفس الوقت وسيلة لتطوير العلاقات الاقتصادية بين الدول الاشتراكية والدول الصناعية الرأسمالية والدول الفتية النامية ٠

وتسعى الدول الاشتراكية الى استخدام التجارة الخارجية على أوسع نطاق ممكن للاسراع بتطوير فروع الاقتصاد القومى المماثلة ٠

◆ مالية المجتمع الاشتراكى :

لـكى تستطيع الدولة الاشتراكية سد احتياجاتها العامة يجب أن يكون لديها موارد معينة ، والدخل الأساسى للدولة الاشتراكية هو دخل المؤسسة والمنظمات الاقتصادية التى تملكها الدولة ٠

وكل مؤسسة تعمل طبقا للنظام المحاسبى
تعمل على تغطية نفقاتها
والتى تعتبر فى مجملها تكلفة السلعة ، والمبلغ الاجمالى المتحصل عليه نتيجة تصريف السلع يكون – بعد خصم التكلفة – ربح المؤسسة أى صافى الدخل ، وحجم هذا الدخل يرتبط بعدد ونوع السلع المصرفة ومستوى التكلفة والنسبة بين التكلفة والاسعار التى تصرف بها السلع .

وتوجه دخول المؤسسات الحكومية والمنظمات الاقتصادية الى سد الاحتياجات العامة للدولة ، أحيانا مباشرة وأحيانا من خلال الرصيد المالى العام للدولة، وبالاضافة الى ذلك يذهب الى الرصيد المالى العام للدولة جزء معين من دخول المؤسسات الكلخوزية – التعاونية ، وبالاضافة الى ذلك فان الموارد المالية الحرة للمؤسسات الكلخوزية التعاونية والمنظمات والأفراد تذهب أيضا وبشروط معينة ولوقت محدد الى الرصيد العام للدولة وتستخدم لسد الاحتياجات العامة للدولة .

وهكذا تحدث عملية اعادة توزيع المبالغ المالية ، وهو يضم تعبئة جزء من الدخول والمدخرات والتأمينات الخاصة بالمؤسسات والمصالح والمنظمات والسكان . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فان هذه العملية تتلخص فى توصيل المبالغ التى جمعت بتلك الطريقة الى مؤسسات أخرى أو مصالح ومنظمات أخرى . واعادة توزيع الدخول يرتبط بها ارتباطا وثيقا تحقيق رقابة مالية ، وكل ذلك هو وظيفة النظام المالى الذى يتضمن ميزانية الدولة والبنوك وأجهزة التأمين الحكومى وصناديق التوفير .

◆ ميزانية الدولة :

تشغل ميزانية الدولة المركز الأول فى النظام المالى الاشتراكى كله .

والميزانية العامة للدولة الاشتراكية مرتبطة أوثق الارتباط

باقتصادها كله • ففيها تتجمع معظم حصيلة الموارد المالية فى البلاد، وعن طريقها يتم سد معظم احتياجات الدولة •

وتعتبر ميزانية الدولة فى الاتحاد السوفييتى الخطة المالية الأساسية للدولة ، وهى تشكل فى صورة جداول الايرادات والمصروفات فى مدة سنة وتقرها دورة مجلس السوفييت الأعلى * فى الاتحاد السوفييتى •

وميزانية الدولة فى الاتحاد السوفييتى هى رصيد الموارد التى توجد مباشرة تحت تصرف الدولة المتمثلة فى أجهزتها المحلية والمركزية • والمصدر الأساسى لموارد الميزانية هى ايرادات الاقتصاد الاشتراكى ، وفى الوقت الحالى يعتبر هذا المصدر فى غالبيته تلك الخصومات التى تستقطع من أرباح المؤسسات الحكومية والمنظمات الاقتصادية ، وكذلك حصيلة ضرائب دورة السلع

والخصومات المستقطعة من الأرباح تتوقف على نوعية عمل كل مؤسسة ونتائجه المالية . أما حصيلة ضرائب دورة السلع فتحول الى ميزانية الدولة وفقا لمدى تصريف السلع

والدولة اذ تعيد توزيع الموارد المالية للميزانية فهى تستهدف تدعيم القدرة الاقتصادية للاتحاد السوفييتى ، وتشغل المصروفات على التعليم والصحة وتطوير العلوم والثقافة والضمان الاجتماعى مكانا متزايدا فى ميزانية الدولة •

ويطبق فى الاتحاد السوفييتى نظام التأمين الاجتماعى الحكومى على جميع العمال والموظفين • ويتم دون أى استقطاعات من المرتبات ، وتقوم بتطبيقه المنظمات الجماهيرية للعمال والموظفين أى النقابات المهنية •

ويرتبط بميزانية الدولة فى الاتحاد السوفييتى ارتباطا وثيقا نظام التأمين الحكومى على الممتلكات والأفراد (جوسستراخ) وكذلك صناديق التوفير الحكومية التى تتجمع فيها مدخرات الأفراد والمبالغ الحرة مؤقتا لديهم •

(*) البرلمان السوفيتى •　　　　المترجم

◆ القرض فى الاقتصاد الاشتراكى :

يحقق القرض فى النظام الاقتصادى الاشتراكى تشغيلا للموارد المالية الحرة مؤقتا ويسد الحاجة المؤقتة اليها ، ومن هنا تنبع خصائص الطرق القرضية لاعادة توزيع الموارد المالية والتى تتميز عن الطرق المالية الخاصة بالميزانية ، والتى تنطبق غالبا على الايرادات والمدخرات ·

ان القرض هو طريقة لتعبئة الموارد المالية تتيح امكانية استعادتها ثانية فى أى وقت· وهذا الشرط يحققه اجتذاب الموارد المالية الحرة مؤقتا الى حسابات وايداعات المؤسسات المقرضة ، والمبالغ المالية الحرة مؤقتا والتى تعتبر ملكا لمؤسسات وهيئات ومنظمات معينة ، ومودعة لحسابها توجه الى الاستثمار عن طريق اقراضها لفترة معينة مع التعهد بردها بعد انقضاء الفترة ، وتدفع فائدة مئوية مقابل استغلال القرض · والفائدة المئوية فى ظل الاشتراكية لا تعتبر ثمنا لرأس المال القرضى (لأنه لايوجد مفهوم رأس المال القرضى) ، بل تعتبر أجرا لقاء خدمات البنك ·

ان حفظ المبالغ المالية الحرة فى حسابات وايداعات المؤسسات القرضية يتيح امكانية كبيرة لتطوير الحسابات غير الفورية (الحسابات الشيكية) فى الاقتصاد القومى ، فان الحسابات الشيكية تسهل الاسراع بدورة الموارد المالية والمادية، وهى تساعد على تنظيم التداول النقدى وتمكن من اقامة رقابة مالية على الدورة النقدية أكثر فعالية ·

ويخدم القرض الدورة الاقتصادية للمؤسسات فى جميع مراحل الانتاج وتداول السلع · ويتجلى ذلك فى تقديم الموارد الدورية لدفع ثمن الخامات والوقود والسلع النصف مصنعة وغيرها من مواد الانتاج وتقديم المبالغ اللازمة لصرف أجور ومرتبات العمال والموظفين ·

والبنك المركزى فى الاتحاد السوفييتى (بنك الدولة) يعتبر المؤسسة الرئيسية للاقراض القصير الأجل ولحسابات الاقتصاد القومى ومركزا للصرف والتحصيل وجهازا للحسابات مع البلدان الأجنبية، وفيه تتركز الموارد المالية التى تخدم حركة الأرصدة الدورية وأرصدة التداول· وينظم البنك الحسابات بين المؤسسات والهيئات والمنظمات ، ومن خلاله تتم حسابات الميزانية والاقتصاد القومى والتحويلات الى الميزانية· وتدخل الى البنك وتخرج منه النقود خلال قنوات التداول ·

- **النظام المالى للاشتراكية :**

يعتبر النظام المالى (النقدى) فى البلدان الاشتراكية الجزء الأساسى فى الاقتصاد الاشتراكى المخطط ٠

وفى الاتحاد السوفييتى تخرج النقود للتداول من خلال البنك المركزى ، فالبنك يسد الحاجة الىالنقود الضرورية للتداول بتقديمه قروضا للمنظمات والمؤسسات الاقتصادية طبقا لتنفيذها الخطط الموضوعة لها ٠

وعند توسيع الانتاج ودورة السلع يحدث للنقود المتداولة مد ، لأن قروض البنك تزداد وكذلك تزداد مدفوعاته التى تطلبها منه المؤسسات الاقتصادية ٠ وفى فترات التقلص الموسمى لدورة السلع تقل حاجة المنظمات الاقتصادية الى النقود وتحدث عملية تغطية للقروض وتعود النقود الى البنك فتقل كمية النقود المتداولة ، وهكذا يرتبط التداول النقدى ارتباطا وثيقا بعمليات القروض التى يقوم بها البنك ٠

ولا تقل درجة ارتباط التداول النقدى بعمليات البنك الحسابية عن ارتباطه بالقروض ٠ فكما أشرنا سابقا فان غالبية الحسابات الخاصة بالمؤسسات والمصالح والمنظمات فى الاقتصاد الاشتراكى تتم عن طريق الحساب الشيكى ، فتحول المبالغ النقدية حسب طلبات المودعين من حساب الدفع أو الحساب الجارى فى البنك الى حساب مؤسسة أو هيئة أو منظمة أخرى ٠

والنقود الجارية ضرورية بالدرجة الأولى لدفع الأجور ولدفع أثمان المحاصيل الزراعية ، وكذلك لدفع الحسابات الصغيرة وتبعا لذلك فان الجزء الأكبر من النقود التى يصرفها البنك المركزى (بنك الدولة) تنفق على دفع الأجور وعلى شراء السلع الزراعية ٠

والى جانبذلك تدخل الى البنك بصفة منتظمة المبالغالمختلفة المحولة الى الميزانية العامة وكذلك ودائع صناديق التوفير ٠٠ الخ ، ومن البنك تصرف النقود اللازمة لدفع المعاشات والاعانات وبواليص التأمين ٠٠ الخ٠ ان المبالغ النقدية تمر عبر البنك باستمرار سواء واردة اليه أو منصرفة منه ٠

ان تنظيم التعامل النقدى فىالاتحاد السوفييتى يتم على أساس خطة خزينة البنك المركزى ، وتراعى خطة الخزينة **أولا :** جميع الواردات المالية للبنك ، **وثانيا :** جميع المصروفات المقترحة من خزينة البنك خلال فترة

معينة • وتوضع خطة الخزينة على أساس دورة سلع التجزئة وخطة عدد العمال والموظفين ورصيد أجورهم وغيرها من معدلات خطة التنمية والتى تحدد مقادير النقود الواردة والمنصرفة •

ان ثبات النقود أمر ضرورى للنجاح فى تنمية الاقتصاد القومى • ويعتبر تنظيم النقود من أهم القضايا التى تواجه القيادة المخططة للاقتصاد القومى • وثبات النقود فى الاقتصاد الاشتراكى تكفله قبل كل شىء كمية السلع الضخمة والتى تتركز فى أيدى الدولة وتعرض للبيع بأثمان محددة •

◆ ضرورة الالتزام التام بنظام الدولة المالى ونظام التدبير :

يلعب نظام الاقراض المالى دورا كبيرا فى الاقتصاد الاشتراكى ، وأداؤه الطبيعىلوظائفه يعتبر شرطا ضروريا لنمو اعادة الانتاج الاشتراكية دون عوائق • ولكى يؤدى النظام الاقراضى المالى وظائفه بصورة طبيعية من الضرورى الالتزام التام بنظام الدولة المالى وبنظام التدبير •

ويتطلب نظامالدولة المالى قبل كلشىء أن تنفذ كل مؤسسة واجباتها قبل الدولة بدقة وفى الوقت المحدد، وكذلك تعهداتها الواردة فىاتفاقياتها مع المنظمات والمؤسسات الأخرى وأن تقدم كل مدفوعاتها فى الوقت المحدد وتلتزم بمواعيد التوريد ومواعيد الدفع • ومن الضرورى كذلك الاهتمام الشديد بازالة جميع النفقات غير اللازمة وبالنضال والكفاح ضد العادم والخسائر فى الانتاج والتجارة • كذلك يجب توجيه اهتمام كبير بالكفاح ضد تجميد الموارد المالية والقيم المادية والاهتمام بزيادة دورة الأرصدة الدورية •

ان جميع الاجراءات الهادفة الى تطبيق ادارة فعالة ومدبرة للاقتصاد تدعم الاقتصاد الاشتراكى بشكل عام ونظامه المالى بالذات •

دليل للمناقشة

١ ـ ما هو جوهر اعادة الانتاج الاشتراكية ؟
٢ ـ كيف يزاد الدخل القومى ؟
٣ ـ ما هى وظائف النظام المالى فى الاقتصاد الاشتراكى ؟

الباب السادس عشر
النظام الاقتصادى الاشتراكى العالمى

١ ــ ظهور النظام الاشتراكى العالمى

♦ ظهور وتطور النظام الاشتراكى العالمى :

بانتصار الاشتراكية فى الاتحاد السوفييتى ظهر الى جانب النظام الرأسمالى نظام اقتصادى اشتراكى ، غير أن الاتحاد السوفييتى ظل لفترة ثلاثين عاما تقريبا الدولة الاشتراكية الوحيدة ٠

وبانتصار الثورة الاشتراكية فى مجموعة كبيرة من بلدان أوربا وآسيا خرجت الاشتراكية عن حدود الدولة الواحدة وتحولت الى نظام عالمى ، وهكذا نشأ النظام الاقتصادى الاشتراكى العالمى وأخذ يتطور ٠ لقد غير ظهور النظام الاشتراكى العالمى وتدعيمه ميزان القوى بين الاشتراكية والرأسمالية فى العالم كله ، وهذا مكسب ضخم للحركة الشيوعية والعماليةالدولية وانتصار تاريخى عالمىللماركسية ــ اللينينية، ودليل ساطع على سير البشرية الحثيث والذى لا يقهر نحو الاشتراكية ٠ وفى بلدان النظام الاشتراكى العالمى يعيش أكثر من مليار شخص أى أكثر من ثلث سكان الكرة الأرضية ٠

ان وحدة الدول الاشتراكية العالمية تعتبر ركيزة ضخمة لجميع قوى التقدم فى العالم ٠

ان تحول الاشتراكية الى نظام عالمى أكد بوضوح النهاية الحتمية التاريخية للرأسمالية ، وقد بدأت مرحلة جديدة فى الصراع بين نظامين اجتماعيين ، هذا الصراع الذى يعتبر السمة الأساسية المميزة لأزمة الرأسمالية العامة ٠ ان التناقض الرئيسى لعصرنا وهو التناقض بين قوى

الاشتراكية النـامية ، وقوى الرأسمالية المحتضرة قد ارتفـع الى مرحلة أعلى ٠

ان ظهور النظـام الاشتراكى العـالمى يعتبر نتيجة أساسية للتطور التدريجى للمجتمع فى العصر الحديث ٠ والسمة الأساسية المميزة لعصرنا هـذا هى أن النظام الاشتراكى العـالمى يتحول الى عامل حاسم فى تطور المجتمع الانسانى ٠ تلك هى النتيجة الطبيعية لسير التـاريخ فى المرحلة الحالية من حياة البشرية ٠

ان النظام الاشتراكى العالمى هو وحدة اجتماعية اقتصادية وسياسية بين شعوب حرة مستقلة تسير على طريق الاشتراكية والشيوعية تجمعهم وحدة المصـالح والأهداف وعرى التضامن الاشتراكى العـالمى الوثيقة ٠ والبلدان الاشتراكية ذات قاعدة اقتصادية متشـابهة هى الملكية العامـة لوسائل الانتاج ، وشكل متشابه للدولة وهو حكم الشعب بقيادة الطبقة العاملة ، وايديولوجية واحدة هى الماركسية ـ اللينينية ، ومصالح واحدة فى المحافظة على المكاسب الثورية والاستقلال القومى من مؤامرات المعسكر الاستعمارى ، وهدف عظيم واحد ألا وهو الشيوعية ٠

كل هذا يخلق قاعدة موضوعية لعـلاقات صداقة وطيدة بين الدول الاشتراكية٠ والملامح المميزة لهذه العلاقات هىالمساواة واحترام الاستقلال والسيادة والمصلحة المشتركة والمعونة الأخوية المتبادلة ٠ وفى ظل الوحدة العالمية بين الدول الاشتراكية لا يوجد ولا يمكن أن يوجد أى وضع خاص أو امتيازات معينـة لدولة ما ٠ وتتطور باستمرار أشـكال العلاقات بين الدول الاشتراكية بتطور النظام الاشتراكى العالمى ٠

♦ المرحلة الجديدة فى تطور النظام الاشتراكى العالمى :

نتيجة للتغيرات الكيفية العميقة التى حدثت فى البلدان الاشتراكية وفى العـلاقات بينها دخـل النظام الاشتراكى مرحلة جديدة من مراحل تطوره ٠ ويرتبط ظهور هذه المرحلة بالعوامل الأساسية التالية: لقد دخل الاتحاد السوفييتىمرحلة بناء الشيوعية٠ وفى كثير منالبلدان الاشتراكية الأخرى تم تصـفية تعـدد التراكيب فى الاقتصـاد وتم تشـييد أسس

الاشتراكية • وتطور بشكل كبير التعاون والمعونة المتبادلة الأخوية بين البلدان الاشتراكية •

ان القدرة الضخمة المتزايدة للنظام الاشتراكى العالمى تكفل لجميع الدول الداخلة فى نظاقه تثبيتا لمكاسبها السياسية والاجتماعية والاقتصادية • لقد تم تأمين النجاح التام للاشتراكية فى اطار وحدة الشعوب الاشتراكية •

وفى جميع الدول الاشتراكية يزداد الوزن النوعى للمنتجات الصناعية • وتطوير الاقتصاد فى النظام الاشتراكى العالمى له طابع صناعى ، كما تم فى معظم الدول الاشتراكية تجميع الزراعة •

ونتيجة للتغيرات الثورية العميقة تغير التركيب الطبقى للمجتمع ، فتوطد التحالف بين الطبقة العاملة والفلاحين وصفيت الأسس الاقتصادية لاستغلال الانسان لأخيه الانسان وتدعمت الوحدة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للشعب •

وقد أدى النمو السريع للاقتصاد الى ارتفاع مستوى معيشة الشعب العامل • ويعتبر النمو المستمر لرخاء الشعب المادى فى البلدان الاشتراكية دليلا مقنعا على تفوق الاشتراكية على الرأسمالية •

وبالرغم من حداثة عهد النظام الاشتراكى العالمى فقد كان على خبرة غنية ذات تأثير ضخم على تحديد طرق التطور المقبل للبشرية • والآن تؤكد خبرة عدد من الدول الاشتراكية وليس خبرة دولة واحدة حتمية حلول النظام الاشتراكى محل النظام الرأسمالى كما تأكدت مزايا الاشتراكية الحاسمة • فلقد كفل النظام الجديد معدلات عالية لتطور قوى الانتاج وارتفاع مستمر فى مستوى معيشة العاملين وتحريرا من الاستغلال وحقوقا سياسية واجتماعية واسعة للفرد •

• الفروق الجذرية بين النظام الاشتراكى العالمى والنظام الرأسمالى العالمى :

ان النظام الاقتصادى الاشتراكى العالمى نشأ وتطور بطريقة تختلف تماما عن ظهور وتطور النظام الرأسمالى •

فلقد تحولت الرأسمالية الى نظام اقتصادى عالمى نتيجة اجتذاب دول جديدة أكثر فأكثر الى دوامة السوق الرأسمالى ونتيجة انتشار علاقات الاستغلال الرأسمالى فى العالم كله • وفى نفس الوقت أخذت العلاقات بين الدول تقوم على أسس السيطرة والتبعية • وقد نمت العلاقات الاقتصادية للرأسمالية العالمية بواسطة الاحتلال المالى من قبل دولة لدولة أخرى والاستعباد الاستعمارى لملايين البشر من قبل حفنة من الدول الرأسمالية •

أما الاشتراكية فقد تحولت الى نظام اقتصادى عالمى بفضل تصفية علاقات الاستغلال الرأسمالى فى عدة بلدان نتيجة اقامة علاقات جديدة تماما بينها ، علاقات التعاون الأخوى والمعونة المشتركة • وقد ظهرت الاشتراكية فى المجال الدولى فى صورة دول متحدة متراصة تعتبر الأممية الاشتراكية قاعدة للعلاقات المتبادلة بينها •

والاشتراكية لا تفرق الشعوب كما تفعل الرأسمالية ، بل توحدها وتوجد بينها علاقات وثيقة قائمة على المساواة التامة والتعاون الأخوى والمعونة المتبادلة • والتعاون الكبير بين الدول الاشتراكية يدعم القاعدة الاقتصادية المشتركة للاشتراكية العالمية • وتساهم الدول الاشتراكية فى تطوير وتدعيم النظام الاشتراكى العالمى • ولا شك ان وجود الاتحاد السوفييتى وخبرته ومساعداته تسهل الى حد كبير بناء الاشتراكية فى بلدان المجموعة الاشتراكية العالمية •

ويتجسد فى النظام الاشتراكى العالمى نمط جديد من العلاقات الدولية فى مجال السياسة والاقتصاد والثقافة ، لم يعرف ولم يوجد من قبل • وهذا الطابع الجديد فى العلاقات ناشىء عن طابع العلاقات الانتاجية للاشتراكية ، وفى أساسه تكمن القوانين الاقتصادية الخاصة بالاشتراكية.

وفى النظام الرأسمالى العالمى يسبب قانون التطور غير المتناسق لعدة بلدان تعميق الهوة بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة ، بين الدول الغنية والدول الفقيرة • أما فى ظل النظام الاشتراكى العالمى فان قانون التطور المتوازن والمتناسق والمعونة الأخوية المتبادلة بين البلدان يحددان النمو المستمر لاقتصاد جميع الدول الداخلية فى النظام ، مما يؤدى بالطبع الى تقريب مستويات تطورها الاقتصادى •

وفى النظام الرأسمالى العالمى يؤدى ازدياد الانتاج فى دول معينة الى تعميق التناقضات وزيادة شدة المنافسة بينها • أما فى النظام الاشتراكى العالمى فان نمو الاقتصاد فى كل بلد يؤدى الى نهضة وتدعيم النظام بأسره •

ان اقتصاد النظام الرأسمالى العالمى يتطور ببطء ويعانى من الأزمات والهزات • أما اقتصاد النظام الاشتراكى العالمى فيتطور بمعدلات سريعة وثابتة بفضل النهضة الاقتصادية العامة لجميع البلدان الاشتراكية •

ويعتبر النظام الاشتراكى العالمى اتحادا بين الدول الاشتراكية ويرتبط الاقتصاد القومى لكل دولة باقتصاد الدول الأخرى بعلاقات اقتصادية متعددة • ان التعاون الاقتصادى للبلدان الاشتراكية الشقيقة وتقسيم العمل الاشتراكى الدولى يساعدان على الاستغلال الأكمل لمزايا النظام الاشتراكى الاقتصادى من أجل تطوير قوى الانتاج فى كل دولة من الدول الاشتراكية ، ومن أجل تدعيم القدرة الاقتصادية للنظام الاشتراكى العالمى كله •

ان ميزان القوى بين الاشتراكية والرأسمالية يتغير باستمرار فى صالح الاشتراكية وضد الرأسمالية • ويتحول النظام الاشتراكى الى عامل يحدد أكثر فأكثر سير التطور العالمى لصالح السلام والتقدم الاجتماعى •

• وحدة وتكاتف الدول الاشتراكية ضمان لانتصار الاشتراكية :

ليس النظام الاشتراكى العالمى مجرد مجموع عددى للدول المكونة له • بل انه ظاهرة جديدة تماما فى حياة البشرية • لقد تضاعفت قوة الاشتراكية بصورة جبارة • ففى عام ١٩٢٠ تنبأ لينين بضرورة أن نأخذ فى الحسبان « الاتجاه الى اقامة اقتصاد عالمى موحد على أساس خطة عامة وتديره البروليتاريا من جميع الأمم ، مثل هذا الاتجاه قد تكشف تماما فى ظل الرأسمالية ، وسيواصل دون شك تطوره المقبل حتى يتبلور تماما فى ظل الاشتراكية » •

وقد تجسد هذا الاتجاه فى النظام الاشتراكى العالمى الذى يعتبر نموذجا مصغرا للاقتصاد الاشتراكى فى العالم كله • وفى النظام الاشتراكى العالمى ينمو ويتوطد التعاون الأخوى لشعوب متساوية متكاتفة فى عائلة واحدة تجمعها مبادىء الأممية الاشتراكية •

ان وجود وحدة اشتراكية متينة بين شعوب حرة فى المجال الدولى يعتبر شرطا هاما لانتصار الاشتراكية والشيوعية فى كل بلد على حدة •

وان عملية التقارب المستمر بين الدول الاشتراكية الشقيقة وتماسكها السياسى والاقتصادى هى أحد العوامل الهامة فى صلابة ورسوخ النظام الاشتراكى العالمى ٠

لقد مهد الاتحاد السوفييتى لأول مرة فى تاريخ البشرية الطريق الى الشيوعية ، وهو بذلك يسهل ويعجل حركة النظام الاشتراكى كله الى الشيوعية ٠ وان بناء الشيوعية فى الاتحاد السوفييتى يدعم القوة الاقتصادية والقدرة الدفاعية لمجموعة الدول الاشتراكية العالمية ٠ وهو يتيح امكانيات ملائمة لتعميق تعاون الاتحاد السوفييتى الاقتصادى والثقافى مع البلدان الاشتراكية الأخرى ولمساعدة هذه الدول وتدعيمها ٠ وهكذا يتفق بناء الشيوعية فى الاتحاد السوفييتى مع المصالح الحيوية لجميع الدول الاشتراكية ٠

ان الحزب الشيوعى فى الاتحاد السوفييتى والأحزاب الماركسية ـ اللينينية الشقيقة فى البلدان الاشتراكية الأخرى تنطلق فى نشاطها من ضرورة وحدة وتكاتف النظام الاشتراكى العالمى ٠ وقد أشار المؤتمر الثالث والعشرون للحزب الشيوعى فى الاتحاد السوفييتى الى أنه يوجد أساس حسن لدعم الصفوف الشيوعية ، ألا وهو الخط العام الذى وضعه اجتماع الأحزاب الشقيقة فى عام ١٩٥٧ وعام ١٩٦٠ ٠ ولقد اجتاز هذا الخط بنجاح اختبار الحياة له ، والاخلاص لهذا الخط يعتبر ضمانا أكيدا لوحدة الحركة الاشتراكية العالمية ولتكاتف جميع البلدان الاشتراكية ٠

٢ ـ التعاون الاقتصادى والمعونة المتبادلة بين الدول الاشتراكية

◆ دور التعاون الاقتصادى بين الدول الاشتراكية :

بتطور وتدعم النظام الاشتراكى العالمى يتسع التعاون الاقتصادى بين دوله وتتطور أشكال هذا التعاون ٠

وفى المرحلة الأولى لوجود النظام الاشتراكى العالمى كانت الأشكال السائدة للتعاون الاقتصادى هى التبادل التجارى والعلمى ـ التكنيكى الثنائى ٠ وبجانب هذا التبادل تطورت المعونة التى تقدمها بعض الدول للأخرى فى صورة قروض ٠

وبتطور النظام الاشتراكى العالمى فيما بعد ظهرت أشكال جديدة للتعاون الاقتصادى ٠ وأخذ مجلس المعونة الاقتصادية المتبادلة الذى أنشىء عام ١٩٤٩ يلعب دورا كبيرا متزايدا ٠ ويقوم المجلس باعداد توصيات لتطوير التعاون الاقتصادى والعلمى ـ التكنيكى للدول الاشتراكية الشقيقة ، ويقوم بايجاد أشكال جديدة للتعاون ٠

ان التعاون الاقتصادى والمعونة الأخوية المتبادلة بين الدول الاشتراكية لها أهمية عظيمة للنجاح فى تنفيذ خطط تنمية الاقتصاد القومى ولتطوير العلم والتكنيك ولرفع مستوى معيشة السكان باستمرار٠ وبفضل التعاون الاقتصادى الواسع والمعونة الأخوية المتبادلة بين الدول الاشتراكية نفسها وبينها وبين الاتحاد السوفييتى ، استطاعت الدول الاشتراكية الأوربية فى فترة تاريخية قصيرة أن تنمى قاعدة صناعة الفحم والتعدين وكثير من فروع الصناعات الاستخراجية والطاقة ٠ وأنشأت عدة فروع جديدة لصناعة بناء الآلات والصناعات الكيميائية ٠ ونمت فى بلدان المجموعة الاشتراكية الطاقة الانتاجية ، وظهرت عشرات الفروع الجديدة ، وتم انشاء الانتاج الواسع بالجملة لآلاف المنتجات الصناعية الجديدة ٠

ان التعاون الاقتصادى بين دول النظام الاشتراكى العالمى يعتبر عاملا جبارا فى نمو قوى الاشتراكية فى سباقها الاقتصادى مع الرأسمالية

• وسيتم التوصل الى نهضة تالية للنظام الاشتراكى الاقتصادى العالمى عن طريق الجمع بين مجهودات كل دولة اشتراكية فى تطوير الاقتصاد القومى والمجهودات المشتركة لتدعيم وتوسيع التعاون والمعونة المتبادلة •

◆ الأشكال الرئيسية للتعاون الاقتصادى بين الدول الاشتراكية :

تعتبر التجارة المتبادلة والتعاون العلمى، التكنيكى من بين أهم أشكال التعاون الاقتصادى •

ان تدعيم العلاقات الاقتصادية بين الدول الاشتراكية يجد تعبيرا عنه فى نمو دورة السلع • ويزداد باستمرار حجم التجارة بين دول النظام الاشتراكى العالمى• ففى الوقت الحاضر يبلغ حجم تجارة الاتحاد الاشتراكى مع الدول الاشتراكية حوالى ٧٠٪ من تجارة الاتحاد السوفييتى الخارجية وتحصل الدول الاشتراكية على ٩٥٪ مما تحتاجه من آلات ومعدات من انتاجها الذاتى ومن التبادل المشترك •

ان تطوير التعــاون العلمى ـ التكنيكى بين الدول الاشــتراكية له أهمية كبيرة بالنسبة للاسراع بالتقــدم التكنيكى • وتنسيق مجهــودات الدول الاشتراكية فى مجال الأبحاث النظرية والتطبيقية وأعمال التصميم ووضع المشاريع يصبح أحد الوسائل الأساسية لضمان استغلال رشيد لموارد النظام الاشتراكى العالمى • وقد أشارت قرارات المؤتمــر الثــالث والعشرين للحزب الى ضرورة توسيع نطاق التعاون العلمى ـ التكنيكى مع

البلدان الاشتراكية وتحسين طرقه وتطوير المعلومات التكنيكية المتبادلة وتبادل المنجزات العلمية وبراءات الاختراعات ٠

ان المثل الساطع على التعاون الاقتصادى بين الدول الاشتراكية هو بناء خط أنابيب البترول ألجبار «دروجبا» (الصداقة) الذى يصل بين الاتحاد السوفييتى وبولندا وألمانيا الديمقراطية وتشيكوسلوفاكيا والمجر. وعبر هذا الخط يصل بترول نهر الفولجا الى شواطىء نهر أودر ونهر فيسلا ونهر الدانوب ٠ وكما هو معروف فان نقل البترول عبر الأنابيب أرخص بكثير من نقله بالسكك الحديدية ٠ لقد شاركت كل دولة تستفيد من هذا الخط فى بناء هذا المشروع العملاق ٠

◆ تقريب مستويات التطور الاقتصادى للدول الاشتراكية :

ان وجود النظام الاشتراكى العالمى وتطور التعاون الاقتصادى بين الدول الاشتراكية ، كل ذلك قد خلق امكانية حقيقية لتصفية الفارق الاقتصادى والثقافى الكبير فى مستوى تطور الدول الاشتراكية ، هذا الفارق الذى ورثته هذه الدول عن الرأسمالية ٠

ان العلاقات بين الدول الاشتراكية تقوم على أساس المساواة التامة بين الدول الكبيرة والصغيرة منها ٠ وان المعونة المتبادلة وتبادل الخبرة وبالذات تبادل المنجزات العلمية التكنيكية والتعاون فى استغلال الثروات الطبيعية ، كل ذلك يكفل تبلور مستوى عام لتطور بلدان النظام الاشتراكى العالمى ٠

ان مساواة التطور الاقتصادى للدول الاشتراكية ، هذه المساواة القائمة على أساس التخطيط تتم بفضل أن الدول التى كانت متخلفة فى ظل الرأسمالية فى المجال الاقتصادى تطور بسرعة اقتصادها القومى وبالدرجة الأولى الصناعة • وبفضل ذلك يزداد بسرعة الوزن النوعى لهذه البلدان فى انتاج أهم أنواع السلع الصناعية فى النظام الاشتراكى العالمى ككل •

وفى اطار النظام الاشتراكى العالمى اقتربت البلدان التى كانت فى الماضى متخلفة ، اقتربت فى فترة قصيرة من مستوى الدول الاشتراكية المتطورة بفضل المعونة الكبيرة والدعم الكامل لها من جانب هذه الدول • غير أن درجة تطوير قوى الانتاج فى البلدان الاشتراكية ليست متساوية وتتحقق زيادة ومساواة المستوى العام لاقتصاد الدول الاشتراكية قبل كل شىء عن طريق استغلال كل بلد لموارده الداخلية استغلالا كاملا وتحسين أشكال وطرق ادارة الاقتصاد القومى والتطبيق المنهجى للمبادىء والأسس اللينينية لادارة الاقتصاد والاستغلال الفعال لمزايا النظام الاشتراكى العالمى •

◆ المعونة الاقتصادية للدول النامية :

يزداد الدور الذى
يلعبه التوسيع الكبير للتعاون الاقتصادى بين الدول الاشتراكية والدول الحديثة النامية التى ظهرت على أنقاض المستعمرات ٠

ان وجود النظام الاشتراكى العالمى وضعف مواقع الامبريالية يفتح أمام شعوب هذه البلدان آفاقا للبعث القومى الجديد ولتصفية التخلف الأزلى والفقر وتحقيق الاستقلال الاقتصادى ٠ ان أهمية كبرى بالنسبة للدول النامية تكتسبها تلك الحقيقة وهى أن الاشتراكية احتلت المركز الأول فى معدلات التطور الاقتصادى وتسبق الرأسمالية فى عدة مجالات هامة علمية تكنيكية من مجالات التقدم ٠ وبفضل هذا أصبح فى طيات الماضى الاحتكار السابق للدول الرأسمالية المتطورة فى توريد وسائل الانتاج وكذلك فى مجال المعونة والقروض ٠٠٠ الخ ٠

ان المستعمرات والدول التابعة سابقا والتى حصلت على اقتصادها السياسى نتيجة كفاح طويل مرير تتلقى من الدول الاشتراكية معونة اقتصادية متزايدة ودعما وتأييدا كاملا ٠ وان هذه المعونة تلعب دورا بارزا فى تنفيذ المهام العاجلة التى تواجه هذه الدول ألا وهى تصفية التركة الثقيلة التى ورثتها عن النظام الاستعمارى ٠

والمعونة التى يقدمها الاتحاد السوفييتى والدول الاشتراكية الأخرى للدول النامية ليست مشروطة بأى شروط ذات طابع سياسى أو عسكرى فالدول الاشتراكية لاتبحث فى علاقاتها الاقتصادية مع الدول النامية عن أية امتيازات ٠ وعلى هذا الأساس يتطور ويتقدم بسرعة التعاون المتبادل بين الدول الاشتراكية والشعوب التى تسير فى طريق التطور المستقل ٠

وتقدم الدول الاشتراكية للدول النامية الفتية مايلزمها من معدات وآلات وغيرها من السلع وتمنحها القروض اللازمة لشراء المعدات ودفع ثمن المساعدات التكنيكية بشروط مريحة لها ٠

ان الاتحاد السوفييتى بوصفه دولة صناعية من الطراز الأول يقدم لشعوب الدول النامية مساعدة واسعة لانشاء قاعدة اقتصادية للاستقلال وتطوير الصناعة والاقتصاد القومى وذلك هو الشرط الضرورى لرفع مستوى معيشة السكان ٠

وتشمل المعـونة السوفييتية الاقتصادية والتكنيكية بنـــاء مئات المؤسسات الصناعية والزراعية وغيرها من المشروعات فى الدول النامية ٠

وتراعى توجيهات المؤتمر الثالث والعشرين للحزب الشـيوعى فى الاتحـاد السوفييتى بشأن الخطة الخمسية توسيع التعـاون الاقتصادى مع الدول النامية عن طريق تقـوية العلاقات التجـارية وتقديم المساعدة الاقتصادية والتكنيكية لهذه الدول وتدعيم اقتصادها القومى المستقل ٠

وبالنسبة للدول النامية فان علاقات الصداقة بينها وبين الاتحـاد السوفييتى والدول الاشتراكية الأخرى تعتبر واحدا من أهم عوامل تدعيم حريتها واستقلالها وتطورها فى طريق التقدم الاجتماعى ٠ وعلى عكس ماتحاوله الدول الامبريالية بجنون من اعادة استعباد الشعوب ، فان الدول الاشتراكية تؤيد بحرارة عملية تحرر الشعوب من العبودية الاستعمارية وترى فى هذه العملية العظيمة احدى المقدمات الهامة لانهيار عالم الاستغلال الرأسمالى ٠

دليل للمناقشة

١ ــ ماهى المزايا التى يتفوق بها النظام الاشتراكى العالمى على القطاع الرأسمالى العالمى ؟

٢ ــ ماهى الأشكال الرئيسـية للتعـاون الاقتصـادى بين الدول الاشتراكية ؟

الباب السابع عشر
من الاشتراكية إلى الشيوعية

١ ـ مرحلتان فى الشيوعية

• خصائص الاشتراكية والشيوعية وملامحهما العامة :

ظلت الأفكار الاشتراكية والشيوعية فترة طويلة ذات طابع خيالى (طوباوى) . وكان أصحاب هذه الأفكار يتجادلون : أيهما أفضل ؟ المبدأ القائل « من كل حسب طاقته ، ولكل حسب حاجته » ؟ أم « من كل حسب طاقته ، ولكل حسب عمله » ؟ ولقد كانت هذه المجادلات بالطبع عقيمة لأنها لم تكن قائمة على أساس علمى .

ان مؤسسى الماركسية هم فقط الذين حولوا الاشتراكية من طوباوية الى علم وأوضحوا العلاقة الحقيقية بين الاشتراكية والشيوعية ، فأظهروا أن المجتمع ينتقل الى الشيوعية ليس نتيجة البحث عن المبدأ الأفضل بل نتيجة لقوانين التطور الموضوعية .

والاشتراكية تولد وتتطور من عناصر أعدتها الرأسمالية نفسها ، وبعد تصفية استغلال الانسان لأخيه الانسان يجب أن يسترشد المجتمع لفترة معينة بمبدأ « من كل حسب طاقته ، ولكل حسب عمله » . غير أن التطور لا يقف عند هذا الحد ، بل يسير قدما نحو تحقيق ذلك النظام الذى يستطيع المجتمع فى ظله أن ينتقل الى تطبيق مبدأ « من كل حسب طاقته ، ولكل حسب حاجته » .

لقد حدد مؤسسو الماركسية الفرق العلمى بين الاشتراكية والشيوعية فأظهروا أنهما مرحلتان متتابعتان ، درجتان فى النضوج الاقتصادى للمجتمع الشيوعى : فالاشتراكية هى المرحلة الأدنى ، والشيوعية هى المرحلة الأعلى . ومن هنا يتضح أنه ليس هناك جدار ولا يمكن أن يكون بين الاشتراكية

والشيوعية • ان الاشتراكية خلال تطورها تنتقل الى الشيوعية بطريقة تدريجية •

ان الاشتراكية هى المرحلة الأولى والسفلى فى المجتمع الشيوعى • وكلمة « الشيوعى » تستخدم أيضا هنا لأن وسائل الانتاج تصبح ملكية اجتماعية ، ولكن الشيوعية فى هذه المرحلة ليست شيوعية كاملة • فالشيوعية فى مرحلتها الأولى لا يمكن أن تكون ناضجة تماما من الناحية الاقتصادية ولا يمكن أن تكون خالية تماما من تقاليد وآثار الرأسمالية • ان الاشتراكية تنمو على أساس موروث من الرأسمالية ، وهى تقوم بتحقيق تغيرات تاريخية واسعة النطاق ولكنها مع ذلك تظل تحمل بصمات المجتمع البالى الذى خرجت منه •

ويتميز المجتمع الاشتراكى بوصفه المرحلة الأولى من الشيوعية **أولا :** بأن وسائل الانتاج لم تعد ملكية خاصة بل تحولت الى الملكية الاجتماعية • **وثانيا :** بأن كل عامل يكافئه المجتمع حسب كمية ونوعية عمله الذى بذله فى الانتاج الاجتماعى •

ان الاشتراكية بقضائها على استغلال الانسان للانسان قد اجتثت تماما جذور الظلم الاجتماعى العتيق •

ليس من غرباء على مائدتنا

الكل يأخذ ما يستحق

تعبر كلمات هذه الأغنية السوفيتية المشهورة عن آمال الآجيال العديدة من الكادحين ، هذه الآمال التى أصبحت واقعا فى بلادنا • ان الاشتراكية تحقق المساواة بين جميع أفراد المجتمع فيما يخص ملكية وسائل الانتاج ، وبفضل ذلك ينشأ لأول مرة فى تاريخ البشرية وضع تعود فيه ثمرات تقدم وسائل الانتاج ومضاعفة الثروة الاجتماعية الى جميع أفراد المجتمع • وتظهر تجربة الاتحاد السوفيتى وجميع الدول الاشتراكية أنه بزيادة الانتاج فى المجتمع الاشتراكى يزداد باستمرار رضاء الشعب ويرتفع مستوى معيشته • وهكذا تقيم الاشتراكية الأساس لحياة سعيدة •

وفى ظل المجتمع الاشتراكى يعمل جميع أفراد المجتمع القادرون على العمل ويتقاضون من المجتمع مكافأة على عملهم طبقا لكميته ونوعيته • ولكن البشر أنفسهم غير متساوين ، فمنهم القوى ومنهم الضعيف ،

ومنهم المتزوج ومنهم الأعزب ومنهم من لديه أطفال كثيرون ومنهم من لديه أقل • ولذلك فان القاعدة التى تسير عليها الاشتراكية : أجر واحد ن العمل الواحد ، هذه القاعدة لا تكفل مساواة تامة أو عدالة تامة • فمثل هذه العدالة التامة لا تتحقق الا فى المرحلة العليا للشيوعية عندما تتحقق قاعدة : من كل حسب طاقته ولكل حسب حاجته •

وما دام قانون التوزيع الاشتراكى حسب العمل قائما سيظل من الضرورى وجود عدم مساواة معين بين أفراد المجتمع • غير أن بقايا عدم المساواة هذه يقضى عليها تماما فى ظل الشيوعية حين يأخذ بمبدأ التوزيع حسب الحاجة وليس حسب العمل •

ونتيجة لبناء الشيوعية ستتحقق مساواة اجتماعية تامة بين جميع أفراد المجتمع • ذلك أن انتاجية العمل العالية التى تقوم على أساس التقدم العلمى ـ التكنيكى السريع سوف تخلق وفرة فى الخيرات المادية والروحية تجعل من الممكن تحقيق المبدأ الشيوعى العظيم : « من كل حسب طاقته ولكل حسب حاجته » •

وعندما نتحدث عن سد احتياجات الناس فاننا لا نقصد ملذاتهم أو تطلعاتهم الى البذخ بل احتياجات الانسان الراقى حضاريا •

وفى ظل هذا المستوى من تطور قوى الانتاج فى المجتمع فان احتياجات الناس الى وسائل المعيشة ليست بلا حدود • فالناس مثلا لا يمكن أن يأكلوا أكثر من طاقتهم والا أضروا بصحتهم • وفى نفس الوقت فان هناك احتياجات بشرية تتطور كلما تطورت قوى الانتاج • فمثلا التوسع الضخم فى انتاج المواد المختلفة والألياف الصناعية والبلاستيك وخلافه يوجد احتياجات جديدة الى أنواع جميلة ومريحة وجديدة من الملابس والأحذية التى تجهز من تلك المواد • وانتشار التليفزيون يخلق الحاجة الى أجهزة التليفزيونات وبناء مساكن مريحة ومتكاملة سيخلق زيادة فى الشروط التى يتطلبها السكان من هذه المنازل •

وفى ظل الشيوعية ستتطور بشكل خاص احتياجات الناس الاجتماعية : احتياجهم الى التربية المشتركة للأطفال والى أن تكون المناطق الآهلة بالسكان صحية ومتحضرة واحتياجهم الى الراحة الراقية والى الترفيه والى التمتع المشترك بكنوز الثقافة البشرية • وسيكون ازدياد احتياجات الناس بدوره عاملا يحفز على الاسراع فى تنمية قوى الانتاج •

ويعتبر بناء المجتمع الشيوعى الهدف النهائى لكفاح الطبقة العاملة الثورى والهدف الأسمى للحزب الماركسى ـ اللينينى ٠

وباتمام بناء الاشتراكية دخل الاتحاد السوفييتى مرحلة جديدة فى تطوره التاريخى الا وهى بناء المرحلة العليا للشيوعية ٠ لقد أصبح بناء الشيوعية مهمة عملية مباشرة أمام الشعب السوفيتى ٠

وقد حدد برنامج الحزب الشيوعى فى الاتحاد السوفيتى الشيوعية بأنها نظام اجتماعى غير طبقى قائم على شكل موحد للملكية العامة لوسائل الانتاج ومساواة اجتماعية كاملة بين جميع أفراد المجتمع يجرى فيه تطور شامل لأفراده فى نفس الوقت الذى تنمو فيه قوى الانتاج على أساس تقدم مستمر للعلم والتكنيك وتتجمع فيه مصادر الثروة الاجتماعية لتصب فى مجرى واحد ويتحقق المبدأ العظيم « من كل حسب طاقته ولكل حسب حاجته » ٠ ان الشيوعية هى مجتمع على درجة عالية من التنظيم ، مجتمع العاملين الأحرار والواعين يتأكد فيه نظام الادارة الذاتية الاجتماعية ويصبح فيه العمل الموجه لخير المجتمع مطلبا حيويا لجميع أفراده ويصبح أيضا ضرورة يعيها الجميع وتستغل فيه قدرات كل فرد لتحقيق أكبر فائدة للشعب ويتجسد فيه بصورة تامة شعار الحزب الشيوعى : « كل شىء باسم الانسان وكل شىء لخير الانسان » ٠

٠ تحول الاشتراكية الى الشيوعية :

فى مقام التذكير بان المجتمع لا يمكن أن ينتقل من الرأسمالية مباشرة الا الى الاشتراكية أكد لينين أن الحزب الشيوعى ينظر نظرة أبعد من ذلك وهى ان الاشتراكية يجب أن تنتقل حتما الى الشيوعية بصورة تدريجية ٠ كما أشار الى أنه ينبغى علينا عند البدء بالتحولات الاشتراكية أن نضع نصب أعيننا بوضوح هدفا تتجه اليه هذه التغيرات فى آخر المطاف ، وهذا الهدف هو اقامة المجتمع الشيوعى ٠

ان تحول الاشتراكية الى الشيوعية يعتبر عملية قانونية ، فالشيوعية لايمكن أن تتطور الا حين ترسخ الاشتراكية تماما ٠ والتحول الى الشيوعية يتحقق عن طريق التنمية المستمرة والتطوير والتدعيم لأسس المجتمع الاشتراكى ٠ ان ازدهار النظام الاشتراكى ليخلق كل المقدمات اللازمة للتحول التدريجى الى المرحلة الأعلى من الشيوعية ٠ ان هذا التحول يتم بتلك الدرجة من التدرج والتوالى التى تتجمع بها وتتطور مقدماته ٠

ولكى تبنى الشيوعية يجب أن يتوفر مستوى عال لقوى الإنتاج فى المجتمع الاشتراكى وارتفاع مستوى رخاء الشعب وتطوير علاقات الانتاج ونمو المستوى الفكرى والسياسى ووعى جميع أفراد المجتمع • ويتم توفير هذه الظروف عن طريق بناء القاعدة المادية ـ التكنيكية للشيوعية وتكوين علاقات اجتماعية شيوعية وتربية الانسان الجديد • ان كل هذه الشروط مرتبطة بعضها ببعض ارتباطا وثيقا •

ان بناء القاعدة المادية ـ التكنيكية للشيوعية يعتبر شرطا ضروريا لضمان وفرة فى الخيرات المادية والروحية للمجتمع •

وقبيل الثورة الاشتراكية كتب لينين يقول : ان الاختلاف السياسى بين المرحلة الأولى أو السفلى والمرحلة العليا فى الشيوعية سيكون مع مرور الوقت كبيرا فى الغالب • وفى نفس الوقت فقد أكد أنه من الاشتراكية فقط ستبدأ حركة سريعة حقيقية وجماهيرية فعلا تشترك فيها غالبية السكان ثم بعد ذلك جميع السكان ، حركة الى الامام فى جميع مجالات الحياة الاجتماعية • أن هذه الحركة الفائقة السرعة الى الأمام فى جميع مجالات الحياة تجرى الآن فى بلدان النظام الاشتراكى العالمى •

وتتميز فترة بناء الشيوعية فى الاتحاد السوفيتى بنمو جبار فى الاقتصاد والثقافة وتوافر كل الشروط اللازمة لتحقيق الشيوعية الكاملة • وان المشاركة الفعالة والواعية لملايين وملايين الناس فى بناء الشيوعية تتيح امكانية الاسراع بالعملية القانونية لتحول الاشتراكية الى الشيوعية• ومفتاح هذا الاسراع هو التطور العالى للانتاج المادى والنمو السريع لقوى الانتاج •

• الشكل الأعلى لتنظيم الحياة الاجتماعية :

تعتبر الشيوعية شكلا أعلى لتنظيم الحياة الاجتماعية • انها مجتمع حقق سيطرة ضخمة على قوى الطبيعة • وسيكون فى حوزة هذا المجتمع قوى انتاجية ضخمة لم يشهد لها التاريخ مثيلا • وسيوفر النمو الهائل فى الانتاج وفرة فى الخيرات المادية والروحية ضرورية لسد احتياجات الشعب المتزايدة بسرعة •

وتضع الشيوعية حدا لانقسام المجتمع لطبقات • وسيتم القضاء

على الفروق الاجتماعية ـ الاقتصادية والثقافية ـ المعيشية بين المدينة والقرية وسترتفع القرية الى مستوى المدينة من حيث درجة تطور قوى الانتاج ومن حيث طابع العمل وأشكال العلاقات الانتاجية ودرجة الرخاء والثقافة ومعيشة الشعب . وستقل الفروق بين العمل الذهنى والعمل العضلى ، فيرتفع العاملون الذين يستخدمون العمل العضلى الى مستوى العاملين الذين يستخدمون العمل الذهنى من الناحية الثقافية التكنيكية. ونتيجة لهذا سيكف المثقفون عن كونهم فئة اجتماعية متميزة .

ان الشيوعية تعنى درجة أعلى فى التنظيم المخطط للاقتصاد الاجتماعى كله . وهى تكفل فعالية كبيرة واستغلالا حكيما للثروات المادية والموارد البشرية من أجل سد حاجة أفراد المجتمع المتزايدة .

وبفضل التطور الكبير فى تكنيك الانتاج والنمو الثقافى الهائل للسكان فان طابع العمل فى المجتمع الشيوعى سوف يتغير ليصبح حاجة حيوية أولية بالنسبة للانسان ويكف عن كونه مجرد وسيلة للحياة .

• ازدياد دور الحزب الشيوعى فى فترة بناء الشيوعية :

تتميز فترة بناء الشيوعية ، كما جاء فى برنامج الحزب الشيوعى ، بازدياد دور وأهمية الحزب الشيوعى بوصفه القوة القائدة والمنظمة للمجتمع السوفييتى .

ان تزايد دور الحزب الشيوعى يفرضه اتساع حدود البناء الشيوعى وتعقد مهامه ونهضته النشاط الابداعى لملايين العاملين ومشاركتهم فى ادارة أعمال الدولة والانتاج والتطور التالى للديمقراطية الاشتراكية والأهمية المتزايدة للنظرية الشيوعية العلمية وأهمية التربية الشيوعية للكادحين .

وخلافا عن النظم الاجتماعية ـ الاقتصادية السابقة يبنى المجتمع الشيوعى نتيجة للنشاط الواعى للجماهير الشعبية تحت قيادة الأحزاب الماركسية ـ اللينينية . فالحزب هو الذى يوجه عمل بناة الشيوعية ويكسبه طابعا مخططا منظما على أساس علمى . ويقوم الحزب الشيوعى بدوره هذا بوصفه طليعة الطبقة العاملة السوفييتية القوية بعلاقتها

الوثيقة بالجماهير العريضة من الكادحين ، والمسلحة بأكثر النظريات العلمية تقدمية ، الا وهى النظرية الماركسية ــ اللينينية ، والمدركة لقوانين التطور الاجتماعى .

٢ ــ بناء القاعدة المادية ــ التكنيكية للشيوعية

• المهمة الاقتصادية الأساسية للحزب والشعب :

يعتبر بناء القاعدة المادية ــ التكنيكية للشيوعية المهمة الاقتصادية الأساسية للحزب والشعب . وقد أشار برنامج الحزب الشيوعى الى أن بناء القاعدة المادية ــ التكنيكية يعنى : الكهربة الكاملة للبلاد وتطوير التكنيك والتكنولوجيا على هذا الأساس وتنظيم الانتاج الاجتماعى فى جميع فروع الاقتصاد القومى ، والميكنة المركبة للعمليات الانتاجية وتشغيلها أكثر فأكثر أتوماتيكيا ، ونشر الكيمياء فى الاقتصاد القومى ، والتطوير الكامل لمجالات الانتاج الجديدة ذات الفعالية الاقتصادية والأنواع الجديدة للطاقة والمواد ، والاستغلال الواسع والرشيد للموارد الطبيعية والمادية والبشرية ، والربط العضوى للعلم بالانتاج والمعدلات السريعة للتقدم العلمى ــ التكنيكى ، والمستوى الثقافى ــ التكنيكى العالى للعاملين ، والتفوق الكبير على أكثر الدول الرأسمالية تطورا من حيث انتاجية العمل ، الأمر الذى يعتبر شرطا هاما لانتصار البناء الشيوعى .

ان هذه المهام الأساسية فى جملتها تحدد الخطة القائمة على أساس علمى للتطوير الكامل لقوى الانتاج فى المجتمع الاشتراكى .

ان القاعدة المادية للشيوعية تنمو من القاعدة المادية ــ التكنيكية للاشتراكية عن طريق تطورها السريع وتدعيمها وتحسنها المستمر . ولكن هذا ليس مجرد نمو كمى بل هو فى نفس الوقت قفزة فى سير تطور قوى الانتاج .

والانتقال من الاشتراكية الى الشيوعية يتحقق باستمرار . كذلك يجرى باستمرار بناء القاعدة المادية ــ التكنيكية للشيوعية .

ان بناء القاعدة المادية ــ التكنيكية يعتبر المهمة الاقتصادية

الأساسية للحزب والشعب السوفييتي خلال مرحلة بناء المجتمع الشيوعى كلها . ومع النجاح فى تطور قوى الانتاج الاشتراكية تتم عملية تطوير العلاقات الانتاجية . وتتضح أكثر فأكثر ملامح الشيوعية مثل التنظيم المتزايد والدرجة العالية للادارة الاقتصادية . ويؤدى التطور السريع لقوى وعلاقات الانتاج الاشتراكية الى زيادة انتاجية العمل الاجتماعى وزيادة فعالية الانتاج الاجتماعى . وعلى هذا الأساس تحدث زيادة مستمرة فى الرخاء المادى والمستوى الثقافى للشعب .

ان مهمة اقامة القاعدة المادية ــ التكنيكية للشيوعية قد وضعت بالفعل موضع التنفيذ فى الاتحاد السوفييتي فى الوقت الذى تنتقل فيه البشرية الى مرحلة الثورة العلمية ــ التكنيكية العظيمة والتى مهد لها التطور السابق كله للعلم والتكنيك . ان هذه الثورة مرتبطة بالسيطرة على الطاقة الذرية وغزو الفضاء وتطور الكيمياء وتشغيل الانتاج أوتوماتيكيا وغيرها من المنجزات الضخمة للعلم والتكنيك .

ولا يستطيع أى نظام أن يستغل ثمرات الثورة العلمية . التكنيكية لصالح المجتمع سوى الاشتراكية . ان هذه الثورة تفتح آفاقا لا محدودة أمام توسيع سيطرة الانسان على قوى الطبيعة . وهى تعنى درجة جديدة من حيث الكيف فى تطور قوى الانتاج فى المجتمع .

وكما هو معروف فان قوى الانتاج هى جملة وسائل الانتاج وقوة العمل البشرية . ووسائل الانتاج بدورها تضم وسائل العمل ومواد العمل .

ان وسائل العمل الحديثة هى قبل كل شىء الآلات . ونمو الصناعة الآلية الكبيرة يتطلب تطوير موارد الطاقة وتحسين أدوات ومواد العمل .

• الاتجاهات الأساسية للتقدم التكنيكي :

وبوسعنا تبعا لذلك أن نحدد ثلاثة اتجاهات أساسية للتقدم التكنيكى فى الفترة الحالية .

فهناك **أولا :** الثورة فى مصادر الطاقة ، هذه الثورة المرتبطة قبل كل شىء بالكهربة الكاملة للبلاد وبالاستخدام السلمى للطاقة الذرية ، وفى المستقبل بامكانية استخدام الطاقة الهيدروجينية .

وثانيا : الثورة فى مجال أدوات العمل ، وهى مرتبطة بتشغيل الانتاج أتوماتيكيا مما سيؤدى الى انشاء نظام أتوماتيكى للآلات .

وثالثا : الثورة فى مجال مواد العمل ، وهى مرتبطة بالتطور الجبار فى الصناعات الكيميائية ، والدور الأساسى فى ذلك يلعبه تطور انتاج المواد والألياف الصناعية ذات الخواص المطلوبة والمحددة قبل انتاجها.

هذه الاتجاهات الأساسية للتقدم التكنيكى الحالى تعنى قفزة كبيرة فى تطور قوى الانتاج المادية ، وتتيح امكانية تحرير عملية الانتاج من القيود التى تحد من انطلاقها فى الوقت الحالى .

ونتيجة للثورة العلمية ــ التكنيكية الحالية فان التقدم فى الانتاج لن تبقى مرتبطا بالظروف الطبيعية والتى ظلت حتى الفترة الأخيرة عقبة يصعب التغلب عليها الى حد ما . وهذه الظروف هى : الموارد المحدودة للطاقة (الطاقة الحرارية والمائية) وكذلك الامكانيات المحدودة لحواس الانسان الطبيعية (كالسمع والبصر ... الخ) والثروة فى مواد العمل الموجودة فى صورة جاهزة فى الطبيعة .

ان استخدام الطاقة الذرية ، والطاقة الهيدروجينية بالذات ، فى الأغراض السلمية يعنى فى الواقع كشف موارد للطاقة لا تنفد . وكذلك يتيح التشغيل الاتوماتيكى ، الذى يتجه الى أن يصبح الوسيلة الأساسية لادارة الانتاج ، يتيح أمكانيات زيادة هائلة فى انتاجية العمل ، وفى نفس الوقت يعتبر شرطا لتنظيم أنواع جديدة من الانتاج تعتمد على استخدام درجات الحرارة العالية جدا والضغوط والسرعات الكبيرة جدا . لقد أصبحت الكيمياء الآن موردا لكثير من المواد الجديدة التى لا غنى عنها للتقدم التكنيكى بعد أن كانت منتجاتها تعد الى فترة قريبة بديلا للمواد الأخرى .

ان القاعدة المادية ــ التكنيكية للشيوعية ستكون عبارة عن مجموعة من النظم الاتوماتيكية للآلات ذات التنظيم الذاتى تنتج مواد جديدة متزايدة وتعمل بالطاقة الكهربائية والذرية ، وفى المستقبل بالطاقة الهيدروجينية وتنتشر فى جميع فروع الانتاج . وستتيح هذه القاعدة المادية ــ التكنيكية لتطور سريع لم يسبق له مثيل سوف يكفل نموا هائلا للثروة الاجتماعية مع خفض كبير فى عدد ساعات العمل وتغيير جذرى لطابع العمل بحيث يصبح نشاطا خلاقا فى جميع صوره .

ان النجاح الباهر للعلم السوفييتى ، الذى يحتل فى الوقت

الحاضر مكانا مرموقا فى أبحـــاث الفضـــاء الخارجى والطبيعة الذرية والرياضيات والالكترونيات وتكنيك الراديو والتعدين والتكنيك الصاروخى وبناء الطائرات وغيرها من المجالات يعتبر ذا أهمية كبيرة فى بناء القاعدة المادية ـ التكنيكية للشيوعية ٠

• الكهربة الكاملة للبلاد :

ان كهربة البلاد هى حجر الأساس فى القاعدة المادية ـ التكنيكية للشيوعية . وقد أشار لينين الى أن الشيوعية هى السلطة السوفييتية + كهربة البلاد كلها .

وتلعب الكهربة دورا بارزا فى تطوير جميع فروع الاقتصاد ودفع البلاد فى طريق التقدم التكنيكى ٠ والتطور المتقدم لانتاج الكهرباء هو الشرط الضرورى لزيادة الانتاج فى الصناعة والزراعة . وعلى أســاس الطاقة الكهربائية الرخيصة سوف تتطور الصناعات التى تستوعب كميات كبيرة من الكهرباء تطورا سريعا ٠ وستعم الكهربة الكاملة مجالات النقل والزراعة والحياة اليومية لسكان المدن والقرى ٠

ان فكرة لينين بشأن كهربة البلاد كلها تعتبر ذات أهمية حاسمة حتى بالنسبة للخطة الخمسية الجديدة ، فقد تقرر زيادة انتاج الكهرباء خلال الخمس سنوات بنسبة ٧٠٪ تقريبا مع زيادة الحجم الكلى للانتاج الصناعى بنسبة ٤٧٪ ــ ٥٠٪ . كما تقرر كذلك بناء محطات توليد

الكهرباء الحرارية والمائية روسيتم بناء النظام الكهربائى الموحد للقسم الأوربى من الاتحاد السوفييتى • كذلك تقرر مد خطوط الكهرباء ذات الضغط العالى لنقل الكهرباء من المناطق الشرقية الى القسم الأوربى من الاتحاد السوفيتى •

ان المهام التالية والخاصة بتطوير القاعدة المادية ـ التكنيكية للشيوعية سوف تتطلب تنمية أسرع للطاقة الكهربائية تتحقق عن طريق استخدام كامل لموارد جديدة للطاقة ، كالطاقة الذرية والنووية الى جانب الموارد القديمة •

وفى مجال الاستخدام السلمى للطاقة الذرية يحتل الاتحاد السوفييتى فى الوقت الحاضر المكان الأول فى العالم . وقد أنشئت فى الاتحاد السوفييتى فى عام ١٩٥٤ أول محطة ذرية لتوليد الكهرباء وتم تشغيلها فى الأغراض الصناعية . كذلك بنى الاتحاد السوفييتى أول محطة جليد ذرية « لينين » ، كما تم انشاء عدة محطات ذرية أخرى لتوليد الكهرباء .

ان انتشار الطاقة الذرية يحل فورا مشكلتين رئيسيتين :

فأولا : مع مرور الوقت ستكون الطاقة الكهربائية التى تولدها المحطات الذرية أرخص بكثير من أية طاقة أخرى .

وثانيا : سيحرر نمو الطاقة الذرية الفحم والنفط والغاز لكى تستخدم كمواد خام فى الصناعات الكيميائية .

ان التحكم فى تفاعل المركب الذرى سيفتح للمجتمع آفاقا لا حدود لها لتطوير الانتاج القائم على هذه الطاقة . لذلك فقد وضع العلم السوفيتى فى جدول أعماله مسألة حل مشكلة التحكم فى التفاعلات الهيدروجينية ، كذلك فقد اهتم باكتشاف طريق التحويل المباشر للطاقة الحرارية والذرية والشمسية والكيميائية الى طاقة كهربائية . وبحل هذه القضايا تنفتح أمام المجتمع الشيوعى مصادر لا تنفد لاحتياطى الطاقة .

• الميكنة الشاملة والتشغيل الاتوماتيكى الشامل للانتاج :

أن بناء القاعدة المادية ـ التكنيكية للشيوعية يتطلب ميكنه شاملة للانتاج وتشغيلا أتوماتيكيا شاملا له . وهذا هو الاتجاه الرئيسى للتقدم التكنيكى وأحد العوامل الحاسمة فى النمو الاقتصادى السريع والشرط الأساسى لزيادة انتاجية العمل زيادة كبيرة .

ان ميكنة الفروع الانتاجية التى تستوعب عملاً كثيرا تتم أثناء بناء القاعدة المادية ــ التكنيكية للاشتراكية . غير ان هذه الميكنة لا تمتد فى البداية الا الى العمليات الانتاجية الرئيسية بينما يظل العمل اليدوى القليل الانتاجية سائدا فى كثير من العمليات الأخرى وبالذات فى الأعمال الثانوية .

أما فى حالة بناء القاعدة المادية التكنيكية للشيوعية فتصبح المهمة الأساسية هى الميكنة الشاملة التى تمتد الى جميع مراحل الانتاج والتى تعطى نتائج فعالة فهى تؤدى الى تصفية العمل اليدوى فى جميع العمليات الانتاجية الأساسية والثانوية (كنقل المادة الخام والوقود والمنتجات الجاهزة والاعداد والتعبئة ... الخ)

أما التشغيل الأتوماتيكى للانتاج فيعتبر امتدادا طبيعيا وتكملة للميكنة الشاملة . وهو فى نفس الوقت مرحلة جديدة من حيث الكيف فى التقدم التكنيكى . ففى ظل الميكنة تظل ادارة العملية التكنولوجية كلها وكذلك ادارة الآلات ذاتها وبعض العمليات المنفصلة فى يد الانسان . أما فى ظل التشغيل الأتوماتيكى فان كل هذه الوظائف والتى تضم الرقابة والتحكم والادارة تقوم بها الآلات . وفى ظل التشـــغيل الأتوماتيكى الشامل والتام . فالحقيقة أن الآلات هى التى تدير الآلات .

أن التطور الحديث للعلم والتكنيك وبالذات فى الالكترونيات والآلات الحاســـبة يتيح امكانية اقامة نظم أتوماتيكية حاســـبة ونظم للادارة الأتوماتيكية للانتاج تقوم بنجاح بتنفيذ هذه المهمة وكثير من الوظائف فى أعمال البحث العلمى وحسابات الخطط وفى مجال المحاسبة والاحصاء والادارة .

ان هذه الآلات لا تحل محل العمل البشرى فى مجـالات الرقابة والتحكم والادارة فى العمليات الانتاجية فحسب . بل وأيضا تقوم بهذا العمل بصورة أفضل منه . فهى تعمل بدقة وسرعة لا يمكن للانسان أن يعمل بهما ، ثم أنها تعمل فى ظروف قد لا يستطيع الانسان العمل فيها اما من جراء الضرر الصحى من الانتاج أو الحرارة والضغوط المرتفعة جدا أو الاشعاعات الذرية ... الخ . وهناك الكثير من أنواع الانتـاج الحالية ما كان ليمكن أن تقوم بدون التشـغيل الأتوماتيكى مثل مجـال الاستخدام السلمى للطاقة الذرية وعدد من الصناعات الكيميائية ... الخ .

ويمتد التشغيل الأتوماتيكى فى البداية الى بعض العمليات الانتاجية

فتظهر آلات أتوماتيكية ثم بعد ذلك خطوط أتوماتيكية تضم عدة آلات . لئن التطور يتجه قدما نحو التشغيل الأتوماتيكى الشامل الذى يمتد الى جميع العمليات الأساسية والثانوية .

وفى الاتحاد السوفييتى توجد الآن قطاعات انتاجية كاملة تعمل أتوماتيكيا حيث يساعد التشغيل الأتوماتيكى المرتبط بالتليميكانيكا على ادارة الأعمال الانتاجية عن بعد . وفى الاتحاد السوفييتى يدار نصف مجموع محطات توليد الكهرباء المائية فى المناطق بواسطة الوسائل التليميكانيكية من مراكز المراقبة أو من المساقط المائية الأساسية للمحطات . فمحطة ريبفسك لتوليد الكهرباء مثلا تدار من مركز مراقبة على بعد ٣٠٠ كيلو متر من المحطة . وتدار محطة تسيمليانسك من على بعد أكثر من ١٠٠ كيلو متر .

ان المحطات الكهربائية التى تعمل بنظام التشغيل الأتوماتيكى الكامل تسمى بحق محطات ذات أقفال ؛ اذ توجد هناك أجهزة أتوماتيكية تراقب عمل هذه المحطات فتفتح وتغلق حسب الحاجة ، هذا المولد أو ذاك ، وفى حالة العطب تشغل المولد الاحتياطى وتبلغ فورا مركز الادارة الرئيسى عن العطب الذى حدث .

ان امكانيات التليميكانيكا لا حدود لها ، والدليل الساطع على ذلك تلك الانتصارات التى دوت فى العالم كله والتى حققها الاتحاد السوفييتى فى مجال غزو الفضاء والتحليقات التاريخية لرواد الفضاء السوفييت . ان هذه المنجزات تثير اعجاب جميع الشعب .

والتشغيل الأتوماتيكى يشق طريقه بنجاح لا فى الصناعة وحدها وانما أيضا فى الزراعة .

وكما أشار المؤتمر الثالث والعشرون للحزب الشيوعى فان الوسائل التكنيكية الحديثة ينبغى أن تلعب دورا متزايدا فى ادارة الاقتصاد القومى . وسوف يساعد استخدام الآلات الحاسبة الالكترونية مع وسائل المواصلات التى تنقل المعلومات من المؤسسة على التحسين الجذرى للقيادة الفعالة للصناعة والنقل والبناء . فالأجهزة الحاسبة الالكترونيه قادرة على أداء الأعمال المختلفة وعمل الحسابات الهندسية والاقتصاد والمالية وجعل الحسابات تتم بصورة أتوماتيكية . وتطبيق هذا التكنيك فى نظام الادارة يعطى فعالية اقتصادية كبيرة .

ان التكنيك الأكثر تطورا مرتبط بانتشار أكثر أشكال تنظيم الانتاج

تقدما . وهذا يعنى الاستمرار فى تطوير التخصص والتجميع للمؤسسات وزيادة التوحيد وتوسيع الانتاج بالجملة ، وفى نفس الوقت فان تحسين الأشكال التنظيمية للانتاج يخلق أفضل الظروف للتقدم السريع للتكنيك والتكنولوجيا . فى المستقبل .

• نشر الكيمياء فى الاقتصاد القومى :

ان بناء القاعدة المادية ـ التكنيكية للشيوعية يشترط نشر الكيمياء على نطاق واسع فى الاقتصاد القومى . وسيلعب استخدام مواد جديدة ذات فعالية عالية تهيئها الكيمياء وكذلك استخدام الطرق الكيماوية دورا كبيرا فى الانتاج .

والتطور السريع للكيمياء وتعيمها فى الصناعة والحياة اليومية هى ملامح مميزة للتقدم التكنيكى الحديث . ولقد تنبأ ماركس بأنه مع التطور فى العلم والتكنيك ومع التوسع فى استخدام الطرق والتفاعلات الكيماوية فان التكنولوجيا الميكانيكية ستفسح الطريق شيئا فشيئا للتكنولوجيا الكيماوية التى ستوفر فى العمل البشرى توفيرا كبيرا .

ان استخدام الطرق الكيماوية سيكشف عن خصائص جديدة للأشياء ، وسيساعد على استغلال الموارد على أوسع نطاق . ونشر الكيمياء فى التكنولوجيا واستخدام المواد الصناعية سيعطى تأثيرا كبيرا فى كثير من فروع الاقتصاد القومى .

وتتيح منجزات الكيمياء الحديثة أمكانيات كبيرة لنمو الثروة القومية . وقد أظهر نجاح الكيمياء الحديثة فى المركبات العضوية امكانية فعلية للحصول على كثير من المنتجات الجديدة ووسائل انتاج أكثر تقدما ورخصا وكذلك مواد استهلاكية . وهذه المواد والوسائل هى مواد البلاستيك المختلفة والألياف الصناعية ، وأنواع جديدة من الزجاج والوقود الصناعى والمواد الدهينة والمركبات الدوائية . وليس الحديث يدور هنا عن مواد بديلة للمواد الطبيعية ، بل عن مواد جديدة تفوق الخامات المعروفة من حيث تنوع خصائصها وامكانيات استغلالها فى الانتاج .

والكيمياء تقدم لنا مواد ذات درجة نقاء مرتفعة الأمر الضرورى لبناء محطات توليد كهرباء ذرية كبيرة ولإجهزة الراديو الترانزستور . ونتيجة لذلك فان تطور الكيمياء يعتبر شرطا هاما للتقدم التكنيكى . وفى الظروف الحالية لا يمكن تطور صناعة بناء الآلات وصناعة الصواريخ والاليكترونيات والصناعة الذرية والصناعة الخفية وغيرها من فروع الانتاج بدون الكيمياء .

ان استخدام المواد الصناعية يتيح امكانيات ضخمة لتوفير العمل. وفى المستقبل القريب ستنافس صناعة المواد الصناعية بنجاح الصناعات التعدينية سواء من حيث الحجم أو من حيث التنوع فى استخدام المواد المنتجة . فمن المعروف أن معالجة المعادن تحتاج الى أناس ووقت أكثر مما يحتاجه صهرها • وان استخدام مواد صناعية بدلا من المعادن سيعود بفوائد اقتصادية كبيرة •

وقد أشار ماركس الى أن الكيمياء ستشكل قاعدة علمية مباشرة للزراعة ، والتوصل الى اتاحة وفرة المواد الاستهلاكية يتطلب نشر الكيمياء على نطاق واسع فى الزراعة •

ان التطوير السريع للصناعات الكيميائية يتطلب ميكنة كاملة وتشغيلا أتوماتيكيا للعمليات الانتاجية . ولا يمكن للعمليات الكيميائية الحديثة التى تتم بسرعة ضخمة وفى دوائر مقفلة أن تنتظم أو تراقب بدون استخدام الأجهزة الأتوماتيكية . وان التشغيل الأتوماتيكى للعمليات الانتاجية والذى يفتح آفاقا واسعة لزيادة انتاجية العمل تفرضه فى الصناعات الكيميائية ظروف الانتاج نفسها •

وهكذا فان الكيمياءهى محرك ضخم للتقدم التكنيكى ينبغى أن يسرع باقامة القاعدة المادية ـ التكنيكية للشيوعية .

وتراعى الخطة الخمسية الجديدة معدلات عالية لتطور الصناعات الكيميائية . وسوف ينمو بشكل خاص انتاج الأسمدة الكيمائية والألياف الكيميائية والبلاستيك والأصماغ الصناعية والكاوتشوك وغيرها من المركبات العضوية ، والسلع الكيميائية المستخدمة فى الحياة اليومية. وسوف ينتج خلال ٥ سنوات من الأسمدة الصناعية ٦٢ ـ ٦٥ مليون طن فى السنه بدلا ٣١ر٣ مليون طن ، كذلك سيزداد انتاج البلاستيك والأصماغ الصناعية من ٨٢١ ألف طن الى ٢١٠٠ ـ ٢٣٠٠ ألف طن . وسيجرى توسع كبير فى انتاج المواد الصناعية لانتاج الألياف والتريكو والفراء الصناعى •

• العلم بوصفه قوة انتاجية مباشرة :

ان زيادة مساهمة العلم فى البناء الاقتصادى تلعب دورا كبيرا فى بناء القاعدة المادية ـ التكنيكية للشيوعية . فالتقدم التكنيكى الحديث يعتمد على منجزات العلوم الطبيعية والتكنيكية . ويزداد استخدام منجزات العلم الطبيعى الذى يتطور فى علاقة وثيقة مع دوافع بناء الشيوعية ، يزداد استخدامها فى تكنيك الانتاج .

ويصبح العلم عاملا هاما فى تطوير قوى الانتاج . ويتيح التقدم العلمى التكنيكى امكانيات كبيرة لاستخدام ثروات وقوى الطبيعة بدرجة فعالة لصالح الشعب ، وايجاد أنواع جديدة بين الطاقة ، وانتاج مواد جديدة ، والتوصل الى طرق للتأثير على الظروف المناخية ، وارتياد الفضاء .

وتفرض الحياة متطلبات متزايدة نحو حجم وموضوع ومستوى ومعدلات الأبحاث فى مجال الطبيعة والكيمياء والرياضيات والميكانيكا وكثير من العلوم التطبيقية . وتعتبر المنجزات التكنيكية الكبيرة لعصرنا الحديث ثمرة لعلاقة وثيقة بين العلم والتكنيك والصناعة . وفى المكتشفات التكنيكية يتجسد عمل كثير من مراكز البحث العلمى والتكنيكى ، وفى نفس الوقت فانه من الضرورى أن تكون هناك قاعدة صناعية كبيرة لتطبيق هذه المكتشفات .

ويكفل النظام الاشتراكى أفضل الظروف المناسبة للبحث العلمى المثمر ، وقد تم فى الاتحاد السوفييتى انشاء شبكة واسعة من المؤسسات العلمية مجهزة بأحدث المعدات . وتوجه الدولة السوفيتية استثمارات كبيرة لتطوير معاهد البحث العلمى ومؤسسات التجارب ومكاتب التصميمات . وقد أحرز الاتحاد السوفييتى انتصارات علمية ـ تكنيكية هائلة واحتل المكان الاول فى العالم فى عدة مجالات هامة من مجالات المعرفة . وساهم العلم السوفييتى مساهمة كبيرة فى التقدم التكنيكى فى جميع فروع الاقتصاد القومى .

ومن الضرورى لبناء القاعدة المادية ـ التكنيكية للشيوعية أن يتطور العلم تطورا سريعا . وأثناء عملية بناء القاعدة المادية ـ التكنيكية للشيوعية يتحول العلم ـ كما تنبأ ماركس بعبقرية ـ الى قوة انتاجية مباشرة . ويصبح الانتاج شيئا فشيئا استخداما تكنولوجيا للعلم .

وقد أكدت قرارات المؤتمر الثالث والعشرين للحزب الشيوعى ضرورة الاسراع بالتقدم العلمى ـ التكنيكى على أساس تطوير واسع للأبحاث العلمية واستخدام سريع لنتائجها فى الانتاج وتعميم تطبيق المخترعات . كما أشار المؤتمر الى أن العلم يلعب دورا كبيرا فى زيادة قوة العمل الاجتماعى ، وفى زيادة فعالية الانتاج . ان تطوير العلم واستخدام نتائجه بسرعة فى الاقتصاد القومى يدعم مراكز الاشتراكية

• الطريق نحو ملكية شيوعية موحدة :

ذكرنا فيما سبق أن الشيوعية تعتبر مجتمعا لا طبقيا يقوم على أساس ملكية شعبية عامة موحدة لجميع وسائل الانتاج . وأثناء عملية بناء الشيوعية يحدث تقارب تدريجى بين شكلى الملكية الاشتراكية ، اللذين سيتوحدان فى المستقبل ويصبحان ملكية شيوعية موحدة ، ويمر الطريق نحو ملكية شيوعية موحدة عبر نمو وتدعيم وتطوير ملكية الدولة (الشعب كله) والملكية الكلخوزية ــ التعاونية .

وتشكل ملكية الشعب كله فى المجتمع الاشتراكى أساس حياة جميع الأفراد ، ومن بينهم الفلاحين الكلخوزين . وفى الوقت نفسه فان تطوير وتدعيم النظام الكلخوزى يؤدى الى أن تظهر وتدعم فى الملكية الكلخوزية ملامح خاصة بملكية الشعب كله .

ان الاتحاد بين الملكية الكلخوزية ــ التعاونية وملكية الشعب كله لا يتم نتيجة تضييق نطاق الملكية الكلخوزية ــ التعاونية ، بل عن طريق رفع مستوى اجتماعيتها ، وبمساعدة وتدعيم من قبل الدولة الاشتراكية . والملكية الكلخوزية لا تعوق اطلاقا تقدم قوى الانتاج فى المجتمع الاشتراكى ، بل على العكس تطورها نحو الشيوعية وتساعد على بناء قاعدتها المادية . التكنيكية .

ان الطريق نحو تقريب شكلى الملكية هو فى الوقت نفسه الطريق نحو جذب ملايين الفلاحين الى الشيوعية . وتقريب شكلى الملكية

الاشتراكية ، وتحويل العمل الزراعى للكلخوزيين الى صورة مماثلة للعمل الصناعى سوف يعنى تصفية تدريجية للفروق بين العمال والفلاحين . وهكذا سيتم القضاء على الفوارق الاجتماعية ـ الاقتصادية والثقافية ـ المعيشية بين المدينة والقرية . وسيكون ذلك أحد النتائج العظيمة لبناء الشيوعية .

وأثناء فترة بناء الشيوعية يتم اقامة المجتمع الشيوعى اللاطبقى، مجتمع العاملين الأحرار الواعين . وبتصفية الفوارق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ـ المعيشية بين المدينة والقرية سينمحى الفرق بين العمال والفلاحين ، وكلما اقترب مستوى العملين العضلى والذهنى ، اختفى الفارق بين العمال والكلخوزيين من جهة والمثقفين من جهة أخرى .

ان تذويب الفوارق بين الطبقات هو عملية تدريجية طويلة تؤدى الى توحيد نوعية المجتمع . وسيتم القضاء على جميع الفوارق الطبقية عند اتمام بناء المجتمع الشيوعى الكامل .

• عملية تحول العمل الاشتراكى الى عمل شيوعى :

فى مجال توضيح الفرق بين مرحلتى المجتمع الشيوعى أشار لينين الى أن الاشتراكية تتطلب عملا اجتماعيا مع وجود حساب ورقابة وضبط من قبل الطليعة المنظمة ، أى القسم الطليعى من الكادحين ، كما يجب أن يتحدد معدل العمل والاجر . أما الشيوعية فهى ذلك النظام الذى يتعود فيه الناس على تأدية واجباتهم الاجتماعية دون أجهزة خاصة للقهر ، والذى يصبح فيه العمل المجانى لمصلحة المجموع ظاهرة عامة .

ان النمو الهائل والذى لم يسبق له مثيل فىوسائل الانتاج يعتبر قاعدة لبناء الشيوعية . كما أن بناء القاعدة المادية ـ التكنيكية للشيوعية سيغير ظروف العمل بشكل جذرى . وستكون الميكنة الشاملة والتشغيل الأتوماتيكى الشامل للعمليات الانتاجية قاعدة مادية لتحول العمل الاشتراكى تدريجيا الى عمل شيوعى .

ويعتبر التكنيك وتكنولوجيا الانتاج الجديدان قاعدة صلبة لارتفاع ضخم فى المستوى الثقافى ــ التكنيكى للعاملين والتقارب التدريجى بين العملين العضلى والذهنى ، ثم محو الفارق بينهما نهائيا فيما بعد . وفى نفس الوقت فان ارتفاع ثقافة العاملين وزيادة معارفهم التكنيكية فى ظل الاشتراكية يعتبر قوة محركة ضخمة للاسراع بالتقدم التكنيكى .

وكما يشير برنامج الحزب الشيوعى فى الاتحاد السوفييتى فان تطور التكنيك الحديث سوف يستخدم لتحسين وتخفيف ظروف عمل الانسان السوفييتى بصورة جذرية ولتقصير يوم العمل ، وتحسين ظروف المعيشة ، والقضاء على العمل العضلى الشاق ، ثم القضاء على أى عمل غير مؤهل بعد ذلك .

وخلال فترة بناء المجتمع الشيوعى يتم تحول العمل الى أولى الاحتياجات الضرورية للانسان . ويعتبر هذا التحول نتيجة طبيعية قانونية لتلك التحولات الجذرية التى تحدث أثناء بناء الشيوعية . وهذه التحولات تمتد الى مجال الحياة المادية والروحية للمجتمع .

ان تحول العمل الى أولى الاحتياجات الضرورية للانسان تمليه حركة تطور علاقات الانتاج الاشتراكية وعملية تحولها الى علاقات انتاج شيوعية . وفى ظل الشيوعية ستتم تصفية الفوارق الاجتماعية ــ الاقتصادية والثقافية المعيشية تماما بين المدينة والقرية ، وسيحدث التحام عضوى بين العمل الذهنى والعضلى أثناء النشاط الانتاجى للافراد .

والتحولات الضخمة فى تطور قوى الانتاج وعلاقات الانتاج ستشكل أساسا صلبا لتحول العمل الى أولى الاحتياجات الضرورية للانسان . وعلى هذا الأساس ستتطور النظرة الشيوعية الحقيقية الى العمل لدى جميع أفراد المجتمع . وسوف تأتى ثمارها التربية الشيوعية للكادحين على أفضل نماذج العمل وأحسن نظم ادارة الاقتصاد الاجتماعى . وسيكف النشاط الانتاجى عن كونه مجرد وسيلة للحياة وسيتحول الى ابداع حقيقى ومصدر للسعادة .

وسوف يشترك كل فرد بصورة اختيارية واعية فى النشاط الانتاجى ، وفى خلق تلك الخيرات اللازمة لحياته ولرفاهية المجتمع . وبفضل تغير طابع العمل وازدياد تجهيزه بالمعدات وبفضل مستوى الوعي العالي ستنبعث لدى جميع أفراد المجتمع الحاجة الذاتية الى

العمل لخير المجتمع بصورة اختيارية ووفق هواياتهم وميولهم . ولن يستطيعوا العيش دون المشاركة فى العمل الابداعى الخلاق مثلما لا يستطيعون العيش دون الهواء ، وسيكون العمل حسب القدرة هو الحاجة الطبيعية الأولى للانسان .

٣ - التربية الشيوعية للكادحين

ان بناء المجتمع الشيوعى يتطلب - الى جانب تطوير قوى الانتاج وتحسين علاقات الانتاج - تربية الانسان الجديد ، بانى الشيوعية . ان تربية جميع الكادحين بروح الالتزام الفكرى الرفيع والاخلاص للشيوعية وغرس النظرة الشيوعية الى العمل والى الاقتصاد الاجتماعى، والتصفية الحاسمة لمخلفات النظرات والاخلاقيات البرجوازية تعتبر أحد الشروط الضرورية للنجاح فى الكفاح من أجل الشيوعية . وتعتبر التربية الشيوعية للشباب الذى سوف يبنى المجتمع الشيوعى ذات أهمية خاصة .

ويتطلب التحول الى المرحلة الأعلى فى الشيوعية نظرة واعية الى العمل الموجه لصالح المجتمع ونظرة شريفة الى الملكية العامة . ومن هنا تنبثق ضرورة النضال الحاسم والعنيد ضد بقايا الراسمالية فى وعى الأفراد وضد مخلفات النظرة القديمة الى العمل والى الملكية الاشتراكية ، ضرورة النضال من أجل التحقيق الكامل لمبدأ « من لا يعمل لا يأكل » .

وكما جاء فى برنامج الحزب الشيوعى فى الاتحاد السوفييتى فان تشكيل الانسان الجديد يحدث أثناء عملية مشاركة الكادحين الفعالة فى بناء الشيوعية وتطوير الأسس الشيوعية فى الحياة الاقتصادية والاجتماعية تحت تأثير العمل التربوى الذى يقوم به الحزب والدولة والمنظمات الاجتماعية ان جميع وسائل النضال الايديولوجى - كالصحافة والراديو والسينما والتليفزيون - ينبغى أن تلعب دورا هاما فى التربية الشيوعية للكادحين . والعلم والفنون لهما أهمية كبيرة فى خلق وجهة نظر شيوعية لدى الكادحين ان الماركسية - اللينينية ، بوصفها أيديولوجية متكاملة فلسفيا واقتصاديا واجتماعيا وسياسيا

تعتبر أساسا لتكوين وجهة نظر علمية لدى جميع الكادحين فى المجتمع السوفييتى .

لقد أكد المؤتمر الثالث والعشرون للحزب أنه فى الظروف التى تقوم فيها بلادنا ببناء الشيوعية على جبهة عريضة فان التربية المتكاملة للانسان الجديد والتطوير المقبل للتعليم الشعبى والثقافة تكتسب أهمية متزايدة .

وهكذا ، فبالاضافة الى الشروط المادية لوجود المرحلة الأعلى من الشيوعية ينبغى وجود مقدمات روحية معينة تؤدى الى تربية الانسان الجديد الذى يحق له أن يكون عضوا فى المجتمع الشيوعى . وخلال عملية بناء المجتمع الشيوعى تزداد بصورة كبيرة أهمية التربية الشيوعية لجماهير العاملين التى تعتبر أهم قوة انتاجية فى المجتمع ، تربية أولئك الذين يبنون الشيوعية .

دليل للمناقشة

١ ـ ما هى الملامح العامة لمرحلتى الشيوعية وما هى الفروق بينها ؟

٢ ـ ما هى الاتجاهات الأساسية لبناء القاعدة المادية ـ التكنيكية للشيوعية ؟

٣ ـ ما هو جوهر التربية الشيوعية للكادحين ؟

انتهى

فهرس

الموضوع **الصفحة**

الموضوع الصفحة

الموضوع — الصفحة

الموضوع الصفحة

دار الكاتب العربي للطباعة والنشر
بالقاهرة

وزارة الثقافة
المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر
دار الكاتب العربي للطباعة والنشر
١٩٦٧

الثمن ٧٠ قرشا